الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة
Mokhtar- Annaba Universite

Badji Mokhtar Annaba Un

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة

الشخصية القيادية
ودورها في تنمية المجتمع
(هوارى بومدين نموذجا)

الشعبة
علم الاجتماع التنمية

إعداد الطالب : محمد العيد مطمر

إشراف: أ.د. أحمد بوذراع الرتبة : أستاذ التعليم العالي المؤسسة : جامعة الحاج لخضر – باتنة

أمام اللجنة

الرئيس : د. عبد الحميد بوقصاص: أستاذا محاضرا، عضوا مناقشا جامعة باجي مختار عنابة
الفاحصون : د. موسى لحرش: أستاذا محاضرا، عضوا مناقشا جامعة باجي مختار عنابة
د. نور الدين زمام: أستاذا محاضرا، عضوا مناقشا جامعة محمد خيضر بسكرة
د. صالح فركوس: أستاذا محاضرا، عضوا مناقشا جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د. مسعود منتري: أستاذا محاضرا، عضوا مناقشا جامعة باجي مختار عنابة

السنة الجامعية : 2005/2004

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنّا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين".

صدق الله العظيم

الإهـداء

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء

أهدي هذا العمل

محمد العيد مطمر

شكر وتقدير

بمزيد من العرفان و التقدير أقدم موفور الشكر لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد بوذراع، لما حباني به من كريم عطفه وعظيم رعايته طيلة سنوات إشرافه على الرسالة، وما قدمه من نصائح قيّمة وإرشادات هامة، فقد علمني الدقة و الصبر والقدرة على التحمل للوصول من خلال ذلك كله إلى الأفضل والأحسن، فلن ننسى له هذا الفصل ما دمت حيّا.

كما أقدم جزيل شكري وكامل التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور مراد زعيمي رئيس اللجنة العلمية على ما قدمه لي من مساعدة فله مني كل التقدير والوفاء.

كما يطيب لي أن أشكر أساتذة القسم وأخص بالذكر الأستاذ المذكور معمر داود وكذا أسرة القسم من عمال وإداريين، وكما أقدم للزميلين العزيزين الأستاذين مصدق بن عباس وعبد الرحمن شعباني وافر تقديري واحترامي على مواكبتها سير عمل الرسالة من كونها فكرة ومشروع عمل وأطروحة تقدم للمناقشة.

وأخيرا أقدم شكري وتقديري لكل من أعانني ويسّر لي الأمر للوصول إلى نهاية هذا البحث وغايته.

والله الموفق وبه نستعين

الباحث

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء

الشكر والتقدير

المقدمة..... 1-10

إشكالية البحث ومنهجيته 1

الباب الأول: الإطار النظري

العوامل المؤثرة في اكوين الشخصية

الفصل الأول: المفاهيم المستخدمة في الدراسة 11-34

أولا- مفهوم الشخصية 11

ثانيا- مفهوم القيادة 19

ثالثا- مفهوم التنمية 26

الفصل الثاني: الإنسان والشخصية 35-54

أولا- ظهور الإنسان وتطوره 35

ثانيا- مظاهر الإنسان الطبيعية والاجتماعية 41

ثالثا- المؤثرات الطبيعية والبيولوجية للشخصية 43

رابعا- دراسة الطابع العالم للشخصية وأصنافها..... 49

الفصل الثالث: العوامل والخصائص الاجتماعية المؤثرة في تكوين الشخصية 55-95

أولا- التنشئة الاجتماعية المؤثرة في تكوين الشخصية 55

ثانيا- العوامل الاجتماعية المؤثرة في تكوين الشخصية 74

ثالثا- الدور الذي يمثله الفرد في المجتمع 77

رابعا- الخصائص الشخصية والمتميزة للطبقات الاجتماعية 80

الفصل الرابع: عوامل التغيير الثقافي وأثرها في تكوين الشخصية 96-117

أولا- مفهوم الثقافة ومعانيها 96

ثانيا- الشخصية وعوامل التغير الثقافي 101

ثالثا– الثقافة وأثرها في تحديد شخصية الأفراد والجماعات 108
رابعا– دراسة حديثة في التطور الثقافي 112
الفصل الخامس: أثر التنشئة والعوامل السياسية في تكوين الشخصية 118–136
أولا– تحليل البنية السياسية الأساسية 118
ثانيا– أثر التنشئة السياسة في تكوين الشخصية 123
ثالثا– العوامل المؤثرة في تكوين الآراء والمواقف السياسية 125
رابعا– الأحزاب السياسة واستراتيجيات في العمل 129
الفصل السادس: مظاهر وصفات ومهارات الشخصية القيادية 137–172
أولا– المظاهر العامة للقيادة وأنواعها 137
ثانيا– صفات القائد المتميزة وواجباته..... 151
ثالثا– مهارات القائد الأساسية..... 157
رابعا– الشخصية القيادية ودورها في المجال الاجتماعي 161

الباب الثاني: تحليل مجال الدراسة

(شخصية هواري بومدين نموذجا)

الفصل السابع: العوامل المؤثرة في تكوين شخصية هواري بومدين. 173–207
تمهيد في تكوين الشخصية 173
أولا– العامل الاجتماعي 177-184
– تكوين المجتمع الجزائري 177
– الميلاد والتنشئة الاجتماعية 179
– التحدي والأطروحات الصعبة..... 181
ثانيا: العامل الثقافي 185-193
– تمهيد في مفهوم الثقافة ومعانيها..... 195
– الثقافة الثورية..... 187
– الطالب محمد بوخروبة في مناهل العلم والثقافة 189
– الطالب الثائر في خضم الأحداث المتسارعة 192
ثالثا– العامل القيادي 194-207

- تمهيد في معنى القيادة والقائد 194
- هواري بومدين في صفوف الثورة التحريرية 198
- هواري بومدين قائد العمليات الحربية 200
الفصل الثامن: دور هواري بومدين في استقرار الدولة الجزائرية 208-219
تمهيد في مفهوم الدولة 208
أولا- النصر والاستقلال وأعراس الجزائر 210
ثانيا- جوانب من أزمة صائفة 1962..... 212
ثالثا- حركة 19 جوان 1965 واستقر السلطة 217
الفصل التاسع: الوضع الاقتصادي في الجزائر 220-235
أولا- سياسة الاستعمار الاقتصادية في فترة الاحتلال 220
ثانيا- الوضع الفلاحي أثناء الثورة التحريرية 222
ثالثا- طبيعة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال 225
رابعا- عناصر وركائز التنمية في الجزائر 230
الفصل العاشر: استراتيجية هواري بومدين في التنمية الشاملة 236-248
تمهيد في مجالات الاستراتيجية 236
أولا- معنى التخطيط الاشتراكي وأبعاده 239
ثانيا- إقرار التخطيط الاشتراكي 241
ثالثا- تحكم الدولة في قوى الإنتاج..... 246
الفصل الحادي عشر: الثورة الزراعية 249-291
أولا- الإصلاح الزراعي وأهميته في التنمية 249
ثانيا- ميثاق الثورة الزراعية 253
ثالثا- مراحل تطبيق الثورة الزراعية 266
الفصل الثاني عشر: الثورة الثقافية. 272-291
تمهيد في معنى الثقافة والثورة الثقافية 272
أولا- الوضع الثقافي في عهد الاحتلال الفرنسي 277
ثانيا- الثورة الثقافية في الميثاق الوطني 281

ثالثا– الثورة الثقافية في الواقع العملي 284
الفصل الثالث عشر: الثورة الصناعية..... 292–327
تمهيد في مفهوم التصنيع والثورة الصناعية 292
أولا– نظرية تصنيع الصناعات 297
ثانيا– أهداف الثورة الصناعية 304
ثالثا– مراحل تطبيق الثورة الصناعية 308
رابعا– أهمية النفط في الصحراء الجزائرية 316
الفصل الرابع عشر: أبعاد وآفاق التنمية 328–333
أولا– استكمال بناء الدولة الجزائرية 328
ثانيا– الأبعاد الجديدة 331
الفصل الخامس عشر: وفاة الرئيس هواري بومدين 334–339
الخاتمة
الاقتراحات 340–343
المراجع 344–354

المقدمة :

إشكالية البحث و منهجيته:

إن الحياة الإنسانية، كانت دائما هي القاعدة الأساسية للفكر الإنساني، كما كانت عند الفلاسفة، هي النبع الثر لكثير من المشكلات التي واجهتهم، و لقد كانت أحلام العقول الذكية في إيجاد عالم بهيج، و الابتعاد عن المفاهيم التقليدية المتعلقة بالإنسان و الحياة.

إن الإنسان لا يكتسب صفته كإنسان، ما لم يتجاوز بقوة حدود إنجازاته الشخصية، و مجال أهدافه الذاتية، و الإنسان لا يمشي في طريق السعادة إلا عندما ترتفع حياته إلى مستوى أعلى من المستوى المتعارف عليه، بأنه مستوى الكفاح من أجل الحياة، و قد قال أحد القادة المفكرين: "الحياة الحرة الكريمة، تظل عنوان الحياة، و لا حياة حرة بدون تضحيات، فبمقدار ما تجود النفس، بمقدار ما تمنح نفسها حق الحياة الحرة".

و الواقع أن تربية الشخصية و الإعداد للحياة مرتبطان و لا يمكن فصلهما، فالعالم بدون شخصيات قيادية، لن يكون غير جهاز آلي ميت و خطر، كما أن شخصية بدون عالم لن تكون غير شبح، لأن الشخصية لا يمكن تحققها في برج عاجي أو ضد طبيعة العالم. و لا شك في أن هناك أبحاثا جادة، حاولت أن تقيم الصلة ما بين المجتمع و قيادته، و أن تظهر كيف تنتج الجماعة قيادتها و كيف يصطفى القائد؟

إن أحكام مثل شخصية هذه الدراسة التي نعتبرها وسيلة للتنمية، مسألة تتطلب نوعا من المغامرة في البحث و أساليبه و مناهجه، لتكون دراسة تكاملية لهذه الشخصية في سياقات متنوعة من زوايا جزئية و متخصصة، و ليستكشف بعضها موقع الشخص القيادي في عمليات التنمية و التخطيط و التنفيذ، و ليعالج بعضها جوانب التنمية و الإنتاج.

إن دراسة واقع الشخصية القيادية و دورها في التنمية، عنصر مهم من عناصر الدراسات الاجتماعية، و جعل الإنسان فيها محورا رئيسيا و هدفا نهائيا، والدراسة المستقصية لهذا العنصر الإنساني هي أداة من أدوات الانتقال من التعميم إلى التخصيص، و هذا المجال لا بد من إعطائه نصيب من الاهتمام و التركيز. وتلح الضرورة الموضوعية على استغلال هذا التراث التاريخي من خلال دراستنا لشخص هواري بومدين، و أن المنهج الدراسي المتبع هو المنهج

التاريخي مستعينا بالمناهج المعرفية الأخرى كالمنهج التحليلي والوصفي ، و المنهج قد يعني بأضيق معانيه، مجرد جمع معلومات بوسيلة ما حول موضوع ما، و بأوسع معانيه يعني، تطبيق نظرية سائدة في حقل العلوم، فإذا أخذنا هذه الأفكار بعين الاعتبار، يمكن القول وحسب الدراسة، هو المنهج :

1-يتضمن جانبا نوعيا، بمعنى أنه يحدد الظاهرة، و أنواع العناصر التي يتعامل معها في المكان و الزمان.

2-يتضمن أيضا جانبا كميا، بمعنى أن ثمة محاولة للحسابات الكمية، خاصة النزعة المركزية، و سواء كان النزوع نحو النوع أو نحو الكم، فلا بد من تحديد المتغيرات الرئيسية التي سوف تعالج، إن المتغيرات الرئيسية في البحث.

و من هنا، فالفرضية المتضمنة في هذا البحث، لن يجري اختبارها للتعرف على مدى يقينها، و إنما نكتفي بمحاولة تقديم دراسة حالة لمرحلة مرت بها الجزائر، تتسم بأحداث شاملة.

وقد وجدت في شخصية الدراسة، كل هذه الأبعاد، وعليه فالخاصية الاستطلاعية التمهيدية للبحث واضحة تماما، إنه أقرب إلى الوصف النوعي، بعبارة أخرى، فبالمنهج المتبع سنحاول:

1. وصف الظواهر و العوامل بما فيها من أحداث وأشخاص.
2. محاولة الوصول إلى تعميمات لها صيغة العمومية.
3. الربط مع نظرية أو أكثر من نظرية التنمية للتعرف على دور شخصية الدراسة القيادية في تحقيق مراحل التنمية الشاملة، و كان نموذج الدراسة (هواري بومدين) .

حقا، أن مثل هؤلاء الأشخاص الممتازين يدينون للمجتمعات التي نشأوا بين أحضانها وترعرعوا في كنفها، ولكن عبقريتهم لم تكن أصدى للذات الجماعية، بل كانت نسيج وحدها، فكان من ذلك أن صار أصحابها قادة وزعماء تاريخيين.

وهنا تطرح بعض الأسئلة نفسها، هل أن المجتمع هو الذي أوجد أولئك القادة؟ و هل أن شخصية دراستنا، هي نتاج عوامل متداخلة مختلفة؟ أم أنها نتاج ظروف يصعب حصرها، إلا بالغوص في مكنوناتها؟ أم أنها كوّنت نفسها بنفسها؟ أم أن هناك عوامل و أسباب أخرى؟ و

مهما يكن فالأكيد أن هؤلاء القادة، قد ردوا الجميل لمجتمعاتهم بالمثل، وبعبارة أخرى، أنه إذا كان المجتمع، قد أنجب قادة وأبطالا، فإن هؤلاء بدورهم قد أسهموا في تكوينه وتقدمه.

و تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف في آن واحد، يمكن حصرها في الآتي:

هدف نظري، يتمثل في:

-محاولة الاطلاع على مرحلة تاريخية من مراحل تراثنا الثقافي في مرحلة يمكن حصرها.

- نعمل على معرفة ظاهرة اجتماعية تتمثل في تكوين الفرد من أول مراحل حياته : التنشئة إلى الشباب إلى مصاف القادة.

-نعمل على تحقيق الترابط الموضوعي في سير حياته، و نعمل على ربط هذه العوامل أو الظواهر فيما بينها من منظور اجتماعي.

-هدف علمي، يتمثل في معرفة مرحلة كانت تمثل عز الجزائر و ازدهارها داخليا و خارجيا، و هذا بتقديم دراسة عن الحالة التي كانت فيها و ما تم في هذه المرحلة من إنجازات و برامج و مشاريع و مؤسسات...إلخ، تنفذ بجدية و صرامة من أجل حياة أفضل.

و هذا الموضوع لا يقدم وعودا بالرفاهية و الحياة نحو الأفضل "كما كان"، بل ربما أصبح الواقع يتطلب تكاتف الجهود و المخاطرة من أجل تحقيق ذلك، يقتضي منا الواقع من أن نشير و نبحث و نتساءل عن إمكانية وجود القائد المتمكن من دفع السفينة إلى بر الأمان و السلام.

لقد اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على عدد من المصادر و المراجع، تضمنت كتبا و مقالات و دراسات و قسم كبير من الوثائق و التقارير الخاصة، إضافة إلى بعض المعلومات غير المنشورة، التي استطعنا الحصول عليها من المقابلات الشخصية مع بعض رموز تلك المرحلة. خاصة و أنني أعتبر من الذين عايشوا المرحلة، إذ استفدت من بعثة دراسية إلى سوريا في عهد الرئيس هواري بومدين، سنة 1968.

و توخي ت في الوصول إلى هدف الدراسة، التي تم تقسيمها إلى بابين، الباب الأول، الإطار النظري بعنوان : العوامل المؤثرة في تكوين الشخصية، و يضم ستة فصول، تناولنا في الفصل الأول، توضيحا لعنوان الرسالة (**الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع**) من خلال تحديد مفهوم الشخصية، باعتبارها المحور الأساسي في الدراسة، إضافة إلى تحديد تطور

الشخصية، من خلال دراستها كمفهوم تطوري، و تناولت في موضوع آخر، تحليلا لمفهوم القيادة من خلال تحديد ماهية القيادة، و طبيعتها، و الحالات التي تصبح فيها شيئا ينبئ بأن الإنسان قد يكون متقدما في حياته لأناس بحيث يصبحون أتباعا، و يحققون أهدافهم معا من أجل تقدم و تطور المجتمع، و خصصنا لمفهوم التنمية، دراسة من خلال ما نتج عنها من مجالات متطورة في مختلف الأبعاد، و تطبيقها في الواقع الاجتماعي.

و عرجت في الفصل الثاني على دراسة العوامل المؤثرة في تكوين الشخصية، وبدأنا بالبدء، ظهور الإنسان و تطوره، و عنينا في هذا الفصل، بمظاهر الإنسان الطبيعية والاجتماعية، و لتحقيق الهدف، فقد تطرقنا للمؤثرات الطبيعية والبيولوجية للشخصية، وأكملنا هذا الفصل بدراسة الطابع العام للشخصية و أصنافها من منظور اجتماعي، بهدف توضيح معانيها و مظاهرها.

و لما كانت الشخصية القيادية، هدف البحث، فقد لمست حقيقة الشخصية في العوامل المؤثرة في تكوينها، لهذا خصصت لها خمسة فصول، بدءا من الفصل الثالث، العامل الاجتماعي، الذي أوضحت فيه جوانب التنشئة الاجتماعية، المؤثرة في تكوين الشخصية، و لا سيما المراحل التي تمر بها، ثم خصائص الشخصية والمتميزة للطبقات الاجتماعية، و تناولنا في الفصل الرابع، دراسة العامل الثقافي، إذ أن هذا العامل، يعتبر أساسيا في تكوين الشخصية، و قد ذكرت مفهوم الثقافة ومعانيها، والشخصية و عوامل التغيّر الثقافي، و الثقافة و أثرها في تحديد شخصية الأفراد والجماعات، و قد وجدت أن الموضوع، يحتاج لدراسة قد تطول، و لم أترك الموضوع على غاربه، بل أكملته بدراسة حديثة في التطور الثقافي.

أما الفصل الخامس، فقد خصص للعامل السياسي، و فيه تعرضت محللا البنية السياسية الأساسية، و أثر التنشئة السياسية في تكوين الشخصية (الأساسية) للفرد، و الأمر له أدوار أخرى، تتعلق بالآراء و المواقف السياسية، التي قد تتباين إلى حد الصدام، و الصراع الذي لا يحمد عقباه.

أما الفصل السادس، فقد خصص لدراسة العامل القيادي، قدمت فيه المظاهر العامة للقيادة و أنواعها، و صفات القائد المتميزة و واجباته و مهاراته و مساهمته في حل مشاكل

المجتمع، هذه المواضيع، قدمتها بعد أن تفحصتها و اختبرتها، وأخرجت منها هذا الفصل، الذي أنهيت به الجانب النظري.

و بدراستي للعوامل المؤثرة في تكوين الشخصية، استطعت الخروج من الفصول السابقة بإطار نظري لدراسة ميدانية، جعلت من القائد هواري بومدين، نموذج شخصية الدراسة، و واصلت بحثي في ثمانية فصول، تُمثل الباب الثاني من الدراسة، الذي تناولت فيه محاور تُمثل أهمية علمية (اجتماعية–تاريخية) على اعتبار أن القائد هواري بومدين، تمكن بسياسته و قراراته "التي لا رجعة فيها" (*) أن يحقق للشعب التنمية الشاملة في مرحلة ما بعد الاستقلال، و استطاع أن يتغلب على مشاكل ذكرت منها نماذج، و قد تطلب مني دراسة الموضوع دراسة اجتماعية، وبذلك تعرضت في الفصل السابع إلى العوامل المؤثرة في تكوين شخصية هواري بومدين، فكانت المواضيع التي أشبعتها واختبرتها و أثريتها بما تمكنت من معلومات و ما تحصلت عليه من مراجع أساسية و مصادر هامة، و ما عندي من رصيد في مجال بحوثي واهتماماتي بالشخصيات القيادية(*).

و لا بد من تمهيد للقاعدة، التي سأنطلق منها بدءا من البداية، فكان تمهيد في تكوين الشخصية، و أتبع بالعامل الاجتماعي، المؤثر في تكوين شخصية الدراسة، ودراسة مستفيضة عن تكوين المجتمع الجزائري في تلك المرحلة الصعبة، التي كان فيها ميلاد محمد بوخروبة، و نشأته الاجتماعية، و كذا ما صادفه من تحديات في شبابه، و من أطروحات سياسية، و مستجدات على الساحة الوطنية، التي يصعب هضمها بسهولة.

بينما تناولت في موضع آخر في نفس الفصل العامل الثقافي، و مهدت لمفهوم الثقافة و معانيها، و معنى الثقافة الثورية، و تابعت خطوات محمد بوخروبة، حيث ما حلّ و ارتحل من قريته "عين حساينية" إلى قالمة إلى قسنطينة مع رحلته إلى مصر وصولا إلى حي المغاربة حيث الأزهر الشريف، حيث كانت الدراسة و المناهل التي استقى منها ثقافته و حددت الكثير من

(*) مقولة هواري بومدين، التي يحبذ تكرارها، بعد اتخاذ القرارات الحاسمة.

(*)كتبت عن الشخصيات القيادية كتبا منها: 1- فاتحة النار، العقيد مصطفى بن بولعيد، عام 1988، و حامي الصحراء، العقيد أحمد بن عبد الرزاق حمودة (سي الحواس)، عام 1991، و العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، عام 1999.

فكره و نظرته للحياة عامة، و فعلا كان طالبا و مناضلا و أصبح إبان الثورة التحريرية مجاهدا و قائدا للعمليات الحربية في الحدود الشرقية و الغربية حتى النصر و الاستقلال.

أما الفصل الثامن فكان لدور هواري بومدين في استقرار الدولة الجزائرية، ولا بد من المشاركة في أعياد النصر و الاستقلال، و لكن أزمة صيف 1962 كانت -في إعتقادي- أزمة الرجال السياسيين الجزائريين بحق التي لها وقع خاص، و كان لهواري بومدين فيها دور هام.

أما الفصل التاسع الذي تطرقت فيه للوضع الاقتصادي في الجزائر، معرجا على سياسة الاستعمار الاقتصادية في فترة الاحتلال و الوضع الفلاحي أثناء الثورة التحريرية و طبيعة الاقتصاد غداة الاستقلال. و في الفصل العاشر، تناولت استراتيجية هواري بومدين في التنمية الشاملة و عرّفت فيه جانب من المجالات الاستراتيجية، و التخطيط الاشتراكي و أبعاده، و إقرار التخطيط الاشتراكي في الجزائر، و مدى تحكم الدولة في قوى الإنتاج. و في الفصل الحادي عشر، تناولت الثورة الزراعية، و قدمت موضوعا عن الإصلاح الزراعي و أهميته في التنمية و كذا ميثاق الثورة الزراعية و مراحل تطبيقها، و أوضحت أنه عند إعلان الثورة الزراعية تحرر الإنسان الجزائري من "الخماسة" و احتكار المعمرين و أصبح يشارك في العمل و يستفيد من الإنتاج.

أما الفصل الثاني عشر، فكان مخصصا للثورة الثقافية، التي قدمت فيها مواضيع منها: مفهوم الثقافة، و الثورة الثقافية، و كذا الوضع الثقافي في عهد الاحتلال الفرنسي، و أيضا الثورة الثقافية في الميثاق الوطني، و كان لموضوع الثورة الثقافية في الواقع العملي، النصيب الأكبر في دراسة الموضوع.

أما الفصل الثالث عشر، فقد خصصته للثورة الصناعية، و لابد من التعريف بالتصنيع و الثورة الصناعية، و بعدها، أهداف الثورة الصناعية و مراحل تطبيقها، ولم أترك "القطرة الحمراء" التي كادت أن تلهب (الحوض الوسط) وتشعله نارا، لكن بقرار هواري بومدين، تراجع الشر، و خبت الشرارة، و خضعوا لإرادة القائد الذي قرر باسم الشعب، تأميم النفط، في ذلك اليوم المشهود. أما الفصل الرابع عشر، فكان أن أشرفت فيه على آفاق و أبعاد التنمية في الجزائر، ذكرت أن الدولة الجزائرية استكملت استقلالها، و تحررت، و بدأت تتصرف في مقدراتها وخيراتها وتمكنت بسياسة الرئيس هواري بومدين، أن تحقق التنمية الشاملة في جميع الميادين ومختلف

الأبعاد ، حيث قسمت الفصل إلى قسمين : القسم الأول تناولت فيه استكمال بناء الدولة الجزائرية وهذا لا يتأتى إلا بالاستقلال السياسي والاقتصادي، أما القسم الثاني؛ فتناولت فيه العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في تسيير أمور الدولة الجزائرية الفتية، كالاعتماد على التخطيط المبرمج وروح المبادرة والتسيير المحكمة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وجاء الفصل الخامس عشر وهو آخر فصل في البحث؛ حيث ذكرت فيه ما كان وما تم في دورة حياة الرئيس هواري بومدين و هو في القيادة، و بعد أن لملمت الموضوع، وحددت أفكاري، اهتديت إلى أن أكتب ما كتبت عن الأيام الأخيرة للرئيس،ومُنْهِيا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت الاستنتاجات والاقتراحات، ثم المراجع.

الباب الأول

العوامل المؤثرة في تكوين الشخصية

الفصل الأول

المفاهيم المستخدمة في الدراسة

إن بيان منطويات هذه الدراسة، وتوضيح معانيها، و الدلالات و المقاصد التي تهدف إليها، يفرض تحديد أهم المفاهيم، التي ترِد ضمن محتويات البحث، و أن المفاهيم، هي بمثابة السكة الحديدية، التي يسير عليها القطار، فكما أن القطار لا يمكنه الوصول إلى محطته، دون سكة حديد، فكذلك الباحث الاجتماعي، لا يحقق أهدافه بموضوعية و علمية، إلا إذا قام بتحديد مفاهيم البحث، الذي يتناوله في دراسته، لتكون مساعدة له على مواصلة سيره في بحثه إلى أن يحقق مبتغاه، وصولا إلى الهدف المنشود، و من أبرز المفاهيم التي تتناولها هذه الدراسة، هي:

أولا– الشخصية: (Personalité)

إن كلمة الشخصية، حديثة الاستعمال من الناحية اللغوية، لذلك لا يجد الباحث في أُمّهات قواميس اللغة العربية القديمة مدلولها، وأن استعمالها قائم على معنى الشخص، أي على معنى كل ما في الفرد ، مما يؤلف شخصيته الظاهرة، التي تُرى من بعيد، وهي مشتقة من كلمة الشخوص، أي الظهور و التبدي أمام الآخرين، وقد عرَّفها قاموس "الصحاح" [1]، وهو من المعاجم العربية الحديثة على النحو التالي: "إن الشخصية من الشخوص أي الارتفاع" وجاء أيضا "أن الشخصية مشتقة من شَخَصَ شَخْصًا (بفتحتين) بمعنى اتجه إلى المكان وقصده"، وعرفت الشخصية بأنها: "نظام متكامل من مجموعة الخصائص الجسمية و الوجدانية والنزوعية و الإدراكية، التي تعني هوية الفرد وتميزه عن غيره من الأفراد تميزا بينا، وكما تبدو للناس أثناء التعامل اليومي، الذي تقتضيه الحياة الاجتماعية"[2].

والشخصية، تدل على طباع الشخص ومزاجه الخلقي، كما تدل على وحدة الذات وثباتها، ويقال، أن الفرد المتفوق، أو الذي له سلطان أنه شخصية، والشخصية المتكاملة، هي

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم، إعداد و تصنيف: نديم مرعشلي و أسامة مرعشلي، الطبعة الأولى، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، 1973. ص 538.

[2] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978، ص 311- 312.

الشخصية القادرة على تحقيق التكيف العام للسلوك، وتتميز بوحدة الاتجاه في العمل بحيث تكون مختلف الاستجابات لديها، مستمدة من علاقتها بالوظيفة الكلية للفرد[1].

وعرفت الشخصية أيضا بأنها: "مجموعة العناصر و المميزات البيولوجية والسيكولوجية و الاجتماعية، التي تميز سلوك الفرد عن بقية الأفراد الآخرين، وتُكتسب هذه العناصر والمميزات من قبل الفرد عن طريق الوراثة أو البيئة الاجتماعية، خلال المراحل التكوينية، التي يمر بها قبل تكامل وتبلور شخصيته[2] ويعرف العالم الأمريكي (كيرث ليون) الشخصية بأنها: "حصيلة التوازن بين السلوك والبيئة"، ويختلف سلوك الأفراد، الذين يعيشون تحت مؤثرات بيئية واحدة، وسبب الاختلاف يرجع إلى العوامل الوراثية، التي تؤثر في شخصياتهم، ويجعلها متنافرة بعضها عن البعض الآخر، وهذا يعني بأن الشخصية، تعتمد على العوامل البيئية و الوراثية في آن واحد ".

إلا أن العلماء، لم يتفقوا على العناصر الأساسية، التي تتركب منها الشخصية، فهناك من يقول: بأن الشخصية يمكن تحليلها إلى مركبات تنعكس في الإدراك: التعلم، التأثير، الأنا السفلى و العليا، الوجدان، الآراء والمواقف... الخ، ولهذه المركبات فوائدها ووظائفها المهمة للفرد وهناك من يقول: بأن المركبات المذكورة أعلاه، يمكن تحليلها إلى عناصر أصغر منها، كما أن هذه المركبات، يجب تحويلها إلى عمليات سيكولوجية متصلة الواحدة بالأخرى، لأن كل عملية منها تفسر العملية الأخرى في أسلوب منطقي وموضوعي، وهناك تعريف آخر للشخصية يرى: "أنها نظام متكامل من مجموعة الخصائص الجسمية و الوجدانية النزوعية والمعرفية، التي تبين هوية الفرد وتميزه عن الآخرين تمييزا بيناً".[3]

---

[1] حول هذا الموضوع أنظر: المرجع نفسه، (الشخصية).

[2] دينكن ميشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980، ص227. و أيضا: CAZENEUVE, Jean et VICTOROFF David, Dictionnaire de sociologie de Noël, Paris, 1970 (Personalité)

[3] محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1965، ص 178. أنظر أيضا: ZODROZNY, John, Dictionary of Social Science, Public Affaire, Press Washington, DC, 1959 (Personality, Personalism).

وللشخصية جانبان: ذاتي وموضوعي، و الجانب الذاتي، هو ما يعبر عنه بـ "الأنية" أو الشخص بذاته، وهو ليس أوليا، بل ويتكون تدريجيا مارا بثلاث مراحل رئيسية: الشعور بالذات الجسمية، ثم الذات النفسية، وأخيرا بالذات الاجتماعية، بيد أن المرحلتين الأخيرتين مندمجتان إلى حد كبير، بحيث تُكوّنان الذات المعنوية، أما الجانب الموضوعي، فيتكون من مجموعة السمات التي تتيح للفرد أن يسلك إزاء الآخرين، سلوكا مرسوما بطابعه، وتسمح اختبارات الشخصية بتقدير هذه السمات.

ويلاحظ أن الأمر بالنسبة إلى كلمة الشخصية، لا يختلف عنها في اللغات الأوروبية عنه في اللغة العربية، لأنها تشتق من لفظة (persona) وهي الأصل لكلمة (personalité) بالفرنسية، فهي القِناع الذي كان الممثلون الإغريق يستعملونه في أدائهم لأدوار معينة على المسرح، حتى يكسبهم صفة من يقومون بدوره في فترة وضعهم القناع، وهذا المعنى يدل على أن كلمة الشخصية في اللغات الأوروبية، تدل على الأدوار التي يؤديها الشخص أمام ناظريه، وبذلك لا يختلف معناها في اللغة العربية عنه في اللغات الأوروبية بكثير.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية فإن تعبير الشخصية، يحمل معاني متعددة، فهو مفهوم معقد متغير يصعب على الباحثين أن يتوصلوا إلى إطار متفق عليه، وهذا هو السبب في اختلاف وجهات نظرا العلماء الذين يتناولون بحث موضوع الشخصية، وقد أحصى العالم (ألبورت) (Alport) أكثر من خمسين تعريفا للشخصية في اللغات الأجنبية.[2]

إن الخوض في هذه التعريفات أمر غير وارد، إلا أنه حري بأن نولي عناية إلى ذلك التعريف الذي مفاده: "أن الشخصية السياسية هي بالطبع شخصية تاريخية، فهي من صميم التاريخ وهي أيضا لها وقفاتها من خلال إنجازاتها، ويتدرج تاريخ الأشخاص السياسيين في سياق التاريخ العام للدولة وللمجتمع" وهذا هو موضوع الدراسة.

إن الشخصية من أبرز المميزات الإنسانية وأشدها تعقيدا، وليس من السهل تعريفها، ولقد اختلف علماء النفس في أمر تحليلها إلى أصولها وعواملها، وعلى الرغم من أنهم يعرفون الشيء

---

[1] أحمد فائق، محمود عبد القادر، مدخل في علم النفس العام، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، 1972، ص 412.

[2] عثمان فراج، أضواء على الشخصية والصحة العقلية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1970، ص 5.

الكثير عن أسسها الفيزيولوجية و السيكولوجية، فإن هذه الأسس ليست هي الشخصية بعينها، وإنما هي من مقوماتها. ويقصد من شخصية الفرد كما يراها علماء النفس خصائص وطرائق سلوكه التي تحدد نوع تكيفه مع بيئته [*] مميزة إياه عن سائر الأفراد، ومعنى ذلك، أن تعريف الشخصية، لا يقوم على معرفة ما، إذا كان الفرد يأكل وينام، وإنما الأمر يقوم على معرفة ماذا يأكل؟ وكيف ينام؟ وبماذا يتميز نمط أعماله عن نمط أعمال غيره من الناس؟ إذا فالخصال الفردية و الصفات المميزة هي عناصر جوهرية في تعريف الشخصية.[1]

من أجل ذلك يرى علماء النفس، أن أفضل وسيلة لتفهم الشخصية، أن تدرس على أساس مظاهرها في سلوك المرء، فليس أدل على حقيقتها من هذه المظاهر، التي تتجلى في السلوك فكرا وقولا وعملا، فهذا بتصرف بحكمة، وذلك يتصرف تصرف طيش، وهذا يسلك طريق الهدى و الرشاد، وذلك يسلك دون رادع، وذاك يسير على غير هدى وبصيرة وهذا يسلك مخافة الله، وكل خصلة من هذه الخصال، وما شاكلها حميدة كانت أم ذميمة تبين كيفية سلوك المرء وتظهر ناحية من نواحي شخصيته.

يلاحظ هنا أن مفهوم الشخصية قريب من معناها من لفظة الخلق، فكلاهما يدلان على معنى السلوك، وإنما الفرق بينهما أن الخلق يقتصر على الفضيلة أو الرذيلة من السلوك على حين أن الشخصية، لا تقتصر على ناحية دون أخرى بل تشمل سلوك المرء بمجمله، كما يشمل وقع هذا السلوك في نفوس الآخرين من أفراد المجتمع.

ومهما يختلف المربون في تعريف الشخصية وتحليل معناها فإنه متفقون على أمرين جوهريين:

الأول: أنها ليست مجرد مجموعة من خصال متفرقة يتحلى بها الفرد.

---

[*] البيئة: (environnement) هي المجال الذي تحدث فيه الإثارة و التفاعل لكل وحدة حية وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية ، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي ، فالتعامل متواصل بين البيئة و الفرد والأخذ و العطاء متلاحق.

[1] للمزيد من المعلومات أنظر: جورج شهلا، عبد السميع حربلي، الوعي التربوي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1978، ص169 و 170.

الثاني: أنها قابلة للتكيف، وأن العمل على تكوين شخصيته وتوجيهها من أهم وظائف التربية.

وعرفت الشخصية بأنها: "نظام متكامل من مجموعة الخصائص الجسمية والوجدانية و النزوعية و الإدراكية، التي تُعيّن هوية الفرد وتميزه عن غيره من الأفراد تمييزا بيّنا، وكما تبدو للناس أثناء التعامل اليومي، الذي تقتضيه الحياة الاجتماعية"[1]، فهي تدل على طباع الشخص ومزاجه الخلقي، كما تدل على وحدة الذات وثباتها، ويقال على الفرد المتفوق، أو الذي له سلطان، أنه ذو شخصية، وهناك بعض العوامل، التي تترك أثرا كبيرا في الشخصية، فيقال الشخصية المتكاملة، هي الشخصية القادرة على تحقيق التكيف العام للسلوك، وتتميز بوحدة الاتجاه في العمل، حيث تكون مختلف الاستجابات لديها مستمدة من علاقتها الوظيفية الكلية للفرد.

ويعرف العالم النفساني الأمريكي (كيرث ليون) الشخصية: "بأنها حصيلة التوازن بين السلوك و البيئة ويختلف سلوك الأفراد الذي يعيشون تحت مؤثرات بيئة واحدة، ويرجع سبب الاختلاف إلى العوامل الوراثية التي تؤثر في شخصياتهم وتجعلها متنافرة بعضا عن البعض الآخر".[2]

وهذا يعني بأن الشخصية تعتمد على العوامل البيئية و الوراثية، وإن التعرض للشخصية القاعدية "الوطنية" في هذه الدراسة يعتبر أساسيا لأنه يتعلق بالمنظار الشامل والإبداع و القيم، وأهم ما يميز الشخصية القاعدية كمفهوم:

أولا: انطباقه على مواطني الدولة الواحدة

ثانيا: تأكيده على إظهار وربط عناصر كثيرة في تركيب أو نمط واحد، وطبيعي أن استعمال الشخصية الوطنية (القاعدية) ينبغي أن يراعي فيه وضعية الدراسة، من حيث تركيب الجماعة وبلورتها من الناحية السياسية[3] ، ومن هنا جاء مدلول شخصية الجماعة، حيث تختلف جماعة عن أخرى باختلاف مقوماتها للشخصية القومية كاللغة و التاريخ والثقافة والرقعة الترابية

---

[1] أنظر: أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع ذكر سابقا (الشخصية).

[2] أنظر: دينكن ميشال، معجم علم اجتماع، ترجمة، إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، (الشخصية).

[3] قيس النوري، الحضارة و الشخصية، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، العراق، 1981، ص 44-45.

وغيرها من المقومات الأخرى. [1] وعرفت الشخصية السياسية، بأنها، تقال الشخصية السياسية على المواطن العادي حين يتمسك بحريته وبحقوقه السياسية، فيمارسها مؤكدا دوره متمسكا بموقفه مدافعا عنه عبر حزب أو نقابة أو زعامة أو رياضة، كما تدل الشخصية السياسية على رجل الدولة أو الرجل السياسي الذي يحترف تدبير المصلحة العامة، والشخصية السياسية هي بالطبع وبالضرورة شخصية تاريخية، فهي من صميم التاريخ، وهي أيضا لها تاريخ من خلال إنجازاتها، ويندرج الأشخاص السياسيين في سياق التاريخ العام للدولة. [2]

لهذا فالدراسة يمكن أن تكون في مجال الدراسة التطورية (اجتماعية–تاريخية)، فالمجتمع هو المكان الذي يتم فيه التفاعل في قوالب معينة، وتعطي للفرد طابع أنماط السلوك ومختلف القيم و المعايير التي يتم فيها التفاعل ويحقق أغراضه.

أما طابع الشخصية الجزائرية، تتضمن عددا من العناصر ظلت تحصنها وتحفظها من المسخ والذوبان، ومحاولة الإدماج الثقافي، و الرضوخ السياسي، وهذه العناصر هي: اللغة و الدين و العادات و التقاليد والتاريخ و الحضارة العربية الإسلامية، وهذه العناصر هي التي أكد عليها غالبا الأدب الجزائري في تصوره للشخصية الجزائرية. [3]

و الشخصية الجزائرية لها ماض عريق، يضرب جذوره في أعماق التاريخ الجزائري القديم، و بدخول الإسلام إلى الجزائر في القرن الأول الهجري (النصف الأول من القرن السابع الميلادي)، أخذت الشخصية الجزائرية بُعدا حضاريا وثقافيا جديدين، حيث تكوّن الشعب الجزائري في ظل الإسلام، تكوينا نتج عن عملية امتزاج العنصرين الأساسيين من سكان الجزائر: العنصر الأمازيغي، من سكان البلاد الأصليين، والعنصر العربي، الوافد على البلاد بالإسلام و اللغة

---

[1] تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، سلسلة الدراسات الكبرى، الجزائر، 1981، ص 24.

[2] خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1999، ص116. لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر: KARDINER, Abram, The Psycological Frontiers of Society Colombia, New York, 1959, Seventh Printing P101-103

[3] أنظر، عبد المالك مرتاض، أصالة الشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة العدد 8، 1972، ص: 213-228. و أيضا: Mahfoud, KADDACHE, Histoire du Nationalisme Algérien, S.N.E.D. Alger, 1980.

العربية، وكان هذا الامتزاج [1] نتيجة الاختلاط في المعيشة والجوار من ناحية، ونتيجة المصاهرة والمشاركة في العمل من ناحية أخرى، كما كان نتيجة الاشتراك في التاريخ المشترك و المصير المشترك، بعد أن اعتنق الأمازيغ الدين الإسلامي، ومزج أرواحهم، وتغلغل في أعماق قلوبهم ووجدانهم، وبذلك أصبحوا مع العرب الفاتحين حاملين لرسالة الإسلام إلى الناس قاطبة.

ويعالج رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين [2]، الشيخ عبد الحميد بن باديس موضوع الشخصية الجزائرية بقوله: "أن أبناء يعرب وأبناء مازيغ، قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا، ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة و الرخاء وتؤلف بينهم في العسر واليسر، وتوحدهم في السراء والضراء حتى تكونت منهم خلال أحقاب بعيدة، عنصرا مسلما جزائريا، أمه الجزائر وأبوه الإسلام[3]، وبناءا على ذلك فإن الشخصية الجزائرية، قد تكونت من امتزاج عنصري الأمازيغ و العرب طوال أربعة عشر قرنا، حيث نتج عنه عنصر جزائري جديد، يدافع عن بلاده بأعز ما يملك.

و الميثاق الوطني، ركز على ضرورة إعادة بناء الشخصية الوطنية، المتمثلة عناصرها خاصة في الدين الإسلامي و اللغة العربية و في التاريخ و في الثقافة بصفة عامة، و لأن الميثاق الوطني، هو عملية إثراء لميثاق الجزائر، الذي كان إثراء لبرنامج طرابلس، المنطلق من وثيقة مؤتمر الصومام، و بيان الفاتح من نوفمبر.

ثانيا– القيادة: (Leaderance)

عُرِّفت القيادة بأنها: "القدرة على معاملة الطبيعة البشرية، أو على التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة معينة من الناس، نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم وثقتهم

---

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الفتوحات الإسلامية للمغرب (الأوسط)، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص 134-182.

[2] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970، ص 221- 223.

[3] مجلة الشهاب، قسنطينة، عدد فبراير 1938، ص 510-511.

واحترامهم وتعاونهم، وبمعنى آخر، دون القيادة، لا تتمكن الجماعة من تعيين سلوكها أو جهودها"[1].

ويمكن الاعتماد على تصنيف القادة على أكثر من أساس، فيقسم القادة على أساس طبيعة الموقف إلى قادة تقليديين أو اسميين، وهم من يشتغلون مناصب رسمية، وقادة المواقف، الذين يظهرون في مواقف معينة، والقادة المبتكرين، وهم الذين يترقبون مواقف مستقبلية، ويسعون إلى قيادة الأفراد على ضوئها كالفلاسفة وكبار المفكرين. وتعتمد عملية القيادة على: القائد و الأتباع و الموقف الاجتماعي[*]، الذي يتفاعلون فيه. ولابد لنجاح عملية القيادة، من أن يحدث تفاعل بين أركانها الثلاثة، إن لا بد من أن يتوافق القائد مع تفاعل الأتباع ومع الموقف الاجتماعي، الذي يتفاعلون فيه ويقوم هذا التوافق إلى حد كبير على جماعية القيادة، أي مشاركة الجماعة في اتخاذ القرارات، مما يحول دون انفراد القائد، بالتحكم في الجماعة [2]، ويعتبر القائد أهم عامل سيكولوجي في الجماعة، ذلك لأن سلوكه وشخصيته يؤثران في سلوك الآخرين وشخصياتهم.[3] و يصنف القادة على أساس أسلوب العمل إلى قادة ديمقراطيين، و هم الذين يلجؤون إلى استعمال الوسائل الديمقراطية في التأثير على الأفراد، و القادة الديكتاتوريين، و هم الذين يلجؤون إلى استخدام الوسائل الديكتاتورية في التأثير على الأفراد، و القيادة الحرة غير الموجهة و فيها يقل تدخل و توجيه القائد للجماعة إلى حد كبير، و تتصرف الجماعة في المواقف معتمدة على نفسها تماما، و هناك قيادة حربية، و قد تبدو نظريات الحرب سهلة الفهم، لكن تبرز عند تطبيقها مشكلات لا يتاح التغلب عليها إلا لرجال ذوي مواهب و مؤهلات خاصة، أولاها الشجاعة و الجرأة ثم الذكاء المتقد، وبُعد النظر و قوة الخلق و فهم الطبيعة البشرية [4] إلى

---

[1] عباس محمود عوض، القيادة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 12. أنظر أيضا:
Grand Larousse de la Langue Française, Tome 5, Librairie Larousse, Paris, 1976, Voir (Leaderance)

[*] Voir, Williams, EMILIO, Dictionnaire de Sociologie, Librairie Marcel, Rivière, Paris, 1970 (Social Situation).

[2] أنظر: أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره (القيادة).

[3] عباس محمود عوض، القيادة والشخصية، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[4] أنظر بالتفصيل : محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سبق ذكره (القيادة الحربية). و لمزيد من المعلومات حول القيادة، أنظر:
ZODROZNY, John, Dictionary of Social Sciene, Ipid. (Leadership, Leadership political)

ما هنالك من صفات أخرى كالعلم والتجربة و حسن الإدارة و حب العدالة و الصمود بالمحن...إلخ.

و القيادة، تدل على علاقة بين شخص يقوم بعمل جماعي، وأشخاص يتبعون عمله، ويسيرون على مقاله، لتحقيق غاية مشتركة، فيكون أحد الطرفين قائدا، والآخر منقادا، على أنه ينبغي الفصل بين معنى القيادة، و المعاني الأخرى للنفوذ الاجتماعي، غير أنه لابد أن يتوافر في القائد بوجه عام، صفات تمكنه من القيادة إلى جانب كفاءته الفنية.

ويعرف القادة بأنهم: "الأفراد الذين يؤدي سلوكهم إلى تكامل سلوك أعضاء الجماعة، فالقائد، هو أي فرد يؤدي سلوكه إلى تشكيل السلوك في جماعة معينة بإصداره منبهات تساعد الجماعة على تحقيق هدف أو أهداف معينة، وسواء كانت هذه المنبهات، تتصل بالأهداف أو بالوسائل، أو تتصل بعملية التنفيذ أو الإدراك، فهي اعتبارات ثانوية، طالما المنبه ينتج عنه بناء السلوك في الجماعة".

كما يصنف القادة على أساس أسلوب العمل إلى قادة ديكتاتوريين مستبدين، يلغون كل من حولهم منفردين برأيهم ممسكين بزمام كل شيء في أيديهم، و قادة ديمقراطيين، وهم الذين يلجؤون إلى استعمال الوسائل الديمقراطية في التأثير على الأفراد، و القيادة الحرة غير الموجهة، وفيها يقل تدخل وتوجيه القائد إلى الجماعة إلى حد كبير ، وتتصرف الجماعة في المرافق معتمدة على نفسها تماما.

و يرى الدكتور أحمد بوذراع: "أن الديمقراطية تتطلب توافر إمكانيات ومجالات مفتوحة أمامها، يمكنها من تنمية و تطوير الاتجاهات الضرورية لدى الأفراد و الجماعات، والتي تحدث نتيجة لعملية المشاركة ذاتها، و بهذا تكون من طبيعة المشاركة الكبرى في الديمقراطية حقيقة عملية و علمية في آن واحد لدى الأفراد".[1]

وعرفت القيادة في معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، بأنها: فن أو علم ضبط الجماعة وتنظيمها، وهي موقع الرجال أو النساء من السلطة، قيادة تشريعية أو تنفيذية أو عسكرية، قيادة الدولة أو رئاستها.

---

[1] أنظر: أحمد بوذراع، أبعاد المشاركة الديمقراطية –رؤية تحليلية– مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 1995، ص127.

و القائد هو الزعيم الشعبي المحض، وغير رئيس الدولة، مثل رئيس الحزب وأي قائد مؤسسة سياسية شعبية، والقائد شخص مركزي في قيادة الجماعة (رجل في أمة، أو أمة في رجل) والقائد هو الداعي، المكاسر، المدرب للجماعة، و المفضل لديها و المختار أول حسب منهج المقايسة الاجتماعية، وكل شخص يوصل الجماعة إلى أهدافها يكون قائدها، فهو الأوسع نفوذا، و الأقدر على حل مشاكلها وتوصيلها إلى مصالحها العليا.[1]

غير أنه لا بد من أمن يتوفر في القائد بوجه عام صفات تمكنه من القيادة إلى جانب كفاءته الفنية، منها:

1- تأثير وجداني في من يقودهم، وعن طريق التأثير، تصبح له منزلة في نفوسهم، فلا بد أن يكون محبوبا لديهم.

2- حسن الاتصال بالجماعة والتعامل معها، فلا يصلح للقيادة الانعزاليون مثلا.

3- حبه للعمل الجماعي وتعلقه به، فلا يصلح للقيادة من يفضل العمل منفردا.

4- التأثير في سلوك التوجيه جماعة من الناس، نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم، بمعنى آخر دون القيادة، لا تتمكن الجماعة من تحديد اتجاه سلوكها وجهودها.[2]

وتعتبر القيادة ظاهرة اجتماعية، ويندمج القائد في شبكة من العلاقات الاجتماعية مع الأعضاء وفي مجرى الحياة الجماعية، لا يشترك الأعضاء في نشاط عشوائي بل هم يثابرون على تشكيل النشاط الذي تمارسه الجماعة، ويجعلون له نمطا معينا، وهذه المثابرة لتشكيل الجماعة، هي التي تحدد نوع الأفراد الذين يصبحون أعضاء في الجماعة، وبالتالي تحدد نوع الأفراد، الذين يقومون بقيادة الجماعة، ويشعر العضو بمركز القيادة في موقف معين بقدر مشاركته في نشاط الجماعة وبينما تكون بعض السمات كالشجاعة والإقدام في الألعاب الرياضية، ذات تأثير فعال

---

[1] خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، العراق، مديرية مطبعة الجامعة، 1984، ص97 وما بعدها.

في اختيار القادة الرياضيين، فإن هذه السمات ذاتها ليست من خصائص القادة في النقابات المهنية أو التنظيمات السياسية[1].

وأن القيادة تختلف من موقف إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، وليس من الضروري أن يكون الفرد الأكثر حزما، هو الذي يقوم بدور القيادة في كافة المواقف، وينتقل مركز القيادة أحيانا من فرد إلى آخر من جماعة إلى أخرى حسب الموقف وتغيره، وأن رضا الجماعة هو مصدر هذه السلطة وهو الذي يضمن شرعية القائد، ولا يملك هذا الأخير أية سلطة إلزامية.[2]

وبذلك فمفهوم القيادة هو جملة من المفاهيم الجزئية، يرتبط بعضها بدور القائد وبمقامه وبمنصبه وبعضها الآخر بمسلكه القيادي، وبعضها بجملة المزايا والاستعدادات التي يستقطب بها اهتمام جماعته ويتولى تسيير أمورها.[3]

و القيادة تنبع من داخل الجماعة، وهي تظهر نتيجة التفاعل بين طبيعتها ومشكلاتها و التنافس بين أفراد الجماعة، يهدف إلى وضع صيغة لحل هذه المشكلات، والتصدي لها، ويحتل منصب القيادة، ويصبح أفراد الجماعة أتباعا له مختارين غير مرغمين.

وأما المقصود بمفهوم القيادة، إذ بلغ قبل عام 1949 عدد التعريفات المخصصة لمفهوم القيادة " 130" تعريفا ويلاحظ أن علم الاجتماع و العلوم الإنسانية الأخرى منذ عام 1945م، شهدت انفجار في تعيين المفهوم الشائع للقيادة، وذلك لكثرة ما طبق على هذا المفهوم من المعايير المختلفة، وهذا استدعى بدوره الوقوف عند أبرز أنواع القيادات و الزعامات التي تعبر عن دورها عن خيارات معرفية تحتاج إلى بحث متخصص في علم الاجتماع القيادي، غير أن مقتضيات هذه الدراسة تتخذ التعريف الإجراء التالي للقيادة بأنها: "فن أو علم، ضبط

---

[1] لويس كامل، سيكولوجية الجماعات والقيادة، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، الجزء الأول، 1964، ص 29.

[2] جان بياركوت ، جان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة محمد هناد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 223.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر: خليل أحمد خليل، العرب و القيادة، بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد، دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1985، ص 26.27.

الجماعة و تنظيمها لاجتذاب الناس إليها، والقائد هو رأس الجماعة [*] وآمرها، الذي تنقاد له فيعمل على توحيدها، سياسيا ويوجه مسارات سلوكها، و القائد شخص مركزي في قيادة الجماعة، ويبقى القائد، هو الأوسع نفوذا أو الأقدر على حل مشاكل الجماعة، وتحقيق أهدافها وتوصيلها إلى مصالحها العليا، و ينطوي نمو الشخصية القيادية في نطاق الجماعة على الانتقال من القيم المجردة إلى القيم المادية، و يقال أن الأفكار المجردة، هي نمو متأخر للذكاء، و لكن الحقيقة هي أن الأفكار المجردة تتحكم في العقل الإنساني منذ البداية، و ما إن تنمو الشخصية حتى تنقلب المصالح التي لم تتسم بالفردية إلى مصالح لها طابع الفردية.

و لكن نمو الشخصية يعظم ببطئ، و يصل العقل الأكثر إدراكا إلى معرفة القيم التي هي أوسع، و عند ذلك يعظم امتداح التنوع الذي تسفر عنه الشخصية القيادية و تشتد مناصرته و عند ذلك أيضا يتحقق قدر أكبر من الحرية. [1] و هنا تتجلى الشخصيات المتنوعة تنوعا لا حد له، و قد تعرضنا لأهمها و بإسهاب في دراستنا هذه.

و قد تظهر الحاجة الملحة لاختيار قائد ماهر لقيادة البلاد، حين تتعرض لأزمة حادة، أو تتعرض لخطر داهم، هنا ينبغي الدقة في اصطفاء القائد كما قال الأمير عبد القادر الجزائري: "من الضروري أن يكون القائد شخصا شجاعا ومقداما، و ليس محلا للانتقاد الأخلاقي، محافظا على دينه صبورا حليما حاضر البديهة ذكي في لحظة العسر و الخطر، ذلك أن القائد بالنسبة لجنوده هو بمثابة القلب من الجسد، فإذا كان القلب عليلا فلا فائدة من الجسد". [2]

و مما سبق نستطيع القول، أن توليد الشخصية القيادية، هو حصيلة لعملية عقلانية وثورية، وعلمية في سياق إنجاز مجتمع متطور، و أن هذا يعتمد على روح المسؤولية العالية، التي يجب أن تتمتع بها الشخصية القيادية، فكان هواري بومدين قائدا محنكا، يصدر القرار السياسي

---

[*] الجماعة: مجموعة من الناس كبيرة أو صغيرة الحجم، تربط أعضاءها علاقات اجتماعية قوية، تساعد على تحقيق أهدافهم الأساسية. أنظر: إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع (الجماعة، الجماعة الاجتماعية)، أيضا خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية والديبلوماسية (الجماعة، الجماعة الضاغطة).

[1] م. ماكيفر، الجماعة ، دراسة في علم الاجتماع، ترجمة محمد أبو درة و لويس إسكندر، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1968، ص 270.

Voir, Williams, EMILIO, Dictionnaire de Sociologie, Ipid (we Group, voluntary Group).

[2] بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980، ص 43.

من أعلى سلطة في المجتمع، و يحاول أن يخرج الشعب من ضعفه، و ينقله من حالة الركود والسلبية إلى حالة الاستجابة و التعاون و المشاركة الفعالة في الجهود التطوعية والرسمية و التعليمية و التنموية الشاملة، حيث قال: "التنمية ليست إقامة مصنع... والتنمية هي حالة التغيير النوعي لموقع الإنسان بالدرجة الأولى، و لدوره في الحياة"[1].

و نرى أن نضيف أنه إذا كانت النواحي الإنسانية أجدر بأن يكون فيها القائد موجودا، فإن المجالات العسكرية، هي أولى مجالات الحياة التي يكون فيها دور القائد ضروري [2]، حيث تتوقف عليه الأمور و يعقد بناصيته الدور الأكبر المؤدي إلى النصر المنشود.

ثالثا– التنمية: (Développement)

التنمية تعني الزيادة، جاءت لفظة "نما" في الصحاح، نما المال ينمي نماء [3] وفي لسان العرب على فعل "ثمر" ثمر ماله، أي نماه، وأثمر الرجل، أي كثر ماله.

ولكن الاستخدام الشائع لكلمة التنمية، مختلف عن هذا المعنى اللغوي، ففي أبحاث علم النفس يُفهم من النمو، أنه عبارة عن تغيرات متجهة، نحو تحقيق غرض ضمني هو النضج، فهو تغيير يسير إلى الأمام، ويتبع نسقا محددا معينا تبعا لنظام وخطة واضحة، متصل بما سبقه وما يلحقه، فكل مراحله تنظم كلا واحدا وتهدف إلى غرض نهائي هو النضج. [4] وأما لدى الباحثين الاجتماعين، فيعني أن التنمية: "هي تحقيق التكيف الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع، بما يضمنه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، بينما يعني لدى المصلحين الاجتماعين، ابتداء من توفير الحاجات الأساسية للحياة المادية والروحية".[5]

إن المسألة ليست لغوية، أو محض محاكاة لفظية، بل هي عملية أبعد من ذلك وأكثر، إن التنمية خطوة يجب اتخاذها بالضرورة، ولكي تتم عملية التطوير المنشود، علينا أن نُنمّي، والتنمية،

---

[1] من نص خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة حفل تدشين مدرسة الهندسة العسكرية، يوم 06 ديسمبر 1965.

[2] عبد السلام بوشارب، الإفادة في اختيار القادة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 29.

[3] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، إعداد وتصنيف نديم وأسامة مرعشلي، مرجع سبق ذكره، ص 1208.

[4] عبد الله المليجي، حلمي المليجي، النمو النفسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1971، ص 25.

[5] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص96. Voir : MOORE, W.E, International Encyclopedia of the social Science, New York, 1965, vol 7, P.335

هي اتخاذ الوسائل و الابتكار لتتم عملية تطوير الانتقال إلى المرحلة الأكثر تفاعلا وفعالية. إن مفهوم التنمية، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للجدل، لأنه لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه، حتى بين العلماء الاجتماعيين، وذلك لأن الأفكار، ليست ثابتة غير قابلة على التطوير و التبديل، وإنما هي ديناميكية، تتغير وتتحول، تبعا لتغير العصر وتقدم المفاهيم.

إن هذا المفهوم، وغيره من المفاهيم الأخرى، يستمد معناه من النظرية أو وجهة النظر، التي يتبناها الأشخاص، الذين يستخدمونه، وهذه النظرية بدورها تتضمن الافتراضات، أو المسلمات الرئيسية عن طبيعة المجتمع و الواقع الاجتماعي، الذي يعيش الإنسان في ظله ويتخذ موقفا معينا إزاءه[1] ، ولكن مع ذلك تبذل محاولة تحديد ماهية التنمية بوجه عام، ومن الممكن تعريف التنمية بأنها: "العملية التي تجعل المجتمع قادرا على استخدام موارده – مادية وبشرية– استخداما فعالا لتحسين مستوى المعيشة"، وكما يعرفها بعض المختصين بأنها: "العملية التي تستهدف المعيشة"، وكما يعرفها بعضهم بأنها: "العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق بينهم".[2]

وعليه ، فإن عملية التنمية، ما هي إلا عملية تغيير أو تحويل من وضع إلى وضع آخر بصورة واعية ومنظمة، وأن الدراسات الأولى لعملية التنمية، قد ركزت على رأس المال كعنصر فعال وأساسي، بينما اعتبر العمل عنصرا ثانويا، ولكن قصور هذه النظرة بدأ يتضح بالتدريج في كل من الدول الصناعية و الدول النامية، وأصبح بحث الجوانب النوعية واختلافات في معدلات النمو حتى في الدول المتقدمة.

وهناك عدة تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية، وذلك لاختلاف وجهات النظر المتعددة واختلاف المقاييس و المحاكاة، التي من خلالها يستطيع الباحثون تحديد مفهوم شامل، ومن هذه التعريفات يأتي تعريف"أو بارل وزملاؤه" ويعرفونها: "بأنها العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص

---

[1] سمير نعيم أحمد، التحديات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن جامعة الكويت، العدد 2، السنة السابع 1979، ص 34.

[2] محمود حمصي، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية المنقحة، 1969، ص 15.

حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان في فرص الحياة بالنسبة للبعض الآخر في المجتمع نفسه، وفي الوقت ذاته، عرّفت بأنها: "عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله، بمشاركة أفراد وجماعات وهيئات مع الاعتماد على أقصى درجة على مبادرة هؤلاء الأفراد و الجماعات و الهيئات".[1]

وتعرف التنمية أيضا بأنها: " عملية بذل الجهود وفق سياسة عامة، لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، واعتمادا على جهود السلطة وجهود الجمهور المنسقة، لتكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع".[2]

التنمية، إذن، ليست مجرد خطة وبرنامج فحسب، بل هي عمل إنساني بنّاء في جميع القطاعات ومختلف المجالات، وعلى كافة المستويات، إنها مفهوم عميق وفلسفة واضحة، تتضمن زيادة الكفاية الإنتاجية، وعدالة التوزيع، وتوفير الخدمات لكل المواطنين، ودعم العلاقات الإنسانية، وزيادة في الخبرة و التجربة و المعرفة والمهارة على أسس علمية وموضوعية تستهدف تعميم الرضا و الرفاهية للمجتمع.

وقد ظهر مفهوم التنمية، بوصفه أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية، مواجهة عوامل التخلف، بتبنّيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.

لقد بذلت محاولات عديدة، لتحديد معنى هذا المفهوم فالبعض يذهب إلى أن التنمية: "عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم، يتميز بتطبيق التكنولوجيا و التحضر والتعليم و الحراك الاجتماعي، فضلا عن الوحدة الوطنية، وبعبارة أخرى فإن التنمية، تفترض توافر بعض الخصائص منها: الاستقلال و الوحدة الداخلية والقوة و التأثير و التغيير والتصنيع، وبغض النظر عن مدى صدق هذا التعريف، الذي يعد واحد من التعريفات العديدة للتنمية، إلا أنه يشير إلى حقيقة أساسية هي أن التنمية: "عملية

---

[1] دوب موريس، التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ترجمة صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1966، ص 27.

أنظر حول مفهوم التنمية: ZODROZNY, John, Dictionary of Social Sciencem Ipid, (Development, Social Productivity).

[2] السيد الحسيني، التنمية و التخلف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982، ص 06.

معقدة شاملة لجوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية". [1] تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها في الاعتبار سواء كنا بصدد إقامة تصور عام لظاهرة التخلف وتحديد دقيق لمفهوم التنمية.

وينص تعريف هيئة الأمم المتحدة لمفهوم التنمية على أنها: "العمليات التي توجد بين جهود الأهالي، و جهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي، وهي تقوم على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي في الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم وتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية من شأنها تشجيع المبادرات و المساعدات الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فاعلية" [2] وهذا هو التعريف الرسمي للأمم المتحدة، وهناك تعريفات أخرى للأمم المتحدة منها: "أن التنمية عملية تدريجية لتطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، بواسطة الموارد الفنية و المالية و الحكومية"[3]، ويشير هذا التعريف إضافة لما سبق على أن تكون عملية التنمية تابعة، من داخل المجتمع نفسه، وهو ما يعني عدم الاعتماد على الأيدي الخارجية، وإن كان هذا التعريف يحصر التنمية في عملية واحدة، فإنه يبقى الأقرب للشمولية، وقد برز مفهوم التنمية من الناحية العلمية وسط النظرية الاقتصادية الرأسمالية [*] من وراء بحثها مشكلة التخلف في المستعمرات، ويتميّز مفهوم التنمية عن هذه النظريات بخاصيتين هما:

1- تغييرات كمية في حجم الإنتاج الكلي و المتوسط، و الزيادات المترتبة عنه في الدخل القومي الفردي، وآثاره على الادخار، وبعد ذلك على الاستثمار.

2- الارتقاء بالنسبة إلى المستوى الاقتصادي للمستعمرات، التي تشكل مجموعة بلدان متخلفة إلى مستوى البلدان المتقدمة، لمجموعة أخرى من البلدان في العالم.

---

[1] السيد الحسني، التنمية و التخلف، المرجع السابق، ص 8.

[2] داج همر شولد، لنبدأ المسيرة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تم إعداد هذا التقرير بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب من الرئيس هواري بومدين عام 1975، ص 10.

[3] داج همر شولد، المرجع نفسه، ص 15.

[*] فيما يخص الرأسمالية أنظر: خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية والديبلوماسية، مرجع سبق ذكره، أيضا:
HINKLE, R, The Development of Modern Sociology, Random House, new York, 1963, P39.

وإذا كان التخلف هو موضوع التنمية فإن المفهوم العملي للتنمية، يجب أن يتضمن التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية معا، لأن العملية الاقتصادية التي هي قبل كل شيء عملية اجتماعية، يقوم بها الأفراد ويحدث بينهم وتتم لفائدتهم.[1]

وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الله ساقور في تعريفه للتنمية، التي حدد مفهومها بالآتي "إنها عملية تغيير موجه شامل، تضم عدد من المتغيرات و العوامل المختلفة المتصلة بالحياة الاجتماعية، التي تهدف أساسا إلى إحداث تغيرات عميقة بنائية ووظيفية في المجتمع، الذي تحاول تغييره بقصد ترقيته من جميع النواحي".[2]

وأشار بهذا التعريف، أن تكون التنمية، سبيل تغير اجتماعي، يحقق رقيا مخططا معينا، وبيّن بعض الاعتبارات التي منها:

---

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص 67-69.

[2] عبد الله ساقور، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، بحث ميداني في مدينة عنابة،رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، الجزء الثاني، سنة 1998-1999، ص 289.

1- أن التنمية تتضمن مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

2- لا يمكن تفسير واقع التنمية : نجاحاتها وإخفاقاتها إلا في ضوء السياق التاريخي، وترابط وثيق بين المتغيرات الاقتصادية و السياسية و النفسية والتكنولوجية و الثقافية، وما تحمله من قيم ومعايير.

3- هناك تأثيرات تبادلية بين النسق السياسي، ونسق الشخصية الجزائرية المتفاعلة سلبا وإيجابا.[1]

وهذا مرتبط بتوفر العمل السياسي، بمعنى عامل السيادة السياسية، لذلك فإن غياب الاستقلال السياسي لبلد ما، ينبغي معه قيام التنمية، ولا يمكن إذن أن نتكلم عن قيام التنمية، ولا يمكن إذن أن نتكلم عن التنمية في الجزائر في المرحلة التاريخية التي سبقت الاستقلال.

وتظهر التنمية في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال بمنهجها الاشتراكي [*]، من خلال تصور عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتداخل وكانت مقاربتها كالتالي:

1. عولجت التنمية من منظور، أنها منجزات مادية ومرافق عامة، ذات مضمون اقتصادي واجتماعي وثقافي، من شأنها أن تغير في القاعدة الاقتصادية للإنسان الجزائري باعتباره يعاني الفقر و الحرمان و الأمية[2] ، وعلى أساس أن تغير البنى التحتية يؤدي إلى تغير البنى الفوقية.

2. تضمن الخطاب السياسي قيما ومفاهيم تشكل الغايات التي تسعى الطليعة إلى تحقيقها وعلى رأسها أن يكون المواطن جزائري في أعلى مراتب سلم القيم الثقافية والسياسية، وتحت تصرف المواطن الصالح توضع الثروات الوطنية لتطوير حياته الشخصية والعائلية.

---

[1] المرجع السابق، ص 293.

[*] الاشتراكية: مجموعة متكاملة من المفاهيم و المناهج والتنظيمات والوسائل التي تشترك في رفض النظام الرأسمالي والإيمان بالإرادة الثورية لإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا بغية تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الناس وبين جميع الأمم. وفي الجزائر اتخذت القيادة السياسية مسؤولية بناء المجتمع الاشتراكي وفقا لمبادئ أساسية، و قد قال الرئيس هواري بومدين: "هناك فئة و قوى داخلية لا يسرها انتصار الاشتراكية في بلادنا، و هناك كذلك قوات خارجية لا يسرها أن تنتصر الاشتراكية نهائيا في الجزائر، و لأن هذا الانتصار يكون له حتما تأثير على بلدان أخرى". من خطاب الرئيس هواري بومدين : الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 25 فيفري 1966.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، صيغة 1976، ص 187.

3. عولجت مسألة التنمية في الجزائر على أساس أنها قضية وطنية أولا وأخيرا، وأن لا علاقة للمجتمعات الأخرى بها، وأن لا صلة بالمنظمات والهيئات التابعة للمجتمع الدولي [*]، التي لا ضلع لها في تحديد وضبط وتوجيه مسارات التنمية الشاملة في الجزائر .

و تأسيسا على ما تقدم ، يمكن الاهتداء إلى تحديد مفهوم للتنمية ينسجم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تحدد تطور المجتمع بالشروط الموضوعية والذاتية من أجل تحقيق أكثر إشباعا للحاجات الاجتماعية ، وهو أن التنمية هي العملية التي تقدم المجتمع بكامله اقتصاديا واجتماعيا بشكل كبير على إشراك المجتمع المحلي وأنها العمليات التي توجد جميع جهود المواطنين والسلطة لتحسين الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية والحضارية نحو حياة أفضل [1]. و تعتبر التنمية عملية تغيير موجه شامل تضم عددا من المتغيرات و العوامل المختلفة المتصلة بمناحي الحياة الاجتماعية، وتهدف أساسا –إلى إحداث تغييرات عميقة بنائية ووظيفية في المجتمع، الذي تحاول تغيره بقصد ترقيته من جميع النواحي وفي اتساع مجالات التنمية في الجزائر تتعدد إشكالياتها وأساليب مداخلها وحلولها ، وتعمل على تحقيق الرقي الاقتصادي و الاجتماعي للإنسان الجزائري نحو الحياة الأفضل بالتخطيط العلمي و الموضوعي.

و تتحقق التنمية الشاملة للبلاد: "...شريطة أن نسلك طريق المثابرة في تحقيق الإصلاح العميق الذي هو وحده الكفيل بضمان أسس التنمية، لأنه يرتكز على العمل المنظم و المنتج و يحقق الاعتراف العادل بفضل الجهد و الاستحقاق، و على أن نستخلص العبر في أساليب و مناهج التنظيم من دروس الماضي، و التغلب على التحولات التي أصبحت حيوية و التي يفرضها علينا محيط عالمي متقلب، و في هذا النطاق أصبح لزاما علينا أن نرتقي بنظامنا الاقتصادي إلى مستوى المنافسة الدولية، و توسع قدراتنا الإنتاجية".[2]

---

[*] لم تتعاون القيادة الجزائرية في مرحلة الرئيس هواري بومدين مع الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي أو غيره.

[1] أنظر: محمد العيد مطمر، التوصيات و المقترحات لمعالجة المشكلات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للدارسين، أثر محو الأمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية بمحافظة بابل، العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، 1984، ص 179 وما بعدها.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، خطب و رسائل، ج1، مديرية الإعلام، رئاسة الجمهورية، ماي 2000، ص 426 و 427.

الفصل الثاني
الإنسان و الشخصية

أولا– ظهور الإنسان و تطوره:

اختلفت آراء العلماء في تاريخ نشوء الإنسان، الذي هو آخر مرحلة وصل إليها التطور النوعي الحياتي، فبعضهم أرجع هذا التاريخ إلى أربعين ألف سنة أو أكثر قليلا، مدللا على ذلك باكتشاف آثار لجمجمة إنسانية في "نياندرتال" (*) مما حمل على الظن أنها جمجمة الإنسان الأول، وقد عاش هذا الإنسان في العصر الجليدي، عندما كانت أوروبا رقعة من الجليد، وعندما لم يكن هناك فاصل مائي بين إنجلترا وفرنسا، المعروف اليوم باسم « بحر المانش" وعندما كان البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر، عبارة عن واد سحيق تنتشر فيه هنا وهناك بحيرات صغيرة ومتفرقة، وعندما كان الصقيع يكتسح كل الأراضي الواقعة في شمال افريقيا [1]، وحتى القارة الإفريقية وشبه القارة الهندية، كانتا في الأصل أرضا مشتركة فانفصلتا (أو رتقا ففتقتا) ، كان هذا الإنسان يختلف عن إنسان اليوم، كانت جبهته ضيقة وفكه نائيا وعنقه لا يلتوي، بحيث لا يمكن صاحبه من الالتفات إلى الوراء، ورأسه كبير الحجم من وراء وصغير من الأمام ، مما يدل على عدم اكتمال التطور الدماغي، كما يدل على النقص العقلي و الإدراكي فيه ومرت آلاف السنين، فزحف على هذا الإنسان زميله (الروديسي) (*) حيث المناخ أكثر حرارة من الشمال، وكان هذا الإنسان الزاحف شمالا أكثر شَبَهًا من زميله "نياندرتالي" بإنسان اليوم، تركيبا وإدراكا

(*) – إنسان نياندرتال (Homo Neanderthalensis): ينسب إلى واد يقع على أحد روافد نهر الراين في أوروبا، وقد اكتشف فيه أول بقايا الإنسان في عام 1899 في (أوكرانيا) قرب (زغرب) ثم اكتشفت بقايا عديدة منها في جبل طارق عام 1925 و أماكن أخرى، و قد بلغ مجموع هياكل إنسان نياندرتال المكتشفة أكثر من مائة هيكل.

(1) جورج حنا، قصة الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1973، ص 13.

(*) إنسان روديسيا (Homo Rhodesiensis): اكتشفت في كهف في (بروكن هل) في روديسيا (دولة جنوب افريقيا) المستقلة. أنظر أيضا: COLE, S. Races of Man, London, 1963.

وتفهما، على أن بعض العلماء الآثاريين، يرجعون تاريخ الإنسان الروديسي إلى عهد أقدم من عهد الإنسان "نياندرتالي"[1].

ولا يزال علماء الآثار، يعملون حتى الآن على اكتشاف بقايا الإنسان الأول، وإذا كان هؤلاء العلماء قد اكتشفوا أول ما اكتشفوا (آثار الإنسان نيالدرتالي)، فلعل مرجع ذلك إلى أن أكثرهم من الأوروبيين، الذين حصروا جهودهم في أوروبا وفي البلدان التابعة لها، و الواقعة تحت نفوذها ، فقد اكتشف حديثا هيكل عظمي إنساني وأدوات للاستعمال المعيشي في جوار مدينة "أنطلياس" في لبنان ترجع إلى حوالي سبعين ألف سنة، كما اكتشفت أيضا آثار مثل ذلك في منطقة مدينة حلب بسوريا، ترجع هي أيضا حسب تقديرات مكتشفيها إلى حوالي ذلك التاريخ، ومادام علماء الآثار نشطين في أعمالهم، فقد تظهر اكتشافات أخرى تدلّ على أن عمر الإنسان أبعد وأقدم مما هو معروف حتى الآن، إذ أن أكثر العلماء يقدّرون نظريا أن الإنسان الأول أقدمية وجد قبل مئات الألوف من السنين[2]، وهم في دأب حثيث بالتنقيب عن اكتشافات أثرية تثبت نظريتهم هذه.

على أن هذا الإنسان على قلة إدراكه، لم يكن محروما حرمانا كليا من الشهوات، بل كان له منها ما يقوده في مسلكه وأعماله وعلاقته مع رفاقه إلى نوع بدائي من الحياة الجماعية، وإذا كانت هذه الحياة لا تشبه بشيء الأنظمة الاجتماعية المعروفة، فقد كانت ملازمة للمقتضيات الطبيعية ، ومأخوذة عنها، فالذَّكر كانت تجتذبه الأنثى، والأنثى يجتذبها الذكر، ناموس الطبيعة في التوالد والتكاثر ، و التآلف كان تبعا للشهوات و التمازج بين هؤلاء الناس، كان رهنا بالصلة الغريزية بينهم، كانت الأم صاحبة المقام الأول في العائلة، وكانت مؤلهة في القبيلة، إذا لم يكن عند أولئك الناس آلهة غيرها ، ومن ألوهية الأم، انبثقت فكرة التأليه و العبادة والاحترام، وأن الآلهة، التي عُبدت بالتعصب و القسوة أكثر من سواها، هي الآلهة المجسدة للقوة البشرية المجتمعة المنظمة، التي مكنت الإنسان من هذا الانتصار على الطبيعة غير البشرية.[3]

---

[1] جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة نخبة من العلماء، الجزء الرابع، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963، ص28.

[2] شاكر مصطفى سليم، المدخل إلى الأنثروبولوجيا، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1975، ص 28.

[3] أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، نقله إلى العربية نقولا زيادة، الجزء الأول، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981، ص 24.

وبعد مرور مئات الألوف من السنين، وفي فترة تعرف بالفترة الحضارية اللاحقة، والتي تعرف بالفترة العليا من العصر الحجري الأقدم الأوروبي، ظهرت حياة الإنسان في هذا الزمن، أكثر تشعبا واتساعا من إنسان (موجوكيرتو) [*] ولم تقتصر السكنى على الكهوف فحسب، بل استقرت في العراء كذلك، مع أنه عرف الشيء القليل عن بيوت السكن، أو عن تخطيطها، والتي كانت قائمة في العراء بصورة دائمة، وقد أثبت المستوطنات في هذه الأماكن الأثرية، والتي كانت ثابتة ومستقرة في مكانها طوال أيام السنة، أن عظام الحيوانات المستخرجة من طبقاتها، تشير إلى أن هذه الحيوانات، كانت تقتل و تؤكل في كل فصول السنة، وأظهرت الأدوات، التي دُفنت مع الموتى، اعتقادهم بالحياة الثانية، ويعتقد بعض علماء الآثار، بأن الاعتقاد الخاص ببعض الموتى، يدل على أن هذه المدافن، كانت للرؤساء أوالكهنة أو القادة، وأنه كان هناك مجتمع منظم تسيطر عليه بعض العادات والأنظمة، ولأول مرة نجد هنا إحساسا وشعورا بالاهتمام بالجمال، فالفن المجدليني[1] من الدور الأخير للعصر الحجري القديم في فرنسا وإسبانيا، وأصبح مشهورا بصور حيطان الكهوف والتماثيل المتعددة الألوان، والحفر اليدوي الدقيق على الحجر والعظام والعاج.

وازدادت في العصور المتأخرة جدا من الحقبة الطويلة لتاريخ إنسان ما قبل التاريخ ، الإمكانيات و الوسائل الأثرية الواضحة، وذلك عندما بدأ الإنسان، يزرع في المناطق الشرقية للبحر الأبيض المتوسط[2] و الحقيقة الواقعة هي أنه غير ممكن أن يتناول الباحثون دراسة عنصر

---

[*] إنسان موجوكيرتو (Homo modjokertensis): وجدها أحد المواطنين في قرية (موجوكيرتو) في جاوا بأندونيسيا في عام 1936. لمزيد من المعلومات أنظر: BECKER, Howard, Antrhropology and Sociology (In) for a Science of Social Man the MacmillanCompany, New York, P.P. 103-108

[1] الدور المجدليني: وهو آخر دور من أدوار العصر الحجري الوسيط، أو الدور الثالث من العصر الحجري القديم، وقد بدأ في حوالي 21 ألف سنة قبل الميلاد، وانتهى في 12 ألف أو 10 آلاف سنة قبل الميلاد، أي بداية العصر الحجري الحديث، ويتميز بتطور في أدوات الصوان واستعمال أدوات من العظام، كذلك انتشر استعمال القوس والنشاب (السهام) والرماح، كذلك يتميز هذا الدور بفن النحت والزخرفة على العظام، والتصوير على الكهوف.

[2] علم التاريخ، إعداد المكتب العالمي للبحوث، سلسلة معارف الإنسان، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1984، ص 36. أنظر أيضا: يسرى الجوهري، السلالات البشرية، الإسكندرية، 1962، الباب 3.

مستقل من عناصر حضارة الإنسان لفترة ما قبل التاريخ، فقد تبرز مفاهيم هذه العناصر المستقلة المنفصلة بالاستنتاجات التي يستخرجها من المصادر المتوفرة لديه و الحقائق المجتمعة عنده.

وتاريخ ظهور الأدوات من النحاس و البرونز يرجع إلى دور العبيد [1] وزمن قيام المدن الكبيرة أيضا، وهناك انتقال ظاهر من منطقة التلال الممطرة إلى السهول و المنخفضات اليابسة حول الأنهار الكبيرة، وأصبح الري في منطقة السهول التي تجري فيها الأنهار، أمر حيويا لسد حاجات المدن الكبيرة من الأغذية، و الواقع أن الانتقال من التلال و الهضاب إلى السهول، لم يبدأ إلا بعد أن أصبح السكان على شيء من المقدرة، بحيث تمكنوا من التغلب على معضلات الري. وعندما أخذ الإنسان يتحول من المعيشة الجماعية البدائية إلى المعيشة الجماعية الاجتماعية، على ما في هذه الحياة الاجتماعية، من فروق بينها وبين الحياة الاجتماعية الحقة، كان لا بد من قيام أفراد يتولون السلطة، و السلطان محافظة على كيان القبيلة أو محافظة على ما نسميه اليوم السلامة العامة و النظام، فكان يتزعم القوم، أكثرهم قوة، وشجاعة، وبأسا، فيقضي فيهم ويكتسب طاعتهم و ثقتهم، و في ذلك الحين لم يكن للدين أيما أثر في حياة الجماعة الاجتماعية[*]، ولم يكن عندهم آلهة يعبدونها غير الأم، ولكن كانت تطرأ عليهم أحيانا طوارئ غريبة تزعج ذهنيتهم الفطرية ولا يعرفون لها تفسيرا، من هذه الطوارئ مثلا أشباح كانت تتراءى لهم في الأحلام، وأصبح مفسرو الأحلام كهانا، وأصبحت الأماكن التي كانت تظهر فيها الأشباح مزارات وهياكل يؤمّونها للتبرك لتقديم الذبائح لآلهتها، تجنبا لما قد يصيبهم من نقمتها عليهم إذا غضبت.[2]

هكذا بقي الإنسان الأول، أجيالا وقرونا يعيش في الأدغال ويقتات ، من الصيد وأكل الأعشاب البرية، إلى أن أدرك بالاختيار، أن الأرض تنبت العشب في بعض فصولها السنوية، بينما تجدب في فصول أخرى، وعلّمته الحاجة أن يلجأ إلى زرع الأعشاب في الفصول المخصبة

---

[1] العبيد: أطلق اسم العبيد على دور من أهم أدوار العصر الحجري الحديث، الذي اتسع فيه مفهوم القرية، وأصبح مدينة، و انتشر استعمال النحاس و البرونز وتطورت صناعة الفخار إلى نماذج جميلة الشكل، ومختلفة الطراز ملونة باللون الأسود القاتم، كذلك انشر فيها استعمال المناجم و المسامير المعقوفة لاستعمالها في ربط القصب. و أهم ما يتميز به هذا الدور هو المعابد و الأسوار.

[*] WINICK, Charles, Dictionary of Anthropology, Litlefield Adams. CO. 1968 (Group, Congregate, Group Primary)

[2] جورج حنا، قصة الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

مدفوعا إلى ذلك بغزيرة البقاء، فكانوا يقيمون الفرح لهذا الاكتشاف الاختياري، وكانوا يقيمون الأعياد في بدء المواسم الخصبة ويقدمون الضحايا قربانا لها، مختارين من بينهم، أحسن شبابهم، وأجمل فتياتهم.

وحديثنا عن الإنسان والماضي محدود من عدة وجوه، وأحد هذه الوجوه الضرورية، أنه يجب علينا أن لا نقصر دراستنا عن أسلافنا فحسب، ثم إن تاريخ الثقافة القديمة هو بالضرورة نوع من التاريخ الاجتماعي، فما الثقافة إلا ظاهرة اجتماعية، وسنعمل في هذه الدراسة التي ستتناول منها جانبا من العلم في إطاره الاجتماعي [1]، لأنه لا يمكن أن توجد حقيقة خارجة، وما كان العلم يستطيع النمو بدون المجتمع.

والتفاعلات السيكولوجية بين الأفراد لا حصر لها و التقلبات الاجتماعية وليدة الخلافات بين هذه التفاعلات التي لا تحصى ولا يمكن التنبؤ بها –وقد بقيت هذه العادات والتفاعلات آلاف السنين، وفي بعض المجاهل غارقة في بدائيتها لا تزال باقية حتى الآن، إذ أن في هذا الإنسان في هذه المجاهل، لم يدرك بعد أن العلوم الطبيعية و الاجتماعية، التي يمكن أن تتدرج فيهما خطوة خطوة، فتدرس الإنسان ونواحي نشاطها، وهذا ما يؤدي بها إلى الدراسات الإنسانية و العلوم الاجتماعية، و أرى أن أشير و لو بطريقة موجزة، إلى هذه المراحل، فنقول أننا سنبدأ من البدء، ونثبت أن المجموعة البشرية التي استقرت أصبح لها هياكلها وآلهتها وكهانها، وكان الكهان يتمتعون بصفات دينية، كما يتمتعون بصلاحيات مدينة، يقضون بين الناس ويفسرون الأحلام ويعالجون المرضى بالتعاويذ، وكانت العامة تلجأ إليهم، وتستشيرهم في جميع شؤونها وتحترمهم و تخافهم لاعتبارهم أكثر تفوق بالخبرة وأقوى منها سطوا وأشد منها بأسا، كان الكهان هم الملوك وهم الزعماء وهم الحكماء وهم القادة، كانت كلمتهم مسموعة ومقبولة دونما جدل، وكان أمرهم مطاعا وحكمهم قانونا ولعل الزعامة الزمنية التي يتمتع بها رؤساء الأديان في الشرق أكثر من زملائهم في الغرب، لعلها إرث لعادات وتقاليد وعقائد درج عليها أولئك الأجداد.[2]

---

[1] جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة لفيف من العلماء، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] رالف لنتون، دراسة الإنسان، ترجمة عبد المالك الناشف مؤسسة فرانلكين للطباعة، بيروت، لبنان، 1964، ص 384.

وإن إصراري على ضرورة الإشارة ولو باختصار إلى الزعامة القيادية، برهان اهتمامي بالناحية الاجتماعية، إذ أن الرجل تابع لزمانه و مكانه وأسرته وقومه وطائفته وهو مضطر دائما أن ينازع شهوته وميوله المسيطرة عليه ، وبذلك تتحدد شخصيته، ويعتبر هذا جزء من تاريخ الفكر ولكن كذلك يمثل أجزاء أساسية من التاريخ الاجتماعي.

ثانيا–مظاهر الإنسان الطبيعية و الاجتماعية:

إن تفكير الإنسان في المجتمع وأحواله يمكن تلمسه منذ العصور التاريخية الأولى، وعلى وجه التحديد، منذ أن عرف الإنسان الزراعة و استنبت النبات ، واستقر بجوار الأرض، بعد ترحال شاق، وراء القوت ومصادر الماء، وهنا عرف التزاوج، وكوّن الأسرة، وبدأ في إقامة أول حضارة إنسانية له، يساعده على ذلك طبيعته الفطرية، في أن خلق كائن اجتماعي على حد تعبير أرسطو.

هذا وعلى الرغم من أن التفكير الإنساني القديم في أحوال المجتمع ومشاكله كان غالبا ما تغلب عليه النواحي الشخصية و التخمينية و الفلسفية، وساعدت البيئة الطبيعية الإنسان القديم في أن يفكر في أشياء أخرى غير الطعام والمأوى المتوفرين، و بدأ يتساءل عن أسباب تردي الطبيعة، وحركة الأجرام السماوية مثلا.

ولم يقف تفكير الإنسان القديم على ظاهرة الطبيعية، ولكنه تساءل عن حياته الاجتماعية بعد أن كوّن الأسرة، وأخذ يفكر فيمن هو نفسه؟ ولماذا يحيط به الموت بعد الحياة؟ وعرف الإنسان بعدها، أن هناك علاقات اجتماعية، تربط بين أفراد المجتمع، وأن الفرد لا يحق له أن يعمل لصالحه فقط بل للآخرين أيضا، وتعتبر الطبيعة البشرية [1] من أهم المفاهيم في علم الاجتماع التي صنفها إلى شطرين، الأول صراعي، و الثاني تضامني، وإذا رجعنا إلى تراثنا الاجتماعي، نجد أن هناك من كتب في الطبيعة البشرية أمثال ابن خلدون لوصف الطبيعة البشرية من خلال مفهومه للعصبية، الذي اتخذ منه أساسا لشرح ظاهرة الصراع و التضامن في المجتمع البدوي، حيث قال: "إن العصبية بها تكون الحماية و الدافعة والمطالبة وكل أمر مجتمع

---

[1] أنظر محمود حسن، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر 1969، (فصل دراسة الإنسان).

عليه، وأن الآدميين بالطبيعة الإنسانية، يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يتولى أمرهم، فلابد أن يكون متغلبا عليهم بتلك العصبية، وإلا لم تتم قدرته على ذلك، وهذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرئاسة، لأن الرئاسة، إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع، وليس له عليهم قهر في أحكامه وأما الملك فهو التغلب و الحكم بالقهر، وصاحب العصبية إذا بلغ رتبة طلب ما فوقها وإذا بلغ رتبة السؤدد و الأتباع ووجد السبيل إلى التغلب و القهر لا يتركه لأنه مطلوب للنفس ، ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعا".[1]

وإذا تصفحنا أدبيات علم الاجتماع الحديث، نجد انتباه العالم الأمريكي لويس كوسر عام 1956 إلى أحادية نظرة علم الاجتماع الرواد والمعاصرين في أن تصوير الطبيعة البشرية مما دفعه ذلك إلى الإقدام على طرح محاولته التنظيرية للتوفيق بين الفريق الصراعي والفريق البنائي الوظيفي، و الإرهاصات الفكرية التي حصل المعاصر "رالف دارندوف" الصراعي لما لها من أهمية عالية في وجود النظام الاجتماعي و المحافظة عليه، والإرهاص الآخر، الذي كان أكثرهم بروزا في نظريته هو فكر العالم الألماني "جورج زمل" الذي أكد على الجوانب الإيجابية للصراع.[2]

إن تكوين الشخصية، عملية حية متواصلة تدوم مدى الحياة، ومادام المرء ينمو ويتعلم ويتأثر ببيئته، فإن شخصيته أيضا تنمو وتنضج وتتكيف، والعوامل التي تعمل على ذلك متشابكة، يعسر فصل أحدها عن الآخر، فبعض أهل الاختصاص، يعلّقون أهمية كبرى على المؤثرات الطبيعية والبيولوجية، والبعض الآخر يرجحون أهمية المؤثرات الاجتماعية المحضة، وفي واقع الأمر، أن الشخصية لا يكتمل نموها على خير الوجوه إلا بتعامل وتفاعل العوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية.

ثالثا– المؤثرات الطبيعية والبيولوجية للشخصية:

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الطبعة الرابعة ،دار الفكر ، بيروت، لبنان، 1981، ص 377.

[2] محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع المعاصر، الطبعة ، المطنبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر ، 1982، ص 10.

تعتمد شخصية المرء على عوامل طبيعية وبيولوجية كثيرة، ولعل من أبرزها سنّه وجنسه وقوامه وهندامه، فإن طول قامته أو قصرها، وقوة عضلاته أو ضعفها، وتناسق أعضائه أو خروجها عما يعد جميلا متناسقا في مجتمع ما كل هذه الصفات لها أثر غير خاف في شعور المرء تجاه نفسه، وفي معاملته للناس ومعاملتهم له. [1]

وإن ثمة عوامل أخرى متأصلة قد يرثها المرء، فتجعل منه إمكانات فطرية واتجاهات نفسية خاصة، فهناك الفطنة و الذكاء والميول الذهنية و الفنية، وحالة الجهاز العصبي، وطبيعة المزاج الشخصي، جميع هذه العوامل وغيرها، تكاد في مجموعها تجعل من كل فرد شخصا قائما بذاته، مختلفا إلى حد ما عن كل شخص آخر. [2]

كذلك من أهم هذه العوامل وأكثرها قابلية للدراسة العلمية تركيب الجسد الكيماوي والفيزيولوجي والعلماء يعرفون اليوم عن هذا التركيب ما لم يكن يعرفه أهل العصور السالفة.

الأخلاط و الأمزجة عند الأقدمين:

كان الجسد ، في عُرف الأقدمين، يتركب من أربعة أخلاط هي: الدم والبلغم والصفراء و السوداء، وعلى أساس هذه الأخلاط، قسموا الناس إلى أربعة أمزجة، فقاولوا أن من تغلّب دمه على سائر أخلاط جسده، كان مزاجه دمويا، وكان ميالا بطبيعته إلى المرح والسرور والتفاؤل، ومن تغلب بلغمه على سائر أخلاط جسده، كان مزاجه بلغميا، وكان ميالا بطبيعته إلى الخمول والبرودة واللامبالاة، وإذا تغلبت صفراؤه على سائر أخلاط جسده، كان مزاجه صفراويا، وكان ميالا بطبيعته إلى الغيظ وحدّه الطبع، ومن تغلب سوداؤه على سائر أخلاط جسده، كان مزاجه سوداويا، وكان ميالا بطبيعته إلى الحزن والكآبة و التشاؤم.

هذه هي نظرية الأقدمين بشأن أخلاط الجسد وتأثيرها على المزاج والسلوك، ومع أن هذه النظرية، بحد ذاتها تعتبر اليوم، قديمة بالية، فقد أثبت العلم الحديث أن لكثير من المواد الكيماوية كالعقاقير و المخدرات أثرا مباشرا في سلوك المرء وحالته الطبيعية، وهذه المواد تستعمل اليوم لمعالجة بعض الحالات النفسية.

---

[1] قيس النوري، الحضارة و الشخصية، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1981، ص 108-109.

[2] محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 144.

وعندما يتصدى الباحث لدراسة الطابع العام لشخصية الأفراد في المجتمع، لابد له من تحديد الملامح الأساسية، التي يشتركون بها سلوكيا وفكريا وعاطفيا، وبديهي أن هناك صعوبات كثيرة تواجه الباحث في هذا النوع من البحوث، إذا كانت الدراسة تجري في مجتمعات كبيرة ومعقدة و مقسمة بالاختلافات الاجتماعية والحضارية وبصرف النظر عن نوع المجتمعات، فإن الباحث يصطدم بمشكلات فنية، فيها أنه ينبغي أن يقرر ما إذا كانت دراسته للشخصية الأساسية، تنطلق من الدوافع الخاصة بأهداف محددة، واعية أو غير واعية، أم أنه يجري بحثه في ضوء المواقف والاتجاهات الذهنية المميزة للشخصية الأساسية كمواقف الغطرسة أو القسوة أو حب الانتقام من المواقف الأخرى، أم أن الباحث يختار الميول السلوكية والمصالح والمنافع التي تسيطر على سلوك عموم الأفراد في المجتمع ، وواضح أن جميع هذه الأساليب في البحث ترتبط وتتداخل مع بعضها وهي ليست متناقضة أو متنافرة وكل واحدة منها تعرض الباحث لصعوبات حركية واصطلاحية، أو تعبيرية وغير ذلك من الصعوبات العملية و الميدانية، دون توفر عامل التحفيز و التشجيع الضروري لنمو الشخصية، وفي هذا تأثير سلبي كبير على تطور الذات في الشخصية، أن كره الأم المكبوت لا يسمع بتبلور صورة لها كمثل أعلى في ذهن الطفل، كما تنعدم الحوافز التي تجعل الطفل يسعى إلى تلبية رغباتها بسبب انعدام المكافآت المتوقعة منها، أما تعاونه معها فلا ينبع من رغبة بل من الخوف من العقاب، وبتأثير من استعمال القوة و القسر، ولأجل معرفة سلوك الشخص في ظرف معين كظروف الثورة أو الحرب مثلا علينا معرفة شخصيته، وقد صنفت الشخصية إلى أنماط حسب الحضارة وسمات الشخص ودوره ومركزه الاجتماعي [1] ، وقد ظهرت تصنيفات ثنائية وثلاثية، حيث صنفها العالم النفساني يونغ (yung) إلى شخصية انبساطية وشخصية انطوائية، كما ظهرت تصنيفات مركبة أخرى [2] إن تصنيف الشخصية إلى أنماط يقودنا إلى البحث عما هو مشترك لدى مجموعة من الأفراد لدى مجموعة معينة من الأفراد، وأول من تحدث عن هذا الموضوع هو الفيلسوف فرانسوا جوزيف في

---

[1] أنظر: جان لا بلاش و ج. ب. بونتاليس، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة، مصطفى حجازي، منشورات المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1985 (قلق إزاء خطر واقعي).

[2] سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القفاش- المؤلفات الأساسية في التحليل النفسي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1970، ص 117.

نظريته المسماة (القوى الأساسية) وهو يرى وجود خصائص معينة تميز الأفراد واعتبرها قوى أساسية تتحد وفقها شخصياتهم وللمسماة وجود حقيقي وهي تستمد من السلوك المتشابه و المتناسق في الظروف المتشابهة كالعنف أو الشجاعة.

و الشخصية تستمد مقوماتها من الأهداف التي يحاول الأفراد تحقيقها وإلى جانب نظرية لسمات ظهرت نظريات أخرى معاكسة تربط بين سلوك الفرد وبين المؤثرات الاجتماعية والحضارية مثل نظرية العادات و المواقف، التي تؤكد عليها مدرسة السلوكيين الذين ينتقدون نظرية السمات التي تؤكد وجود سمات معينة وعامة تحدد السلوك، وتكوّن الشخصية فالسلوكيون يرون بأن أفعال الفرد هي أفعال مكتسبة وأن السلوك تحدده الظروف الاجتماعية وتكرار ظروف متشابهة يؤدي إلى تكوين العادات السلوكية لدى الأفراد، لأن تعلم السلوك هو تعلم اجتماعي، أما أهمية العادة فهي كونها ثابتة ومقاومة للتغير، أي أن هذه النظرية تؤكد على أن معرفة الوسط الاقتصادي و الاجتماعي للفرد أي معرفة انتمائه الطبقي ساعد على معرفة نمط شخصية وشكل سلوكه، وحتى السمات العامة للشخصية تعد نتيجة لتأثير الظروف الحضارية و الاجتماعية.[1]

ولغرض فهم وتحليل طبيعة العلاقات بين الظروف الاجتماعية وبين الشخصية، يجب معرفة مواقف واتجاهات الأشخاص، و الموقف يعني اتجاه الفرد نحو القيم و القضايا الاجتماعية،والموقف أو الاتجاه يساعد على فهم سلوك الفرد وعلى توقع سلوكه في المواقف الاجتماعية المختلفة.

وتحدد الشخصية بمجموعة عوامل اجتماعية مثل الجنس و السن و المهنة والسكن والمستوى الاقتصادي و الاجتماعي و المستوى التعليمي و الثقافي، أي تحدد الطبقة الاجتماعية الشخصية للفرد، كما تحدد شخصيته اتجاهاته وآراءه وسلوكه في الموافق الاجتماعية المختلفة.

وهناك بعض الخصائص المميزة التي حفلت بها نظريات الشخصية، ومن هذه الخصائص، نظرية تؤكد على الجانب الغريزي في الإنسان مقابل أخرى [2] تهتم بالجانب الاجتماعي فيه،

---

[1] محمد كامل، البطريق، محمد نجيب توفيق، مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، 1970، ص 539.

[2] لمزيد من المعلومات، أنظر : جان لا بلاش و ج.ب. بونتاليس، معجم مصطلحات التحليل النفسي، مرجع سبق ذكره (أنا أعلى، أنا ميثالي)

ونظرية تشدد عد حرية الإرادة، تقابلها نظرية أخرى تنصرف إلى تأكيد مبدأ تأكيد الحتمية، وثمة نظريتان أخريتان، تفسر الأولى العلاقات البسيطة والميكانيكية فيما تناقش الأخرى العلائق المعقدة و الديناميكية، ونظرية تتعامل مع الإنسان بصفته كائنا عاقلا يقرر ويختار النظرة العقلانية.

غير أن التحليل الفرويدي للشخصية: "الهو و الأنا و الأنا الأعلى"، وقال أن " الهو والأنا الأعلى" يشتركان في شيء على الرغم من الفرق الرئيسي بينها، فكلاهما يمثل سلطة الماضي، فالهو يعني سلطة الوراثة و الأنا الأعلى، السلطة التي خلفها الناس في الفرد، الخاصة بالحوادث المرضية والعادية وقد أقام على فرضياته للتدليل على ثبوتها مجموعة من الأدلة الفسيولوجية والأدلة الوظيفية الأمر الذي يقود إلى حقيقة اعتماد (فرويد) في تسليمه للشخصية على قانون سابق متعلق بالحتمية الميكانيكية ويتمثل بالأواني المستطرقة، فالأنا والهو يمثلان اسطوانتين يربط بينهما أنبوب في وسطه صمام، وحين تكون القوى غير متعادلة في الأسطوانتين يحصل الخلل في الأنبوب ، الذي يمثل (الأنا) وحيث يتساوى الضغط من الهو والأنا الأعلى، فإن الشخص يكون وقتئذ مسيطرا على الموقف نفسيا بفعل التوازن.

وهناك المنظور الوجودي للإنسان حول الطبيعة المتأصلة و الشمولية لدى بني البشر ومسألة النمو في إطاره التحليلي للشخصية الإنسانية و المرتكز أساسا على خمسة وعشرين توكيدا، منها:

- تتكون الشخصية أساسا من خلال ما يضفيه الشخص من معنى.
- يتميز الأشخاص بالرمزية و الخيال وإصدار الحكم.
- يتميز الأشخاص بمساهمتهم في المجتمع.
- يتصف الأشخاص بمساهمتهم في البيئة الطبيعية والبيولوجية.
- الزمن سياق ضروري لبناء الشخصية.
- الشخصية هي تركيب من الواقعية و الإمكانية.
- الشجاعة تسهل اختيار مستقبل الفرد، وتحدد شخصيته.

وهناك توكيدات أخرى منها: أن الشخص الأصيل المستوى الاجتماعي، يتوجه نحو الألفة

والمودة، بينما يتوجه الفرد غير الأصيل نحو العلاقات السطحية[1]... الخ.

وهناك الاتجاه الذي يركز على الفرد و الفردية في البحوث النفسية والاجتماعية، ويتفاعل مع الآراء التي طرحها العالم النفساني (فرويد) غير أنه من الناحية الظاهرية، لم تكن وجهات نظر العالم بواس Boas زعيم الأنثروبولوجية لتلك الفترة في أمريكا الشمالية، تتفق وآراء فرويد النفسية، فالنظرية التي طرحها فرويد جاءت بالغة الطموح وذات نزعة تطورية مادية متعارضة و المواقف التي وقفها "بواس" تجاه الحضارة و الإنسان، ومع كل نقاط الاختلاف هذه، كانت هناك فسحة للقاء الإيجابي بين آراء المفكرين، وهي تبرز في الرأي الذي تقدم به "بواس"، والقائل بضرورة دولة حياة الإنسان الذهنية والنفسية.

وأوضح أن فرويد قد اقترح أساليب متعددة للفوز في هذه الحياة، وحركة الأنثربولوجية نحو البحث النفسي ودراسة الفرد، قد نمت وتجاوزت التوقعات، التي كانت لدى الفرويديين الأوائل، لكن هذا التطور قد حصل في الوقت الذي أجريت فيه تعديلات محددة لآراء كل من طلبة علم النفس الفرويدي والمدرسة الأنثروبولوجية اتجاهاتها، فالفرويديون قد تخلوا عن اتجاههم التطوري المتعصب، وعن مواقفهم الغريزية الصلبة، وأبدوا تفضيلا لاتجاه النسبية الحضارية.

أما اتباع مدرسة بواس، فقد خففوا من تمسكهم المتعصب بالتاريخ والانتشار الحضاري ونتج عن هذا التلاقي العلمي بين المدرستين، الاتجاه التزامني الوظيفي الحديث الذي يطلق عليه بالحضارة والشخصية.

رابعا– دراسة الطابع العام للشخصية وأصنافها:

عندما يتصدى الباحث لدراسة الطابع العام لشخصية الأفراد في المجتمع ، لا بد له من تحديد الملامح الأساسية، التي يشتركون بها سلوكيا وفكريا وعاطفيا، وبديهي أن هناك صعوبات كثيرة تواجه الباحث في هذا النوع من البحوث، إذا كانت دراسة تجري في مجتمعات كبيرة ومعقدة ومتسمة بالاختلافات الاجتماعية وحضارية.

وبصرف النظر عن نوع المجتمعات، فإن الباحث، يصطدم بمشكلات فنية، منها أنه ينبغي أن يقرر، ما إذا كانت دراسته للشخصية الأساسية، تنطلق من الدوافع الخاصة بأهداف محددة

---

[1] سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

واعية أو غير واعية، أم أنه يجري بحثه في ضوء المواقف، والاتجاهات الذهنية للشخصية الأساسية كمواقف القسوة أو حب الانتقام من المواقف الأخرى، أم أن الباحث يختار الميول السلوكية و المصالح و المنافع التي تسيطر على سلوك عموم الأفراد في المجتمع.

إن فرويد ركز على دراسة الإطار العام للشخصية، وقد حاول استخلاص ملامحها المركزية، وواضح أن مشكلة الكبت في هذا النمط من بحوث الشخصية الأساسية، باعتباره حصيلة الضوابط الحضارية التي تتسم بها الشخصية العامة للأفراد، هي أُطر أو نماذج سلوكية متكررة يمارسها الأفراد لغرض تحقيق الانسجام لبلوغ درجة مناسبة من الاطمئنان والاستقرار. وعلى إثر ازدهار البحوث النفسية الحضارية واتساع رقعة التلاقح العلمي بين علماء الإنسان النفسيين وعلماء النفس، فقد اكتسبت بحوث الشخصية زخما كبيرا، خصوصا فيما يتصل بتحليل مكوناتها وربط العوامل الحضارية و النفسية المحيطة بها، وتشخيص أصنافها، ويلاحظ، أن الاهتمام بتصنيف الشخصية قد شغل علماء النفس، وكانت نتيجة التوصل إلى مناهج متعددة يؤدي إلى استعمال كل منها إلى الخروج بصنف للشخصية بمحددات وعلاقات تختلف عن تلك التي تنطوي عليها الأصناف، التي تكشف عنها بقية المناهج، وفيما يأتي أهم الأصناف التي نلمحها في بحوث خبراء الشخصية في علم النفس.[1]

1-الشخصية الأساسية (القاعدية):

يقصد بها الشخصية القومية (الوطنية) لشعب من الشعوب، ويشكل الموضوع محور بحوث الباحثين النفسيين الحضاريين على أساس، أن الشخصية الأساسية، تمثل النمط السائد للفروق و العقيدة والمواقف الأخلاقية الجوهرية في المجتمع، وأساس النموذج النفسي والحضاري الذي يحدد نتائج أو رفض المبتكرات الجديدة، إذ تبدو بعض المجتمعات على مستوى عال من الصلابة، وعدم الاستعداد لقبول التغير، بينما يبدو بعضها الآخر على درجة عالية من المرونة والاستعداد للتغير، وهذا كله يرتبط بشكل الشخصية الأساسية في المجتمع، كما يؤدي بحث الشخصية

---

[1] أنظر، محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليلة، التغير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981(التحليل النفسي للشخصية) أيضا، قيس النوري، الحضارة والشخصية، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

الأساسية في سياق التغيير، إلى تحديد خصائص الشخصية الأساسية المرتبطة باستعداداتها لعملية التكيف الحضاري و الاجتماعي.

كما تكشف دراسة الشخصية الأساسية عن قدرة المجتمعات على التأثير في المجتمعات الأخرى عندما يقع الاتصال الحضاري بينها، وتساعد دراسة عملية التغير من خلال الشخصية الأساسية على تفسير الأسس و العوامل المتصلة بصمود واستمرارية بعض خصائص وجوانب الشخصية في وجه التغيير أكثر من الخصائص و الجوانب الأخرى ويستطيع الباحث معالجة هذا الموضوع في مقاطع المجتمع المختلفة.

2-الشخصية التكرارية:

إن الشخصية الأساسية، تمثل مفهوما يخلو من المضمون الإحصائي باعتباره يركز على أهمية النمط ويهمل المشكلات المتعلقة بالتكرار، لأنه يُسقط من حسابه الشواذ والخصائص الهامشية ويحتفظ بالتركيب المركزي المشترك، بين جميع سكان المجتمع، وقد برز في الأنثوبولوجية النفسية، مقترح علمي آخر، يعتمد على أساس إحصائي هو ما اصطلح عليه بمفهوم الشخصية التكرارية، ووصفه تكراري تشير إلى تلك القيمة الخاصة بمتغير يتمتع بأعلى درجات التكرار في توزيع إحصائي معين، وهذا المتغير يكون متميزا من الناحية النظرية و العملية أحيانا عن مقاييس التكرار المركزية الأخرى، كالوسيط و الوسط الحسابي و النموذج التكراري غير أن الأنثروبولوجيين النفسيين، يستعملون مصطلح الشخصية التكرارية في الإشارة لأي أسلوب يظهر سمات الشخصية الشاملة لأعضاء مجتمع يخضع لحضارة واحدة وبصيغة تنطوي على قيمة مركزية في توزيع تكراري معين. [1]

وتميل النتائج التي يتوصل إليها هذا النوع من البحث إلى اتخاذ الطابع الثابت والتصنيفي في عرضها لخصائص أو أبعاد الشخصية، ويتطلب أيضا درجات متطورة من الإنتقائية، فكثيرا ما يضحي هذا الأسلوب بالتجارب البشرية، الغنية بسبب الاضطرار إلى الاكتفاء بالأبعاد القليلة، التي تسمح بها الأدوات الإحصائية المستعملة و التي تعرض في البحث بصورة متكاملة على الرغم مما فيها في نقص وحذف.

---

[1] أنظر، دينكن ميشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره (الشخصية).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب الإحصائي ينطوي على مزية أنه يجعل بالإمكان الكشف عن التنوع الإنسانية في المجتمع الموحد كالقبائل و الأمم والجماعات البشرية والجنسية أو جماعات المراتب و الطبقات.

3- الشخصية المعيارية:

عبارة الشخصية المعيارية تمثل مصطلحا علميا يتناول ظواهر مشتركة مع المصطلحات الأخرى ومنها "الشخصية الأساسية" و "السمات الجماعية للشخصية" و"الشخصية الاجتماعية"و "الشخصية القومية".

إن العنصر الأساسي الذي تركز عليه فكرة الشخصية المعيارية هو التشديد على الدينامية النفسية لتكيف الأشخاص و التوصل إلى الميول العامة أو المركزية التي تنطبق على نسب عامة من الأفراد في المجتمع الحديث الذي يتصف عادة بالتعقيد ودرجات معينة من الاختلاف و التباين.

وينطلق أصحاب مفهوم الشخصية المعيارية من حقيقة، أن أفراد المجتمعات الثابتة أو المتصفة بالديمومة غالبا ما يظهرون سمات محددة بصورة أكثر تكرارا من الجماعات الوقتية أو غير الخاضعة لتنظيم اجتماعي مشترك.

ويميل باحثو الشخصية المعيارية إلى الاهتمام بشكل خاص بتشخيص السمات البارزة وجمعها في علاقات مترابطة ذات معنى باعتبارهم هذه السمات المترابطة هي الأساس المعبر عن الشخصية المعيارية ولا شك أن دراسة الشخصية المعيارية تزداد صعوبة وتعقيدا كلما اتسع المجتمع الذي تُدرس فيه، وكلما ازداد الاختلاف وعدم التجانس بين أفراده، وهذا ما يحصل فعلا في المجتمعات المتطورة صناعيا ومهنيا وحرفيا وثقافيا وتعليميا نتيجة نمو عدد الفئات الاجتماعية، وتعد الزوايا التي لا بد من دراستها وحساب تأثيرها، من قبل الباحثين لتحديد ملامح التشخيصية المعيارية في المجتمع ككل.

ونلاحظ أن هذا النوع من البحوث، يعتمد كثيرا على الاختبارات الإسقاطية التي تشترك بها شخصية معظم الأفراد في المجتمع، كما تظهر هذه الاختبارات لياقتها للكشف عن التباين و الاختلاف الموجود في تركيب هذه الشخصية، و الذي يرجع إلى تباين البنية الاجتماعية والحضارية القائمة.

ويرى بعض الباحثين، أن مضمون أو محتوى الحضارة، إذا اختلف بين الجماعات، قد لا يعني بالضرورة اختلاف النماذج المعيارية للشخصية فيها.[1]

إن أهم ما توصلت إليه البحوث عن الشخصية هو أن تكوين الشخصية البشرية، هو حصيلة تجارب الحياة المعاشة من خلال آثار التنشئة الاجتماعية، التي اجتازها الفرد، وأن هذه التراكيب الناتجة عن الشخصية (بديهيا) تختلف باختلاف نماذج تجارب التنشئة الاجتماعية نفسها.

الفصل الثالث

العامل الاجتماعي

أولا– التنشئة الاجتماعية المؤثرة في تكوين الشخصية:

«التنشئة الاجتماعية عملية من العمليات الاجتماعية يتحول بموجبها الإنسان من كائن بيولوجي (فرد في لحظة ولادته إلى كائن اجتماعي (شخص) يعيش في المجتمع، وله سماته وأفكاره وأنماط سلوكه وأعرافه وفعالياته وحقوقه وواجباته».[2]

و قد اهتم علماء الاجتماع الأوائل منذ البدايات الأولى لتأسيس علم دراسة المجتمع، بدراسة المجتمع وظواهره وتفاعلاته ونظمه ومؤسساته الاجتماعية عامة ، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة.

فلقد اهتم ابن خلدون بدراسة التنشئة الاجتماعية باعتبارها إحدى العمليات الاجتماعية التي تساهم وتشارك من خلال مؤسساتها التربوية و التعليمية المتمثلة في العائلة والمدرسة و الجماعة، في تنشئة وتعليم الأطفال وتنمية إمكانياتهم المعرفية و الاجتماعية والعقلية عن طريق التفاعلات الاجتماعية التي يتعرضون إليها في هذه المؤسسات، فمنذ اللحظات الأولى لولادتهم و طيلة حياتهم بحيث يتعلمون أنماط الفكر والسلوك التي تساعدهم على فهم التصورات و

---

[1] قيس النوري، الحضارة والشخصية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] إبراهيم بيومي مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1977، ص 369.

المدركات الفكرية والاجتماعية الموجودة في المجتمع عن طريق الحس و التفاعل الاجتماعي، الذي يساعد بدوره في تكوين وتشكيل الشخصية و نموها وتغيرها.[1]

وقد اهتم أوغوست كونت، بعمليات التنشئة الاجتماعية و التعليم للأطفال وبناء شخصياتهم وفقا لمتطلبات وخصائص المرحلة الثالثة في التطور [*]، التي مرت بها المجتمعات الإنسانية.

إن التنشئة الاجتماعية و التربوية للأطفال في المرحلة الوضعية، يرى أوغوست كونت، يجب أن تتم وفقا لخصائص المرحلة الوضعية التي تؤكد على الوعي الحسي والتجريبي و الاستقرائي للظواهر الاجتماعية، ذلك الوعي الذي يساهم في نمو وإثراء الأطفال معرفيا واجتماعيا من ناحية، ويمكّنهم من التغلب على مظاهر التصدع و التمزق الاجتماعي، الذي يعانيه المجتمع، الذين يعيشون بين ظهرانيه من ناحية أخرى.

وجاء (أميل دوركهايم) موجها الأنظار إلى أهمية التنشئة و التربية و التعليم في بناء شخصية الأطفال في المرحلة المبكرة وشخصية الراشد و الشيخ في المراحل اللاحقة.[2]

ويبدو اهتمام دوركهايم بالتنشئة الاجتماعية و التربوية واضحا وبارزا من خلال مسيرة حياته العلمية، فقد كان أستاذا لتدريس مادة اجتماعية التربية، ولقد أكد دوركهايم في جميع كتبه في اجتماعية التربية، على أهمية التنشئة الاجتماعية والتربوية المتوازنة للأطفال في خلق نماذج من الشخصية المستقرة التي تحافظ على توازن المجتمع وعدم تعرضه إلى التصدع و التفكك والتغيرات الاجتماعية التي تغير ملامح البناء الاجتماعي والحضاري له.

---

[1] عبد العزيز عزت، في علم الاجتماع التربوي ، الطبعة الثالثة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1960، ص10.

[*] – يرى أوغوست كونت، أن البشرية مرت بثلاثة مراحل، الأولى المرحلة اللاهوتية، و الثانية الميتيفازيقية ثم انتهت إلى المرحلة الوضعية، أنظر ليفي بريل، فلسفة أوغوست كونت –المصادر الأساسية في علم الاجتماع– نقله إلى العربية وقدم له محمود قاسم و محمد بدري، ط2، مكتبة الأنجلو–المصرية، أنظر: (الفصل الثالث في التنشئة الاجتماعية).

[2] أنظر: إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره (التنشئة الاجتماعية).

واهتم علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام 1918 بالتنشئة الاجتماعية العائلية و المدرسية و المحلية والاجتماعية، باعتبارها عملية تربوية تعليمية في بناء الشخصية القومية يتم من خلالها (أمركة) الأقليات والجماعات المهاجرة إليها. [1]

ولقد ازداد الاهتمام بدور التنشئة الاجتماعية للأطفال بعد عام 1939 في ألمانيا النازية، حيث كان منظرو النازية يعتقدون، بأنهم يتحكمون من خلال التنشئة الاجتماعية للأطفال و المواطنين عامة، و ذلك بهدف خلق نموذج الشخصية القومية، التي تتطابق ومضامين الفكر النازي، و موقفها من الأجناس الأخرى، [2] وسارت الدول الاشتراكية في نفس الاتجاه، في التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية، و بُعدها في تشكيل الشخصية الاشتراكية.

وازداد اهتمام علماء الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية، العائلية و التعليمية والمجتمعية للأطفال، منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم، على أثر التغيرات التكنولوجيا و الاقتصادية، التي تعرضت لها المجتمعات الغربية ، خاصة والمجتمعات في الأقطار النامية، وذلك للمشكلات الاجتماعية، التي وجدت في هذه الأقطار بتأثير ضعف التنشئة الاجتماعية العائلية و التعليمية و الاجتماعية، إن التنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين الفرد، قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه، الذي يعيش فيه، بحيث يصبح متدربا على إشغال مجموعة أدوار، تحدد نمط سلوكه اليومي وعملية التنشئة الاجتماعية، هي عملية مهمة لكل من الفرد و المجتمع.

إن بناء شخصية الطفل، تسهم في تكوينها عوامل متعددة، ولكن هذه العوامل نوعان، داخلية وتتمثل بالعوامل البيولوجية والوراثية، وخارجية وتتمثل بالعوامل البيئية الطبيعية و الجغرافية و العوامل البيئية الاجتماعية والحضارية.[3]

شخصية الطفولة:

---

[1] للمزيد من المعلومات عن هجرة الجزائريين إلى فرنسا، أنظر: زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا، في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، ص 46-51.

[2] بالنسبة لموقف النازية من اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، يمكن الرجوع إلى: LUBETZKI, J. La Condition des juifs en France sous l'occupation Allemande 1 940-1944, Paris, 1945, P. 248-250 et 251.

[3] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1974، ص 203.

يعتبر الطفل من ظواهر الحياة و الهدف الأساسي للأسرة، هو توفير أفضل بيئة تحقق تطور نمو الطفل نحو النضج و الاتزان، والتكيف السليم و القدرة على أن يعيش في وفاق مع نفسه ومع الآخرين و الإسهام في تقدم المجتمع و إلى جانب النمو الجسمي يمكن أن تتبع النمو العقلي و الانفعالي والاجتماعي.

وبمجرد فطام الطفل وتحرره من الرضاعة الطبيعية أو الصناعية ينبغي أن يحقق كذلك فطامه النفسي أي تحرر الأطفال التدريجي من الاعتماد الكلي على أبويهم وبيوتهم في تناول الطعام العقلي والاجتماعي والانفاعلي.

ومنذ الطفولة يتطور الطفل بالنسة لمعارفه عن العالم المحيط به وبقدرته على مواجهة الخبرات، و الاستفادة من الفرص التي تقدمها الحياة وتبدأ هذه الخبرات بالحرية و المسؤولية المتزايدة التي تمنح للطفل فيما يتصل بالعمل اليومي كتناول الطعام و الاغتسال و ارتداء الملابس، وما إلى ذلك، ثم يسمح للطفل بمزيد من الحرية فيما يتصل بموعد قراءته أو نوعها وطريقة شغل وقت الفراغ واختيار الأصدقاء وأنواع النشاط الذي يمارسه وبطبيعة الحال لن يستطيع الطفل أن يحقق حرية كاملة بعيدا عن توجيه الأسرة وإرشادها قبل أن يتم نموه ويعتمد على نفسه من الناحية الاقتصادية، وبالرغم من ذلك فإن الطفل يتقدم طوال حياته نحو الاستقلال و الاعتماد على النفس.

أهمية التفاعل الأسري:

المشاعر الرقيقة تغني حياتنا، وتضفي عليها معنى أعمق وأجمل وتوقظ فينا الرغبة في تجاوز إخفاقاتنا وتمحنا دفء الصداقة و التعاون و الروح الأخوية، وأن إيقاظ الرغبة في الطفل في أن يكون رقيقا إزاء الناس يعتمد بالدرجة الأولى على أبويه، والمثل الذي يظهر له متجسدا بالسمو الأعلى في تعاملهم وإشاعة الجو العام للصداقة المتبادلة والاحترام و التعاون بين أفراد العائلة.

وقد اعتاد الفيلسوف –كونفوشيوس– أن يقول: "أطفالنا ليسوا أطفالنا، إنهم أطفال عصرهم" وبالطبع هذه حقيقة عظيمة، لم تنتبه أو لم نحاول أن نفهم أهميتها كقاعدة ثابتة للشخصية الإنسانية، وأننا إذا لم نطور مشاعر احترام الذات في مرحلة الطفولة المبكرة فإنه من الصعوبة أن ننشئ صفات ضرورية كبناء الشخصية أو الرغبة في تقويم الذات.

إن التطوير الراقي و المجتمع السامي هي مقياس السلوك الأخلاقي، ولكن الغاية الأخيرة في هذا التنظيم الجيد، هو مسؤولية الكبار، لمستقبل أطفالهم في الأسرة، ويعتبر التفاعل المستمر بين أعضاء الأسرة من ملامحها الأساسية وهو الذي يجعل لهذه الأهمية الكبرى في نمو شخصية أعضائها وخاصة الصغار منهم، ونظرا لتعقد الحياة الاجتماعية الحديثة وانتشار العلاقات الثانوية والرسمية أصبحت الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشعر فيه الشخص الاطمئنان و الانتماء ويصدق بذلك بصفة خاصة على المظاهر الانفعالية بحياتنا.

وفي الأسرة يتعلم الطفل كيف يعيش، وحيث تتشكل شخصيته لأول مرة، وحيث تتأكد شخصيته على مدى السنين وتزدهر، وثمة ثلاثة أسباب على الأقل تجعل للخبرات التي تقدمها الأسرة مَثل هذه الأهمية البالغة في تشكيل شخصية الطفل، والأول أن الأسرة تمنح الطفل الخبرة المبكرة أو الأولى في الحياة والموضوعات الأولى لها دائما دلالتها الخاصة والسبب الثاني أن الخبرات الأسرية تتكرر دائما، ويكفي هذا التكرار وحده ليجعل للأسرة كل هذه الأهمية، والسبب الثالث أن التفاعل الأسري يتميز بطابعه الانفعالي، وهذا يجعل العلاقات الأسرية المتبادلة في وضع خاص متميز، وهذا ما نلاحظه بصفة خاصة في العلاقة بين الأبوين والطفل والعلاقة بين الأخوة.

ويمكن أن نستعرض باختصار ما يساهم به التفاعل الأسري في نمو الطفل.

1- يعتبر الإشباع النفسي من أهم الموضوعات التي تقدمها الأسرة لأعضائها وكل طفل عادي يحتاج إلى أن يشعر بالرغبة فيه، ويحتاج إلى أن يكون مفهوما، كما يحتاج إلى التقدير والحب، هذه الرغبة أو الحاجة يكون أفضل إشباع لها في محيط الأسرة و يحصل الأطفال على هذا الإشباع مع أبويهم، وهذه الخبرة هي التي تبنى العلاقة التي تربط الطفل انفعاليا بأسرته، حتى لو شابت هذه العلاقة بعض المظاهر غير المستحبة، قد تبين للأشخاص الذين ينقلون الأطفال من بيئاتهم وبيوتهم الفاسدة والتي يجدون فيها سوء المعاملة بل والقسوة أحيانا بإيداعهم في بيوت تتوفر فيها الرعاية أنهم غالبا ما يبدون رغبة جارفة للعودة إلى آبائهم الذين يفسدونهم، وفي مثل هذه الحالات، نلاحظ أن ما يفقده الطفل هو الرباط الانفعالي الذي يربطه بأشخاص يشاركونه الاستجابات الحميمية المتبادلة، هذه العلاقة الودية التي تربط أعضاء الأسرة خاصة في كافة ظروف الحياة الأسرية، وهي أكثر تأثيرا في حياة الطفل من كل الروابط الاقتصادية، أو الحماية،

أو التعليم أو الدين.

2- تقوم الأسرة بتهيئة المواقف لتنمية قدرات الطفل واستثمارها، وعن طريق اختيارها لموضوعات اللعب والنشاط والرفاق، تقوم الأسرة بتهيئة المرافق الأولى التي يتحرك خلالها الطفل ويمارس نشاطه ويعبر عن قدراته وفي البداية قد يكون الطفل مركز هذا الموقف، حتى يتعلم الإقدام والثقة بالنفس، ثم يتدخل عامل المنافسة في مرحلة لاحقة، و عادة تكون المواقف الأولى للمنافسة مصطنعة، أو يغلب عليها طابع الحماية، والغرض منها التعرف على ما يمكن أن يقوم به الطفل[1]. وقد يتغير الموقف فيما بعد، ويدفع الأطفال تدريجيا نحو المنافسة الطبيعية بعيدا عن حماية الأسرة، وهنا يظهر فن الأبوة في توجيه مثل هذه التغيرات وتدرجها بحيث تتناسب وخبرات الطفل، أولا مع الكبار في جماعته الأسرية من الآباء والأقارب، ويمثل كل من هؤلاء الكبار سلطة ضابطة في حياته، وكذلك في حالة وجود أطفال آخرين في الأسرة، فلا بد أن يتكيف معهم على أساس شخصيتهم وأعمارهم ومراكزهم في جماعة الأسرة، أي أن الطفل الصغير ينبغي أن يتعلم في مرحلة مبكرة كيفية التعامل مع الأشخاص الآخرين في جماعة الأسرة ونلخص ما ذكرنا في حقيقتين أساسيتين، الأولى هي: أن أساس الشخصية الإنسانية توضع في الطفولة المبكرة و الحقيقة الثانية أن المؤسسة الرئيسية في تشكيل الشخصية في الأسرة.

إن من العوامل ذات الأثر الهام في تكوين شخصية الطفل وسلوكه هي اتجاهات الأبوين ونظرتهم إلى أطفالهم، فالطفل الذي يحرم من الحنان و الحب يفشل في تكوين علاقات ناجحة مع الآخرين، كما أن في تدليل الطفل و حمايته، تعوق نموه الاجتماعي وقدرته في الاعتماد على النفس، و تضيق المجال الاجتماعي الذي يتحرك فيه، كما أن النبذ والإهمال يهدد مشاعر الأمن لدى الطفل، وقد وجد أن الأطفال المنبوذين يبدون عداء للمجتمع يتمثل في السلوك العدواني كالسرقة والكذب والتخريب والقسوة في معاملة الآخرين، وتؤدي التربية السوية عادة إلى تأهيل الطفل للتكيف مع الحياة الأسرية المحددة، ويتفاعل الطفل مع هذه البيئة يمتص منها ما يوفره له

---

[1] أنظر: روبر دوترانس بالاشتراك مع هاستون ميالاريه وإدمون راست وميشال راي، التربية و التعليم نقله إلى العربية مجموعة من الدكاترة، منهم: حنا ديوميان وانطوان خوري وهشام نشابه، بإشراف اللجنة الوطنية اللبنانية، واليونيسكو، القسم الثاني، المظاهر النفسية و التربوية للطفل، مكتبة لبنان، 1966، ص 186-188.

أبواه من عادات وتقاليد وقيم، غير أن نموه لا يسمح له بالتعامل مع المجتمع الخارجي، ومهما اكتملت التربية المنزلية فهي لا تغني عن تسليم الطفل لهيئة منظمة تقوم بتربيته وإعداده للحياة العامة، هذه الهيئة هي المدرسة، فالمدرسة على هذا الأساس بيئة صناعية أوجدها التطور الاجتماعي لتساعد الأسرة في إعداد الفرد للحياة، على أن فكرة الإعداد هذه لا تتضح إلا في ذهن الآباء و المعلمين، أما بالنسبة للطفل فهي فكرة غامضة، وهو لا يرى أهميتها إلا أنه مجبر على الذهاب إلى المدرسة.

وتتكون عاطفة الطفل نحو المدرسة، وبالتالي نحو التعليم بوجه عام بنوع من المعاملة التي يلقاها في البيئة المدرسية، بمقوماتها المختلفة من هيئة التدريس، والتلاميذ الآخرين، والبرامج الرسمية وغير الرسمية، و الجو الاجتماعي، الذي يسود المدرسة، ويتوقف إقباله على المدرسة أو نفوره منها بمدى إشباعها لحاجاته الأساسية، ومن المتفق عليه، أن للطفل ثلاث حاجات رئيسية وهي الحاجة إلى التعبير عن النفس والحاجة إلى الأمن و الطمأنينة والحاجة إلى التوافق الاجتماعي.

أول حاجة جوهرية عند الطفل هي حاجته إلى التعبير عن نفسه بحيث يستطيع أن يكشف عن قدرته وميوله ويتعرف على أحسن الوسائل لتنميتها كما يكشف عما يمكن أن يساهم به في العمل على تقدم المجتمع، الذي يعيش فيه وإشباع حاجة الطفل للتعبير عن نفسه ثم بتوفير فرص العمل الابتكاري في الأشغال اليدوية و الفنون و الموسيقى و الكتابة والشعور بالأمن هو الحاجة الأساسية الثانية للطفل، وكلما شعر الطفل بالاطمئنان إلى بيئته وشعر أنه محبوب ومرغوب فيه، وأن حياته ثابتة لا يشوبها القلق أو الاضطراب أقبل على اكتشاف أسرار العالم المادي والاجتماعي ، واستطاع أن يترك أسرته وهو يعلم دائما أنها وراءه ويتحقق شعور الأطفال بالأمن في المدرسة عن طريق العلاقة بينهم وبين معلميهم فموقف المعلم من تلاميذه هو موقف الموجه و المرشد والناصح و الصديق، لا موقف المسيطر أو المستبد هذا الموقف لا يتنافى مع الحزم الذي يحقق الطمأنينة للطفل، فالفوضى والاضطراب لا يمكن أن تحقق الشعور بالأمن.[1]

---

[1] روبير دواترانس، التربية و التعليم، المرجع السابق، ص 279.

ويتحقق الأمن للطفل بالتفاهم أو التعاون الوثيق بين الآباء و المعلمين، فالطفل بحاجة إلى الشعور بأن المدرسة ليست إلا امتداد للمنزل، وأن الآباء والمعلمين يعملون في التجانس وانسجام في سبيل تكوين شخصيته، وتستطيع المدرسة أن تدعم العلاقات بتوفير النشاط الذي يشترك فيه كل من الآباء و المعلمين، فالحياة الاجتماعية السليمة ضرورية للآباء، حتى يستطيعون توفيرها للأطفال، لذلك جزء من وظيفة المدرسة، وإذا كان أمن الطفل في جوهره عملية تكيف للحياة التي تحيط به، فإن هذا الأمن يتوقف إلى حد كبير على الأمن الذي يتوفر في أسرته، وعلى العلاقات القائمة بينهم وفي التآلف بين المنزل والمدرسة والمجتمع.

ويزداد أمن الطفل بشعوره بالنجاح و إتقان العمل المدرسي مع ما يتمتع به من قدرات، ويؤدي تكرار الفشل إلى شعوره بالنقص، وينتهي به الأمر به الأمر إلى الاستهتار لعدم قدرته على اجتياز الصعاب، التي تقابله وعلى ذلك يجب أن توضع البرامج، التي تتيح لكل تلميذ فرصا للتوفيق، ويشعر أن له من المواهب والاستعدادات ما يكفل له النجاح.

والحاجة الثالثة الضرورية للطفل، هي الحاجة إلى التكيف الاجتماعي وهي مرتبطة أشد الارتباط بالأمن و الطمأنينة، ومعظم الأشخاص لا يشعرون بالأمن والانتماء إلى جماعة، سواء كانت هذه الجماعة من الأسرة أو رفاق اللعب أو زملاء، الفصل وتستطيع المدرسة أن تصنع دعائم الحياة الاجتماعية للفرد، بما توفره من جو اجتماعي يتدرب فيه الطفل على الحياة الاجتماعية، فيشعر بأهميته في الجماعة ومسؤوليته عن قوتها وتماسكها ونجاحها، ويترتب على ذلك أن يتحلى الفرد بروح التعاون و التفاني في سبيل الجماعة والتبصر بالعلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الفرد و المجتمع.

وفي جو الحياة الاجتماعية، تستطيع المدرسة أن تزيل كثيرا من ألوان التوتر والانحراف التي تتكون عند التلميذ وتقلل من حالات الصراع و الإحباط وتعده للاستقلال النفسي وتحمل المسؤولية وتزوده بالخبرة والمهارة، التي لا تستطيع الأسرة بحكم تكوينها المحدود أن توفرها له.

والأسرة كجماعة اجتماعية أولية تقوم على أساس بيولوجي في تكوين الصغار وتشكيلهم واعتمادهم على أبويهم لمدة طويلة لإعالتهم، وهنا ينبغي أن نلم بحاجات الطفل النفسية واعتماده المطلق على أمه لإشباع حاجاته المادية و النفسية، وتأثير ذلك في صحته النفسية ويبدو

ذلك في حالة نمو الطفل بصورة طبيعية بالمقارنة بالنتائج المدمرة التي تصيب حياة الطفل في حالة حرمانه، هذا ولا شكل علاقات الطفل بأبيه وأقاربه المباشرين حاجاته الأساسية، بل تساهم كذلك الأنماط الأسرية و المسؤوليات المقبولة في مختلف الثقافات في التنشئة الاجتماعية.

وإن الطرق التي يبدأ بها الطفل في الانتقال إلى الجماعات الثانوية في مرحلة المراهقة و الاندماج في جماعات العمل في مرحلة الرشد وما يتعرض له من صراعات أو توترات في البيئة الخارجية، وكذلك إجراءات الزواج السعيدة واندماج الشخصية الاجتماعية.[1]

ويبدأ الطفل في سن الرابعة حتى السادسة في الابتعاد قليلا عن جماعة الأسرة المباشرة ويرغب في تكوين علاقات مع أطفال آخرين سواء من جماعات الحضانة أو جماعات اللعب الاختيارية ونتيجة التعامل المستمر مع الآخرين، يستطيع الطفل أن يتنازل عن بعض حاجاته، ويتحمل الإحباط الذي يشعر به إذا لم تشع حاجاته العاجلة.

ويجب أن يدرس كذلك سلوك المراهقين و المراهقات خاصة لميل إلى جماعات من الجنس الآخر، و الرغبة في تكوين جماعات الأصدقاء القوية و التمرد على سلطة الأبوين والرغبة في التحرر من قيود الأسرة إلى الاستقلال و المسؤولية وتحديد نوع الشخصية التي قد تكون نموذجا في التعامل.

ثم تأتي بعد ذلك الرغبة في اختيار الشريك من الجنس الآخر بقصد الزواج حسب التقاليد السائدة في البيئة وسوف يكون لطريقة استثمار وقت الفراغ سواء في النشاط الرياضي أو الثقافي أو الهوايات تأثيرا كبيرا نظرا للدور الذي تلعبه جماعات الأصدقاء في النمو الصحي للفرد.[2]

ولا شك في أن دراسة مراحل النمو، سوف تركز في هذه المرحلة على الأهمية النفسية للعمل وما يضفيه على الفرد من مكانة واستقلال، وكذلك الطرق التي يتبعها الأشخاص في العمل و السلطة التي يفرضها العمل عليهم و الأسباب التي تؤدي إلى إثارة النزاع مع الرؤساء، وهي التي كانت تحدث مع الآباء من قبل ويتوقف النجاح في هذه المرحلة على قدرة الراشد عل تحمل المسؤوليات التي يفرضها العمل، وكذلك قدرته على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة مع

---

[1] محمد كامل البطريق، محمد نجيب توفيق، مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها، مرجع سابق، ص 556.

[2] المرجع السابق، ص 270.

الزملاء، وسوف يشمل ذلك المركز الذي يصبغه المجتمع على الفرد، وقدرته على التكيف مع الأدوار المختلفة التي يتحتم عليه القيام بها.

شخصية الشباب:

يمثل الشباب في معظم المجتمعات طاقة جبارة، وتقوم المجتمعات البدائية بصفة خاصة بإقامة حفلات التكريس المختلفة لتؤكد أهمية هذه المرحلة، وما تحمله من خصائص وجدانية ونفسية واجتماعية وجسمية، وتعني مرحلة الشباب، مرحلة الإعداد السليم بإشباع كافة الحاجات وتهيئة الفرص التي تحقق لهم التنشئة الاجتماعية و القدرة على تحمل مسؤوليات المستقبل.

ويشتمل هذا الإعداد، إشباع الحاجة إلى الطعام وسلامة الجسم، وتتأثر هذه الحاجة بدخل الأسرة، وكفايته لإشباع احتياجات المعيشة، وتوفير الملبس الملائم من الناحية الصحية والاجتماعية، وكفالة المسكن الصحي، الذي تتوفر فيه وسائل الراحة وحرية الحركة، كما يحتاج الشباب إلى تهيئة فرص التعليم و النشاط الاجتماعي و العلاج و الترفيه وغير ذلك من الخدمات التي تكفل الأمن والطمأنينة.

ويحتاج الشباب إلى فرص مختلفة للنجاح وتتأثر هذه الحاجة بوضوح الأهداف في أذهان الشباب، سواء كانت أهداف العمل أو الدراسة أو النشاط، وسواء أكانت أهداف اجتماعية أو ثقافية أو مهنية، ووضوح الأهداف يجعل الفرد يسلك بالطريقة التي يتوقعها الآخرون منه، ويعرف الإطار الذي يعمل خلاله، وأن يكافئ على الجهود التي يبذلها وأن توفر له الإمكانيات التي تساعده على التقدم المستمر. [1]

ويحتاج الشباب إلى التخلص من التوتر الانفعالي، وأن يكون لديه سبيل سوى للتخلص من الضيق و القلق بأن يجد متنفسا لاستغلال أوقات فراغه في النشاط الرياضي أو الثقافي أو الهوايات المختلفة وأن يطمئن الشباب على عمله وعدالة المعاملة التي يلقاها.

ويحتاج الشباب إلى الشعور بقيمته ويتوقف ذلك على نشر الديمقراطية المحلية على كافة المستويات، وتقدير جهود الشباب وتنفيذ مقترحاته، ومشاركته في المناقشات و المشاورات

---

[1] محمود حسن، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 765.

ومعاملته كقطاع مسؤول عن بناء المجتمع وتقدمه وباعتبارهم فئة ذات قيمة مطلقة وأن يشعر الشباب بأنه قادر على العمل والنجاح.

ويحتاج الشباب إلى الشعور بالمساهمة في حياة المجتمع، وأن له دور أساسي إيجابي واضح في تغيير المجتمع وتطويره، ويتوقف ذلك على تفهم الشباب، لما يدور حوله من أحداث وتفسير دوافع تلك التصرفات، وأن يعرف السياسة الداخلية والخارجية التي ينتهجها المجتمع، وأن يساعد في تنظيم وإدارة شؤون المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته.

إن إشباع حاجات الشباب المختلفة يجنبهم كل ما يعصف بحياتهم و آمالهم وراحتهم النفسية ويجعلهم يقبلون على العمل و الإنتاج ويدعوهم إلى التحمس للحياة و السلوك بطريقة إيجابية، وإن المواطن الذي يشعر بالاستقرار النفسي يقبل على تحمل المسؤولية ويشعر حين يعهد إليه بالمشاركة بدوره في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ويشعر بأن المجتمع يكرمه ويخلع عليه شرفا، وأن في عنقه أمانة لابد أن يقوم بها على خير وجه.

فرعاية الشباب تتضمن كل عملية أو مجهود أو تأثير يؤثر في مظاهر حياة الشباب بطريقة إيجابية في عقله وفي جسمه وفي سلوكه وعادات وفي علاقاته الاجتماعية وفي مهنته حتى يحقق حياة سوية ناجحة، ويكسب الخصائص النفسية والخلقية و الاجتماعية التي يستلزمها المجتمع، ويتطلب من الشباب شخصية إيجابية مساهمة في تطوير المجتمع نحو الأفضل.

إن هذه المرحلة تمثل أهم مرحلة في تكوين شخصية الشباب، وتمر بدورتين كبرى وصغرى، أما الدورة الكبرى فتبدأ بالسنة العاشرة وتتم حلقة كاملة في السادسة عشر، ثم تندفع نحو النضج في فترة خمس سنوات، فيصل الشباب إلى سن الرشد في سن الحادية والعشرين أو نحوها، ومن ثمة فنحن نرى أن هذه المرحلة التي بدأت بتطورات المراهقة وانتهت بالنضج و الاستقرار، أهم ما يميز ويحدد مرحلة الشباب، بيد أن التطور لا ينفرد بمرحلة عمرية معينة، فكل مرحلة ترتبط ارتباطا ديناميا بالأعوام المتاخمة لها، لهذا فإننا سنكمل دراستنا حول هذه المراحل في الآتي:

مرحلة المراهقة:

نتعرض في هذه المرحلة إلى مرحلتين، وهي ما قبل المراهقة (من العاشرة إلى الثالثة عشر)، وتمتاز هذه المرحلة بتغيرات تدريجية ثابتة في الأذواق و الميول، يبدو أثره بصورة عامة في العلاقات

المتبادلة مع أفراد الأسرة و المدرسة، والصغار في هذه المرحلة أوثق ارتباطا بالأسرة وتمتد جذور المحبة عميقا بكل من الوالدين، ويميل الصغير إلى الأصدقاء ونواحي النشاط عند الأشبال والكشافة، تجد منه إقبالا عظيما، بيد أنه أيضا يجمع بين الجماعات التلقائية وهو في علاقته بعضوية هذه الجماعات يميل إلى التسامح وتقبل الآخرين أكثر من اعتزالها أو البعد عنها.

مرحلة المراهقة (من الثالثة عشرة إلى السابعة أو الثامنة عشرة):

تعتبر هذه المرحلة فترة نمو متواصل، فالوزن و الطول يستمران في الأزدياد، وتملئ بصفة عامة ثغرات الجسم، وتجاويفه لدى كثير من البنات، ويبدو النمو فيما يظهر على الجذع من تغيرات ويتجه الجسم نحو استكمال نسب الكبار، بيد نمط النمو لا يسير بطريقة منظمة ويظهر اضطراب القدرة على التحكم في الجهاز الحركي بسبب اختلاف نمو العضلات و الهيكل العظمي، وبالرغم من زيادة حجم القلب والرئتين فإن هذه الزيادة لا تقابلها زيادة في قوة هذه الأعضاء.

إن عملية النمو في مرحلة المراهقة على جانب من التعقيد، بسبب اتجاهات كل من الأسرة و المجتمع، وتميل ثقافتنا إلى إبقاء الشباب في مرحلة طفيلية بإطالة أمد الدراسة وعدم الترحيب بالزواج المبكر، وتحمل مسؤوليات الأسرة، بالرغم من أن الآباء و المجتمع، يتوقعون دائما سلوكا ثابتا يعتبر فوق قدرة المراهق.

الشباب المبكر(من الثامنة عشرة إلى الثانية و العشرين):

وتمثل فترة انتقال من المراهقة إلى الرشد، والنمو الجسمي و العقلي والانفعالي هو نتيجة خبرات المراحل المبكرة، ومن ثمة نلاحظ وجود نسبة كبيرة من الفروق الفردية، ومن الناحية الجسمية يستمر صغار الراشدين في نموهم، نحو النضج الكامل و التوازن العضلي، ويتخلصون من اضطرابات المراهقة و يحققون التوافق والتناسق العام.

ويواجه الشباب في هذه المرحلة، ضرورة اتخاذ قرارات حول مستقبلهم المهني، وشريكة الحياة، وغير ذلك من مسؤوليات الراشدين و تتوقف قدرته في اتخاذ مثل هذه القرارات، بدرجة كبيرة على أساليب التكيف التي اختارها في مراحل نموه المبكرة، وقد تتوفر له الحرية لتوجيه كل طاقاته للمشكلات المباشرة، التي ترتبط بحياة الكبار، وبينما تمثل مشكلات المهنة و الزواج صعابا

في حياة الشباب ، فإن الأفراد الذي نجحوا في تحقيق تكيف ملائم، تتوفر لديهم القدرة على اتخاذ القرارات الضرورية، لذلك لأن ما يتمتعون به من نضج انفعالي، يسمح لهم باتخاذ الاختيارات مثل هؤلاء الأفراد في حاجة إلى التوجيه والمساعدة وبينما هم يستطيعون استخدام هذه المساعدة بطريقة فعالة [1]، فهم كذلك في حاجة لأن نفهمهم بطريقة متكاملة، ونبذل لهم المساعدة تبعا لحاجاتهم الفردية، ومع ذلك فطالما أنهم اجتازوا مرحلة المراهقة بنجاح، فيمكن أن نطمئن إلى قدرتهم على تحمل مسؤوليات الكبار ومواجهة مشكلاتهم.

شخصية الرشد:

إن كثيرا من الراشدين، يضطرون عند مواجهة المشكلات، التي تعوق المراهقين، وكثيرا لم ينجحوا في التخلص من قيود الأسرة و الأبوين ولم يهتدوا إلى اختيار مهني ملائم، كما أن مشكلة العلاقات بين الجنسين، لا تزال ترتبط بذكرى خبرات أليمة سابقة وشعور بالفشل و الإحباط، والخوف من نفور الجنس الآخر، وصعوبة اختيار شريكة الحياة، وضرورة تأخير الزواج، أو تأجيله، لأسباب مالية أو دراسية وغير ذلك من العقبات، التي لا ترتبط كثيرا بالواقع، وتجعل فترة ما قبل الزواج، أزمة في حياة الشباب، وتدل خبرات الأخصائيين الاجتماعين على أن فئة قليلة من صغار الراشدين، هي التي تتمتع بالتكامل الانفاعلي، وتصل إلى مستوى النضج، وعلى سبيل المثال، تعتبر مشكلة التحرر من سلطة الأبوين من أهم الأحداث في حياة الشباب في سن العشرين وما بعدها، ويتعذر على بعض الآباء تخفيف عمليات الرقابة و الضبط، ويعاملون أبناءهم من شباب الجنسين، مثلما يعاملون الأطفال، وفي الآن ذاته يتوقعون منهم تحمل مسؤوليات الكبار، كما أن المجتمع يطالبهم بذلك، ومن ثمة تنشأ مواقف عسيرة لكثير من صغار الشباب، ممن لم يتوفر لهم الإعداد أو الحرية لتنمية مثل هذه الخصائص الشخصية [2] التي تهيئ لهم تعلم مواجهة مطالب الآباء وغيرهم من ممثلي الكبار في المجتمع.

ويحتاج الشباب إلى قوة الجماعات المتجانسة، بسبب طبيعة القرارات التي تواجهها، وعندما ما يحصل، الشباب على درجاته العلمية، بعد انتهاء الدراسة، أو عندما يترك المدرسة أو

---

[1] أنظر: جورج شهلا، عبد السميع حربلي، الوعي التربوي مرجع سابق (الشخصية و التربية)، ص 169-185.

[2] سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الكلية، يفقد السند و القوة، التي يستمدها من عضويته في جماعات وثيقة الترابط، وعلى حين ينتمي الكثيرون إلى هيئات اجتماعية أو جماعات مدرسية، فإن هذه الجماعات تميل إلى التفكك و الانهيار عندما ينتظم الأعضاء في مؤسسات اجتماعية مختلفة، وفي جماعة معينة تتغير الميول عندما يستكمل بعض الأعضاء تعليمهم في المدارس الصناعية أو التجارية أو الكليات أو المعاهد المهنية، أو عندما يتجه البعض الآخر مباشرة نحو العمل.

كما يحتاج الشباب إلى المساعدة حتى يقوموا بأدوارهم كمواطنين في المجتمع، وقد يبدي البعض اهتماما ضئيلا بالشؤون العامة، ويهتم البعض الآخر بالمشكلات الشخصية حتى يستغرق طاقته في مثل هذه الأمور، ولا يتبقى منها ما يوجهه نحو العالم الأوسع، وكذلك قد يرى البعض الآخر في النقد و الإصلاح الاجتماعي تعبيرا عن ثورتهم ضد السلطة، ومع ذلك فغالبية الشباب يقبلون على تحمل هذه المسؤوليات في حماس زائد ويشعرون بالفخر والتقدير باعتبارهم مواطنين، ولكن تتبخر آمالهم وتهبط عزيمتهم إذا لم تظهر نتيجة جهودهم بصورة مباشرة، أو عندما يكتشفون مقدار تعقد وتداخل العمليات، التي تؤثر في إحداث التغير الاجتماعي، ويحتاج الشباب إلى مساعدة الكبار، الذين اكتسبوا سلامة المنطق، وحسن التقدير و الخبرة في مجال الإصلاح الاجتماعي.

أهداف رعاية الشباب:

إن رعاية الشباب لا تقتصر على فترة محدودة في حياة الفرد، كالطفولة مثلا كما لا تقتصر على قطاع معين من قطاعات الشباب، كالطلاب مثلا، إنما هي عملية تستمر على مدى مراحل الإعداد و التكوين، حتى يصل الشباب إلى سن الرشد، كما تشمل كل الجهود التي تؤثر في حياة الفرد، فالأسرة و الرفاق و العمل و المجتمع المحلي و النادي و النقابة والاتحادات و الجمعيات وغيرها وتوجه عنايتها نحو الشباب طلابا وعمالا زراعا وجنودا في حالة الصحة أو المرض النفسي أو الجسمي.

و إن رعاية الشباب، إنما ترتكز أساسا على جهود الدولة، ممثلة في وزارة الشباب والرياضة و وزارات الخدمات الأخرى، لتوجيه الفرد واستغلال القوى ومصادرها المختلفة، والمحافظة على قدرات الشباب و استعداداتهم في صورة تجلب لهم السعادة والإشباع والنجاح، ومن ثمة يتحقق

الخير لهم ولمجتمعهم.

وتهدف رعاية الشباب إلى تناول شخصية الفرد مع جميع جوانبها، فتسعى إلى تنمية عقل الفرد، وتهذيب أخلاقه وتدريبه على التعامل السليم مع الآخرين، في محيط الأسرة والمدرسة و المصنع و المجتمع برمته، وتثير فيه الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية حتى يشارك في المجتمع، ويعمل للمصلحة العامة و يمارس حقوقه ويقوم بواجباته، وتعملّه المحافظة على جسمه من الأمراض وتمنعه من الانحراف و الخضوع للعادات السيئة في حياته.

إن الشباب ليس قطاعا منعزلا عن المجتمع، فهو جزء من كل، يتفاعل في عدة مجالات ومجتمعات مختلفة، ويحتاج الشباب إلى مهارات مختلفة، وأجواء اجتماعية ملائمة، تسمح بتكوين علاقات اجتماعية سليمة.

إن أهداف وفلسفة الحياة في المجتمع، هي التي تحدد أهداف رعاية الشباب، ذلك لأن كل الجهود والعمليات هي وسائل لتنفيذ وتحقيق قيم المجتمع وفلسفته، وقد يرى البعض أن رعاية الشباب تتمثل في توفير ألوان من النشاط أو الخدمات، أو إقامة المؤسسات الرياضية والاجتماعية لشغل وقت الفراغ، بيد أن هذه الرعاية لا تمثل سوى أهدافا جزئية قريبة، وإنما الهدف العام، هو إقامة المجتمع الديموقراطي السليم، وكل صفة من صفات هذا المجتمع تؤثر في النشاط الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي، وفي تنظيمه واتجاهاته وقوانيه، وتتطلب غرس خصائص معينة للشباب [1]، وتهدف كافة الجهود و العمليات، التي تبذل للشباب إلى إكسابه الخصائص الآتية:

1. تفاعل الشباب مع الحياة الاجتماعية، بحيث تمتزج أهدافه الخاصة مع أهداف الجماعة، وتوازيها فلا تتعارض معها، أو تطغى عليها، ويؤدي الشعور بالمسؤولية الاجتماعية إلى سيادة المصلحة العامة.

2. تكوين اتجاهات نحو التعاون، وتوسيع المجال الاجتماعي، حتى يشعر الشباب بالإشباع و الرضا من تواجده مع رفاق جدد، لم يرهم من قبل وتشجيعه على تكوين علاقات اجتماعية.

---

[1] محمد حسن، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 769-771.

3. تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل و الإنتاج وأخرى نحو اللعب و الترفيه، فالعمل واللعب من المظاهر العامة في حياة الشباب، ولكل منها وقته ومجاله.

4. قدرة الشباب على أن يستجيب للمؤثرات، و المواقف المختلفة بطريقة ملائمة .

5. يتطلب تنظيم المجتمع وجود قادة وأتباع، فلا بد من تدريب الشباب على القيادة و التبعية، و القيادة في المجتمع مفتوحة لكل فرد، حسب قدراته واستعداداته.

6. يحتاج المجتمع لكي يتقدم إلى نوع من الاستقرار، تحققه قوى ضابطة، توجه سلوك الأفراد وتحكم انفعالاتهم، وترسم لهم حدود حقوقهم وواجباتهم، وتستلزم الدولة بتزويد الشباب بالفرص الملائمة للمشاركة في عملية الضبط والمساهمة في وضع القوانين واحترامها.

ثانيا– العوامل الاجتماعية المؤثرة في تكوين الشخصية:

إن العوامل الاجتماعية لها أهمية في تكييف الشخصية النامية وتوجيهها، والإنسان لا ينمو ويترعرع بمعزل عن طبقته الاجتماعية، بل يتفاعل معها، ويتأثر بثقافتها ويكيف نفسه وفقا لها، وهناك مجموعة من العوامل، تتحدد في ضوئها الشخصية وهذه العوامل هي:

- الدور الاجتماعي للفرد.
- أسلوب المعيشة.
- السلوك النفسي و الشعور الجماعي.

وهذه العوامل الثلاثة مرتبطة، ويؤثر بعضها في البعض الآخر، أما بالنسبة للدور الاجتماعي للفرد، فهو يشكل عنصرا أساسيا في الفروق الطبقية، كما يحدد سلوك الفرد، ويحدد نمط الشخصية، ففي المجتمع الاقطاعي القديم كان يبرز تفوق النبيل على الفلاح بسبب الدور الحربي الذي يؤديه وفي المجتمع الهندي الطائفي، يبرز تفوق أعضاء طائفة "براهما" على غيرهم من أعضاء المجتمع، بسبب المهام الدينية، التي تحتكرها هذه الطائفة من قِبل طبقات مُعينة، وفي المجتمعات الحديثة، فإن ممارسة بعض الفعاليات العامة، من قبل طبقات مُعينة، تعتبر عاملا مهما في تفوق طبقة على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى.

كما يؤثر في هذا المجال الدور الاقتصادي للفرد، بالإضافة إلى دوره العام في المجتمع ففي المجتمعات التقليدية، ارتبطت المهن بفئات اجتماعية مُعينة، كمهنة الحائك التي ارتبطت

بالطبقات الدنيا وفي المجتمعات الحديثة، تؤثر المهنة في التصنيف الاجتماعي للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور التباين في النفوذ بين المهنة الحرة والمهن المأجورة، وقد استند التمييز التقليدي لماركس على معيار اقتصادي، يؤكد وجود الصراع بين طبقة مالكة وطبقة غير مالكة، فالأولى تمتلك جميع وسائل الإنتاج وتسيطر على الشؤون السياسية و الحضارية، في حين أن الطبقة الأخرى، لا تمتلك سوى قوة العمل وتخضع لسيطرة الطبقة الأولى.

أما بالنسبة لأسلوب المعيشة، فمن الملاحظ، أن هناك فوارق موضوعية في طراز معيشة الأفراد، والفئات الاجتماعية، فطريقة حياة الفرد تعبر عن انتسابه الطبقي، ويرتبط طراز المعيشة بحجم دخل الفرد، كما أن مستوى الدخل يحدد مستوى المعيشة، ويؤدي إلى أن ترتبط فئات الدخل بروابط مشتركة، وتتميز بمميزات خاصة، فالدخل يحدد منطقة السكن وطراز الملبس ونوع الغذاء وكميته وطراز التربية، ونوع الثقافة وكيفية تمضية أوقات الفراغ... كما أن ارتفاع الدخل، يعد وسيلة للوصول إلى أدوار تمنح الفرد اعتبارا اجتماعيا متميزا، إلا أن هذه العلاقة، بين أسلوب المعيشة، أو أنماط الحياة، وبين حجم الدخل، قد لا تتخذ هذه الصورة دائما، لذلك لا يمكن اعتمادها مؤشرا يحدد حضارة الفرد، أو شخصية فطراز المعيشة يتحدد من خلال الانتماء الطبقي بالدرجة الأولى، وليس من خلال حجم الدخل فالعامل ينفق من أجل الغذاء، أكثر مما ينفق من أجل السكن أو الملبس في حيت ينفق أعضاء الطبقات الوسطى و الطبقات البرجوازية الصغيرة، من أجل السكن وتأثيثه من إنفاقهم على الغذاء، وقد يؤدي هذا التباين في طراز المعيشة وأسلوب الحياة و العادات إلى وضع فواصل أو مسافات اجتماعية بين طبقة وأخرى، قد تؤدي بدورها إلى شعور الفرد بالسمو أو الاستعلاء على طبقة معينة أو الدنو من طبقة أخرى، بسبب الاختلافات الحضارية واختلاف بناء الشخصية.[1]

أما بالنسبة لظاهرة السلوك النفسي و الوجداني أو الشعور الجماعي، فإن الانتساب إلى طبقة ما، اجتماعية معينة، يحدد نمط تفكير الفرد، واستجابته النفسية نحو المشكلات المختلفة.

---

[1] إحسان محمد الحسن، فوزية العطية، الطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 216.

وأن لكل طبقة اجتماعية، أحكام مُسبقة خاصة بها، وأفكار تؤثر في بناء شخصية أعضائها، كما تختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الواحد، وفق المفاهيم الخلقية والاجتماعية، التي تحدد قيم ومعتقدات وآراء الأفراد، وتؤثر بالتالي في بناء الشخصية.

وإن الاختلاف في الحقوق و الواجبات في المجتمع، يؤدي إلى الاختلاف في درجة الالتزام بما هو سائد من معايير وأحكام اجتماعية في المجتمع، وعلى هذا الأساس، يصبح لكل طبقة طابعها الخلقي المتميز، واتجاهاتها النفسية و الاجتماعية الخاصة، ويصبح تقدير الفضائل و الصفات وتحديد معناها ومدلولاتها، يختلف حسب اختلاف الانتماء الطبقي، كما أن العادات المكتسبة، والتصرفات التي تحددها البيئة الاجتماعية، تختلف من طبقة لأخرى، فلكل طبقة حضارتها الفرعية الخاصة، التي تؤثر في شخصية أعضائها، وتحدد عواطفهم وأذواقهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم وسلوكهم، ويترتب على ذلك ظهور الانحيازات الطبقية، فطبقة النبلاء والطبقة الارستقراطية، تنظر لبعض الأعمال التي تُدر أرباحا محدودة، نظرة متدنية وسلبية، والمزارعون بشكل عام، لا يهتمون بالأرباح البسيطة و المتقطعة، التي تُدرها التجارة في المدينة ، بل يحترمون الربح الثابت و الكبير، الذي تُدره الأرض سنويا أو نصف سنوي، كما أن بعض المزارعين، لا يميلون إلا إلى زراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية، التي تأتي بالربح دفعة واحدة على مدار السنة، أو على مدار الموسم الزراعي كالحبوب مثلا، في حين يرفضون زراعة الخضراوات و إنزالها يوميا إلى الأسواق، وهذا سببه الانحيازات الطبقية، التي حددت النظرة إلى شكل الأرباح، فالانحيازات تنسجم وشخصية المزارع في هذه الحالة، التي حددتها البيئة الاجتماعية التي يعيشها.

ثالثا– الدور الذي يمثله الفرد في المجتمع:

كما أن التفاعل بين الفرد و البيئة، ينشأ عن موقفه بإزاء قواعد السلوك السائدة في المجتمع، كذلك فإنه ينشأ عن الدور الذي يمثله في هذا المجتمع، وإن صفاته الشخصية تختلف باختلاف هذه الأدوار. [1]

لنأخذ مثلا الدور الذي يمثله الولد في حياته العائلية، فالسلوك الذي يسلكه الأبوان تجاه ولدها و الأساليب التي يتبعانها في تربيته تحمله على أن يمثل في حياته العائلية دورا خاصا، يؤثر

---

[1] جورج شهلا، عبد السميع حربلي، الوعي التربوي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

في تكوين شخصيته، فهذا ولد يحرص والداه على حرمانه من مجابهة مصاعب الحياة ومشاقها، فيحولان دون ذلك من نموه الطبيعي ونشوئه على الاستقلال في أعماله، وهذا ولد يعامله والداه بغاية القسوة والشدة ، فيبعثان في نفسه روح المذلة و الاستكانة أو روح التمرد و العصيان ، وهذا يُشعره والداه بأنه لم يكن مرغوبا في مجيئه إلى هذا العالم، فينغصان عيشه ويحملانه على الانزواء ويثيران في نفسه حزازات نحو أهله ومجتمعه، وهذا يربيه والده على الوعيد والحرمان، فيقتلان فيه روح الحرية وقوة الإرادة، وهذا يبالغ والداه في عزه ودلاله فينشأ مدللا ينتظر أن يكون دائما مركز انتباه الناس واهتمامهم.

جميع هذه الأدوار التي يهيئها الأبوان لأولادهما، لها أثر بليغ في توجيه حياتهم، وتكوين شخصياتهم. [1] وقس على ذلك، الدور الذي يمثله الولد في حياته المدرسية، فالمدرسة لا تقل أهمية من البيت في تكوين شخصية الولد، وإن انتقاله من البيت إلى المدرسة، انتقال من بيئة ضيقة تسودها الاتكالية إلى بيئة واسعة تكثر فيها الحركة و المغامرة، ولعل أهمية المدرسة في تكوين الشخصيات، تقوم على النشاط الذي يجري في ساحات اللعب، بقدر ما تقدم على النشاط الذي يجري في غرف الدرس، ولعلها تستند إلى علاقة الولد بسائر التلاميذ بقدر ما تستند إلى علاقته بمعلمه، ففي غرف الدرس وفي ساحات اللعب، يقوم بينهم من يمثل دور الزعيم مدبرا شؤونهم ومديرا حركة ألعابهم، ويقوم البطل الشجاع محافظا على كيانهم ومدافعا عن حقوقهم، ويقوم كذلك المهرج مسليا إياهم مالئا حياتهم مرحا وسرورا، وهكذا دواليك، ولا يخفى أن كل دور من هذه الأدوار، يعمل على تكوين شخصية صاحبه.

وإن ما ينطبق على الولد في البيت و المدرسة من هذا القبيل، ينطق أيضا على سائر أفراد المجتمع في علاقاتهم بعضهم مع بعض، ومع أن شخصية المرء، تتكون في الغالب في دور الطفولة و الحداثة و المراهقة، فإن نموها لا يقف عن دور من هذه الأدوار، بل يستمر دون انقطاع من المهد إلى اللحد.

---

[1] أنظر: خضير عباس اللامي، مقالات في التربية الحديثة –آباء و أبناء– الموسوعة الصغيرة (123) دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1983، ص 9-18.

إن العامل الاجتماعي، الذي يعمل على تكييف شخصية الفرد وتوجيهها، هو الاختبارات الذاتية الخاصة التي يواجهها في حياته اليومية، فقد يصيبه مثلا، داء عضال ويلزمه الفراش مدة طويلة، ينال في أثنائها عطفا شديدا، أو عناية بالغة، أو خدمة إنسانية فائقة، تترك في نفسه أثرا لا يمحى، وقد يصاب بوفاة حبيب، تفقده أعز ما كان يلقاه من عطف وحنان، وقد يمنى بخسارة أو خيبة أمل، تملأ قلبه حزنا وكآبة، وقد يحرز نجاحا باهرا أو يسعفه الحظ بغنى مفاجئ، إن جميع هذه الخبرات الفردية الخاصة وأمثالها، قد يكون لها تأثير كثير أو قليل في تكوين شخصية الفرد.

إن هذه العوامل الطبيعية والبيولوجية، و المراحل الاجتماعية التي تؤثر في تكوين الشخصية وتكيفها، لا يعمل كل منها منفصلا عن الآخر، بل تتفاعل وتتعاون إلى حد كبير، والشخصية لا تنمو على خير الوجوه، ما لم يتم هذا التفاعل و التعاون، وما دامت تنميتها من أهم وظائف التربية، فعلى المربين أن يأخذوا بعين الاعتبار هاتين النقطتين.

الأولى: أن المتعلم كائن حي، له متطلباته و قابليته الخاصة، فليس بمقدورهم أن يكيفوا شخصيته كما يكيّف الفخّار قطعة من الطين.

والثانية: ما دامت شخصية المتعلم تتأثر بعوامل طبيعية وبيولوجية، كما تتأثر بعوامل اجتماعية، فلا بد لهم من أن يتفهموا احتياجاته وقابليته من جهة ، وأن يراعوا متطلبات المجتمع وضوابطه من جهة أخرى. [1]

وهكذا يبدو أنه لفهم تكوين شخصية الفرد، لا بد من دراسة عملية التفاعل بين الفرد وبين العناصر الاجتماعية والثقافية بالمجتمع ، وكذلك البيئة المادية والطبيعية والأصول التاريخية، التي تؤثر بطرق مختلفة في أسلوب حياة المجتمع وتحدد آماله وأمانيه.

وتظهر أهمية معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بقوانين التفاعل بين الفرد والمجتمع سواء كانوا يعملون مع الأفراد أو الجماعات، أو المجتمعات باعتبار الإنسان كل متكامل له طبيعته مادية ونفسية وعلاقات اجتماعية تؤثر في اتجاهاته وسلوكه، وتستدعي ذلك معرفة أساسية بإطار المجتمع الاجتماعي و الثقافي و القانوني والاقتصادي و الحكومي، كي يتسنى تقدير مكان الفرد داخل هذا الإطار وأثر هذه العمليات في عملية تكوين شخصيته.

رابعا– الخصائص الشخصية و المتميزة للطبقات الاجتماعية:

الطبقات الاجتماعية، مجموعات ينقسم إليها المجتمع ويتميز بعضها عن البعض الآخر بمستواها الاجتماعي والاقتصادي، ويستعمل العمر والمهنة، وكون الأفراد أصلا من سكان المنطقة وغير ذلك، مقاييس لتصنيف المجتمع إلى طبقات، وكانت الطبقات الاجتماعية بمفهومها الحديث قليلة الوجود في مجتمعات الإنسان القديمة، وكان ما وجد منها شديد الثبات، فكان طبقة يظلون كذلك لأنهم ورثوا الثروة مع مركزهم الاجتماعي، والإنسان في المجتمعات القديمة يعيش ويموت في طبقته. وكان العمر في المجتمعات الموغلة في القدم، هو المقياس الذي يحدد طبقة الفرد الاجتماعية، وحتى تكون الطبقة مغلقة، فلا يستطيع دخولها من لم يكن مولودا فيها، كما لا يستطيع من ولد فيها الخروج منها تصبح (طائفة) إذ أن من الشروط الواجب توفرها في الطبقات أن تكون الحواجز بينها من النوع الذي يمكن تخطيه بحرية من قبل الأفراد.[2]

---

[1] أنظر: دينكن ميشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره (الطبقات الاجتماعية، الانتقال الاجتماعي). أيضا: ARBATOV, G.A. Social and Cultural Changes in developing contries, Moscow, 1975, P.P. 39-41

[2] شاكر مصطفى سليم، المدخل إلى الانثربولوجيا، مطبعة العاني،بغداد، العراق، 1975، ص 55.

إن الطبقات لم تظهر في المجتمعات البدائية حيث، يكون الإنتاج فيها في مستوى منخفض من التطور، لا يسمح بالحصول على ما يزيد من الحد الأدنى من الإنتاج الضروري للاستهلاك المباشر، لذلك لم تظهر الملكية الخاصة، ولم يظهر الاستغلال الطبقي، ومع تطور القوى المنتجة، وزيادة الإنتاج على الاستهلاك، نشأت إمكانية الثروات الاقتصادية وامتلاك وسائل الإنتاج، وظهرت الملكية الخاصة التي ساعد تطورها على تقسيم العمل، ونمو التبادل التجاري.[1]

وبتطور الملكية الخاصة، تزايد التعاون الطبقي بين الناس، فبعضهم امتلك وسائل الإنتاج و البعض الآخر اضطر إلى العمل عند مالكيها، وهكذا انقسم الناس إلى طبقات متعارضة يستغل بعضها عمل البعض الآخر. لقد ظهرت صراعات بين العبيد والأسياد في مجتمع الرق وفي المجتمع الإقطاعي، ظهر صراع بين الفلاحين والإقطاع غير أن تلك الصراعات لم تستطيع وضع حد للاستغلال لعدم نضوج الشروط الضرورية لمثل هذا الأمر والافتقار لتلك الحركات الاجتماعية إلى التنظيم، إلا أن لكن الحركات تلك الحركات، تمكنت من هدم دعائم مجتمع الرق، وتحطيم نظام الإقطاع، وأدت إلى ظهور النظام الرأسمالي. أما الطبقات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات الحديثة فهي الطبقة العاملة، و الطبقة البرجوازية، أو طبقة القادة، و الطبقات المتوسطة والفلاحين، والتمييز بين هذه الطبقات ليس واضحا دائما، كما أن خصائص تلك الطبقات متباينة فقد تكون الاختلافات كبيرة بين بلد وآخر، وإن اشتركت بمظاهر متميزة. ورغم صعوبة التعميم في هذا المجال، فإنه من المفيد في دراستنا لموضوع الطبقة والشخصية تحديد المظاهر و السمات الأساسية لتلك الطبقة، نظرا لتأثيرها البالغ في الشخصية.

1- الطبقة العاملة:

تتميز الطبقة العاملة عن الطبقات الاجتماعية الأخرى في كونها منتجة وغير مالكة، كما أنها لا تعرف الإدخار، وتخضع فنيا واقتصاديا واجتماعيا للطبقة المالكة أو الطبقة البرجوازية، بسبب حاجتها إلى العمل للحصول من خلال ذلك على الأجر، ويؤكد "ريمون آرون" أهمية

---

[1] بوتو مورز، الصفوة و المجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، مصر ، 1978، ص 108-109. للمزيد من المعلومات أنظر:

CENTERS, R. The psychology of social Classes, New York, 1959. P.P. 11-13.

الطبقة العاملة هذه التي تتألف من العمال المأجورين الذين يعيشون على الأجر الذي يدفعه لهم مالك وسائل الإنتاج مقابل قوة عملهم، إن مدخولات الطبقة العاملة متقاربة، فأُجرة العامل المتخصص نسبة إلى أجرة العامل غير المتخصص لا تزيد على الضعف، وتتوفر حسب رأي "آرون" في الطبقة العامة، جميع مقاييس التحديد الطبقي، مثل الوضع بالنسبة لوسائل الإنتاج، و الملكية ونوع العمل وحجم الدخل، كما أن معظم العمال، يتجمعون في أماكن عملهم.[1]

وهكذا يتكون نوع من المجتمع المتميز عن المجتمع الإجمالي بطراز المعيشة وأسلوب التفكير وحقوق الدخل، والموقع من وسائل الإنتاج والثروة، وهذا التشابه في الظروف الاجتماعية و الحضارية، يؤدي إلى التشابه في نمط الشخصية ويؤدي إلى تكوين وعي بالمشاركة من جهة، ووعي بالتعارض و القضاء مع الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج من جهة أخرى [2]، وبتطور الرأسمالية، يزداد اضطهاد واستغلال الطبقة العاملة، فيصبح عمل العمال أكثر حدة ويتحول العامل إلى تابع اعتيادي للآلة، وهذا ما يؤدي إلى توحيد وتنظيم وتعليم الطبقة العاملة، ويدفعها إلى الصراع ضد الطبقة المالكة، وهذا الصراع قد يتخذ شكل صراع اقتصادي، من أجل تحسين ظروف العمل ورفع المستوى الاقتصادي، وقد أدى الصراع الاقتصادي إلى زيادة تضامن الطبقة العاملة وإلى ظهور التنظيمات العمالية مثل النقابات و التعاونيات وصناديق المساعدة المتبادلة، و الصراع الاقتصادي لا يمس أسس الرأسمالية، وإنما يهدف فقط إلى الحد من الاستغلال وتخفيفه، في حين أن الصراع السياسي يهدف إلى تحطيم أسس النظام الرأسمالي، وإنهاء السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية.[3]

أما الصراع الفكري، فهو صراع ضد الإيديولوجية البرجوازية التي تسود المجتمع البرجوزاي ومن أجل انتصار الأيديولوجية الاشتراكية، و إن الحقائق العامة للطبقة العاملة، تحدد وضع وسلوك أعضائها وشخصيتهم وفق الأسباب الآتية:

---

[1] عدد من العلماء السوفيات، ترجمة د. داوود حيدر، و مصطفى الدياس، التركيب الطبقي للبلدان النامية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1972، ص1211. أيضا أنظر:

ARONRAY Mond, Pouvoir état et société dans sociologie politique, Textes A Collin, Paris, 1978, P62.

[2] المرجع السابق، ص 1217.

[3] ريمون أرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1965، ص 14.

أ- يتناسب الوضع الاقتصادي للعامل تناسبا مباشرا مع فقدان الادخار، فوجوده قائم يوما بيوم بسبب حصوله على أجر يومي محدود، والعامل لا يهتم إلا بحاجاته الأساسية خاصة ما يتعلق بقوته اليومي، أما نفقات الوجاهة و الإجلال الاجتماعي كنفقات الملبس والمسكن فهي مهملة بوجه عام.

ب- يتكون السلوك النفسي وشخصية الفرد في الطبقة العاملة من عناصر متعددة تحددها المواقع من وسائل الإنتاج وظروف السكن وموقعه، وهذه العوامل يؤدي اندماجها إلى نمط متميز من أنماط الشخصية، فالطبقة العاملة تشعر بكونها تابعة إلى مرؤوسين، كما يشعر أعضاؤها بفقدان الأمن الذي يؤدي إلى الشعور بالنقص، إلا أن الشعور بالنقص هذا يقابله شعور بالتضامن و توفر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة هذه، روابط متينة وبروح التعاون المتبادل، الذي لا يوجد لدى الطبقات العاملة، بسبب تجميع الجماهير العمالية في مؤسسات واحدة وفي تجمعات سكنية مشتركة[1]، هذا بالإضافة إلى تأثير التعليم وانتشار الصحافة وصدى الأفكار الاشتراكية، وقد دفعها هذا إلى إيجاد تنظيمات خاصة بها، تدافع عن مصالحها الطبقية، وتدعو إلى تدعيم مركز الطبقة العاملة في المجتمع.[*]

ويشير بعض الباحثين إلى ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة صناعيا، بسبب ما أصابها من توسع اقتصادي، نتيجة لتطور الصناعة وتحسن المستوى المعيشي للعمال، الذي خفف من الفوارق الاجتماعية بين الطبقات المختلفة، إضافة إلى التطورات التقنية الحديثة التي أدت إلى إسهام العمال في الأعمال التي يستدعيها العمل الصناعي، وأدت إلى اندماجهم بالوحدة التقنية، فأصبحت تبعية العامل ذات طابع تقني لا اقتصادي، وأدت إلى زوال عقدة الشعور بالنقص لدى العامل ، بل إلى (برجزة) العمال في بعض البلدان مثل البلدان الاسكندنافية وفي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، الأمر الذي أدى إلى سيولة البناء الطبقي في المجتمع، بدلا من ثباته وجموده، وخفف من حدة الصراع الطبقي، خاصة بعد الحرب العالمية

---

[1] إحسان محمد الحسن، فوزية العطية، الطبقية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[*] أنظر: بليخانوف، القضايا الأساسية في الماركسية، ترجمة رضا عواد، دار دمشق، سوريا، 1974 (عوامل التطور الاجتماعي) .

الثانية، إلا أن ظاهرة الحراك الاجتماعي هذه، تبقى محدودة بمعدلاتها، لا تؤثر تأثيرا كبيرا على النسق الطبقي، ولا تضعف الحوافز بين الطبقات الاجتماعية.

2- الطبقة البرجوازية الرأسمالية (الطبقة العليا):

تتكون الطبقة العليا من عناصر، ذات منشأ تاريخي واجتماعي متباين، كما أن الوظائف التي تؤديها تلك الطبقة مختلفة، فهي إذن، تضم شرائح وفئات اجتماعية مختلفة كرجال السياسة وكبار الفنانين وكبار العسكريين وكبار رجال الإدارة والاقتصاد [*]، وتشترك هذه الفئات بصفة مشتركة، هي قيامها بالدور القيادي والمساهمة بنوع من أنواع التفوق الاجتماعي، وفي كل مجتمع تمارس مراتب اجتماعية، سواء كانت هذه الممارسة مباشرة عن طريق الوصول إلى الحكم، أو غير مباشرة عن طريق امتلاكها لرؤوس الأموال، وسيطرتها على الموارد الاقتصادية في المجتمع مكونة بذلك طبقة اجتماعية متميزة.

وتتميز الطبقة العليا بنمط حضاري وثقافي خاص [**]، ولها عادات وقيم ومفاهيم اجتماعية مشتركة، كما يتشابه أعضاؤها في طراز معيشتهم ومسكنهم وملبسهم ومأكلهم ونمط شخصيتهم، ويتضح الشعور الطبقي في هذه الفئات بالعلاقات الزوجية وروابط الصداقة، مكونة جماعات مقفلة نسبيا، وبالمقابل يضعف غالبا شعورهم بالوحدة، كما يضعف لديهم الشعور بالتضامن الجماعي وتميل الطبقات الحاكمة في المجتمعات الحدثية إلى التغير والتجدد بفعل التغيرات في أوضاع الثروة.

وفي المجتمعات الحديثة، حيث توزع القوة بين جماعات مختلفة، ذات مصالح متناقضة، غالبا فالطبقة العليا في المجتمعات الرأسمالية، تسعى إلى الحفاظ على كيانها، كجماعة اجتماعية متميزة على ما يظهر بين أعضائها من صراع محدود في المصالح الذي يظهر بين جماعات الصفوة في مجالات مختلفة، وذلك بحكم سيطرتها على وسائل الإنتاج وهيمنتها على مواقع القوة التي ساعدتها على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية.

---

[*] أنظر: كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الثامن، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1975 (القسم الثاني، دوران رأس المال).

[**] BOURGESSE, E. LOCKE and THOMAS, The Family from Tradition to Companionship, New York, 1971, P 63.

3- الطبقات المتوسطة:

دأب علماء الاجتماع على تصنيف عدد من الفئات المختلفة ضمن الطبقات الوسطى، وهي فئات تضم صغار الصناعيين وصغار التجار وأصحاب المهن الحرة (المأجورة وغير المأجورة) وملاكات الصناعة، أي أن الطبقة الوسطى، تضم مالكي وسائل الإنتاج من جهة، والمأجورين من جهة أخرى، أي أنها تضم فئات ذات مصالح متباينة، وإن تميزت عن الطبقة الحاكمة، بسبب بُعدها عن قيادة الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية والفكرية، كما أنها تتميز عن الطبقة العاملة، لأن أعضائها ليسوا مجرد منفذين، بل أنهم يتمتعون بالمسؤولية والمبادرة، كما تتميز عن الطبقة العاملة بكونها تتمتع بمدخرات مادية أو عقارية، ومدخرات غير مادية، ناتجة عن التربية و الثقافة و الإعداد و العلاقات الاجتماعية، وهذه المدخرات توفر لها الشعور بالأمن و الطمأنينة. (1)

إن المعيار الأساسي للانتماء إلى الطبقات الوسطى، هو مهنة الممارسة، فهي لا تشمل العمال اليدويين، كما يتميز أعضاؤها بالرغبة في التأكيد على التفوق بواسطة الدلائل الخارجية كالمسكن والملبس ونمط التربية ، و الطبقات الوسطى عموما قليلة التنظيم، وإذا وجدت تجمعات في هذه الطبقات، فهي تجمعات ضعيفة ومتباينة تستند إلى الرغبة في الدفاع عن الذات، أمام النفوذ المتزايد للطبقة العاملة من جهة، وأمام سيطرة الطبقة العليا من جهة أخرى.

أما خصائص الشخصية في الطبقات الوسطى، فهي تتميز بالفردية، والتعلق بالملكية الخاصة بالادخار الفردي، وهي لا تميل إلى التعاون إلا قليلا، معتبرة أن مكانة الفرد، تتحدد بمسؤوليته الخاصة والاتجاه النفسي، الوحيد المشترك بين كافة الطبقات الوسطى، وهو رغبتها في تأكيد تفوقها تجاه الطبقة العاملة، خشية الهبوط إلى مستواها، نظرا لإمكانية صعود أو هبوط الفرد اجتماعيا، بسبب ظاهرة الحراك الاجتماعي الشديد في هذه الطبقات.

الطبقة الريفية:

---

(1) المرجع السابق، ص 223.

لا يمكن التأكيد على وجود طبقة ريفية في كافة البلدان، لأن مالكي المشروعات الزراعية، لا يختلفون عن رؤساء المؤسسات الصناعية أو التجارية، لا يختلف العمال الزراعيون عن عمال الصناعة في المجتمعات الحديثة، التي تنظم الزراعة بصورة مشروعات كبرى.

أما إذا كان الاقتصاد الزراعي يقوم على مشروعات عائلية صغرى، تدار من قبل مالكي الأرض أو من قِبل المزارعين، فإن المستثمرين مع أفراد عائلتهم، ومع مأجوريهم يشكلون طبقة متميزة، وتندمج في تلك الطبقة، الفئات الاجتماعية الأخرى التي تعيش في الريف دون أن تسهم في أعمال الأرض الزراعية كالصناع الريفيين وصغار تجار القرى.

تتصف المشاريع الزراعية العائلية بانعدام تقسيم العمل، إذ يسهم كافة الأفراد بكل مظاهر العمل الريفي، ويندمج مكان العمل بمكان السكن، ولا يمكن التمييز بين الأعمال الزراعية و الأعمال المنزلية، ويعيش العامل الزراعي مع صاحب المشروع دون أن يظهر صراع طبقي بينهما.

إن شروط معيشة الأسرة الريفية شروط متواضعة، ولا يظهر في حياتها اهتمام بمظاهر السكن و اللباس، إلا أنها تتميز عن الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي في المدينة، برابطة تربطها بالأرض الزراعية، وهذه الرابطة تحقق أمنها واستقرارها، أما على الصعيد النفسي فإن سلوك الأسرة وشخصية أعضائها يتأثران بالاندماج بالبيئة الريفية، والعزلة عن مجموع المجتمع، والفلاحون بشكل عام لا يشكلون طبقة اجتماعية متماسكة لأن بعضهم يمكن أن يصنف إلى جانب الطبقات الوسطى أو الطبقة البرجوازية بحسب ملكيتهم وموقفهم في العملية الإنتاجية بشكل عام[1] إلا أن بعض الباحثين يعتبر الفلاحين قوة اجتماعية طبقية، تعيش ظروفا اقتصادية خاصة، تجعلها منفصلة ومتناقضة مع غيرها من الطبقات في المجتمع، لذا فهم قد يشكلون طبقة، بسبب ظروفهم الواقعية، رغم افتقارهم في بعض المجتمعات إلى إيديولوجية خاصة بهم، وعدم تنظيمهم سياسيا، فهم يشكلون طبقة من حيث موقعهم من الإنتاج ومن توزيع الثروة.

---

[1] عدد من العلماء السوفيات، ترجمة، داوود حيدر، ومصطفى الدياس، التركيب الطبقي للبلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

رابعا– العلاقات بين الطبقات وأثرها في الشخصية:

لا يصبح وجود الطبقات محسوسا إلا من خلال العلاقات القائمة بينها، والتي تعكس آثار واضحة في الشخصية، وقد ظهر اتجاهان: الأول– يؤكد العلاقات الصراعية بين الطبقات الاجتماعية، و الثاني– يؤكد ظاهرة الحراك الاجتماعي، بالاستناد إلى فكرة عدم وجود طبقات حقيقية ذات خصائص وراثية، وإنما توجد مراتب اجتماعية [1]، يمكن الدخول إليها أو الخروج منها بسبب السيولة الاجتماعية، ولا بد من استعراض سريع لهاتين العلاقتين، نظرا لتأثيرهما في تأثير سلوك الأفراد و في شخصياتهم.

1– الصراعات الطبقية:

تميزت الجماعات الطائفية، التي استندت بنيتها التقليدية إلى أسس دينية وأخلاقية، منذ زمن بعيد بقبول التباين و التمايز الاجتماعي قانونيا واجتماعيا، مثل المجتمع الهندي، إلا أن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، أدت إلى زيادة الفوارق الطبقية، وإلى مضاعفة العداءات والصراعات في بعض المجتمعات، التي اتخذت تلك الصراعات، فيها شكلين رئيسيين، حسب طبيعة أسس التباين و الاختلاف، فالصراع يعبر أحيانا عن خلاف حول مبادئ التنظيم الاجتماعي القائم، وحول القيم التي يستند إليها ذلك التنظيم، ويعبر أحيانا أخرى عن تضاد مصالح طبقتين، تسعى كل منهما إلى إحراز مكاسب أوسع، ضمن إطار البنية الاجتماعية القائمة في المجتمع، دون أن تطرح أمر تغييرها، وظهر التداخل بين هذين الشكلين في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية التي نقلت التباين الطبقي من الصعيد القانوني و السياسي إلى الصعيد الاقتصادي، إضافة إلى تأثير التغيرات المذهبية العقائدية، خاصة بعد الثورة الفرنسية، ونجاح مذهب المساواة وظهور التنظيمات الطبقية و الأحزاب والنقابات. [*]

إلا أن الصراع الطبقي، قد خف إلى حد كبير في معظم المجتمعات المتقدمة صناعيا، نتيجة لتطور الديمقراطية السياسية، والتطورات الكبيرة في الوسائل التقنية والعسكرية، والتغير الذي حدث في أهداف الطبقة العاملة، إضافة إلى أن بعض الحكومات الحديثة، تسعى إلى تأجيج

---

[1] إحسان محمد الحسن، فوزية العطية، مرجع سابق ذكره، ص 87.

[*] أنظر: بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، ترجمه و قدم له إحسان سركيس، دار دمشق، سوريا، (صراع الطبقات).

أنواع أخرى من الصراع، كالصراع بين البيض و الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، أن هذه العوامل أضعفت حماس الطبقة العاملة، للغايات الجماعية وأدت إلى انهيار حضارتها المتميزة، وأثرت في شخصيتها وفي سلوك أعضائها، ويجرد (lipset) صراع الطبقة العاملة من كل الدلالات الأيديولوجية و السياسية ويعتبره مجرد صراع حول توزيع الدخل الذي يسير نحو الزيادة لجميع الفئات الاجتماعية بفعل تأثير التطورات الصناعية و التقنية، متناسيا أن هذه الزيادة، ليس من شأنها القضاء على الفروق الطبقية، وإنما تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الطبقة الرأسمالية التي تتضاعف أرباحها بفعل زيادة الإنتاج، و في حين لا تحصل الطبقة العاملة، إلا على زيادة محدودة في الأجور لا تلبث أن تمصها مضاعفة أسعار السلع والخدمات بصورة مستمرة [1] ، كما يؤكد بعض الباحثين على التغيرات التي طرأت في سلوك الطبقة العاملة وشخصية أعضائها، بتأثير ظاهرة الحراك الاجتماعي، التي أدت إلى اعتقاد الناس بوجود احتمالات الصعود الاجتماعي أو الهبوط الاجتماعي.

---

[1] جورج طرابيشي، الماركسية و الأيديولوجية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص 82.

Voir : MARX Karl, Selected Writings in sociology and Social Philosophy, A Pelican Book, Middle Sex, England, 1967, P.P. 69-72

2- ظاهرة الحراك الاجتماعي:

يعتقد بعض الباحثين أن الطبقات الاجتماعية، غالبا ما تتغير بفعل الحوادث التاريخية فقد تزداد قوة وثروة ونفوذا لتصعد في السلّم الاجتماعي، أو قد يحدث العكس فتجد نفسها قد هبطت إلى درجة أدنى، ويطلق على هذا النوع تسمية (ارتفاع الطبقات أو تدهورها)، فالحراك الاجتماعي يتخذ شكلين متميزين، فقد ترتفع الطبقة في مجموعها إلى مستوى طبقة أخرى، وقد تنتزع القوة و الثروة والنفوذ من طبقة أخرى، كما حدث للبرجوازية في أعقاب الثورة الفرنسية حين حلّت محل طبقة النبلاء القديمة.

وقد تبقى في مجموعها على وضعها الأصلي تقريبا، إلا أن عددا من أفرادها أو فئة منهم يرتقون إلى طبقة أعلى يندمجون فيها، إما عن طريق اكتساب حقوق تلك الطبقة العليا أو عن طريق الزواج، ويجدر التمييز بين هاتين الحالتين من حالات الحراك الاجتماعي، ففي الحالة الأولى، يحدث ارتقاء حقيقي من طبقة إلى طبقة أخرى، أما في الحالة الثانية، فإن ما يحدث يمكن أن يسمى اندماجا أو تداخلا، وإن شعور الطبقة بزيادة قوتها ونفوذها يدفعها إلى اكتساب المزايا والامتيازات التي تتمتع بها الطبقات العليا في المجتمع.

ففي فرنسا مثلا، حاولت الطبقة العاملة أن تساوي طبقة النبلاء، ولم تجد وسيلة للوصول إلى مستواها خيرا من إلغائها نهائيا بعد الثورة الفرنسية في عام 1789، وفي إنجلترا تمكن التجار الكبار، وأن يدخلوا مجلس اللوردات، بعد ثرائهم إلى جانب النبلاء أصحاب الألقاب الموروثة، وفي فرنسا يلاحظ اليوم، أن طبقة العمال مماثلة للطبقة البورجوازية، ويطالبون بالمشاركة في إدارة المشروعات الصناعية ومراقبة الحسابات ويضغطون في سبيل ذلك على الحكومة عن طريق اتحاد نقابات العمال، وهكذا تنزع الطبقات إلى التماثل والاندماج.[1]

ومن ناحية أخرى، فالطبقة قد تنحدر في الهبوط وتتلاشى تدريجيا في الطبقات الدنيا، وتقتبس أسلوب حياتها وعاداتها و أنماط سلوكها، ونماذج شخصية أعضائها كما حدث للطبقات الوسطى في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وفي فرنسا بعد تحررها من الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وذلك بسبب ما أصابها من

---

[1] إحسان محمد الحسن، فوزية العطية، الطبقة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 228.

تدهور مطرد في وضعها المادي و النفسي، وهناك عوامل متعددة في درجة الحراك الاجتماعي، أهمها:

– المفاهيم الاجتماعية المقبولة عامة، هنالك مفهومان أساسيان يؤثران في درجة ظاهرة الحراك الاجتماعي، هما مفهوم الوظائف المغلقة ومفهوم المساواة.

وبموجب مفهوم تقسيم الناس إلى طوائف مغلقة، تعتبر ظاهرة التباين الاجتماعي ظاهرة طبيعية، تعززها المبادئ الخلقية و الدينية، وهذا المبدأ، هو السائد في المجتمع الهندي التقليدي، إذ أن الطبقات تجر معها عددا من الممنوعات، ممنوع الاختلاط، ممنوع اللمس بين أفراد الطبقات المختلفة و التي لا يجوز أن تتزاوج و لا تتجالس على طعام، و قد حاول المنبوذون [*] الدفاع عن حقوقهم و استعمال شتى الطرق و مع ذلك فلم تكن السلطة السياسية تولي أي اهتمام بهم، و تبقى السلطة السياسية الحاكمة تعنى أشد الاعتناء بالطبقات العليا "البراهمة" رجال الدين و"الكشتاريا" المحاربين أو الطبقة العسكرية النافذة، و قد بقي هذا المبدأ التسلسلي للطبقات معمول به دون نقاش.

كما ساد أيضا في أوروبا حتى نهاية القرن الثامن عشر، اعترافا بطبقة النبلاء وسموها على غيرها، وهذا المفهوم وإن تلاشى، إلا أنه ما زال كامنا في نفسية بعض الفئات الاجتماعية، وهو يعبّر عن ذاته بصورة مكشوفة أحيانا، خاصة في الاتجاهات العنصرية.

أما مفهوم المساواة ، فهو مفهوم حديث نسبيا، وإن أكدت عليه الأديان السماوية قبل ذلك، وقد أصبح مبدأ تكافؤ الفرص، قاعدة أساسية من قواعد الأخلاق الاجتماعية، بعد انتشار مفهوم المساواة في المجتمعات الحديثة، برفض الفوارق التي لا تبررها الاختلافات في الكفاءات و المواهب.

وهذان المبدأ المتناقضان، يؤثران بنسب متفاوتة في المجتمعات البشرية كافة، فالمجتمعات الطائفية تقبل بعض الحراك، و المجتمعات التي تثبّت مبدأ المساواة، تزداد فيها درجة الحراك

---

[*] المنبوذون: هم سكان الهند الأصليين –حسب معرفتي بأخبارهم، و أنا هناك في الهند – إذ أنهم غلبوا على أمرهم من قبل "الدرافيديين الشماليين" و حالهم كحال الهنود الحمر بالولايات المتحدة الأمريكية، و هم مقيدون بأحكام الآلهة التي حكمت عليهم بهذا الشقاء الأبدي حسب ما تنص عليه كتب الهندوس المقدسة.

الاجتماعي هذه، على صورة حراك عمودي، أي الانتقال من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى أو بالعكس.

وفي الفكر الماركسي، نجد أن الأفكار و المثل، ليست هي السبب الأخير للأحداث الاجتماعية، لأن هذه الأفكار و المثل نفسها، إنما تجد جذورها في أوضاع الحياة المادية للمجتمع، وهذه الأوضاع هي وحدها السبب الأخير للأحداث الاجتماعية، وأن تاريخ الفكر الاجتماعي للشعوب ظهر بوضوح، وأن الأفكار الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمقتضيات تطور الحياة المادية للمجتمع.

وإن تطور المجتمع هو في نفس الوقت تاريخ منتجي السلع المادية، و يمكن أن تتكون الطبقات الاجتماعية كالآتي:

- الصراع يكون حتميا و قد يحدث بالثورة الاجتماعية ويؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج أو شكل الملكية.
- الصراع الطبقي، هو المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي حتى نصل إلى مجتمع بلا طبقات.
- تاريخ أي مجتمع هو تاريخ الصراع بين الطبقات، أحرار و عبيد، مستغِل و مستغَل.
- يتحدد وضع الطبقة الاجتماعية، حسب موقعها من وسائل الإنتاج، أو حسب دورها في عملية الإنتاج. [1]

حتى أننا نجد في الفكر الماركسي السوسيولوجي، أنه من أولى المسلّمات في النزعة الحتمية الاقتصادية، أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأمامي لبناء المجتمع، هذا العامل الذي يتكون أساسا من الوسائل التكنولوجية [2]، للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس أن يدخلوا فيها أو هم يدخلون فيها بالفعل لإنتاج السلع بطريقة أكثر كفاءة مما لو عملوا منعزلين وتنمو هذه العلاقات [3]، في رأي ماركس، مشكلة الإرادة

---

[1] محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، 1982، ص 205.

[2] نقولا تيماشيف، النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرون، القاهرة، 1969، ص 75.

[3] محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص 179.

الإنسانية في تنظيم الإنتاج و البناء الاقتصادي للمجتمع و يشكل التنظيم السياسي و القانوني و الديني و الفلسفة و الأدب و الأخلاق.

من ناحية أخرى أدت سهولة انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة أعلى، إلى حدوث تقارب و تناسب كبيرين بين الترتيب الذي يأخذه الأفراد وفقا لمراكزهم الاجتماعية، و بين الترتيب الذي يتعين أن يظفروا به وفقا لما يتمتعون به من قدرات وكفاءات طبيعية.

و يتضح مما سبق الآتي:

1-لا يقتصر السلم الاجتماعي في أي مجتمع صناعي، متقدم على وجود طبقتين، وإنما يشمل مجموعات أكبر من الطبقات و المكانات و المراتب الاجتماعية.

2-تعتبر الطبقات المتوسطة إحدى العلامات الأساسية، التي تميّز المجتمعات الصناعية الحديثة، و تختلف هذه الطبقات العاملة في مستوى الدخل و قواعد السلوك.

3-لا يوجد تشابه كبير في الوقت الحالي بين طبقات العمال في كثير من البلاد الصناعية.

4-ساعدت عملية الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية على التقريب بين الطبقات الاجتماعية، بحيث أن حدوث أي استقطاب اجتماعي، أصبح أمرا مستبعدا.

الفصل الرابع
العامل الثقافي

أولا– مفهوم الثقافة ومعانيها:

تعرف الثقافة في علم الاجتماع بأنها: "البيئة التي أوجدها الإنسان، بما فيها المنتجات المادية وغير المادية التي تنتقل من جيل إلى جيل"، فهي بذلك تتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب، عن طريق الرموز، و الذي يتكون في مجتمع معين من علوم ومعتقدات وفنون وقيم وقوانين وعادات وغير ذلك.

وهناك الرأي القائل: بأن السلوك الإنساني، و الشخصية تتحدد بصفة أساسية بالعوامل الثقافية، وقد يقصد بهذا الإصلاح، أن يكون تفسير الثقافة بداية مضمونها ومستوياتها، ولا يمكن دراستها عن طريق دراسة الأفراد المتأثرين بها في وقت ما.

وهناك التراث الثقافي ، الذي يعني مجموعة النماذج الثقافية، التي يلقاها الفرد من الجماعات المختلفة التي هو عضو فيها، ويتضمن هذا التراث: العادات و التقاليد و العقائد، التي ورثها الفرد.

وتتكون كل ثقافة من مجموعة أنماط اجتماعية، يعيش وفقها الأفراد ويفكرون، وهذه الأنماط متصلة بعضها ببعض تمام الاتصال، بحيث يتكون من مجموعها، نوع من التكامل الثقافي، الذي يؤدي إلى الاضطراب و الفوضى وإلى مشكلات نفسية واجتماعية، وإلى أنواع من الصراع التي قد تحول بين الجماعة وتطورها تطور سويا. [1]

ونعني بالثقافة، نظرة عامة إلى الوجود و الحياة والإنسان، قد تتجسد في عقيدة أو تعبير فني، أو مذهب فكري، أو مبادئ تشريعية، أو مسلك أخلاقي عملي، وهي البناء العلوي للمجتمع، الذي يتألف من الدين و الفلسفة والفن والتشريع و القيم العامة السائدة في المجتمع، ويشير المعنى الاشتقاقي لكلمة الثقافة، إلى الامتحان و التجربة و العمل، فتثقيف الرمح هو صقله و شحذه وتقويمه بالنار، وتشير كلمة الثقافة في اللغات الأوروبية من الناحية الاشتقاقية، كذلك إلى الزراعة.

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

إن هذا المعنى الاشتقاقي، يربط الثقافة بالعمل الإنساني و الخبرة الحية، وهذا هو ما يميز الثقافة من التعليم، فالتعليم هو تلقي معلومات منظمة بطريقة مخططة لصياغة الفكر وتوجيه الوجدان، وتحديد المسلك الأخلاقي على نحو معين، أما الثقافة، فهي ثمرة المعايشة الحية التلقائية في أغلب الأحيان، وهي ثمرة التمرس بالحياة، والتفاعل مع تجاربها وخبراتها المختلفة، وقد يكون التعليم أحد مصادرها [1]، ولهذا، تختلف الثقافة بطبيعتها، باختلاف التجارب و الخبرات و المواقف والمصالح الاجتماعية، لهذا فالثقافة بالضرورة طابعا اجتماعيا.

إن الثقافة، تعبير عن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة، ولكنها ليست تعبيرا أو انعكاسا آليا مباشرا، كانعكاس صورة الشيء في المرأة، إذ يدخل في تشكيل الثقافة عامل إرادة الشخصية و الخلق، على أن ذلك، لا يتناقض مع كونها تعبيرا عن الواقع الموضوعي السائد، والثقافة ليست كذلك، مجرد تعبير عن هذا الواقع، بل هي كذلك وسيلة فعالة لتغييره.

إن الثقافة تعبير عن الواقع وأداة لتغيير هذا الواقع كذلك، ولهذا فالثقافة التزام وموقف، و الثقافة لا تصبح مجرد متعة لفئات محدودة محفوظة من البشر، وإنما
تصبح غذاء للملايين، بل تصبح غاية من غايات التقدم البشري، وهدف من أهدافه الأصلية. [2]

ونعني بالثقافة تماثل الأساليب التي تؤدي بدورها إلى خلق نمط قومي مشترك، تتسم به شخصية أفراد المجتمع، وقد توصلت بعض الدراسات إلى خصائص السلوك المثالي، الذي يطمح إليه أفراد المجتمع، وتعتبر أفراد الجماعات، التي تشكل مجموعة المجتمع البشري الكبير، نماذج النمط العام لسلوك تلك الجماعات.

وإن الثقافة للإنسان كالصحة للجسد، تؤشر مدى سلامة الحياة، و المعيار الأساسي للسعادة ، فالتخلف الثقافي، كاعتلال الصحة ، علامة اختلال في التوازن، ونقص في التكيف أو انقطاع في مسار النمو.

---

[1] إبراهيم عامر ، أحمد عبد الرحيم مصطفى، محمود أمين العالم وآخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، مطبعة دار الهلال، بيروت، لبنان، 1970، ص 163. أنظر أيضا: أحمد بوذراع، الاتصال و الثقافة، الخلفية و الواقع، مجلة العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة باتنة، عدد 5، جوان 1996.

[2] المرجع السابق، ص 164.

فالثقافة، عملية حيوية نفسية واجتماعية، تميز الوجود الإنساني و الحضاري للبشر، وهي شأن كل عملية حيوية أو سيكولوجية أو اجتماعية، تنطوي على بنية مركبة ووظيفة هادئة تتناوب في درجة حيويتها، وتختلف في مستوى إبداعها، لذلك كان التمثل الثقافي في علامة (صحة)، و التكيف الثقافي في علاقة (نشاط وفعالية).

ومن هنا كانت الثقافة شيئا يختلف عن مجرد التحصيل العلمي، أو اختزال المعرفة أو المهارة اللفظية، أو البراعة الخطابية، أو القدرة على الجدل و المحاجة، فهي تنطوي على جانب من هذه الجوانب، أو عليها جميعها، ولكنها لا تكتفي بعمل الذاكرة ولا بالموهبة البلاغية ولا بالمنطق وحده، و لا بالتحصيل الدراسي والعلمي، لأن تلك أجزاء وعناصر وجوانب من العملية الثقافية، لا تعكس جوهر المعاناة الثقافية، التي هي معاناة جدلية، يكون فيها الإنسان بكل مقومات وجوده وشخصيته و حياته الفردية والجماعية وقيمه ومثله وآمانيه وطموحاته وأحلامه، داخلا فيها، بحيث تتداخل وتنصهر وتتوحد في مختلف أوجه النشاط الفكري والعملي و النفسي و الاجتماعي و العقلاني والعاطفي والروحاني والترويحي والنضالي.

فكثيرون، هم الذين لم يكملوا تعليمهم، ولكنهم مثقفون بكل ما تعنيه الكلمة، صقلتهم الحياة واستفادوا من دروسها، وكان تمثلهم إلى ما يدور حولهم، وتكيفهم الناضج مع المعطيات و المستجدات، عاملا في إغناء شخصيتهم.[1]

لذلك كان الفعل الثقافي يتطلب جهدا نوعيا متميزا، فهو أقرب إلى العمل النضالي، أي إلى الكفاح من أجل المعرفة و الحقيقة و النجاح و التواصل و الحوار والتجدد واكتشاف الذات و تعميق الأصالة وتطوير العمل وإغناء الشخصية، وممارسة الفضيلة وخدمة المجتمع وتحمل المسؤولية المباشرة و الموقف الجاد من الحياة، وهذا العمل يحتاج إلى طاقة روحية خلاقة متجددة تحافظ على فضائل حيوية و الاستعداد الدائم لمجابهة التحديات والصبر و التوقد الذهني و الفني و العاطفي والصحة النفسية و الكرم الخلقي.

وفي عصرنا اليوم، الذي يتسم بسمات تميزه عن باقي العصور، والذي يحمل عنوان (عصر الجماهير) كامتياز خاص، يأخذ الفعل الثقافي، أبعادا إنسانية وحضارية جديدة ومتميزة أيضا،

---

[1] وهذا ما نجده في شخصية هذه الدراسة، الرئيس هواري بومدين، إذ لم يكمل دراسته في القاهرة.

فنلاحظ تداولا لاصطلاحات ثقافية ذات خصوصية، تتفق مع طبيعة المعطيات المستجدة فيه وأهمية متزايدة في معانيها (الثقافة الجماهيرية) و (ثورة الثقافة) و(الأصالة الثقافية) و (وحوار الثقافات) و (الثورة الثقافية) و (الاستقلال الثقافي) وغيرها من الاصطلاحات، التي تعبر عن معاناة ثقافية وجماهيرية، إنما تعكس ملامح سياق جديد للتطور على صعيد العالم ككل، ولكنها تعكس على وجه خاص حاجات نضالية أساسية لقارات وأمم وشعوب ناهضة، عانت قرونا طويلة من الضياع الإنساني ومن الغياب الحضاري.

نذكر أنه خلال الحرب العالمية الثانية، حشدت الولايات المتحدة الأمريكية، قوى العلماء المختصين لدارسة المكونات الثقافية للشخصية اليابانية، من أجل اكتشاف نمط هذه الشخصية وغزوها من داخلها، فعمد أولئك إلى العلماء و إلى الكتب المدرسية و المجلات الشعبية و الكتب السياسية و الأفلام السينمائية اليابانية، وكتب التاريخ و الأدب و السير الذاتية لقادة يابانيين.

وهكذا فعلت فرنسا الاستعمارية، عندما حاول علماؤها دراسة المجتمع الجزائري، ومعرفة الثغرات التي كانت في مراحل نضاله، من أجل أن تنفذ إلى داخل المجتمع، وتقسمه من الداخل وتغزوه من حيث ينبغي أن تهاجمه.

لذلك كان علينا، لابد أن نفهم الثقافة الجماهيرية في ضوء مهماتها الأساسية، كعامل بناء وتحصين الشخصية الفردية و الشعبية في الجزائر، وهنا يجدر بنا أن نتعامل مع هذه المعطيات ونحدد المواقع التي يمكن أن ننطلق منها، فأغلب أدبائنا وباحثينا وكتابنا، اندفعوا وراء البحوث الأكاديمية للبحث و التنقيب عن التراث، ونحن لا نمانع في ذلك، إنما يجب كذلك أن نولي اهتمامنا بالأحداث الجارية، ونمارس الأعمال الثقافية الأكثر شعبية، حتى يمكن أن نخاطب أكثر عدد من السكان، ذلك ما يبدو مجديا أكثر.

ثانيا– الشخصية وعوامل التغير الثقافي:

لا شك، أن وصفنا للثقافة، ليس شاملا في كثير من جوانبه، ذلك أننا قد نقتصر على تناول المفاهيم الرئيسية، مُلقين عليها القدر الكافي من الضوء، لكي نحصل على فكرة عن تنوع السلوك الإنساني، الذي يكاد لا يحده حد، إذ أن كل مجتمع إنساني، متعلما كان أو أميا، يتميز بثقافة خاصة تحكم سلوك أعضائه من حيث علاقتهم ببيئتهم، وعلاقات التفاعل الاجتماعي، التي تتم بينهم، وعلاقتهم بعالم ما فوق الطبيعة ، وقد أوضحت تعريفات الثقافة، أن جزءا من الثقافة على الأقل، يتصف بأنه تقليدي، والواقع أن هذه السمة كامنة في الحقيقة، التي مؤداها، أن الإنسان يتعلم الثقافة "كعضو في المجتمع" أي أنه يتعلمها عن الأعضاء الآخرين في الجماعة الاجتماعية، ومن هنا فإن الثقافات، قد تعتبر أشياء ثابتة مستقرة، بل أننا نجد في كل ثقافة لدينا عنها تاريخ أو آثار، أن هناك بالفعل بعض العناصر الثقافية التي تظل متصلة عبر الزمان، فهي ليست ساكنة ولا ثابتة على الإطلاق.[1]

ومن الممكن التمييز بين مصطلح ثقافة، وعبارة ثقافة معينة، تميزا جزئيا على النحو التالي: يشير مصطلح ثقافة إلى مجموع مخططات الحياة، التي يمارسها الإنسان في كل مكان وزمان على حين، أن عبارة ثقافة معينة، تشير إلى مجموعة بعينها من مخططات الحياة موجودة في مجتمع معين، في مرحلة معينة من مراحل تاريخية، وهذا التمييز على جانب كبير من الأهمية، بالنسبة لدراسة التغير الثقافي، لأنه من الواضح، أن التغيير في ثقافة ما، لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق الاختراع، كأن يصبح أحد التجديدات في ميادين التكنولوجيا، أو التنظيم الاجتماعي أو الدين أو اللغة جزءا من التراث الثقافي للإنسان ككل، ونلاحظ من ناحية أخرى، أن التغير يمكن أن ينشأ في ثقافة ما، نتيجة اتصال بين المجتمعات، وما ينشأ عن هذا الاتصال من استعارة أو انتشار عنصر ثقافي معين من مجتمع إلى آخر.

ويمكن تعريف الثقافة، بأنها طريقة حياة الناس و الثقافة عبارة عن نسيج من المعرفة والمعتقدات و القيم و المهارات وأنماط التفكير، والمؤسسات التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها، ويدخل في إطار الثقافة، الأساليب التي يتبعها الأفراد، لكسب العيش، و الأبطال الذين

---

[1] قيس النوري، الحضارة و الشخصية، مرجع سبق ذكره، ص 118.

يقدسونهم و التنظيم الأسري، وأسلوب انتقالهم واتصالهم، والثقافة تعتبر الجانب الهام من البيئة التي تكوّن شخصية الفرد بنفسه.

وهناك الرأي، بأن شخصية الإنسان، تتحدد بصفة أساسية بالعوامل الثقافية، وقد يقصد بهذا الاصطلاح، أن يكون تفسير الثقافة، بدراسة مضمونها ومستوياتها، ولا يمكن دراستها عن طريق دراسة الأفراد المتأثرين بها في وقت ما.

وتغير الثقافة، ينشأ نتيجة للتغير الاجتماعي، فالمجتمع أي مجتمع، في حركة دائمة تبعا لتطور الفكر البشري، وتطور حاجاته المختلفة، وتبعا لتأثيره واختلاطه وتفاعله بالمجتمعات الأخرى، و المجتمع الحديث، بصفة خاصة، من أكثر المجتمعات تعرضا للتغير الاجتماعي، ومن ثم تتعرض ثقافته لهذا التغير، وذلك نظرا لعوامل كثيرة مثل موقع هذا المجتمع الجغرافي و التقاؤه بمجتمعات أخرى، لا بد أن يندفع إليه منها بعض ثقافته، وخاصة المادي منها، والجانب المادي، لا بد أن ينتج ثقافة معنوية، وهذه تتعارض مع القديم من الثقافة، وبذلك يحدث الصراع، ومنها ما يتعلق بتاريخ المجتمع الطويل وتعرضه لأحداث، وأوضاع سياسية واقتصادية مختلفة، تؤثر في ثقافته وتخلخلها و تهزها وتثير فيها عناصر الصراع، بين وقت وآخر.

وكلما كان المجتمع معرضا للتغير الاجتماعي الشديد، كلما كان معرضا للصراع الثقافي في مجموعة أو بين أفراده وجماعاته مما يهيء لبعض الناس أن يقعوا فريسة للقلق الحاد، وبالتالي ضحية الانحراف وسوء التوافق في شتى صوره وأشكاله، فالصراع هذا ينشأ من تناقض القيم كالتناقض بين قيم الآباء وقيم الجيل الحاضر وبين الآباء و المعلمين وبين أسلوب الحياة في المنزل، وأسلوب الحياة في النادي و المدرسة، وهنا يجد الشخص نفسه حائرا في متاهات المعايير المتناقضة، مما يعرّضه لأن يسلك سلوكا شاذا، لأنه لا يعرف أين الطريق؟ وكلما يحدث الصراع داخل المجتمع الواحد، فإنه يحدث بين المجتمعات المختلفة.

والثقافة، من صنع الإنسان وهي تشمل كل ما صنعته يده وخلقه عقله وفكره، ولكن بالرغم من أن الأفراد في أي مجتمع، يصنعون الثقافة، إلا أن هذه الأخيرة، تعيش وتستمر بعد رحيل هؤلاء الأفراد عن هذه الأرض، وتكون لنفسها حياة، وكيان مستقلا عن حياة الأفراد الذين صنعوها، وقد أقام المجتمع وخاصة بعد أن تعقد هذا المجتمع ونما حضاريا: مؤسسات اجتماعية

كالمدرسة، من وظيفتها ضمان استمرار هذه الثقافة ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة [1]، وكذلك من وظيفتها المحافظة على التراث، الذي يريد المجتمع المحافظة عليه، وتطوير وتدعيم بعض جوانب هذا التراث، مع محاولة التخلص من الجوانب السلبية أو السيئة من هذا التراث.

أولا– عناصر ومكونات الثقافة:

يمكن تقسيم عناصر الثقافة وهي الأشياء التي يعرفها الناس ويعتقدون فيها، ويعملونها وهكذا إلى ثلاث مجموعات.

[1] أنظر: نبيل علي، الثقافة العربية و أصل المعلومات، عدد خاص، عالم المعرفة، الكويت، يناير/جانفي 2001، (الفصل الرابع، منظومة الفكر الثقافي).

-عموميات الثقافة:

وتتضمن تلك العناصر الشائعة والموزعة بين جميع الراشدين في المجتمع، فالأفراد في المجتمع، قد يأكلون نفس الطعام، ويطهونه بنفس الطريقة، ويلبسون ثيابا معينة، ويستخدمون نفس اللغة، ويحيّون ويجاملون بعضهم البعض بنفس الطريقة، ويطلبون من الصغار سلوكا واحتراما معينا، عند تعاملهم مع الكبار والأفراد، قد تشملهم معتقدات دينية واحدة، ونظرة واحدة بالنسبة لمصير الإنسان بعد الحياة، وقد تشملهم معتقدات سياسية معينة، وكثيرا ما يجمع الأفراد نوع من الاتفاق، على كل ما يعتبر سلوكا مناسبا ومهذبا، كل هذه الأشياء التي تتقبل عموما بواسطة أعضاء المجتمع، يطلق عليها عموميات الثقافة، وكما نلاحظ، فإن عموميات الثقافة، لها تأثير واضح على سلوك الأفراد، لأن الطفل يشبّ ليجد نفسه طوعا أو كرها، يتبع ما هو سائد في مجتمعه، بالنسبة لعموميات الثقافة، فنجده يأكل على الطريقة التي يأكل الناس بها، ويتزوج حسب العرف و التقاليد السائدة ويفكر بالأسلوب الشائع، ويعتقد نفس المعتقدات الشائعة بين جموع الناس بالنسبة للمسائل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الهامة.

-خصوصيات الثقافة:

بعض عناصر الثقافة، ليست شائعة بين جموع الناس في المجتمع، ولكنها موجودة فقط في قطاع معين من الأفراد الراشدين، ففي كل مجتمع، توجد أشياء معينة، يعرفها أو يستطيع القيام بها عدد محدود من الناس، وهذه الأشياء، يطلق عليها خصوصيات الثقافة، التي تتصل عادة بالمهن التخصصية التي تتطلب خبرة فنية، ومعرفة ومهارات متخصصة، في ظل تقسيم العمل، الذي يسود قدر منه جميع المجتمعات الآن، فقد تعرف ربة البيت أشياء عن الطهي والحياكة وتدبير المنزل وتربية الأطفال، لا يعرفها غيرها من الرجال، والطبيب لديه معلومات وخبرات واسعة في مجال جسم للإنسان و الأمراض التي تصيبه و العوامل التي تؤثر عليه، وهكذا الحال مع كل صاحب مهنة، لديه رصيد متخصص من الثقافة، أتى إليه عن طريق المهنة التي يكسب منها عيشه، ويشترك معه في هذا الرصيد الأفراد، الذين يعملون معه في نفس المهنة. [1]

---

[1] أنظر: محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليلة، التغيّر الاجتماعي، مرجع سبق ذكره (مشكلات التغيّر الاجتماعي).

وبالإضافة إلى خصوصيات الثقافة، ذات الطبيعة المهنية، فهناك خصوصيات أخرى ترتبط بالمستوى الاجتماعي و الطبقة الاجتماعية، التي يعيش فيها الأفراد، فالأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الارستقراطية مثلا، عادة ما تجمعهم وجهات نظر، وطرق وأساليب سلوك موحدة، خاصة بهم دون غيرهم، وعادة ما يدخل في حدود ذلك، معلومات وخبرات تكون بعيدة عن تناول الأفراد في الطبقات الاجتماعية الأخرى، كالطبقة المتوسطة و الطبقة الدنيا.

وبالرغم من أن خصوصيات الثقافة، كما سبق أن ذكرنا، تتعلق بفئات محددة من المجتمع ولا تتعلق بالفئات الأخرى، إلا أن ذلك لا يمنع أن يكون لدى الآخرين بعض المعلومات عنها، وقدر من التذوق، لما يقوم به أفراد مهنة معينة من أعمال، فالفرد مثلا، لا يعرف إلا القدر الضئيل عن المعلومات و الخبرات و الثقافة الطبية المتخصصة التي تتعلق بمهنة الطب، ولكن هذا لا يمنع، أن يعرف هذا الفرد العادي، وظيفة الطبيب في المجتمع، وأهمية الصحة ودورها، كما أنه يمكن هذا الفرد، أن يعرف وعي الأسلوب، الذي يجب أن يتصرف به الطبيب، وأن يدرك أي انحراف في هذا التصرف عما هو معتاد.

ومع هذا، فقد نجد بعض خصوصيات الثقافة المتصلة ببعض المهن، وقد أصبحت الآن بعيدة عن تناول فكر وخبرة الرجل العادي، بحيث لا يمكنه أن يدرك حقيقتها، ولا يمكنه أن يستوعبها ذهنيا، وذلك بعد تقسيم العمل وظهور تخصصات دقيقة للغاية، تحتوي على بعض المعلومات و الخبرات و النواحي الثقافية، الغاية في التخصص والتعقيد.

ثالثا: البدائل، وهذه بعض العناصر الثقافية، ولا تنتمي لأي واحد منها، وهذه البدائل الثقافية لا يشترك فيها حتى أفراد فئة مهنية، أو طبقة اجتماعية معينة، ولكنها تمثل أنماطا للسلوك و التفكير، وللتعامل معها يبتعد عما هو متعارف عليه، أو معتاد، فمثلا استخدم آلات التدريس، قد يتقبل بواسطة قلة من المعلمين في مهنة التدريس، لذلك فهم يدافعون عنها ويحاولون الإقناع بها، ولكن غالبية المعلمين يقاومون هذه الآلات و الأفكار التي تحملها، ولا يعرفون عنها شيئا ، أو على الأقل، لا يريدون أن يعرفوا عنها أي شيء.

و البدائل على هذا الأساس، تتضمن كل طرق الحصول على نتائج تبتعد عن الأساليب و الطرق و الإجراءات المتفق عليها، وفي كلمات أخرى فإن البدائل تمثل تلك العناصر الثقافية

التي يمكن للفرد الاختيار من بينها.

وتأخذ البدائل، طريقها للاستقرار في النسيج الثقافي للمجتمع وذلك عن طريق الابتكارات و الاختراعات التي تعدل من حياة الناس، أو تجعلهم يؤدون الأشياء بأسلوب جديد مغاير لما اعتادوا عليه، وقد تدخل هذه البدائل في النسيج الثقافي لشعب، وتستمر فيه عن طريق الاستيراد من شعب آخر، فالكثير من البدائل تأتي عن طريق ثقافة شعب معين لكي تستقر في ثقافة شعب آخر، وطريق الحياة والمعيشة، وطرق أداء الأشياء وأنماط السلوك، قد تأخذ طريقها من شعب إلى آخر، عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر بين أفراد هذين الشعبين.

و المجتمعات التي تسودها ثقافة جامدة غير متغيرة، وغير متطورة، عادة ما يكون لها من بدائل محددة، والبدائل قد تكون الطرف النامي من الثقافة التي تسود أي شعب ، وطالما أن هذه البدائل بما تأتي به من وسائل وأساليب جديدة لأداء الأشياء، قد تقلبت بواسطة أفراد الشعب، أو قطاعات منه، وحققت قدرا من الاستقرار، فإن تصبح جزءا لا يتجزأ من عموميات أو خصوصيات الثقافة، التي تمثل شخصية المجتمع في عاداته، وتقاليده وما يحدث من تغيرات أساسية في المجتمع.

ولعله من المفيد، أن يحاول الوصول إلى معنى كلمة الثقافة، ومن ثم يسهل علينا أن نعرف ماذا يعني بالإنسان، المثقف وأن كل جيل من الأجيال وكل عصر من العصور، له فلسفته وأفكاره التي تسيِّره، وإن مجموعة هذه الأفكار هي التي تُكَوِّنُ ما نعنيه بالثقافة، وكلمة الثقافة في اللغات الأوروبية مشتقة من فلاحة الأرض وزرعها، إن الثقافة هي زراعة في ميدان الأفكار، التي تبدأ بوضع البذرة، ثم تعهدها ومراقبة نموها وتطورها، إلى أن تصبح ثمرة تؤتى أُكلها، ولعل هذه الفكرة قريبة من المقولة المشهورة للشاعر الإنجليزي، "أليوت" "إنك لا تستطيع أن تبنى أو تزرع شجرة لكنك تستطيع فقط أن تبذر البذرة التي تتعهدها بالري و التقليم فتصبح شجرة يوما ما".

و الثقافة في رأي الكاتب الإنجليزي "هاري شابيرد" إنما هي مجموعة الأسلحة المعنوية الفعالة، التي لا تستطيع الدولة بدونها، أن تبلغ أوج كفاحها أو تحقيق أهدافها، وهي المصنع الكبير، الذي ينتج المواطن الصالح، وقد تعني الثقافة موقفا من الحياة، وهي بهذه الصورة، أو هذه الصفقة، ليست شكلا، وإنما هي قيمة وقيمتها لا تتحدد إلا بمدى عمقها وصدقها وأصالتها، أو

بعبارة أخرى، بمدى مساهمتها في تغيير الحياة و الرد على تحديات العصر.

و الثقافة من وجه نظر علماء الاجتماع هي الطرق التي يوجدها أي مجتمع لتسد حاجاته الأساسية، ولتقوم بتنظيم علاقاته الاجتماعية، وهي تجاوبا مع هذا التعريف الاجتماعي، تقسم بين :

1- إما ثقافة مادية : تشمل جميع الجوانب المحسوسة من الثقافة مع الطريقة التي تستخدم فيها المهارة، التي يتمتع بها أفراد المجتمع، والأساليب العلمية المتبعة، وهي ما يعرفها البعض بالحضارة.

2- أو ثقافة معنوية: وتشتمل مجموعة القيم و العقائد و العادات و التقاليد والاتجاهات الفكرية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية، وإن كان هذا النوع من الثقافة ليس ملموسا كالثقافة المادية، إلا أنه أهم وأخطر شأنا في حياة المجتمع وتطوره. [1]

واستخلاص مما تقدم ، فإن الإنسان المثقف، وإن كان ليس من السهل وضع مقاييس محددة لإطلاق هذه الصفة عليه، إلا أنه يمكن أن نقول أن الشخص المثقف، هو إنسان زودته المعرفة والتجربة برؤيا شاملة للحياة وقادته هذه الرؤيا إلى موقف إنساني يلتزم به.

ثالثا- الثقافة وأثرها في تحديد شخصية الأفراد و الجماعات:

الواقع أن الثقافة، لها تأثيرها الواضح على سلوك الأفراد، فعموميات الثقافة تربط الإنسان في المجتمع بعضهم ببعض، وعادة ما يتأثر الفرد بعموميات الثقافة، ويمتصها من مجرد معايشته لهذا الجو الثقافي، الذي يسود المجتمع، فأسلوب الفرد في التعامل مع الناس، ومع الأشياء، وأنماط التفكير، وأسلوب المأكل والمشرب والملبس وطرق التحية و المجاملة والسلوك المتقبل هذه وغيرها كلها أمور يتقبلها الفرد، دون تفكير أو مقاومة، وعموميات الثقافة عادة ما تشكل الكثير من أوجه الشبه، بين الأفراد وتُقَرِّبُ الفوارق السلوكية بينهم.

من الواضح إذن كل نمط ثقافي، سواء كان يتضمن تقنية معينة، أو أسلوبا من أساليب السلوك مع الأقارب، أو طريقة معينة في الحديث أو شكلا من أشكال العبادة الدينية، من

---

[1] أنظر: أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره (التغيّر الثقافي).

الواضح أن كل نمط من هذا، وكذلك كل نتاج لتلك الأنماط، يرجع في أصله إلى عملية اختراع، قدَّمه شخص معين في مكان معين، وعلى الرغم من أن بعض الأنماط و المنتجات الثقافية، تظل بالتأكيد داخل حدود ثقافتها الأصلية، ولا تتعرض إلا لتغيرات بطيئة عبر الزمن، فإنه من المؤكد بنفس الدرجة أن أنماطا ومنتجات ثقافية، أخرى تنتشر من ثقافتها الأصلية إلى الثقافات المجاورة، ومن ثم فهي لا تخضع للتغيرات التي يحدثها فيها الزمن فحسب، وإنما تخضع كذلك لتغيرات متنوعة تُدخِلها عليها الثقافات المختلفة التي دخلت عليها.

وتقدم الثقافة للفرد عدد كبيرا من أنماط السلوك وأشكال التكيف المعدة مسبقا، والتي يُمكنُه استخدامها في مواجهة المواقف و المشاكل، وما على الفرد إلا أن يتعلمها، فإذا واجه الفرد موقفا، أو مشكلة معينة فإنه عادة ما يجد السلوك المناسب و الحلول المناسبة في مواصلتها، فإذا جاع الفرد، كانت أمامه إجابة سريعة لما يمكن أن يفعله لإشباع حاجته للطعام وإذا دخل في علاقة مع غيره من الناس، عرف كيف يكون التصرف المناسب، وإذا أهين عرف كيف يكون التصرف المناسب للرد على الإهانة، وهكذا فإن الثقافة تزودُ الفرد بالقدرة على مواجهة كل موقف وكل مشكلة، وهذا يوفر على الفرد الجهد و الوقت[1]، وهذا لا يعني أن الثقافة تزود الفرد بإجابات جاهزة عن كل المشكلات و المواقف التي تقابله في حياته، ذلك لأن بعض هذه المشكلات و المواقف قد تقتضي من الفرد تفكيرا وتصرفا جديدا.

والثقافة قد تمكن الفرد من الاستفادة من خبرات الأجيال السابقة، ونقلها إليه وذلك حتى لا يبدأ الفرد من فراغ، نشاطه في كافة نواحي الحياة، وعند الانتقال من ثقافة إلى ثقافة، وما يحدث بالنسبة لقلق واضطراب الفرد عندما ينتقل من مجتمعه إلى مجتمع آخر، تسوده قيم ثقافية مختلفة يحدث في أوقات التغيير الثقافي، حيث يجد الفرد نفسه في مواجهة هذه التغييرات في حيرة وقلق.

و الواقع أن تأثر الثقافة على الأفراد والجهات عادة، ما يكون كبيرا، فمثلا مشكلة المراهقة لا تظهر في بعض المجتمعات البدائية التي تسودها ثقافة معينة حيث يمر المراهق بهدوء متنقلا من

---

[1] أنظر : محمود عودة، أساليب الاتصال و التغيّر الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988 (الفصل الرابع، الاتصال و التجديد).

مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب، وفي هذه المجتمعات لا توجد ضغوط أو توقعات كبيرة مفروضة على المراهق، كما أن المراهق لا يعاني من التفاوت القائم، بين نظرته إلى نفسه ونظرة الآباء و الكبار المحيطين به، مثلما يحدث في المجتمعات الحديثة، على أنها فترة توتر واضطراب يمر بها المراهق، بتغيرات عضوية ونفسية واجتماعية كبيرة، ولكن حساسية فترة المراهقة و الاضطراب الذي يسودها في المجتمعات، والتي تضع قيود أمنية على تصرفات المراهق إليه،وتصنع نظرة الآباء و الكبار المحيطين بالمراهق إليه ولهذا وجدت (Margret mead) عالمة الأنثروبولوجية المشهورة، أنه لا توجد صعوبات، تواجد المراهقين الذين يعيشون عيشة بدائية في جزيرة ساموا في المحيط الهادي، ففي ظل الثقافة التي تسود هذه الجزيرة، عادة ما ينظر إلى الأطفال على أنهم مختلفون في قدرتهم على التعلم، ولكنهم موهوبون بقدرة على الفهم تنمو وتنضج باستمرار، وبالرغم من أن الأطفال في الجزيرة يبحثون على التعلم و العمل و السلوك المناسب، فإن هؤلاء الأطفال لا يضطربون على الإطلاق لكي يدخلوا تغيرات معينة على سلوكهم، طبقا لجدول زمني أو أعمار محددة، فمثلا لا توجد سن معينة تفرض على جميع أطفال الجزيرة لكي يتحملوا مسؤولية معينة في أعمال المنزل أو غير ذلك، أو طبقا للثقافة السائدة في جزيرة "ساموا"،فطالما أن فهم الأطفال يتطور وينمو ببطء وبدرجات مختلفة، فلا يتوقع أحد أن يتصرف جميع أطفال السادسة مثلا بنفس الأسلوب، أو يقوموا بنفس الأعمال نتيجة الفروق الفردية القائمة بين هؤلاء الأطفال، فكل طفل ينمو ويتقدم ويتعلم حسب إمكانياته وظروفه دون ضغط وبدون محاولة مقارنة هذا الطفل يغيره من الأطفال. [1]

وفي ظل مجتمع جزيرة ساموا، فإن المراهقة لا تمثل مرحلة نمو حافلة بالصعوبات والمشكلات، ولكنها تمثل جانبا من تطور بطيء وثابت لطفل الجزيرة، حتى يصبح راشدا فاهما، و المثال السابق وغيره يوضح كيف تؤثر الثقافة السائدة، في مجتمع من المجتمعات على تطور الفرد وعلى تطور شخصيته ، وهذه الثقافة تترك آثارها وبضماتها الواضحة على شخصية الفرد.

---

[1] أنظر: محمد كامل البطريق، محمد نجيب توفيق، مجالات الرعاية الاجتماعية و تنظيماتها، مرجع سبق ذكره (الفصل الخامس، الأسرة والطفولة). أنظر أيضا: MEAD, Margareat, Coming of age in SAMOA Amentor Book, New York, Seventh Printing, 1954, P.P. 18-28

و الثقافة التي تسود مجتمعا معينا تحدد نواحي الصراع في حياة الأفراد، وذلك حين تتعارض القيم الأساسية و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع مع سلوك الفرد، و محاولاته المتعددة لإشباع حاجاته ودوافعه، فالفرد يسعى دائما للتوافق و التكيف وتحقيق أهدافه وإشباع دوافعه، ولكن قد يتعارض ذلك مع القيم و التقاليد و العادات التي تمثل جزءا من الثقافة السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وقد يؤدي هذا إلى مواجهة الفرد للصراع، وإلى إثارة صور من التوتر والقلق و الخوف في نفس الفرد.

وكثيرا ما تفرض الثقافة السائدة في مجتمع ما، قيودا معينة على تصرفات الفرد، وعلى تفكيره وعلى حريته في التعبير عن نفسه، وقد يؤدي هذا إلى شعور الفرد بالإحباط، وإلى لجوء الفرد للعدوان، ضد الأشياء أو الأشخاص الذين سببوا له الإحباط. فالثقافة إذن، التي تسود مجتمعا معينا تضع حدودا لتعليم الفرد وسلوكه ولتصرفاته، تؤثر على شخصية هذا الفرد بأشكال مختلفة.

رابعا– دراسة حديثة في التطور الثقافي:

ارتكزت النزعة التطورية في القرن التاسع عشر على الإيمان بفكرة سير التطور في خط واحد، وهي الفكرة التي أن كل الثقافات تمر في الحقيقة بنفس مراحل النمو، وأنه من الممكن أن ندرج كل ثقافة على أساس مبلغ التقدم الذي وصلته ، تحت واحدة من الفئات الأساسية الثلاث: التوحش، البربرية، الحضارة، (*) إلا أنه أصبح من الصعب اليوم، الدفاع عن مثل هذه الفكرة، فالمعلومات الأنثروبولوجية والأركيولوجية الحديثة، لا تؤيد قضاياها الرئيسية، وإنما تشير على العكس إلى عديد من أنماط وعمليات التغير الثقافي المتنوعة.[1]

ويرى ستيوارد (Steward) أن النزعة التطورية المحدثة (التي يطلق عليها اسم التطور الشامل) تتحاشى الوقوع في هذه المشكلة، إذ تدرس الثقافة الإنسانية ككل وليس ثقافات معينة،

(*)James, A. DUNCAN and BURTON, W.KREITLOW, Selected Culturel Characteristic and the Acceptance of Education Programs and Practices, R.S. Vol 19, Dec. 1954, N° : 4, P.P. 349-352.

[1] – محمد الجوهري، علياء شكري ، علي ليلة، التغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

وقد حدد وايت (White) هذه القضية بشكل أوضح، عندما قال: "أن الأداء الوظيفي لأي ثقافة معينة، سوف يتحدد من خلال الظروف البيئية المحلية" ولكننا في دراستنا للثقافة ككل، يمكن أن نأخذ في اعتبارنا معدل التأثير الصادر عن كل البيئات، بحيث تشكل عاملا ثابتا يمكن الاستعانة به على أحكامنا العامة على التطور الثقافي.

ويعبر شايلد (CHILDE) عن نفس الفكرة إلى حد كبير، عندما كتب يقول: "إن التعدد الثقافي الذي تكشف عنه البحوث الأثنوجرافية والأركيولوجية، يمثل: "عقبة في طريقنا، إذا ما كنا نستهدف تحديد مراحل عامة في تطور الثقافات، ومن ثم يتعين علينا إذا أردنا الكشف عن قوانين عامة، تصنف تطور جميع المجتمعات، أن نسقط أو نقلل من الملامح المميزة للبيئات المعينة".[1]

ويعد (وايت) أكثر هؤلاء الأنثربولوجيين الذين أشرنا إليهم هنا وضوحا في اتجاهه التطوري، فهو يكاد يكون بحق الأنثربولوجي، فهو يكاد يكون بحق الأنثربولوجي المعاصر الوحيد، الذي كرس نفسه جديا لدراسة مشكلة التطور الثقافي، ويمكن القول بوجه عام بأنه يتأثر بآراء مورجان (Morgan) وإن كان وايت، قد قدم إضافة لها شأنها في توضيحه لآراء مورجان وإضفاء فريد من الدقة عليها.

ويرى وايت، أن الإنسان كسائر الحيوانات الأخرى يستغل بيئته لكي يحصل منها على الوسائل اللازمة لتدعيم حياته والإبقاء على نوعه، إلا أن الإنسان على خلاف سائر الحيوانات، قد خلق ثقافة تساعده في هذه العملية، وقد أصبحت هذه الثقافة على مدى آلاف السنين الطويلة لوجوده على الأرض –تدريجيا– أداة أكثر فعالية في صراع الإنسان من أجل الحفاظ على نفسه ، ويرى وايت أن من أهم مشكلات الانثربولوجيا، دراسة هذا التطور الثقافي ليس فقط من أجل تحديد مراحل تسلسل النمو الثقافي، وإنما كذلك من أجل تحديد العامل أو العوامل المسؤولة عن هذا التطور، وقد وجد هذا العامل في مفهوم الطاقة، وانتهى إلى صياغة القانون التالي للتطور الثقافي: "تتطور الثقافة عندما تزداد كمية الطاقة، التي يستخدمها الناس محسوبة على أساس

---

[1] WHITE, Leslie, The Science of Culture, New York, Farrar Strauss, 1949, P. 123.

نصيب الفرد في العام،أو عندما تزداد كفاءة الوسائل التكنولوجية التي تسخر فيها هذه الطاقة، أو عندما يزداد هذان العاملان معا".[1]

ولكي يوضح وايت هذا القانون طبقه على فكرة مورجان الذي مؤداه أن الثقافة قد تطورت في ثلاثة مراحل رئيسية من التوحش إلى البربرية إلى الحضارة ويوضح وايت، أن الإنسان في مرحلة التوحش، لم يكن لديه سوى طاقته الجسمية الخاصة، اللهم إلا في حالات الاستخدام العرضي و النادر للنار والريح والماء ومن ثم كانت ثقافته في تلك المرحلة محدودة سواء من الناحية التكنولوجية أو من ناحية التنظيم الاجتماعي، كما يبدو ذلك مثلا عند الشعوب الأمية لسكان أوستراليا الأصليين وتكشف الشواهد الأركيولوجية على أن كل الشعوب، أثناء العصر الحجري القديم، كانت تعيش تلك المرحلة من مراحل التطور الثقافي، ولم تنم الثقافة خلال تلك المرحلة إلا بمقدار زيادة كفاءة التكنولوجية، أي تبعا لاختراع أدوات وأساليب جديدة، ومازلنا نجد في عالم اليوم، أنه على الرغم من أن الثقافة، قد تطورت إلى حد بعيد، إلى ما بعد مرحلة التوحش، إلا أنه مازالت هناك بعض الشعوب، التي تعتمد ثقافتها على الطاقة البشرية وحدها، والتي مازالت حتى الآن في مرحلة التوحش ، والنقطة المهمة هنا، أن التوحش، لا يدل على فترة زمنية معينة في تاريخ الثقافة، وإنما تشير إلى مرحلة من مراحل تطور الثقافة، يمكن الاستدلال عليها من واقع أي فترة في تاريخ العالم.

أما المرحلة الثانية، من مراحل التطور الثقافي وهو البربرية فقد بدأت باستئناس النباتات والحيوانات، وهنا يرى وايت أننا بصدد مصدر جديد للطاقة، وليس مجرد تقدم تكنولوجي، ويعبر عن تلك الفكرة قائلا: "وعندما استأنس الإنسان الحيوانات واسترزع النباتات استطاع بذلك تسخير قوى فعالة من قوى الطبيعة، واستطاع إخضاعها لسيطرته، والاستفادة بها في تحقيق أغراضه وهكذا، فإن الفرق بين الاقتصاد القائم على النباتات و الحيوانات البرية و الاقتصاد القائم على الاستئناس هو أن عائد ما ينفقُ من الطاقة البشرية في النوع الأول عائد ثابت محدد

---

[1] Ipid, P. 138.

بغض النظر عن حجمه على حين العائد الأول لما ينفق من الطاقة البشرية في ظل نظام الزراعة وتربية الحيوانات يتضاعف بلا حدود".[1]

وقد أدت الزراعة التي يعتبرها وايت أكثر أهمية بالنسبة لتطور الثقافة من استئناس الحيوان أدت إلى حد قوله إلى : "زيادة هائلة في كمية نصيب الفرد، من الطاقة المتاحة لبناء الثقافة، ثم أدت، نتيجة لذلك إلى نضج الفنون الزراعية، مما أحدث نمو هائلا في الثقافة، وبدأت تظهر بسرعة الثقافات العظمى في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين ومصر والمكسيك وبيرو".

ويمكن أن نشير إلى الشواهد الأركيولوجية التي تدل على أن البربرية كمرحلة من مراحل تطور الثقافة، قد ظهرت لأول مرة منذ ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف سنة في العالم القديم، ثم بعد ذلك في العالم الجديد، ولم تشارك جميع الشعوب في استخدام مصدر الطاقة الجديد، حيث وجدنا أن بعض الشعوب، مازالت تعيش في مرحلة التوحش حتى اليوم، وظلت الثقافة مستمرة في تطورها أثناء مرحلة البربرية، ولكن من خلال المكتسبات التكنولوجية فقط، مثل بدء استخدام المعادن، إلى جانب الأحجار في صناعة الآلات واختراع المحراث و القوس و التقويم و الكتابة، وغير ذلك من الوسائل الثقافية العديدة، على أنه لم يظهر مصدر جديد للطاقة إلا في أوائل القرن التاسع عشر، و الثورة الصناعية، عندما اكتشف الإنسان لأول مرة كيفية استخدام الطاقة الناتجة عن اختراع الفحم وغيره من مواد الوقود، كما يذهب مورجان و تايلور هو الذي يدل على بداية المرحلة الثالثة من مراحل التطور الثقافي، وأعني مرحلة الحضارة.

وتتمثل المعلومات الأساسية الخاصة بالتطور المتعدد الخطوط ، كما هو الحال بالنسبة لكافة البحوث الأنثروبولوجية الحديثة في الدراسات الوصفية لثقافة معينة وإعادة رسم صورة التاريخ الثقافي لتلك الثقافات، على نحو مفصل، على أن هذا الاتجاه لا يؤكد في المقام الأول على سمات التفرد التي تميز تلك الثقافة، وتطورها التاريخي، وإنما على أوجه الشبه القائمة بينهما،

---

[1] HINKLE, R. The Devlopment of Modern Sociology, Random House, New York, 1963, P. 39.

فالمنهج الذي يتبناه هذا الاتجاه، منهج أمبريقي صارم، ويسلم بأن أنواع التراث الثقافي في الأقاليم المختلفة، قد تكون متميزة عن بعضها تميزا كليا أو جزئيا. (*)

ومن هذا يتضح، أن اتجاه التطور المتعدد الخطوط على خلاف الاتجاهات التطورية الأخرى ، لا ينطلق من نمط أو مخطط قبلي، يمكن أن توضع فيه كل الثقافات عن طريق المقارنات المركزة بين أنواع التراث الثقافي في مختلف أجزاء العالم، ثم محاولة التوصل إلى بعض الأحكام أو القوانين ذات الدلالة العامة، بالنسبة لكل فئة من الفئات، التي ينتهي البحث إلى الكشف عنها، ولذلك فإن مفهوم النمط الثقافي، عند أصحاب هذا الاتجاه، مفهوم مرن، يراد منه، أن يناسب ظروف البحث الإمبريقي، إذ يتميز النمط الثقافي، بمجموعة أو بإطار من السمات المختارة، التي تبدو متشابهة بين ثقافيين أو أكثر (وليس مع جميع الثقافات) فالسمات الميزة للنمط الثقافي تُختار أمبريقيا وترتبط ارتباطا محددا بالمشكلة، ولذلك يمكن القول، تقريبا بأن ارتباطا محدد بالمشكلة، ولذلك يمكن القول تقريبا بأن أي جانب من جوانب الثقافة يمكن أن يكون ذا أهمية تصنيفية أولية، وأخيرا يفترض أن السمات المختارة ترتبط داخل كل ثقافة من الثقافات، التي توجد فيها بنفس العلاقات الوظيفية أو البنائية. (1)

وما دام الأمر كذلك، يمكن أن نعرف الثقافة بأنها: " تمثل جميع المقومات الأساسية المادية و المعنوية، التي ترتكز عليها حياة الإنسان وتؤثر في جميع نواحي نشاطه المادي والنفسي و الاجتماعي و الثقافي و الفني، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر كما أنها ليست ثابتة على مر العصور، وإنما هي شيء في الحياة قابلة للتطور والتغير.

(*) SAPIR, Edward, Culture, Language and Personality Selected, Essays University of California, Press 1958, P.P. 19-22.

أيضا: قيس النوري، الحضارة و الشخصية، مرجع سابق، ص 144.

(1) أنظر عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967، ص 77. أنظر كذلك:
RAYMOND, Firth (Man and Culture) R.Kegan Paul, London, 1959, P118.

الفصل الخامس

العامل السياسي

أولا– تحليل البنية السياسية الأساسية:

إن المؤسسات السياسية، جزء من البناء الاجتماعي، وكما نستطيع تحليل البناء الاجتماعي إلى عناصره ومكوناته الأساسية، فأننا نستطيع تحليل البنية السياسية إلى عناصرها الأولية، لكن قبل قيامنا بتحليل المؤسسات السياسية ينبغي علينا تحديد ماهية المنظمات السياسية التي تخضع لقوانين وأحكام البناء الاجتماعي [1] كذلك ينبغي أن نوضح الفروق الجوهرية بين المؤسسات و المنظمات السياسية.

المنظمات السياسية: هي مجموعة الأحكام و القوانين التي تحدد علاقات وسلوكية الأفراد في المنظمات السياسية، كالأحزاب و السلطات و الجماعات الضاغطة و المنظمات السياسية في الأحزاب و السلطات و الجماعات الضاغطة والمنظمات السياسية .. الخ أما المنظمة السياسية (Political organization) فإنها جمعية أو منشأة ينتمي إليها الأفراد، لتحقيق أهدافهم ومآربهم السياسية، فالأفراد في المجتمع ينتمون إلى المنظمات السياسية، ولا ينتمون إلى المؤسسات السياسية، حيث أن المؤسسات هي أحكام وقوانين وأعراف سلوكية وانضباطية، تحدد أعمال وواجبات المنظمات، التي توجد فيها، فلو أخذنا الحزب السياسي [*] مثلا، وحللناه تحليلا اجتماعيا عمليا لوجدنا، بأنه يتكون من أدوار اجتماعية مختلفة بواجباتها ووظائفها، ومختلفة بمنازلها الاجتماعية، وسمعتها وامتيازاتها المادية و المعنوية، وبالرغم من الاختلاف بين الأدوار الاجتماعية، التي يتكون منها الحزب فإن كل دور منها مكمل للأدوار الأخرى، حيث أن الأدوار الاجتماعية، التي تقع في القمة، و التي تشكل المراكز القيادية للحزب، تكمل الأدوار الاجتماعية، التي تقع في القاعدة، وهذا يدل على أن القيادة، تعتمد على القاعدة، والقاعدة

---

[1] غاستون بوتون، سوسيولوجيا سياسية، ترجمة نسيم نصر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[*] – الحزب السياسي: عبارة عن جماعة منظمة، تشترك في اتجاهات واحدة متصلة بالنشاط السياسي، و تتعدد أسباب تكوين الأحزاب، فقد تنشأ بمجهود فرد أو أشخاص أو بمناسبة تاريخية، و لكنها تهدف بنوع خاص إلى تحقيق مثل أعلى أو أهداف أخرى.

تعتمد على القيادة ولا يمكن وضع الحدود الفاصلة بينهما، لأن مثل هذه الحدود، تعرقل سير العمل الحزبي، وتمنع الحزب من بلوغ أهدافه وطموحاته القريبة و البعيدة الأمد، هذا ما يتعلق بتحليل البنية السياسية إلى مكوناتها الأولية.

أما طبيعة البنية السياسية فتتميز بالقوة الشرعية، هذه القوة التي تعتبر المحرك الأساسي لجميع المنظمات السياسية في المجتمع، فالبنية السياسية تتولى مهمة السيطرة على مدخولاتها أي المعطيات التي تساعدها على العمل و الفعالية (political Inputs) كالمستلزمات المادية و الخدمية (البنايات، الأجهزة، والمعدات، وسائل النقل، النقود، الكادر الخدمي والوظيفي... إلخ) وسائل تنظيم السلوك السياسي، المشاركة في الفعاليات السياسية عن طريق الانتخابات، الامتثال للقوانين و القرارات الصادرة عن السلطة السياسية وتحاول البنية السياسية الاستفادة من هذه المدخلات وتشغيلها وتحويلها إلى مخرجات (political puts) تساعد على تحقيق أهداف النظام الاجتماعي، وتمكنه من الاستقرار و التكامل، ولكن بدون القوة الشرعية التي تتمتع بها البنية السياسية في المجتمع، لا تستطيع المنظمات السياسية من تسخير مدخولاتها الذي يحتاجها المجتمع المتحضر، إذن ترتبط جميع الإمدادات والمدخولات، التي تدخل إلى البنية السياسية، وكذلك جميع المخرجات والطاقات، التي تصدر عنها بممارسة السلطة، والسلطة في هذا السياق تعني استخدام أساليب القوة و العنف وبقية القواعد الملزمة قانونيا على إرغام الفئات الخارجة عن النظام بإطاعة الأنظمة و القوانين، واحترام السلطة، وتنفيذ أوامرها وتعليماتها، أما عدم تقبل القوانين والقرارات المعبرة عن إرادة السلطة، فإنه يعرض النظام السياسي إلى الاضطرابات والقلاقل، التي قد تؤدي إلى انهياره وسقوطه، والنظام السياسي شأنه بقية الأنظمة الاجتماعية الأخرى، يتفاعل مع البيئة الاجتماعية ويدخل معها في علاقات متبادلة، تشير إلى تكامل واتحاد جميع الأنظمة الفرعية للمجتمع.

أما أهم التكاليف التي تضمن فاعلية وديمومة وديناميكية البنية السياسية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها بأية صورة من الصور، فيمكن درجها بالنقاط التالية:

1- المنشآت و النقود و الخدمات، المنظمات السياسية، تحتاج إلى بنايات خاصة بها تستطيع من خلالها القيام بواجبها ومهامها الأساسية، وهذه البنايات تحتاج إلى الأثاث وبقية

الأجهزة، و المعدات التي يحتاجها العاملون أي تنشئة لا تتعلق بالمسائل السياسية بصورة مباشرة، بينما التنشئة السياسية التي تتعهد بها المنظمات السياسية، كالدولة والأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة والسلطات السياسية، هي تنشئة غرضية، أي تنشئة تتعلق بتكوين المواقف والاتجاهات السياسية عند الأفراد التي قد تظل معهم طوال حياتهم، فالقيم الوطنية والفكرية التي يؤمن بها الآباء سرعان ما تمرر إلى الأبناء عن طريق التنشئة الاجتماعية، ويمكن التأكد من صحة هذه النظرية بفحص السلوك الانتخابي للآباء و الأبناء، ففي الانتخابات البريطانية العامة غالبا ما يصوت الآباء و الأبناء لنفس الحزب السياسي، وذلك لتشابه أفكارهم ومواقفهم السياسية، بسبب الظروف المادية و الاجتماعية و الثقافية المتجانسة التي مروا بها. [1]

لكن الأحزاب السياسية في معظم الدول النامية، تلعب الدور القيادي والحساس في عملية التنشئة السياسية، وفي خلق وتغيير الثقافة السياسية التي تحتاجها هذه الدول، أن معظم الدول النامية، كما هو معروف متخلفة في نظمها السياسية وأجهزتها الإدارية والبيروقراطية، لكن الأحزاب السياسية، فيها تلعب الدور القيادي في تمشيه الأمور السياسية وغير السياسية، فالأحزاب السياسية، ليست هي أدوات انتخابية صرفه أو منظمات تتكون من طوائف معينة من الناس، تعتقد بمبادئ وقيم وأهداف مختلفة ومتناقضة، وإنما هي منظمات سياسية تقوم بوظائف مختلفة ومتشبعة، فهي الوسيط بين الدولة و الجماهير وبين القاعدة والقيادة، وهي التي تستطيع فرض إرادتها على الدولة، وتدفعها على القيام فيها، وتتطلب المنظمات السياسية أيضا الكادر الإداري و الفني و العلمي و الدبلوماسي، الذي يضمن سير العمل وتنفيذه، إضافة إلى حاجاتها والدبلوماسي الذي يضمن سير العمل وتنفيذه، إضافة إلى حاجاتها إلى الموارد المالية، التي تنفقها على دفع رواتب وأجور موظفيها ومستخدميها وشراء الأجهزة والمعدات التي تحتاجها.

2- الترتيبات التي تتخذها المؤسسات السياسية، في تنظيم السلوك السياسي في المجتمع، كإجراء الانتخابات العامة، وتحديد واجبات وحقوق السلطات الثلاثة، وتنظيم العلاقة بين الدولة و الأحزاب السياسية وتحديد فعاليات الأحزاب السياسية..... الخ.

---

[1] - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع، مطابع جامعة بغداد، العراق، 1976، ص 142.

3- تهيئة الجماهير على المشاركة في الفعاليات السياسية كالطلب إليهم بأشغال المراكز الإدارية و الدبلوماسية في المنظمات السياسية، شريطة تمتعهم بمواصفات مهنية وعلمية معينة، وإتاحة المجال أمام الجماهير بالمشاركة في الانتخابات العامة، ومنحهم الحريات الكافية بالتعبير عن آرائهم حول القضايا السياسية المهمة، التي تقرر مصير ومستقبل بلدهم ... الخ.

4- الامتثال للقوانين و القرارات الصادرة عن السلطة السياسية، وعدم الاعتراض عليها أو التهرب من تنفيذها مع ضرورة دفع وتسديد الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات أو الجمعيات.

وقد ميز (آسيتون) (Easten) في كتابه "مدخل إلى تحليل الأنظمة السياسية " ثلاثة نماذج من المدخلات السياسية، تمثل الدعامات الأساسية للبنية السياسية، وهذه هي:

(أ) ضرورة مشاركة كل فرد من أفراد المجتمع، في النسق السياسي بحيث يكون هذا النسق متكاملا وقادرا على الإيفاء بالتزاماته تجاه المجتمع (ب) تكوين البنية السياسية للنظام الحاكم التي تتألف من عدد من التنظيمات الرسمية التي تتولى عملية صنع القرارات السياسية ومتابعة تنفيذها وترجمتها إلى واقع عملي حي، (ج) التنظيمات التي تشمل عادة مراكز السلطة وتعيين الأشخاص لإشغالها وأداء واجباتها، علما، بأن قرارات وأوامر شاغلي هذه المراكز، يجب الالتزام، بها وطاعتها من قبل أبناء المجتمع.

ثانيا– أثر التنشئة السياسية في تكوين الشخصية:

التنشئة السياسية، هي تلك العملية التي يكتسب الفرد خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويُكوِّن بواسطتها مواقفه، واتجاهاته الفكرية والأيديولوجية، التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة نضجه وفعاليته السياسية في المجتمع، وهناك منظمات عديدة تشارك في عملية التنشئة السياسية هذه، أهمها الأسرة و المدرسة و الحزب السياسي و المهنة ووسائل الأعلام الجماهيرية و المجتمع المحلي ... الخ، وتأثيرات هذه المنظمات في الأفكار و المبادئ السياسية التي يكونها الفرد منذ بداية حياته الاجتماعية والسياسية، قد تكون قوية وفاعلة، إذا كانت جميع المنظمات تردد نفس المعلومات و الأفكار والقيم السياسية، عند ما تكون تعاليمها وتوجيهاتها وأساليبها التثقيفية و التربوية مختلفة ومتناقضة [1]، ومن الجدير بالملاحظة أن التنشئة السياسية تساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما أنها تستهدف تمرير الأفكار و الخبرات و الأساليب السياسية، التي يعتمدها المجتمع بين أفراد الشعب وتحاول زرعها في نفوس الأفراد و الجماعات على اختلاف خلفياتها الاجتماعية والطبقية، فالاستقرار السياسي أي ديمومة النظام السياسي، هي خاصية إيجابية ومرغوبة، وأن التنشئة السياسية هي الوسيلة التي يصبح الفرد من خلالها واعيا ومدركا للمبادئ و الأهداف السياسية ، التي يؤمن بها النظام الاجتماعي، أما الأشخاص الذين ينحرفون عن مبادئ الثقافة و الوعي السياسي، بسبب السلبيات و العثرات التي جابهتهم خلال مراحل تنشئتهم السياسية فلا يمكن الاعتماد عليهم في تثبيت أسس النسق السياسي للمجتمع، وتحقيق أهدافه وطموحاته.

بيد أن المنظمات التي تتم من خلالها عملية التنشئة، تترك تأثيراتها المتباينة والمتناقضة في الأفراد، ففي السنوات الأولى من حياة الفرد تلعب العائلة دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية و الأخلاقية و الوطنية، لأنها المنظمة التي يحتك بها الفرد، أكثر من بقية المنظمات الاجتماعية الأخرى، وبعد نموه يخرج عن نطاق عائلته، ويلتحق بمؤسسات أخرى، تؤمن تحقيق طموحاته وإشباع حاجاته الأساسية و الثانوية، كالمدرسة والمجتمع المحلي و العمل والحزب السياسي و النادي الرياضي... ولدى التحاقه بهذه المؤسسات أو الجماعات المرجعية، يتأثر

---

[1] جان بيار كوت، جان بيار مونييه، من أجل علم اجتماع سياسي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

بتعاليمها وثقافاتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والتربوية إلى أن تتكامل شخصيته وتتبلور أفكاره ومواقف ويصبح مستعدا على اتخاذ الأحكام القيمية إزاء الأمور والقضايا التي يشهدها، ولعل من المفيد أن نميز بين هذه المنظمات، أو الجماعات المرجعية على أساس، أن بعضها منظمات غير سياسية و البعض الآخر منظمات سياسية، أو ذات طبيعة سياسية ، فالتنشئة السياسية التي تقوم بها المنظمات غير السياسية كالعائلة أو المدرسة أو المجتمع المحلي، أو النادي الرياضي هي تنشئة تعمل على خدمة المصلحة الجماعية لأبناء المجتمع [1]، وهي التي تستطيع التدخل في إعطاء لعمل و الثقافة و التربية و التعليم إلى الجماهير.

وأخيرا تقوم بمراقبة ومحاسبة السلطة السياسية عند خروجها عن الخط المرسوم لها من قبل الجماهير ، إضافة إلى توفير المعلومات لأبناء الشعب، وقيامها بتحقيق التكامل بين الجماعات المختلفة واقتراح البرامج ذات الأبعاد التنموية والتجديدية، التنشئة السياسية إذن هي عملية مستمرة ودائمة، فهي لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة أو العمل والإنتاج، فالتجارب و الخبرات السياسية، التي يكتسبها الأفراد من خلال احتكاكهم وتفاعلهم مع الدولة أو الحزب أو السلطة أو السلطة الضاغطة، وإدراك الأفراد لدور رجال السياسة، و القوة و الحكم، هي عوامل أساسية مساهمة فعالة في تحقيق التنشئة السياسية.

و من الجدير بالذكر، أن (ميترون) ذهب في إحدى مقالاته، و التي يتناول فيها كيف يواجه الجهاز السياسي الحضري، حاجات الجماعات المختلفة، التي لا تشبعها الجهات الرسمية. ذهب إلى أن التمييز الذي قدَّمه، كان تمييزا على درجة بالغة من الأهمية، لأنه لفت الأنظار إلى الوظائف الكامنة، التي كانت مغلقة على التحليل الاجتماعي عموما.

وقد حاول (ميترون) مناقشة موضوع الجهاز السياسي، كشف بجلاء عن أهمية البدائل الوظيفية، و تكمن أهمية هذا المفهوم في التحليل عندما نسلم بفكرة الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين، و معنى ذلك أنه يتعين علينا ألا نسلم بأن الجهاز السياسي، يمثل الوسيلة

---

[1] غاستون بوتون، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر، مرجع سبق ذكره، ص 127..

الوحيدة لمواجهة حاجات جماعات معينة مثل رجال الأعمال و الطموحين من أفراد المستويات المختلفة من المجتمع[1].

ثالثا – العوامل المؤثرة في تكوين الآراء و المواقف السياسية :

لا يوجد عامل واحد، يؤثر في تكوين الآراء و المواقف السياسية، بل توجد عدة عوامل، تؤثر تأثيرا فعالا في تكوين و صياغة و استقرار و انتشار الآراء والمعتقدات السياسية، إن الآراء و المواقف التي يحملها الأفراد عن الأيديولوجيات والحركات السياسية في العالم كالنازية و الفاشية و الشيوعية...إلخ، أو الثورات والانقلابات العسكرية و الحروب أو الامبريالية و الاستعمار الجديد، أو الأحزاب السياسية، في العالم أو حقيقة الصراع بين الإمبريالية و العالم الثالث...إلخ، تتأثر بالعوامل الذاتية عند الأفراد الذين يحملونها و يعتقدون بها، و بهذه العوامل، نعني طبيعة شخصياتهم و أفكارهم و تصوراتهم الذهنية و مواقفهم وقيمهم و خبراتهم السابقة و ميولاتهم و اتجاهاتهم الاجتماعية و السياسية، و تتأثر كذلك بالجماعات المرجعية، التي ينتمي إليها الأفراد كالعائلة و القرابة و المدرسة و المجتمع المحلي، وبالخلفيات الاجتماعية التي ينحدرون منها.

إضافة إلى تأثرها بعوامل القيادة و بوسائل الإعلام، و كل هذه العوامل تشارك مشاركة فعالة، في تكوين الآراء و المواقف السياسية عند الأفراد والجماعات خصوصا خلال فترة الأمد البعيد. و يكون تأثير هذه العوامل فعالا ومتميزا، إذا كانت جميعها، تردد نفس الآراء و الأفكار عن القضية السياسية، قيد الدراسة و التحليل. بينما تقل و تضعف فاعليتها إذا كانت أفكارها و طروحاتها حول الموضوع أو القضية مختلفة و متناقضة، و العوامل التي تؤثر في تكوين الآراء والمواقف السياسية هي الآتي:

1-العوامل الذاتية:

و هي العوامل النفسية و القيمية، التي تجعل الفرد، يعتقد برأي معين دون الرأي الآخر، كاعتقاده بالاشتراكية و وقوفه ضد الرأسمالية مثلا، فهناك تصور الفرد لذاته و تصوره للآخرين، و تصور الفرد للآخرين كتصور المواطن للإمبرياليين يعتمد على علاقاته وتفاعلاته و خبراته و تجاربه

[1] – محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سبق ذكره، ص 85-86

معهم، والصورة التي يحملها الفرد عن الآخرين، قد تكون صحيحة و صادقة، إذ تعكس وتجسد طبيعتهم و حالتهم الموضوعية، أو تكون مشوهة وكاذبة، و هذا يعتمد على طبيعة اتصالنا بهم، وكمية المعلومات التي نكسبها عنهم، و نوعية تجاربنا معهم، إلا أن الصورة التي نحملها عن الآخرين، كمعتقداتنا و أفكارنا عن الأقليات أو الأجانب، قد تكون غير موضوعية، وتطغى عليها الصفات المتعصبة و غير العقلانية، و عند تكوينها عندنا لا نستطيع بسهولة تبديلها، أو التخلص منها أو الوقوف ضد آثارها السلبية، وفي حالة كهذه، نرتكب شيئا من الخطأ عندما نقيم الآخرين، فتقييمنا لهم لا يعتمد على الحقيقة و الواقع، بل يعتمد على ذاكرتنا وتجاربنا و إدراكنا لهم، وأمور كهذه لا تتميز بالموضوعية و الاستقلالية، و بجانب التصورات التي يحملها الأشخاص أو الجماعات إزاء الأشخاص و الجماعات الأخرى، هناك كمية ومستوى و درجة المعلومات التي يحملها الشخص أو تحملها الجماعة، إزاء قضية أو مسألة معينة.

إن كمية و مستوى المعلومات عند الأفراد يؤثر في تكوين الآراء و المواقف بصورة لا يمكن تجاهلها بأية صورة من الصور، فالمعلومات المتشعبة و العميقة، التي يحملها الشخص تجاه مسألة معينة، تساعده على تكوين الآراء حولها، و بالتالي تقييمها و وضعها في مكانها المناسب و العكس هو الصحيح، إذا كان الفرد يفتقر إلى المعلومات و الحقائق عن المسألة المراد تقييمها و اتخاذ القرار حولها.

2-الجماعات المرجعية:

من العوامل المهمة و الجوهرية في تكوين الآراء و المواقف، حول الأحداث والقضايا السياسية و الاجتماعية، و طبيعة الجماعات، المرجعية التي ينتمي إليها الفرد، فالفرد في المجتمع المتحضر ينتمي إلى عدة جماعات مرجعية في آن واحد، فهو ينتمي مثلا إلى عائلة و إلى حزب سياسي و إلى دائرة بيروقراطية و ينتمي إلى شركة أو مصنع أو ينتمي إلى نادي اجتماعي أو رياضي...إلخ، و لكل من هذه الجماعات المرجعية أهدافها و وظائفها و طموحاتها، و قد تتناقض أهداف ووظائف جماعة مرجعية مع أهداف و وظائف جماعة مرجعية أخرى، و هذا ما يؤثر تأثيرا سلبيا في شخصية الأفراد، الذين ينتمون إليها، و يؤثر كذلك على آرائهم و أفكارهم، و تقييمهم للأشياء و الأحداث السياسية، فالفرد الذي ينتمي للحزب السياسي مثلا، يطلب

منه دراسة التوجيهات الحزبية عن إيديولوجية الحزب وأهدافه و سلوكه الإنضباطي و الأخلاقي، بينما تطلب المدرسة أو الكلية من نفس ذلك الفرد دراسة الكتب و المصادر المنهجية المقررة المتعلقة باختصاص معين، وهنا لا يستطيع الفرد اتخاذ موقف عن الدراسة و التحضير، الذي يقوم به، هل يركز على الكتب السياسية أم عن الكتب و المصادر المنهجية و العلمية، إن مثل هذه المؤثرات المتناقضة التي تتركها الجماعات المختلفة على آراء و أفكار الأفراد، تسمى بالضغوط المتعارضة، لكن الضغوط المتعارضة هذه التي يتعرض إليها الفرد وسط المجتمع، تجعله غير قادر على تكوين أفكاره بسهولة و اتخاذ القرارات المناسبة حول الأمور التي تخصه، و هذا ما يجعل أفكاره غير مستقرة و يجعل شخصيته مضطربة و غير متزنة، و تتفاقم آثار الضغوط المتعارضة في أفكار وشخصية الفرد كلما كثرت و تعقدت الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها.

لهذا يتوجب على المجتمع اتخاذ الإجراءات الحازمة التي من شأنها أن توحد وتنسق بين أهداف و طموحات الجماعات المرجعية، بحيث لا تتناقض بعضها مع البعض الآخر، و إذا أنجز المجتمع، هذا الهدف المهم، فإن شخصية الفرد ستكون أكثر توازنا و صحة و حيوية و بالتالي يكون المجتمع قادرا على المضي قدما نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية، من هذا نستنتج بأن الفرد ينتمي إلى عدة جماعات مرجعية في آن واحد، و لكل من هذه الجماعات وظائفها و أساليبها و أهدافها التي تؤثر حسب آراء و مفاهيم الأفراد في اتجاهات معينة.

3- آثار الطبقة الاجتماعية:

يمكن اعتبار الطبقة الاجتماعية، من أهم الجماعات التي تؤثر في المواقف والاتجاهات و الأفكار السياسية عند الأفراد، أكثر من غيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى، التي ينتمون إليها و يلازمونها في حياتهم اليومية، و الطبقة الاجتماعية، هي المجموعة التي تتميز عن غيرها باختلاف في المستوى الجماعي، الذي يتحدد بعوامل شتى منها الدخل و الملكية والتخصص المهني و المستوى العلمي و الحسب والنسب وما إلى ذلك من الفوارق التي توجد في المجتمع، و هي باختلاف الطبقة الطائفية التي تتميز عن غيرها بالدين أو اللون أو الجنس أو المولد.

و يلاحظ أنه توجد مرونة اجتماعية بين الطبقات المختلفة تساعد على وجودها وتتعرض للتغيرات السريعة في حياة المجتمع، بينما تكاد هذه المرونة أن تكون معدومة بين الطبقات

الطائفية كما يشاهد ذلك في الهند.

رابعا– الأحزاب السياسية و استراتيجيتها في العمل:

لا يمكننا فهم واستيعاب المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث تراكيبها ووظائفها و علاقتها الداخلية و الخارجية و إيديولوجيتها و أنماط سلوكياتها وتفاعلاتها الاجتماعية الرسمية و غير الرسمية، دون دراسة و تحليل الأحزاب السياسية.

فالأحزاب السياسية، هي من أهم المؤسسات المعاصرة، التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بنية و فعاليات و تقدم المجتمع ونهوضه، لكن أهمية الأحزاب السياسية، تكمن في منافسة بعضها مع البعض الآخر في استلام مراكز الحكم، و ممارسة السلطة للسيطرة على أمور ومقدرات المجتمع، و الحزب السياسي الذي يفوز في استلام مقاليد الحكم، هو الحزب الأكثر تنظيما و قدرة وكفاءة، و هو الحزب الذي يؤمن بإيديولوجية اجتماعية و سياسية تنبع من معطيات و تناقضات الواقع الاجتماعي و السياسي، الذي يظهر فيه الحزب السياسي، و إذا كانت إيديولوجية الحزب، تعبر عن أفكار و طموحات الجماهير، و تنسجم مع حاجاتها و مصالحها و تطلعاتها و آمالها الحاضرة و المستقبلية، فإن الحزب لا بد أن يلقى الدعم و التأييد من قبلها، و هنا يستطيع استلام السلطة وقيادة الجماهير بما يحقق طموحاتها و آمالها، و نهدف في هذا العنصر إلى دراسة الأحزاب السياسية في أربعة مواضيع أساسية هي:

1–المفهوم العلمي للأحزاب السياسية.

2–وظائف الأحزاب السياسية.

3–الخلفية الاجتماعية و الطبقية للأحزاب السياسية.

4–أثر الأحزاب السياسية في تكوين و تبديل الرأي العام.

1– المفهوم العلمي للأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية: هي منظمات اجتماعية متماسكة و موحدة، ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع الكبير، و ذلك من خلال العمل الجدي، بين صفوف أعضائها

و النظام من أجل استلام دفة السلطة، و الحكم التي تمكن الحزب السياسي من ترجمة أفكاره و معتقداته و إيديولوجيته إلى واقع عمل يستطيع تغيير المجتمع و دفعه إلى الأمام.

والأحزاب السياسية هي نتيجة حتمية لتطور اجتماعي و حضاري، كان له الفضل الكبير في نقل التجمعات المهنية و السياسية و الفكرية من مستوى عفوي ضيق، قاصر على مهمات قريبة و أهداف مباشرة، إلى مستوى الشمول و التنظيم و العلاقات الموضوعية والتطلع إلى أهداف كبيرة و بعيدة، و من الجدير بالإشارة هنا أنه حتى عام 1850م لم يكن بلد من بلدان العالم يعرف وجود أحزاب سياسية بالمعنى الحديث للكلمة، فقد كانت هناك نوادٍ شعبية و جمعيات فكرية و تجمعات برلمانية و اتجاهات للرأي العام، و لكن لم يكن هناك أحزاب بالمفهوم الحديث، وفي منتصف القرن التاسع عشر، جاءت مرحلة نشوء الأحزاب السياسية، فظهرت أحزاب ذات منشأ فكري، و طبقي متعدد، اختلفت معه أسماء تلك الأحزاب وأنظمتها و برامجها و أدوارها، فكانت هناك أحزاب شتى، فلا بد على ضوء ذلك من تحديد للمفهوم الحديث للأحزاب السياسية، و بصورة عامة يمكن اعتبار الحزب السياسي على أنه مجموعة من الأفراد، تجمعهم فكرة معينة، تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهداف معينة.

2- وظائف الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية خصوصا الجماهيرية و الثورية منها، و التي تعبر إيديولوجيتها و ممارستها التنظيمية و النضالية عن طبيعتها، الدور الكبير في توحيد و تقدم ونمو و ازدهار المجتمعات التي توجد فيها، و تكون في نفس الوقت مسؤولة، عن مهام سياسية و إيديولوجية و مادية و حضارية، لها أهميتها و فاعليتها في أداء المجتمعات لالتزاماتها و واجباتها نحو رعاياها و منتسبيها وضمان تماسكها واستقلاليتها و سيادتها و تقدمها الاجتماعي، و في هذا الجانب من الدراسة للأحزاب السياسية، نستطيع تلخيص أهم الوظائف، التي تقوم بها الأحزاب الثورية في العالم و هي كالآتي:

أ-تكوين التنظيمات و الأجهزة الحزبية، التي يمكن أن ينتمي إليها الأفراد، والتي تعبر عن عواطفهم و مصالحهم و ميولهم و اتجاهاتهم السياسية و الاجتماعية، و انتماء الأفراد لهذه

التنظيمات و الأجهزة الحزبية، يستلزم عملهم و تكاتفهم بعضهم مع بعض في تنفيذ الواجبات و المهام الحزبية و النضالية، التي توكل إليهم، علما بأن انضمام الأفراد للأحزاب السياسية و تعاونهم في تنفيذ واجباتهم السياسية و الاجتماعية، سيمكّن هذه التنظيمات من تحقيق أهدافهم و طموحاتهم ومصالحهم، التي دفعتهم إلى الانتماء إليها.

ب-اندفاع جميع الأحزاب السياسية في المجتمع، نحو التنافس بعضها مع بعض، من أجل احتلال مراكز القوة و الحكم، لأن احتلال مثل هذه المراكز، سيمكّنها من تحقيق أهدافها و طموحاتها، بعد ترجمة إيديولوجيتها السياسية والفكرية إلى واقع عمل ملموس يشارك مشاركة فعالة في تغيير بنى المجتمع التحتية و الفوقية، مع تغيير علاقاته الاجتماعية والسياسية في الداخل و الخارج.

ج-توعية أبناء الشعب و رفع درجات وعيه و مداركه السياسية والاجتماعية والحضارية، و ذلك من خلال قيامها بمهام التثقيف الحزبي، و الكسب الحزبي والدعاية السياسية لتقاليدها و نظمها و أفكارها و نضالها، و أهميتها في تحقيق أهداف و طموحات الجماهير التي تنتمي إليها و تقودها.

د-مراقبة أجهزة الدولة و السلطات السياسية مراقبة دقيقة و محاسبتها في ما إذا شطت عن أداء أدوارها و تنفيذ واجباتها الأساسية و المراقبة و المحاسبة هذه، تأخذ عدة أشكال و صور كتوجيه الانتقاد المباشر في الصحف و وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى، للجهاز الحكومي الذي لا يؤدي واجباته التنفيذية و الإدارية بصورة جيدة، أو الإيعاز لأعضاء الحزب العاملين في سلطات و مؤسسات الدولة لممارستها الخاطئة و سوء استعمالها لمراسيم الحكم...إلخ.

هـ-تقليص و إزالة الخلافات و الانقسامات السياسية، التي تقع بين أفراد وجماعات المجتمع و منظماته الحيوية، و ذلك من خلال فرزهم إلى مجموعات تعتقد بأفكار و تيارات سياسية معينة، كل فكر يمكن أن يكون حزبا سياسيا، ينتمي إليه الأفراد و الجماعات، لضمان تحقيق أهدافهم و مآربهم الفكرية و الوجدانية و المادية و الاجتماعية و السياسية.

و-قيادة المجتمع و توجيهه و المضي قدما نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية وفق إيديولوجيته و مساراته الفكرية و النضالية، وفق درجة صلته بالجماهير و ارتباطه معها بما يحقق آمالها و

تطلعاتها القريبة و البعيدة الأمد.

ن-الأحزاب السياسية هي حلقة الوصل بين الجماهير التي تنتمي إليها إذا كانت أحزاب ثورية و شعبية بين الدولة التي تدير و تنظم شؤون المجتمع.

إن الأحزاب السياسية الحاكمة من خلال قواعدها، تستطيع توصيل مشكلات ومعاناة و تطلعات الجماهير إلى قيادتها، و القيادة تستطيع تمريرها إلى أجهزة الدولة لكي تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة مشكلات الجماهير، و وضع حد لها أو التخفيف منها [1]، وفي نفس الوقت العمل على تلبية طموحات الجماهير و مساعدتها لتحقيق أهدافها.

و يعود الفضل في دراسة الأحزاب السياسية أساسا إلى "موريس دوموزجي" الذي اهتم في الكثير من أعماله و خاصة في كتابه الأحزاب السياسية 1951 بدراسة الأنظمة الحزبية، و دون أن يعتبر النظام السياسي، مجرد نظام حزبي يقول: "بأن الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة تمثل التنظيمات الرئيسية التي تقوم بالصراع في الحياة السياسية".

و نجد "ميتشلر" من جهته يرى باختصار، بأن تدعيم الطابع المهني للأدوار السياسية نتيجة التقسيم المتزايد للعمل الاجتماعي يفرض على الأحزاب السياسية تنظيما "أوليغركيا" [*] و قد حاول "ميتشلر" في بداية هذا القرن أن يبيّن الموقف الاشتراكي، بتركيزه على استحالة إقامة حكم جماهيري، به مباشرة، و يقول: "أن القائد في الأحزاب الديمقراطية، كان في الأصل خادما للجمهور و التنظيم، قائم على أساس المساواة المطلقة بين كل أعضاء الحزب، فقد كانت كل الوظائف القيادية، تستند عن طريق الانتخابات، كما أن جمهور المنخرطين كان يحوز نفوذا غير محدود تجاه القادة.

و يقول "متشلر" : "قد وجد القادة في كل الأزمنة و في كل مراحل التطور، بالنسبة لكل مجالات النشاط الاجتماعي، حقيقة هناك بعض المنظمات، تقوم على تكتل مصلحي قوي ومتماسك، تكتل اقتصادي، سياسي، تجاري، صناعي، فلاحي، طلابي، انتخابي...إلخ، يشكل ضغطا

---

[1] - جان بيار كوت، جان بيار مونيي، من أجل علم اجتماع سياسي، ج 1، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 140 و ما بعدها.

[*] التنظيم الأوليغاركي: يعني نفر يحكمون بقوة المال أو قوة السلاح أو بالقوتين معا و غالبا، ما تكون معزولة عن أكثرية الرأي العام، و تفرض نفسها بالإكراه و الإغراء و التهديد.

سياسيا على الطبقة السياسية أو على الحكومة من خلال وزرائها أو على المجلس النيابي من خلال نوابه أو كتلة برلمانية أو على مجلس الشيوخ و الجماعة الضاغطة[1].

وتقوم الديمقراطية بالضرورة على نظام تعدد الأحزاب، حيث تعتمد المنافسة والمجادلة لتحديد السياسية التي يجب اتباعها، كما يوجد في بعض البلاد، نظام الحزبين، حيث يتولى أحدهما الحكم، ويتولى الثاني المعارضة، كما هو الشأن بالولايات المتحدة الأمريكية، كذلك يوجد نظام الحزب الواحد، حيث لا يسمح بإقامة أحزاب أخرى، ويسود هذا النظام معظم دول العالم الثالث.

أما من ناحية استراتيجية الأحزاب في العمل، فإن الأحزاب السياسية القوية تتطور استراتيجيتها مختلفة عن استراتيجيات الأحزاب التي تقبل فيه نفسية المجتمع، الذي تمارس فيه نشاطها، فضلا عن ذلك، يمكننا التمييز بين الاستراتيجيات الحزبية بواسطة سلسلتين من المعايير، تتعلق الأولى، منها بالاستيلاء على السلطة، والثانية بممارسة السلطة، وكان هتلر قد وصل إلى حكم (الرايخ) الألماني على إثر انتخابات نزيهة ومنتصرة، يعني بادئ ذي بدء الفوز في الانتخابات.

ويمكننا وصف الاستراتيجية الانتخابية لهذه الأحزاب، بأنها ممثلة لفئات واسعة من الشعب فهي تقوم على مضاعفة الوعود المختلفة على حد الأدنى من الانسجام. وتسند الاستراتيجية الواسعة على بعض الفرضيات التي تتعلق بالوزن الخاص للناخبين، الذين حسموا موقفهم، و الناخبين المترددين، وبمقدار ما يستطيع قادة الأحزاب، الاتكال على إخلاص فئة واسعة من منتخبيهم، بمقدار ما يتمكنون من مضاعفة الدعوات اللبقة للآخرين.

ثم هناك عنصر استراتيجي يتعلق باعتدال الأحزاب، بعد فوزها في الانتخابات، ففي الأنظمة التعددية، على الناخبين أن يَقْدموا على خيار سياسي، أكثر من يقومون على خيار اجتماعي، وإن حزب الأكثرية، لا يمارس السلطة إلا في حدود ضيقة، وتمارس تجاوزات الحزب المنتصر عليه بصورة رئيسية، إذا لم يكن حصرا في مجال المنافع أو الوظائف العامة، ولكن في الوقت نفسه الذي يريد فيه أحد الأحزاب، مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي عام 1936، أن

[1] – خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية و الديبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

يبقى أمينا لكلامه (الثوري) ويعرف أحد قادته، إن ممارسة السلطة، هي:"إدارة شؤون البورجوازية، إنها طريقة أخرى، للقول، أن الفوز في الانتخابات يختلف عن الاستيلاء على السلطة".

وترتبط الاستراتيجية المعتدلة في نهاية المطاف، بوضع المعارضة وبوجود ممارسة الدستورية مقبولة ومعترف بشرعيتها، وإن المصالح والآراء غير المتمثلة تدفع للبحث عن مدافعين خارج نظام رسمي يتجاهلها، ثم احتمال آخر هو، إذا كان وجود نظام الأحزاب مهددا عمدا من قبل أشخاص في القيادة السياسية، يرغبون في إقامة سلطتهم على الانهيار الحزبي السابق، ويتحقق الوضع الأكثر تفجرا، عندما يعترض نظام للأحزاب قائما على قاعدة اجتماعية ضعيفة للتحدي من قبل قادة لا يعودون يحترمون قواعد اللعبة السياسية في مجال التنافس ويسعون إلى تدميرها.[1]

---

[1] أنظر: ج. ل . ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت لبنان، 1967 (الفصل التاسع عشر، نظريات الاستراتيجية)، أيضا: ر. بودون و ف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع سبق ذكره (الأحزاب).

الفصل السادس

العامل القيادي

أولا– المظاهر العامة للقيادة و أنواعها:

تعتبر القيادة ظاهرة اجتماعية، و يندمج القائد في شبكات من العلافات الاجتماعية مع الأعضاء الآخرين، وتتكون القيادة من تفاعل هؤلاء الأعضاء في مجرى الحياة القيادية، ولا يشترك الأعضاء في نشاط عشوائي، بل يثابرون في تشكيل النشاط الذي تمارسه الجماعة، ويجعلون له نمطا معينا، و هذه المثابرة لتشكيل نشاطهم و هي التي تحدد نوع الأفراد الذي يصبحون أعضاء فيها، و تحدد نوع الأفراد الذين يقومون بقيادتها و يشغل العضو مركز القيادة، في موقف معين بقدر مشاركته النشاط و تكون متوفرة فيه بعض السمات كالشجاعة و الإقدام.

و إن في كل جماعة اجتماعية و منظمة صغيرة سواء كانت الجماعة أو المنظمة صغيرة أو كبيرة يظهر رجل أو مجموعة رجال يتميزون عن غيرهم بالقابلية و الكفاءة على قيادة وتوجيه و رعاية الجماعة و تحقيق المكاسب و الإنجازات لأعضائها، و صلاحية و قدرة هؤلاء الرجال على القيادة أو الزعامة لا تعتمد فقط على الصفات الجسمانية و الوراثية والعقلية و الاجتماعية و الخلقية، التي يتمتعون بها، بل تعتمد أيضا على طبيعة وظروف ومشكلات و ملابسات الجماعة التي يظهر فيها هؤلاء القادة، فالشخص الذي يصلح لقيادتها من الناحية السياسية والعسكرية، و قد يصلح الشخص لقيادة جماعة رياضية، و لا يصلح لقيادة جماعة أو منظمة اقتصادية كالشركة أو المصنع أو المزرعة، و قد يصلح الشخص لقيادة جماعة مستقرة و هادئة، و لا يصلح لقيادة جماعة غير مستقرة و مضطربة.

و القائد هو الشخص الذي يتميز بالنشاط و المثابرة و القدرة على الحركة والتفاعل و التكيف مع الآخرين أكثر من غيرهم، أو يتمتع بصفات جسمانية أو وراثية إيجابية، أو لديه مواهب ذكائية و فكرية و إدراكية، تجعله يتفوق على الآخرين في حل المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمع، و صفات قيادية كهذه عندما تسيطر على بعض الأشخاص، تسبب انقسامها إلى فئتين أساسيتين: فئة قائدة و فئة تابعة. الفئة القائدة هي الأقلية و الفئة التابعة هي فئة الأكثرية،

و يعزي علماء النفس تقسيم القيادة إلى فئة قائدة و فئة تابعة، إلى وجود غريزتي حب الظهور و السيطرة على الآخرين، و غريزة الاستسلام و الخضوع، فالشخص الذي تتغلب عليه غريزة حب الظهور و السيطرة، هو الذي يكون مدفوعا نحو طلب القوة و القيادة و السيطرة، بينما الشخص الذي تتغلب عليه غريزة الاستسلام والخضوع، هو الذي يكون تابعا و خاضعا للآخرين.

و القيادة مفيدة و لا بد منها في المجتمع الكبير، فكما تعقدت و تفرعت في المجتمع كلما كانت الحاجة للقيادة ماسة و ضرورية. إن القيادة الكبيرة و المتشعبة هي القيادة المعرضة للأخطار و الانقسام و عدم الاستقرار و التصدع، و هنا تلعب القيادة العامل الأساسي و الفعال في استقرار و ثبات المجتمع، و تكون سببا جوهريا من أسباب تحقيق أهدافها و طموحاتها و عامل مهما من عوامل تحقيق وحدتها.

أما قيادة المجتمع الكبير فإنها تكون أصعب و أشق من قيادة المجتمع الصغير، و لهذا يميل قادة المجتمع نحو تكوين القيادات الوسطية و القيادات القاعدية، ويمنحونها بعض الصلاحيات و الحقوق و الامتيازات، التي تمكنها من حكم أتباعها وتمشية أمورهم الحياتية و التغلب على مشكلاتهم إن وجدت، و بالطبع أن هناك اتصالات دائمية مباشرة، بين هذه الأصعدة من القيادات، و هناك تنسيق على مستوى عالٍ في شؤون وأمور و متطلبات وميول و اتجاهات هذه القيادات، بحيث تتمكن جميعها من تلبية متطلباتها و تحقيق طموحاتها وأهدافها البعيدة و القصيرة المدى.

كيف نشخص القائد؟

هناك طريقتان متميزتان لتشخيص و معرفة القادة في الجماعة الاجتماعية، وهاتان الطريقتان هما:

1-الطلب من أعضاء القيادة، تشخيص الأفراد الأكثر نشاطا و فاعلية وحركة، هؤلاء الأفراد الذين يصلحون أن يكونوا قادتها و موجهيها و حماتها من الأخطار والتحديات، التي تهددها بالانقسام و الفناء.

2-الطلب من أشخاص مشاهدة فعاليات و نشاطات أعضاء الجماعة ثم بعد المشاهدة، يتم اختيار الأفراد الأكثر نشاطا و جدية و حيوية، ليكونوا قادتها وموجهيها، والقادة هم

الأشخاص، الذين يؤثرون على فعاليات و نشاطات الجماعة و يسيرونها في خط معين يتلاءم مع أهدافها، و يرجع إليهم الفضل في تماسك وحدة الجماعة و بقائها و قدرتها على تحقيق أهدافها و مآربها،و قد يستخدم القائد ذكائه و آرائه و مشاعره و كل ما يملكه.

و قد دلت الدراسات أن القيادة، تختلف من موقف إلى آخر، و ليس من الضروري أن يكون الفرد الأكثر حزما هو الذي يقوم بدور قيادي في كافة المواقف، و ينتقل مركز القيادة أحيانا من فرد إلى آخر حسب مطالب الموقف وتغيره، و هذا يؤكد فساد النظرة التقليدية و فكرة القوالب الجامدة، التي تجعل من القادة أشخاص متفوقين ينفردون بخصائص معينة، تجعلهم يتولون القيادة في كل موقف، و في كل زمان يجدون أنفسهم فيه، و لا يعزى ظهور القيادة إلى سمات شخصية، تميز الفرد، بل إلى المشاركة المتبادلة، التي تجعل الفرد قادرا في موقف معين على التعبير عن مشاركته فيه.

و تعتبر الجماعة التلقائية في المجتمع من أهم العوامل التي تسيطر على سلوك الفرد وتحدد قيمه و اتجاهاته، و قد ينضم العضو إلى عدة جماعات تؤثر في شخصيته بدرجات مختلفة، و لكن تعتبر الجماعة التلقائية من أكثر هذه الجماعات أهمية في حياته، حيث ينضم إليها في حرية كاملة لإشباع حاجات معينة، قد تكون الحاجة إلى الانتماء أو الحاجة إلى المكانة أو الحاجة إلى السيطرة و القوة، بالإضافة إلى إشباع حاجات أخرى، أثناء ممارسة أنواع مختلفة من النشاط.

و نلاحظ أن الجماعة لا يمكن أن تتكون بدون قيادة، بل أن القيادة، هي دعامة بناء الجماعة، وحجر الزاوية في تكوينها، و الجماعة و القيادة وجهان لموضوع واحد، لا يمكن الفصل بينهما، و يتوقف نجاح الجماعة و كفاءتها على مقدرتها في اكتشاف القدرات والإمكانيات، التي يتمتع بها كل عضو من أعضائها و مقدار ما يمكنه أن يشترك في حياة الجماعة، و إتاحة الفرص أمام كل عضو ليمارس القيادة.

و حتى يمكن تنظيم المجتمع، لا بد من تدريب أعضاء الجماعات الاجتماعية و إعداد قادة من ذوي الكفاءة يستطيعون الإسهام في حل مشكلة المجتمع، و لا يتحقق تقدم مجتمع إلا بتنمية عناصره الحيوية التي يتكون منها، و من ثم يصبح النهوض بالمجتمع عملية تغيير أساليب حياة الناس و طرق تفكيرهم، و إيجاد علاقات اجتماعية بين الأفراد و الهيئات، يسمح للناس أن

يتعاملوا معا بطريقة تعاونية، تكفل الخدمات اللازمة، لسد حاجات المجتمع من جهد و مهارة، و ذلك بتدريب أعضاء الجماعة على مهارات و كفاءات معينة، لها أهميتها في فاعلية و نمو المجتمع و تطوره، و كل هذا يدل على أن القيادة، هي عملية ديناميكية أساسها العلاقات المتبادلة بين القائد و أتباعه.

أنواع القيادات:

يمكن تقسيم القيادات إلى قسمين أساسين تبعا لاختلاف الجماعات ولاختلاف المواقف، التي تواجهها هذه الجماعات و اختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية و النفسية بين القادة والأتباع، و لكن مهما اختلفت القيادات، فإنها لا يمكن أن تتعدى النوعين الرئيسيين للقيادات، و هما: القيادة الدكتاتورية أو الاستبدادية، و القيادة الديمقراطية أو الشعبية، التي يجب شرحهما بنوع من التفصيل.

القيادة الديكتاتورية :

القائد الدكتاتوري، هو الشخص الذي يتمتع بقوة مطلقة و نفوذ غير محدود ومنزلته في المجتمع، و هو وحده الذي يحدد السياسات الداخلية و الخارجية ويضع الخطط التكتيكية و الاستراتيجية، و يشرف على تنفيذها و متابعتها، إضافة إلى معرفة جميع فعاليات و نشاطات الجماعة، و يتدخل في الشؤون الصغيرة والكبيرة لها، و لا يدع لأحد القيام بعمل دون الحصول على موافقته، كما أنه ينظم علاقات و تفاعل أعضاء الجماعة و يطلب منهم الاتصال به مباشرة، قبل القيام بأي عمل، حيث أنه لا يثق بقابلياتهم وإمكانياتهم في أداء العمل، و يشك دائما في حسن نيتهم و نزاهتهم و استعدادهم على تحمل المسؤولية.[1]

و القائد الدكتاتوري، يقرر مصير أتباعه و أعوانه، فهو الذي يرقّيهم، في سلّم الوظائف و المناصب أو يبعدهم عنها في أي وقت يشاء، دون وجود سبب حقيقي لهذا الإبعاد، و لا يوجد أي شخص يحاسبه، أو يقيد درجة تسلطه، و هو لا يلتزم بالقوانين والشرائع، لأنه كما يدعي هو الكل، و ينبغي على كل واحد من أتباعه طاعته و تنفيذ أوامره و التقيد بها، و لا يمكن لأية جهة أو سلطة في المجتمع، أن تغيّر أفكار و ممارسات وطموحات القائد الدكتاتوري لأن مكانته

---

[1] مولود حمروش، الظاهرة العسكرية بأفريقيا السوداء، مرجع سبق ذكره (الفصل الثالث، سجل بالأحداث السياسية والعسكرية).

الاجتماعية وشخصيته، تعلو على تلك التي يحتلها الآخرون، و يعتقد بأنه مصدر القوة و الجاه و الشرف و النفوذ في المجتمع، و لا يوجد هناك أي شخص يتساوى معه في الاعتبارات الاجتماعية و الخلقية التي يدَّعيها لنفسه، و لهذا السبب يعتقد بأنه أحسن من الأتباع في جميع الصفات و الإمكانيات، و له حق قيادتهم وتسييرهم نحو الأهداف التي يعتقد بها، و يؤكد هذا القائد بأن مكانته القيادية في المجتمع، ومصدر نهوضه و تقدمه، و لا يوجد هناك أي رجل يستطيع تبؤ هذا المركز القيادي سواه، نظرا لكونه حسب اعتقاده أشرف و أنبل و أحسن و أقوى الرجال في المجتمع، إضافة إلى أنه يعتقد بأنه قادر على قيادة المجتمع نحو التقدم و الرفاهية، و في نفس الوقت متمكن و نابغ في شتى حقول المعرفة العملية، و في شتى الأعمال والاختصاصات والقابليات، لهذا نراه يتدخل في شؤون المجتمع الصغيرة و الكبيرة.

و يظهر عادة القائد الدكتاتوري، وقت الأزمات و الكوارث و المشكلات الحضارية و الاجتماعية، التي يمر بها المجتمع، و أول ما يفعله إقناع الناس، بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع إنقاذ المجتمع من الكارثة و الأزمة، لهذا يستنجد الناس به لإعانتهم في التغلب على الكوارث و الأزمات التي تهدد حياتهم ومستقبلهم، و يمنحونه حق حكم المجتمع و التصرف بشؤونه، و بعد تولي القائد الدكتاتوري أمور المجتمع، يحاول إقناع أتباعه بأن له رسالة تاريخية منزلة من السماء ينبغي تمريرها إلى الناس، كما ينبغي على الناس طاعتها و احترامها، و العمل على تنفيذها، و هو مستعد لتصفية أي شخص، يتحدى حكمه و رسالته لأن تحدي الحكم و الرسالة هو تحدي لإرادة و رسالة السماء.

و العلاقة بين القائد الدكتاتوري و أعضاء جماعته، تكون على شكل نجمة، فالقائد يحتل مركز النجمة و الأتباع يحتلون رؤوسها، و هذا يكون بسبب طلب القائد من الأعضاء الاتصال به مباشرة، قبل القيام بأي شيء، و عدم الاتصال بأي شخص آخر، إذن تكون القيادة ديكتاتورية، إذا عمل القائد على نشر مبادئ معينة بالقوة، أو عمل على أن يسوق الناس قهرا في اتجاهات خاصة، فلا يأخذ الناس بهذه المبادئ و الاتجاهات عن قبول أو اختيار، و إنما نتيجة ضغط و إلزام، و يدرك هذا القائد في نفس الوقت، أن هناك مبادئ واتجاهات تخالف أو تناقض ما يفرضه على الناس و ينشره بينهم، و لذلك يكون يقظا باستمرار و يزيد من ضغطه وإلزامه، و

هو يرى عادة أن قيمه الاجتماعية لا تناقش وعلى الجماعة أن تقبلها بأية وسيلة كانت، و يتسم القائد الدكتاتوري عادة بشخصية انفعالية و عاطفية وحدية، إذ يغضب لأبسط الأمور، و إذا غضب، فإنه لا بد أن يجلب الضرر والأذى للمحيطين به من أتباعه، كما يكون مزاج هذا القائد متقلبا إذ يتفاوت بين الغضب و الانفعال و بين الارتياح و الابتهاج دون أن تكون هناك أسباب مبررة لمثل هذا التقلب.[1]

القيادة الديمقراطية :

لا يختلف القائد الديمقراطي، عن القائد الديكتاتوري، بكمية القوة و النفوذ التي يتمتع بها، بل يختلف عنه أيضا بطريقة و أسلوب ممارسته للقوة و النفوذ، فالقائد الديمقراطي يطلب من أتباعه المشاركة الفعالة و المجدية في شؤون تسيير الجماعة بموجبها، [2] كما أنه يتعاون معهم في تحديد أهداف الجماعة، و وضع السبل التي يمكن أن تعتمدها في الوصول إلى غاياتها و أهدافها، و هو الذي يطلب من أعضاء المجتمع المساهمة في رسم الإيديولوجية الفكرية و الفلسفية، التي تسير عليها الجماعة أو المساهمة في تعديلها أو تبديلها، و وضع إيديولوجية جديدة تحقق أماني و أهداف الأعضاء، و تكفل رفاهيتهم و تقدمهم الاجتماعي و الخلقي والإنساني.

إن القائد الديمقراطي، لا يريد أن تنحصر بيده المسؤوليات الخطيرة، التي يحتاجها المجتمع بل يريد توزيع هذه المسؤوليات و الواجبات على الأعوان والأتباع، فهو الذي يمنح الصلاحيات إلى النواب، و الأعوان للقيام بالواجبات و الأعمال، التي يخولهم القيام بها دون أخذ رخصة أو إجازة منه، حيث أنه يثق بمقدرات وقابليات و إمكانيات أعوانه و يمنحهم الصلاحيات التي تخولهم القيام بالأعمال المطلوبة.

و القائد الديمقراطي بعكس القائد الديكتاتوري لا يتدخل في شؤون أعضاء جماعته، و لا يفرض إرادته و قوته عليهم، بل يحترمهم و يعتبرهم أصدقاءه لهم، ويناقش معهم بروح ديمقراطية

---

[1] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2] أنظر : مجلة الفيصل – المشاركة في اتخاذ القرار – دار الفيصل للطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، السنة 25، العدد 290، أكتوبر/ نوفمبر 2000، ص 28-32.

بناءة، حول الأمور و القضايا التي تهم مستقبل المجتمع و رفاهيته و تقدمه، و تكون عادة أفكاره و معتقداته مرنة و متساهلة و غير مطلقة، و إذا اختلف بالرأي مع أعوانه، فإنه لا يتخذ ضدهم الإجراءات الانتقامية الرادعة، بل يستمر في احترامهم و تقديرهم، و يحاول سد ثغرات الاختلاف وتحقيق الوحدة و التماسك مع الأتباع، بحيث تكون الجماعة متماسكة، وقوية وقادرة على تحقيق أهدافها و طموحها.

و القائد الديمقراطي، يوزع الأعمال على أعضاء جماعته، كل حسب اختصاصه وإمكانياته و استعداده على القيام بالعمل، الذي يُوكل إليه، و إذا حدث صراع أو مواجهة بين أفراد الجماعة، فإنه يتدخل في صراع و مواجهته بروح ديمقراطية، و بناءة، و بعد دراسة ومعرفة أسباب و جذور الخلاف و الصراع، واتخاذ القرارات الإيجابية، التي تحل الصراع حلا يضمن حقوق الأطراف المعنية، ويوفر العدل و الإخاء و المساواة و الديمقراطية في المجتمع. ولا يتدخل في العلاقات الاجتماعية، التي تأخذ مكانها بين الأتباع و أعضاء الجماعة التي يقودها، بل يعطي مطلق الحرية، للأفراد بتكوين العلاقات و التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بعضهم مع بعض، و لا يطلب منهم استشارته حول طبيعة العلاقات بينهم في الجماعات الديمقراطية على شكل نجمة، بل تكون مستطيلا طويلا توجد فيه أنواع العلاقات بين الأفراد و لا يحتل القائد الديمقراطي، المركز الوسط و الحساس في هذا المستطيل، بل يشغل حيزا فيه بين علاقات الأفراد بعضهم ببعض، و هذا يدل على طبيعة العلاقات الديمقراطية، التي تأخذ مكانها في الجماعة الاجتماعية.

القائد الديمقراطي، يتسم بشخصية معتدلة و متزنة، و بعيدة كل البعد عن الانفعال والتوتر و الحدية، و مثل هذه الشخصية، تجعله محترما و مقدرا و منسجما مع الجماعة، واحترام القائد الديمقراطي من قبل أعضاء الجماعة، و تكيُّفه معهم، لا بد أن يعزز مكانته في الجماعة و يؤثر فيها و هذا ما يجعله أن يكون قائدا حقيقيا وأصيلا، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة أو تقع مؤامرة عليه لإسقاطه وتنحيته عن مراكز السياسة، و القوة كما تفعل الجماعة عندما يكون قائدها ديكتاتوريا مستبدا.

و هناك حدود لصلاحيات و نفوذ القيادة الديمقراطية، و هذه الحدود تتجسد في القوانين

أو الدستور أو الرأي العام الذي يحدد واجبات و حقوق الشعب إزاء القائد، فالقائد الديمقراطي، لا يستطيع اتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب، و وضعه موضع التنفيذ.

هذه الأفكار تعتقد بأن القيادي الديمقراطي لا يحتل مكانته السياسية إلا بثقة الجماهير و مشيئتها، هذا ما يحدد مسؤوليته إزاءها، فالجماهير ليست قطيعا والقيادي راعٍ من نسيج آخر، أن الجماهير هي التي تمنح القائد ثقتها و تسمح له بأن يتحدث باسمها و يقودها ولكي يظل قائدا وحاكما فلابد أن يظل محافظا حريصا على الثقة التي أولتها إياه الجماهير.[1]

إذن تكون القيادة ديمقراطية، إذا كان الرأي في الجماعة شورى و يأخذ القائد رأي الأغلبية و هذا النوع من القيادة أصبح مألوفا في المؤسسات الديمقراطية السليمة و القائد الديمقراطي، يوجه اهتمام جماعته إلى تنظيم نفسها بنفسها، بحيث تقوى فيها روح التآخي والمحبة و ينمو بين أفرادها التعاون الصحيح و تبرز قدراتهم و مواهبهم، و يتحمل كل واحد منهم ما يستطيع القيام به من المسؤوليات و يظهر منهم من يستطيع التعبير عن أهداف الجماعة و مشاعرها.

إلا أن عملية اتخاذ القرار على المستويات الحكومية العالية، هي عملية تفاعل إنساني معقد، والعملية داخل الحكومة تشمل حوارات وجولات ومكالمات هاتفية و اتجاهات شخصية وخلفيات و علاقات، وهذه القصة الإنسانية، هي الجوهر[2]

---

[1] مجلة الفيصل – المشاركة في اتخاذ القرار–، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

[2] أنظر: بوب و دوورد، القادة، أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاق، ومحمود العابد، دار الجيل بيروت، لبنان،(المقدمة)

قيادة النموذج الحزبي:

من المسلَّم به أن الصفة العامة لكل النماذج القيادية هي أنها نماذج سياسية بالدرجة الأولى، بغض النظر عن معتقداتها الأخرى الإيديولوجية، و لكن النموذج الحزبي منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي منذ البيان الشيوعي سنة 1848 و حتى الآن، هو الذي يحاول أن يطرح نفسه بديلا لنماذج سياسية أخرى، و بالتالي فإن ظهور الشخصيات القيادية في هذا النموذج، هو أمر ملفت للانتباه من حيث قدرته على مراكمة أو تكديس مقومات تاريخية عديدة لنفس الشخصية.[1]

فمنذ البيان الشيوعي و حتى الآن، نشهد سلسلة قيادية من حيث ترابطها السوسيوتاريخي أو مضطربة أو متقطعة أحيانا، ماركس-أنجلز (ألمانيا) لينين-ستالين (الاتحاد السوفياتي - سابقا) مع التفاوت و تصفية تروتسكي، كشخص ساطع ...إلخ، و في آسيا نجد ماوتسي تونغ، والثورة الصينية بكل مراحلها حتى اندثار نجمه، و ختم المرحلة بما يسمى بـ(عصابة الأربعة) ثم هوشي منه، بالهند الصينية، و العودة مجددا إلى المحور السوفياتي، أمام هذا النموذج الحزبي تبرز سلسلة قيادية، كانت دائما موضع جدل و سجال و نقد.

فهناك النموذج الديمقراطي الاشتراكي، الذي يمكن أن يكون قياديا ولكن ليس بنفس المستوى السطوعي، و هناك نماذج القيادات الحزبية في العالم الثالث، وفي الوطن العربي، أكثر مما يصح وصفها بالسلسة القيادية ذات العقد الكبرى، أو الحلقات العظمى، متشخصة في نماذج تاريخية ساطعة.

---

[1] - خليل أحمد خليل، العرب و القيادة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

النموذج العسكري:

نجد في النموذج السابق، ملمحا من ملامح النموذج العسكري لا سيما الثوري (لينين 1905-1917) ثم الحربي، ستالين، القائد العام في الحرب العالمية الثانية و الثوري الشعبي، ماوتسي تونغ، مرورا بالثورة و المسيرة الكبرى، حتى انتصار الثورة في سنة 1949، و نموذج الثوري الشعبي الحربي النظامي (هو شي منه والجنرال جياب) لكنه مع ذلك، يظل مختلفا عما نسميه النموذج العسكري القائم على العسكريتارية، حيث تترافق السياسة و القيادة العسكرية في نظام كلي وصولا إلى أنظمة الجنرالات، و عقداء العالم الثالث الذين استلهموا أو استوردوا النماذج العسكرية العريقة من أوروبا أو آسيا قبلها، أو من أمريكا الشمالية حاليا.

النموذج العسكري الكلي:

نجد هذا النموذج عند الفوهرر الزعيم الألماني (أدولف هتلر) صورة متناقضة للمفكر القومي العادل، الذي أضاع فلاسفة ألمانيا وقتهم في تصوره، و خاصة الخارقة التي أراد ماكس فيبر إدخالها على علم الاجتماع الألماني، فجاء النموذج الهتلري بمثابة الكارثة ليس على البونابارتية المعروفة بل كارثة إنسانية بكل معنى الكلمة، كارثة ألمانية و أوروبية، كارثة على ما سمي بحضارة النازية، حضارة الأمة المتفوقة، المتشخصة بدورها في قائد متفوق، زعيم لا يقهر...إلخ.

و إذا كان لا يمكننا الخلط بين النموذج الكلي النازي و النموذج الكلي الفاشي (هتلر و موسوليني – فرانكو)، فهما نموذجان ينتهيان معا إلى الشخصية المستبدة لرأس نظام ديكتاتورية الفرد باسم الجماعة، و بأشكال مختلفة، عند كل من ينتمون إلى نموذج الشخصية الساطعة.

النموذج العسكري الديمقراطي :

مقابل النموذج العسكري الكلي، يطل نموذج عسكري ديمقراطي –إذا صح التعبير– مع شخصية الجنرال، شارل ديغول في فرنسا الذي أراد أن يكون في آن: نابليون ومونتيسكيو و لكن ديغول، عندما وصل إلى الحكم سنة 1958 لم يكن من الجيش، و لم يكن رئيس حزب، أو عضو في حزب، و مع ذلك استطاع أن يلبي حاجة فرنسا الداخلية والدولية، إلى نوع من الاستقرار والتوازن، و رحل عن السلطة، عندما فقد هذا التوازن، بين السلطة الداخلية، و الدور القومي للأمة الفرنسية. (1)

و في المقابل شكل المارشال (جوزيف بروس تيتو) استجابة فورية، تلبية متساوية مع الحاجة اليوغسلافية إلى الدور الداخلي و الدور الخارجي في آن، ويقال بهذا الصدد، أن تيتو الذي جمع جمهوريته الاتحادية قطعة قطعة، و قومية قومية، هو لينين بلاده، لكنه عسكري وديمقراطي، فهذا النموذج اللينيني المختلف هو نموذج شيوعي غير ستاليني لكنه متهم و محترم في آن واحد.

نموذج قيادة العالم الثالث:

إن النماذج العسكرية الأوروبية التي وصفناها، لم تصل إلى السلطة عن طريق الانقلاب، بمعناه المحدد و لكنها وصلت عبر ظروف ثورية، أو حروب أهلية أو ظروف ديمقراطية عسكرية.

أما في العالم الثالث، المتأثر عموما بنماذج القارة الأوروبية، فقد استوحى تلك النماذج بأشكال مختلفة، لكن دون تمايزات كبرى سوى القيام بانقلاب جرت تسميته ثورة دون التخلي عن منطق الثكنة، و أدواتها، و أما الذين خرجوا على الثكنة فقد شكلوا نموذجا متميزا يصح معهم القول، أنهم ديمقراطيون شعبيون من أصل عسكري (جمال عبد الناصر مثلا).

نموذج القيادة الديمقراطية الشعبية:

---

(1) J. RANGER, L'évolution du Vote Communiste en France, in le Communisme, Paris, PP 211-215 .

نجد جذور هذه النماذج عند (المهاتما غاندي) مؤسس الديمقراطية الشعبية في الهند وتمتد عبر سلسلة قيادية إلى جواهر لال نهرو (الباندیت) و أنديرا غاندي، التي خبا نجمها لسنوات [*]، ثم ارتفع في انتخابات فريدة من نوعها طغى فيها طابع العبادة الشخصية على طابع وعي المسألة الهندية.

و أمثلة الديمقراطية الشعبية كثيرة و متعددة، و هي التي تصل إلى فرض سلطانها الشخصي خلال لعبة الحزب و الانتخابات أكثر مما تسعى إلى فرضها من خلال لعبة الدبابات و إراقة الدماء.

و يذهب بعض الباحثين إلى أنه، إذا كان البطل يعرف أنه فرد صانع للأحداث يقرر من جديد مجرى التاريخ، ففي المجتمع الديمقراطي بالذات، لا تستطيع القيادة أن تنتحل لنفسها سلطة بطولية، ففي فترات محددة قانونا، يجب على الحكومة أن تستمد إجازة بقائها من الموافقة التي يعطيها الشعب المحكوم عطاء حرا في الانتخابات.[1]

و عليه فإن مفهوم القائد في ظل الديمقراطية، يتحول قليلا أو كثيرا عن معناه التاريخي، فالأبطال في الدولة الديمقراطية، يجب أن يكونوا رجال الرأي و التبصر الاجتماعي و الإنجازات العلمية و الطاقات الفنية و الأدبية، ذلك لأن هؤلاء الرجال هم الذين يصوغون مُثل المواطنين الفكرية العليا و آرائهم الاجتماعية، والذين لا يستطيعون أن يحققوا الثمرة المرجوة من الديمقراطية بدون المعرفة والإدراك الحسي و الذوق الرفيع.

نموذج قيادة الحزب الثوري:

أما بالنسبة للحزب الثوري، فهو لا يصل إلى الحكم لمصلحة ذاتية، إنما يعتمد على إرادة الجماهير، و يعبر عنها كطليعة لها، ثم يقود الثورة و شعارها واضح، في أن هذه الإرادة هي التي ستبقى و كل ما عداها لا يصمد، و القادة يجب أن يبرهنوا على احترامهم لرأي الشعب، فرأي الشعب هو الحقيقة و هو المنطق بذاته.

---

[*] حدث أن كان كاتب الدراسة بالهند غداة فوز حزب "جاناتا" عام 1974 الذي يتزعمه "مورارجي دي ساي" على حزب "المؤتمر" الذي كانت تتزعمه "أنديرا غاندي"، و كان الفوز بطريقة غير متوقعة لدى المثقفين و السياسيين على السواء.

[1] بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، ترجمه و قدم له، إحسان سركيس، مرجع سبق ذكره (القائد و الديمقراطية).

و المناضل في الحزب الثوري يجسد صوت الحقيقة، بعد أن يسلخ عنه الأغطية التقليدية و ينفض عنه غبار المصلحة الآنية، و لذلك فالمناضل القيادي، يعيش بين الجماهير مستمعا إلى وجهات نظرها و انتقاداتها و تعليقاتها، لأن الجماهير هي بيدها الفصل وتعرف كل صغيرة وكبيرة عن قيادتها، ومن الصعب إخفاء شيء عنها، أو تمرير أي شيء من وراء ظهرها.

ثالثا– صفات القائد المتميزة و واجباته:

قبل أكثر من ألف سنة تكلم الفيلسوف الفارابي، في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة" عن أهمية القائد و القيادة، و فضْلها في تحقيق المجتمع المثالي، فالقائد كما يقول الفيلسوف: "هو منبع السلطة العليا، و هو المثل الأعلى الذي تتحقق في شخصيته جميع معاني الكمال، وهو مصدر حياة المدينة و دعامة نظامها، و منزلة القائد بالنسبة للأفراد كمنزلة القلب بالنسبة لسائر أنحاء الجسم، و لذلك لا يصلح للقيادة، إلا من زُوِّدَ بصفات وراثية ومكتسبة، يتمثل فيها أقصى ما يمكن أن يصل إليه الكمال في الجسم و العقل و العلم و الخلق والدين" [1]، و هنا يذكر الفارابي، بأن قائد المدينة الفاضلة، يجب أن يتصف بالمزايا التالية :

- أن يكون القائد تام الأعضاء سليم الحواس.
- أن يكون جيد الفهم، و التصور لكل ما يقال أمامه.
- أن يكون ذكيا.
- أن يكون حسن العبارة، و قوي اللسان.
- أن يكون محبا للعلم و العلماء.
- أن يكون صادقا و محبا للصدق.
- أن يكون محبا للعدل و يكره الظلم.
- أن يكون كبير النفس محب للكرامة.
- يجب ألا يهتم بجمع المال.

---

[1] ألبير نصري، الفارابي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1949، ص 24.

أنظر أيضا: الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سبق ذكره (الفارابي).

- يجب أن يكون قوي العزيمة على الشيء الذي يرى أنه ينبغي أن يفعل.
- جسورا مقداما غير خائف و لا ضعيف النفس.

هذه هي صفات القائد الجيد، كما شخّصها الفارابي، و قد درس علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي، خصوصا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، صفات القائد دراسة علمية و تجريبية مفصلة، هذه الدراسات، التي كانت تؤكد على ضرورة تواجد الصفات الإيجابية في شخصية القائد الناجح، والمؤثر و الصفات القيادية التي أكدوا عليها وبحثوها و أضافوا إليها كل حسب مزاجه الفكري.

و يتميز القائد عن غيره من الأفراد بالشخصية البارزة و المتميزة، التي يقصد بها المجموعة العقلية و الخلقية والسلوكية، التي يتمتع بها و تُمَكِّنه من التأثير في الآخرين ودَفْعهم و توجيههم نحو تحقيق الأهداف العامة و الخاصة.

و القائد ينبغي أن يتميز بذكاء نادر، و بصيرة نافذة، وخُلق عالٍ، و قدرة على الخطابة و الكتابة، بصورة تحرك الجماهير، و تدفعهم على العمل في وضع الخطط المحكمة والأهداف و تنفيذها.

وليس معنى هذا، أنه يقوم بما يسهل مهمته في القيادة، و يجب أن يتميز القائد، كذلك بصفة الاعتزاز بالنفس، و أن تكون شخصيته شديدة الصرامة والخصوبة و النضج من جميع النواحي، و كلما انتشرت الثقافة في مجتمع زاد فيه عدد المدرسين فيه، كلما أصبحت مهمة اختيار القائد في حكم المنال. فالجماعات البدائية كانت تختار القائد، من الذين يملكون صوتا جهوريا، و البناء الجسمي المتين، و سرعة الركض، وسلامة الحواس، وما إلى ذلك من الخصائص، التي يحتاجونها في الحياة البدائية، و إذا وجدنا بأن اختيار القادة يعتمد على هذه الصفات التقليدية في مجتمع ما، فإننا نحكم على هذا المجتمع بالتخلف والبدائية، بينما إذا اعتمد المجتمع على الصفات الشخصية الإيجابية في اختيار قادته، فإننا نعتبر ذلك المجتمع متقدما و ناهضا، و نلاحظ أن تلاميذ المدارس الابتدائية، يختارون قادتهم من ذوي الصفات البدائية التي ذكرناها، و يتغير الوضع غالبا عند طلاب المدارس الثانويات والجامعات.

إن اختيار القائد الديمقراطي، هو بطريقة غير مباشرة تسليم القيادة إلى الجماعة، التي

تتعاون بطريقة مباشرة مع القائد الذي يؤمن بأهدافها، ويشعر بمشاعرها، وأن للقيادة دورا بارزا في توجيه الجيش، وهذا الدور لا يمكن القيام به على أحسن وجه، إلا إذا كان القائد يتمتع بكفاءات وقدرات عالية في الميدان، حيث أن بعض الحالات تفترض على القائد أن يكون فنانا في مواقفه، فالجماعة في بعض الأحيان، ترغب في أن يشعرها قائدها بالحب والحنان والأبوة، كما أنها في أحيان أخرى، ترغب في قائد قوي صارم وشجاع يجعلها تحس بالأمن والسلام، وقال أحد القادة[*] العرب المعاصرين، [1] بعد هزيمة عام 1967 : "لقد كان لدينا جيش، ولكن لم تكن لدينا القيادة"، و نذكر أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في القائد و التي تميزه عن الآخرين:

[*] القائل هو : الفريق عبد المنعم محمد رياض.

[1] عبد السلام بوشارب، الإفادة في اختيار القادة، مرجع سبق ذكره ، ص 73، أنظر أيضا: بوب ودوورد، القادة، أسرار ما قبل و بعد أزمة الخليج، مرجع سبق ذكره (المقدمة)، ص 27.

قوة الإرادة:

و نقصد بقوة إرادة الشخص، طبيعته و موقفه إزاء ما يتخذه من أحكام وقرارات والقائد، ينبغي أن يتسم بإرادة قوية و حازمة، وهذا يتطلب منه الإيمان بنفسه و قدرته، والاقتناع بقوته، بحيث يتوقع لنفسه النجاح فيما يرسمه، و ما يتخذه من خطط، و أهم ما في صفات الإرادة عند القائد، هي أن تجعله مؤمنا بما يقوم به من أعمال، أو ما يتخذه من قرارات و أحكام هامة تجعله ماضيا في تحقيق و إنجاز ما قرر فعله من واجبات و وظائف، وإضافة إلى هذا فإن شخصية القائد القوية و المؤثرة في نفوس الأفراد و الجماعات، تجعل القائد شخصا محترما و متميزا و متمكنا من اتخاذ القرارات الحاسمة، التي تقرر مصير ومستقبل المجتمع الذي يحكمه.

التضحية في سبيل الغير:

إن للقائد صلات بمصالحه الشخصية، فله علاقاته بأفراد أسرته و أبناء المجتمع المحلي وأصدقائه، و لكن الذي يُنتظر من القائد أن يجعل كل هذا في المرتبة الأخيرة من الأهمية، و أن الذي يقدم عليه، يجب أن يكون في صالح المجتمع أو الشعب، الذي يقوده، فالقائد لا يكون ناجحا كقائد، إلا إذا تساوت أمامه كل الاعتبارات ما عدا المصلحة العامة، ومعنى هذا، أن القائد يجب أن يعلو فوق الاعتبارات الطائفية، و الإقليمية وفوق علاقات القرابة والصداقة و فوق المصالح الشخصية والذاتية، و هذا هو معنى التضحية، و يذهب قادة المجتمع و الدين و العلم بالتضحية إلى أبعد من هذا حتى تصبح التضحية بالنفس أمرا سهلا في تحقيق الأهداف العامة، و التضحية الكاملة في سبيل خدمة و رفاهية و سعادة المجتمع، و هذا هو سر نجاح الحركات الاجتماعية و السياسية في العالم.

قابلية القائد للتفاعل مع الجماعة:

ينبغي على القائد، أن يكون قادرا على تقوية الشعور بشخصيته، مع الجماعة أو الشعور بالذاتية الجماعية، فيعمل كل ما يستطيع، ليجعل كل فرد من جماعته، يشعر بالنواحي التي تربطه بغيره من الأفراد الآخرين، فتقوى وحدتهم وتساعد هذه الوحدة على تحقيق الأهداف المنشودة. (1)

---

(1) عباس محمود عوض، القيادة و الشخصية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

و يجب على القائد، أن يحب و أن يحترم أفراد الجماعة، و يولد بينه و بينهم روح العطف، تجعل علاقاته بهم كعلاقات رب الأسرى، بأفراد أسرته فيواسي من يمرض و يقدم العزاء لأهل من يتوفى و يعاون الفقير ماديا و معنويا في مناسبات كثيرة، و يكون القائد يقظا دائما للمناسبات، التي يقوم فيها بمثل هذا العمل الذي يزيد من قوة علاقاته الودية بينه و بين أتباعه، و يعرف الظروف التي تؤذي شعور الأتباع فيستبعدها أو يعدلها تعديلا يزيد من رضاهم، و يجعل قيادتهم سهلة ومثمرة. و من الطبيعي أن معظم أفراد الجماعة، إن لم يكن كلهم يرغبون في رضا قائدهم و عطفه، و يسرُّهم ذلك كثيرا. و القائد الناجح هو الذي يتمتع باحترام الجميع، فيحتفظ بمركزه فيها و لا يتوطد في العلاقات الشخصية مع نفر من أتباعه، لأن مثل هذه العلاقات، قد تجعله يتشيَّع لفريق خاص، أو تجعله يجامل فريقا على حساب الفريق الآخر.

تواضع القائد:

التواضع هو من الصفات، التي ينبغي على القائد الجيد أن تتوفر فيه وهي عدم التكبر على الآخرين، فالتواضع هو من السمات الإيجابية، التي تتصف بها الشخصية الجيدة واللامعة، حيث أنها تمنح صاحبها القابلية على التفاعل وتكوين علاقات اجتماعية مع الغير، و بذلك يدخل القائد في قلوب الأتباع إلى درجة أنهم يحترمونه و يقدرونه و يطيعون أوامره هما كانت شديدة وصارمة، و في نفس الوقت يعملون ما في مقدورهم على التعاون و التآزر معه بغية نجاحه و استمراره في القيادة و الحكم. و القائد المتواضع، هو الرجل الذي يكثُر أصدقاؤه و أعوانه وأنصاره...إلخ، و المخلصون و المتفائلون في خدمته و خدمة أفكاره التي يحاول نشرها و ترسيخها في نفوس الأتباع و الجماهير، و هو الرجل الناجح في قيادة وتوجيه الأتباع و التمكن من تحقيق وحدة المجتمع، الذي يقوده. [1]

وعليه، أن القائد يستطيع التأثير في أفكار و قيم و معتقدات الأتباع، من خلال الأيديولوجية التي يضعها و ينشرها و يرسمها بينهم، و إذا كان القائد يتمتع بذكاء عالٍ وشخصية مؤثرة، وفكر عميق ونيّر، فإن أفكاره و معتقداته و فلسفته الحياتية ستمرر إلى الآخرين و بالتالي

---

[1] أنظر: خليل أحمد خليل، العرب و القيادة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

تكون هناك درجة عالية من الانسجام والتوافق بين القائد وأتباعه، وهذا الانسجام والتوافق و التماسك بين القائد والأتباع يقود إلى النجاح و الاستقرار وتطور المجتمع.

رابعا– مهارات القائد الأساسية:

نعني بالمهارة، قدرة القائد على تطبيق المعرفة و الإدراك في موقف معين، وحتى يمكن تحقيق ذلك، لا بد من انتظامه في جماعة تضمها مؤسسات مختلفة، فالجمعيات هي الوسط الذي يمكن عن طريقها مساعدة الأفراد في الوصول للأهداف الاجتماعية و الفردية، التي تحقق لهم الإشباع و الرضى.

و نرى أن نفرق بين القيادات المهنية، و القيادات الطبيعية، و تقوم القيادة المهنية على اكتساب خبرات و معارف و مهارات معينة، بالإضافة إلى استعدادات خاصة، أهم ما يميّزها شدة الميل إلى الناس و الاهتمام بهم و القدرة على تقبلهم بحالتهم الراهنة، ثم السعي إلى تنمية قدراتهم للعمل مع الآخرين و التعاون الوثيق معهم، حتى يحققوا أهدافهم نتيجة جهودهم الخاصة، فالقائد المهني، يمتلك مهارات عامة، تسود بين أعضاء المهنة، بالإضافة إلى مجال تخصصه، و هو يوجه مهاراته لمساعدة الأفراد في إيفاء الأغراض التي رسمتها المؤسسة التي تستخدمه.

أما القيادة الطبيعية، فتنبعث عن الجماعة نفسها، باعتبارها ظاهرة طبيعية في كافة الجماعات و أعضاء الجماعة هم الذين يختارون هذه القيادة من بينهم، ويرسمون لها حدود الوظائف التي يقومون بها، و من ثمة فإن هؤلاء القادة لا يمتلكون سلطات تفوق ما تقدمه الجماعة لهم، و هم يعملون من أجل الأعضاء وبالاشتراك مع باقي أفراد الجماعة.

و من الضروري أن يبذل القائد المهني عنايته للأعضاء الذين يظهرون قدرة خاصة على تحمل أعباء القيادة و مسؤولياتها، و عندما تقوم الجماعة بتنفيذ برامجها الخاصة، لا بد من وجود قيادات طبيعية تنبعث من بين الأعضاء أنفسهم، و يقوم القائد بإفهام مثل هؤلاء الأعضاء واجباتهم و يساعدهم في وضع خطة العمل، وهم يحتاجون إلى خبراته حتى يقوموا بتنفيذ أعمالهم، و التأثير في أعضاء الجماعة الآخرين، و يهدف قائد الشباب إلى مساعدة أعضاء

الجماعات على تنمية قدراتهم و التكيف في حياة اجتماعية و رسم الخطط و اتخاذ القرارات و تنفيذها، و تختلف الجماعات في قدرتها على العمل في هذا المستوى بسبب مرحلة النمو التي يمر بها الأعضاء أو بسبب مهاراتهم و خبراتهم الاجتماعية، و من ثمة فإن مقدار نشاط القائد، يختلف بدرجة كبيرة، فعندما يعجز الأعضاء عن الخضوع لمطالب حياة الجماعة و مقتضياتها، يقوم القائد بوظيفة الضبط في الجماعة و على الضد عندما يتحمس الأعضاء للعمل و المشاركة في حياة الجماعة و يلتزمون بمسؤولياتها، ويشعرون بالإشباع فيها، يقوم القائد بعملية الملاحظة و تقديم المساعدة عندما تطلبها الجماعة.

و تكون مهارة القائد في أجلى مظاهرها، عندما يندمج فعلا في عملية المساعدة مع الجماعة، و يمكن تلخيص المهارات الأساسية للقائد فيما يلي:

1-المهارة في إنشاء علاقات قوية، إذ لا بد أن يتمتع القائد بمهارة لاكتساب ود الجماعة و تقبلها.

2-يجب أن يكون القائد على مهارة كافية تجعله قادرا على مساعدة أفراد الجماعة على إقامة علاقات ودية متبادلة فيما بينهم.

3-يجب أن يكون القائد قادرا على تقييم مستوى نمو الجماعة لتحديد هذا المستوى و تقرير حاجات الجماعة و تقدير السرعة التي تتقدم بها الجماعة، و يتطلب هذا مهارة في الملاحظة المباشرة للجماعة كأساس للحكم و التحليل.

4-يجب أن يكون القائد على مهارة في مستوى الجماعة على التعبير عن أفكارها والعمل بطريقة موضوعية و التعرف على أهدافها المباشرة و تقرير إمكانياتها وحدودها كجماعة.

5-يجب أن يكون القائد قادرا على تحديد الدور الذي يقوم به في الجماعة و تفسيره و تحمل مسؤولياته و تعديله إذا لزم الأمر.

6-يجب أن يكون القائد على مهارة في مساعدة أعضاء الجماعة على المشاركة واكتشاف القادة من بين صفوفهم و تحمل مسؤوليات النشاط الذي يقومون به واتخاذ موقف إيجابي منه.

7-يجب أن يكون القائد قادرا على التحكم في مشاعره الخاصة نحو الجماعة وموقفه منها، و لا بد له من دراسة و فحص كل موقف جديد بطريقة موضوعية.

8-يجب أن يكون القائد ماهرا في مساعدة الجماعة على إطلاق مشاعرها الإيجابية و السلبية و يجب أن يكون قادرا على مساعدتها في تحليل المواقف المختلفة كجزء من تدريبها على تناول الصراعات داخل الجماعة أو بين الجماعات بعضها لبعض.

9-يجب أن يكون القائد ملمّا بالموارد المختلفة التي تستطيع الجماعة الانتفاع بها في تنفيذ برامجها.

10-لابد أن يكون القائد قادرا على مساعدة بعض الأعضاء بطريقة فردية، واستغلال الخدمات الخاصة و تحويلهم إلى المؤسسات المختلفة عندما تقصر إمكانيات الجماعة عن إشباع حاجاتهم.

11-يجب أن يكون القائد قادرا على تسجيل عمليات النمو المختلفة التي يلاحظها أثناء العمل مع الجماعة.

12-يجب أن يكون القائد ماهرا في استخدام السجلات في مساعدة الجماعة على إمعان النظر في خبراتها السابقة كوسيلة لدفعها نحو النمو و التطور.

إن مهارة القائد تتضمن القيام شعوريا بتطبيق مجموعة من المعارف و المفاهيم و المبادئ تتناول الأفراد و الجماعات في مواقف محددة بحيث يستطيع الوصول إلى التغيير في سلوك الأفراد و الجماعة.

من خلال ما سبق يمكننا تحديد الميزات الواجب توافرها في القيادة، خاصة الأمانة و المحافظة على الوقت و الإنصاف و عدم المحاباة و الطموح و الابتكار والافتخار بالعمل و التمتع بعادات شخصية حسنة و قوة الاحتمال و سعة الأفق وتركيز الاهتمامات في أداء الوظيفة مع إعطائها كل إمكانياته، كما ينبغي أن يكون القائد المختار رزينا، معترفا بالأخطاء مع المبادرة إلى تصحيحها و السهر على مصلحة البلاد، مناصرا للحق و لو على نفسه، و يتميّز عن غيره بمستوى عال من التفكير و الإدراك و بعد النظر و المهارة في التدبير و معرفة واسعة في مجال عمله و الإلمام به و يتمتع كذلك بقدرة عالية على التوجيه و التخطيط و التنسيق، و ملمّا بالجوانب التفصيلية للموضوعات إلى جانب إلمامه بالنقاط الهامة.

خامسا- الشخصية القيادية ودورها في المجال الاجتماعي:

إن الهدف الأساسي من عملية تنظيم المجتمع، هو حل المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع، عن طريق استغلال طاقات المواطنين للمساهمة في العمل الوطني، ويؤدي النظام الاجتماعي إلى إيجاد القيادات المتجددة التي تشترك في وضع وتنفيذ خطط الإصلاح الاجتماعي، وتوسيع نطاق هذه القيادات، ودفعا دائما إلى الأمام.

تعريف القائد:

يعرف القادة بأنهم: "الأفراد الذين يؤدي سلوكهم إلى تكامل سلوك أعضاء الجماعة" فالقائد، هو أي فرد يؤدي سلوكه إلى تشكيل السلوك في جماعة معينة، وبإصداره منبهات معينة يساعد الجماعة في تحقيق هدف، أو أهداف معينة، سواء كانت المنبهات لفظية أو كتابية أو تعبيرية، وسواء كانت منطقية أو غير منطقية، وسواء كانت هذه المنبهات تتصل بالأهداف أو بالوسائل ، أو تتصل بعمليات التنفيذ، أو الإدراك، فهي اعتبارات ثانوية، طالما كان المنبه ينتج عنه بناء السلوك في الجماعة. [1]

مثل هؤلاء الأفراد يتوفر فيهم الحماس و الرغبة، ويؤدي تفاعلهم مع البيئة، إلى نشر الوعي الاجتماعي بين الأفراد، واستجاباتهم لبرامج الإصلاح، و القيادة معناها "التحكم في المواقف" أي في الناس، بقرار له سلطة الإلزام على الآخرين، فقبطان السفينة، هو قائدها الذي يتحكم في مسيرتها في البحر بقرارات ملزمة لكل واحد منهم، و من هنا فالقيادة تعني أمرين، قائد وقرار.

وقد يكون القائد فردا، وقد يكون جماعة من الأفراد المتساوين في الحقوق والواجبات، ولذلك فالقرار القيادي، قد يكون قرارا فرديا، وقد يكون قرارا جماعيا، و دلت تجربة التاريخ وعبرته، على أن القرارات المتعلقة بمصائر أمة وشعب، ينبغي أن تكون قرارات جماعية، أي ينبغي أن تصدر عن قيادة جماعية، فلا يوجد فرد منزه من الخطأ أو معصوم منه، ومع أنه من الممكن أن نقول أيضا، أنه لا توجد جماعة منزهة عن الخطأ أو معصومة منه، فإن من المسلّم به، عن تجربة، إن احتمالات الخطأ، تقل قلة مطردة مع جماعة القيادة، ولكن جماعة القيادة ليست مسألة

---

[1] أنظر:ر.م.ماكيفر، الجماعة، دراسة في علم الاجتماع، ترجمة محمد علي أبو درة و لويس اسكندر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1968، الفصل الثالث(عناصر الجماعة)، أيضا:خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية و الديبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص162.

عددية، إن عدد المشتركين في القيادة لا يكفل في حد ذاته جماعتها الحقيقية ، جماعتها الفعلية [1] ولقد شهدنا في التجارب التاريخية المعاصرة، قيادات كانت كثيرة العدد، ولكنها لم تكن جماعية، وإنما فردية وفردية مستبدة.

[1] أنظر: أكرم ديري، آراء في الحرب الاستراتيجية و طريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، ط 3، 1984 (سبل القيادة).

قيادة الجماعة:

يعتبر قائد الجماعة، هو العامل الحاسم في تقرير الروح المعنوية للجماعة وبفضل مركزه الخاص في الجماعة، يعتبر المحور، الذي يقرر نشاط الجماعة، ومقدار تعاونها وسعيها نحو الوصول إلى أهداف الجماعة.

ولقد ظهرت الدراسات العملية لمشكلة القيادة، نتيجة الضغوط و التوترات التي يتعرض لها الأفراد في حياتهم العامة، و التي تنشأ عن عجزهم في حل المشكلات المختلفة التي تعترض سبيلهم، ويجب أن يقر في الأذهان، أن الاهتمام بموضوع القيادة، ظاهرة ترتبط بالقيم التي تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، وليس من شك في أننا نعتقد أن سلوك القيادة يمكن أن يكسب بالتعليم و التدريب و الممارسة، وأنه لا تحتّم، أن ينحدر الفرد، من طبقات خاصة حتى يقوم بدور القيادة في الجماعة، ويناقض هذا الرأي، مفهوم القيادة عند الإقطاعيين، الذي يؤكد أن المهارات القيادية، ليست إلا نتيجة أجيال متعاقبة في ممارسة الحكم، فالفكرة الإقطاعية تقول: "بأن القيادة استعداد فطري، لدى الفرد ومن ثمة ينبغي أن تكون وقفا على الطبقة التي تتمتع بها". [1]

ويصور كارل ماينهايم مفهوم القيادة بقوله: "إنها خاصية غريزية تقليدية، هي وحدها تساعد في تشكيل سياسة المستقبل" وقد أضفت أيديولوجية القيادة هذه، الصفة الشرعية لسيادة الطبقات الأرستقراطية، ودعمت سيطرتها على طبقات الشعب، تلك الطبقات، التي أخذت تناضل في سبيل استعادة المكانة والسلطة.

وتخلصت طبقات الشعب أخيرا من نفوذ الطبقة الأرستقراطية، وأصبحت الحرية تعني حرية الوطن وحرية المواطن، واستطاع المجتمع، أن يقرر حقه في الحياة و الكرامة، وأيد النظام الجديد مفهوم القيادة، باعتباره سلوك يكتسب بالتعليم والتدريب، وعن طرق التفكير و المناقشة و التنظيم المنطقي، يمكن التحكم في العمليات الاجتماعية، وهكذا أصبحت القيادة وظيفة، يمكن أن يصل إليها جميع الأشخاص من ذوي الإرادة و المنطق السليم.

---

[1] خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، مرجع سابق، ص 21-22.

ويستعين القائد بجهد المواطنين، ويستمع إلى أفكارهم، ويهتم بخبراتهم حتى يكتسب ثقتهم، مهما كانت مستوياتهم الثقافية، و المحك الذي يعتمد عليه هو الإدراك السليم والبصيرة النافذة.

من هنا تنشأ بذور القيادات الجماعية، ويعمل على التعرف على احتياجات المجتمع، وتُحشد الجهود المشتركة، في إيجاد حل لها أو معالجتها كانتشار الأمية والأمراض و البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الجريمة وغيرها من الحاجات الإنسانية المتجددة.

وفي بعض المجتمعات تنشأ مراكز لتعليم الكبار، حياة الجماعة وتدريبهم على العمل مع الجماعات في الريف، و الأساس الذي يقوم على التدريب هو تقبُّل الجماعات واحترام أفرادها، وتقدير عاداتهم وتقاليدهم، ويثيرون فيهم الاعتماد على النفس في توفير الخدمات اللازمة، كما يرشدون هذه الجماعات إلى اكتشاف حاجاتها و العمل على إشباعها، وبهذه الوسيلة يمكن نجاح مشروعات الإصلاح لقيامها على التلقائية، و الجهود الإيجابية و الإيمان والاقتناع بقيمتها في المجتمع، وأن هذه الوحدات ينبغي أن تقوم بوظيفتها على خير وجه.

وتعتبر الجماعات التلقائية في المجتمع، من أهم العوامل التي تسيطر على سلوك الفرد وتحدد قيمته واتجاهاته، وقد ينضم العضو إلى عدة جماعات تؤثر في شخصيته بدرجات مختلفة، ولكن تعتبر الجماعات التلقائية من أكثر هذه الجماعات أهمية في حياته، حيث ينضم إليها في حرية كاملة، لإشباع حاجات معينة، قد تكون الحاجة إلى الانتماء أو الحاجة إلى السيطرة و القوة، بالإضافة إلى إشباع حاجات أخرى أثناء ممارسة أنواع مختلفة من النشاط.[1]

وإذ ينزع الفرد نحو الاشتراك في جماعات تلقائية، تختلف في تكوينها وجوهرها عن جماعة الأسرة، أو جماعة العمل، يستجيب لجماعة زملائه، ويدخل معهم في عمليات مشتركة ومناقشات متبادلة، وتتاح له مواقف مختلفة يعبّر فيها عن رأيه ويختبر مهاراته للدفاع عن وجهة نظر الجماعة، ويشعر بالاندماج في حياة الجماعة، هذه المباريات الكلامية من بين الوسائل التي يفضلها الفرد، إذ تشبع ميله إلى بسط أفكاره ومعرفة وقْعها في نفوس الآخرين، ومع أنه يتوحد

---

[1] إحسان محمد الحسن، فوزية العطية، الطبقية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص275.

بالجماعة توحدا قويا، إلا أنه يهتم بالرغم من ذلك بخصائصه الفردية، وهو شديد الحرص على معرفة ما ناله من تغيير أو تقدم، ويجب الاستماع إلى رأي الآخرين والحكم على سلوكه.

ويتحمس الفرد للاشتراك في الجماعات، بدرجة كبيرة، ويجعل لها مكانة ممتازة في حياته، إذا قلنا أن الفرد الذي ينتمي إلى جماعة من الجماعات المزدهرة، أكثر قدرة على التوافق و النجاح في الحياة، هذه الحماسة المفرطة تجعله شديد الحساسية، لأي انحراف يطرأ على معايير الجماعة، وتجعله يشعر بالنجاح، الذي تحرزه الجماعة شخصيا، حتى ولو قام بدوره على أكمل وجه، هذه الجماعات التلقائية، تهيئ الفرد فرص الاستمتاع بحياة الجماعة، وممارسة أنواع مختلفة من النشاط التعاوني، وتبيح له فرصته للحياة الاجتماعية و التطبع الاجتماعي وإشباع حاجاته المتطورة.

وفي كل مرة يجتمع الأعضاء، لمباشرة نشاط معين، أو حل مشكلة معينة، يظهر بعض الأفراد، يمكنهم التعبير عن الآراء و الموضوعات التي يديرها الأعضاء، ويكشفون السبيل الذي تتجه إليه الجماعة، ومنذ بداية تكوين الجماعة، يقوم بعض الأعضاء بأدوار أكثر نشاطا من غيرهم من الأعضاء، هذا التمايز هو نقطة البداية في موضوع القيادة. [1]

ونلاحظ أن الجماعة لا يمكن أن تتكون بدون قيادة، بل أن القيادة، هي دعامة بناء الجماعة وحجر الزاوية في تكوينها، والجماعة و القيادة وجهان لموضوع واحد، لا يمكن الفصل بينهما، ويتوقف نجاح كفاءتها على مقدرتها في اكتشاف القدرات و الإمكانيات التي يتمتع بها كل عضو من أعضاء الجماعة، ومقدار ما يمكنه أن يشترك به في حياة الجماعة، وإتاحة الفرص أمام كل عنصر ليمارس القيادة.

وحتى يمكن تنظيم المجتمع، لابد من تدريب أعضاء الجماعات الاجتماعية وإعداد قادة ذوي كفاءة يستطيعون الإسهام في حل مشكلات المجتمع، إن الجماعة الصالحة هي البوتقة التي تنصهر فيها شخصية الفرد، وتنمو في مجالات متنوعة من النشاط الاجتماعي، ولا يتحقق تقدم المجتمع، إلا بتنمية عناصره الحيوية، التي يتكون منها، ومن ثمة تفكيرهم، وإيجاد علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات والهيئات، يسمح للناس أن يتعاملوا معا بطريقة تعاونية تكفل توفير الخدمات اللازمة لسد حاجات المجتمع.

---

[1] م. ماكيفر، الجماعة، في علم الاجتماع، ترجمة محمد علي أبو درة، يوسف إسكندر، مرجع سبق ذكره، ص289.

ويقف دور الأخصائي الاجتماعي، عند توجيه التفاعل الاجتماعي في سبيل إحداث التغيّر المطلوب، وإذا كان عليه أن ينسق الخدمات الاجتماعية، ويوجه البرامج الاجتماعية في المجتمع المحلي، فإن عليه أيضا أن يشجع ويعاون على ظهور القادة المحليين، وأن يقوم بتدريبهم وإعدادهم للقيام بواجبهم في حل مشكلات المجتمع، والدوافع التي تملي على الأخصائي هذا الأسلوب، هي:

1. تستطيع المجتمعات المحلية، بما تملك من إمكانيات الإسهام في حل مشكلاتها مهما كانت درجة نموها، أن تقوم بتنمية مواردها، وإشباع حاجاتها وأهدافها، عن طريق القيادة الجماعية التي تكفل مساهمة جميع الأفراد كوحدة متكاملة.

2. ترغب الجماعات في إحداث تغيير اجتماعي ، والمجتمعات جميعا تتغير وتتطور نتيجة تفاعل الأفراد مع المجتمع، الذي يعيشون فيه، ويسعون دائما لتحسين حالهم، أما المقاومة، التي تصدر عن بعض المجتمعات، لعمليات التغيير، إنما تنشأ بسبب الإملاء و القهر الذي يفرض من الخارج، أو بسبب عدم إعداد المجتمع لتقبل التغيير، أو لأنه لا يتفق مع احتياجات المجتمع وأهدافه.

3. لا بد من مشاركة المجتمع في عمليات التغيير، بحيث يستطيع الأفراد، إعادة التكيف للأوضاع الجديدة، ويمكن إحداث التغير بمساعدة القادة المحليين، وتعاونهم، حيث أنهم أقدر على التفاعل مع المواطنين، وإعادة التكيف في المجتمع وتؤدي مساهمة السكان إلى:

أ. نمو شخصية الأفراد، نتيجة الخبرات و التجارب التي تمر بهم.

ب. يؤدي عدم اشتراك الفرد إلى سلبيته وعزلته عن المجتمع، وهذا يدعو إلى تفكك أواصر الجماعة وتشتيت أهدافها.

ج. تحقق المشاركة مبدأ تكافؤ الفرص، وتوفر الديمقراطية السليمة بين أفراد المجتمع. [1]

إذن فالمجتمع، يستمد خصائصه من الجماعات المكونة له، وما فيها من معايير ثقافية وسياسية و اقتصادية واجتماعية، وعلاقة هذه الجماعات ببعضها بعض، وتتمثل مهمة القائد في

---

[1] محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليلة، التغيّر الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص104 .

تبصير الجماعات وتدريبها، على تحمل المسؤولية، والمشاركة في العمل، بما يحقق تبادل الخبرة والرأي وشخصية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

فمن المؤكد أن تاريخ البشرية حافل بتلك الشخصيات القيادية التي استطاع أصحابها أن يفرضوا إرادتهم على المجتمع وأن يصبغوا بطابعهم تاريخ أمتهم، فكانوا بمثابة شواهد حية أنارت الطريق أمام من جاءوا بعدهم، حقا، أن مثل هؤلاء الأفراد الممتازين يدينون بالكثير للمجتمعات التي نشأوا بين أحضانها وترعرعوا في كنفها، ولكن عبقرياتهم لم تكن مجرد أصداء للعقل الجماعي أو الذات الجماعية، بل هي قد كانت نسيج وحدها، فكان من ذلك أن صار أصحابها قادة وزعماء وموجهين.

ونرى أنه لابد من التطرق لتعريف الجماعة الاجتماعية، وقد عرّفها العالم الاجتماعي البيون سمول في عام 1950، بأنها: "مجموعة من الناس كبيرة أو صغيرة الحجم تربط أعضاءها علاقات اجتماعية قوية، تساعد على تحقيق أهدافهم الأساسية".

إن هذا التعريف للجماعة الاجتماعية، تعوزه الدقة و الضبط في توحيد المعنى، ومع هذا فإنه يتميز بالشمولية و الكونية، أصبح في الوقت الحاضر، النظر إلى المقاييس التي تميّز جماعة عن جماعة أخرى أمرا ضروريا، أما الجماعة التي تتميز عن الجماعات الأخرى بصفات عامة مشتركة، مثل الجنس أو الدخل، هي الجماعة التي يمكن اعتبارها وحدة مستقلة في المجتمع، ثم إن مزايا الجماعة الاجتماعية، يمكن تحويلها إلى أرقام إحصائية، تساعد العالم على دراستها وفهمها فهما جيدا.[1]

إن اصطلاح الجماعة الاجتماعية، يستعمل في الوقت الحاضر لينعت الجماعة الصغيرة، التي تتكون من أفراد تربطهم علاقات غير رسمية ومباشرة، تشير إلى تفاعلهم الاجتماعي.

إن دراسة مجال دور هذه الجماعة التي تعد من جماعات الضغط التي لا تنوي عادة، السيطرة على الحكم، وإشغال المراكز القيادية و الحساسة في الدولة والمجتمع، بل تريد التأثير المباشر أو غير المباشر على الحكومة و المنظمات الاجتماعية، وترغب في احتلال المواقع الفعالة و

---

[1] دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 156.

السمعة العالية في المجتمع، التي تمكنها من العمل الحثيث في إنجاز مصالح وغايات الأفراد، الذين ينتمون إليها، أو المؤسسات التي تشترك في تنظيمها وتدور في فلكها.[1]

إذن، فمثلا أن مسؤولية الجماعة الاجتماعية في القرية الجزائرية تضطلع بها الجمعية العامة للقرية، التي تضم كافة الذكور فيها، وتُعهد بها إلى مجموعة منتخبة من بينها، تسمى بالجماعة أو "تاجماعت" في القبائل الكبرى، تتركز في يدها السلطة و القوة، قراراتها يخضع لها الجميع ، وتقوم بتنفيذ القرارات ومراعاة احترام الأحكام و الأوضاع ، وتختار الجماعة من بينها الأمين أو الراعي أو "أمستا" أو "أمقران" (الكبير)، وهو يمتاز بالحكمة و الخبرة الشخصية، ويتولى تنفيذ القرارات، ويسهر على شؤون و تصرفات الأفراد.

ويختار الأمين العام مساعدا له يسمى "ضامن" من مجموع الضامنين، تتشكل الهيئة التنفيذية في القرية الضمان، وكذلك هيئة الحرس وأعضاء الضمان، لا يتقاضون أجرا عن عملهم، ومدة عمل الأمين غير محدودة، ولكنه إذ شعر بأنه غير قادر على أداء العمل، أو أن أفراد المجتمع غير راضين عنه، فإنه يُستعفى، ووظيفة الأمين لا يتولاها إلا ذووا القلوب الكبيرة، والراغبون في الخدمة العامة، إذ أن تكاليفها كثيرة ومسؤوليتها متعددة.[2]

ونظام الجماعة يعتبر من الأمثلة الحية للقيادة الديمقراطية السليمة، و القوانين التي تطبقها تختلف من ناحية إلى أخرى، فهذه القوانين ما وضعت إلا لصيانة المجتمع، وتبعا لاحتياجاته الفعلية، فهي وليدة الحاجة و البيئة، ومن مهام وأعمال الجماعة:

1. مراقبة التصرفات الشخصية للأفراد، وأن تكون مطابقة لما يقضي به العرف والتقاليد.
2. عقد الزيجات و الفصل بين الزوجين (الطلاق).
3. إدارة أراضي العرش، أو عن طريق تكليف البعض بزراعتها أو تأجيرها، وصرف إيرادها على المشروعات العامة أو النكبات الفردية.
4. فرض الضرائب وهي على نوعين:

---

[1] المرجع نفسه، ص 157.

[2] المرجع، بحث الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لظهور البترول في الجزائر، أعدّه السيد صلاح الدين غلوش بتكليف من إدارة الشؤون الاجتماعية و العمل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قدّم إلى المؤتمر الحادي عشر المنعقد بالقاهرة في مايو/أيار 1967، وطبعت أعماله بعنوان: العمالة و التصنيع ودورها بالتنمية الاجتماعية، ص 269-273.

- ضريبة موحدة يدفعها الجميع، على قدم المساواة، مهما كانت ثروة الفرد أو الأسرة.
- ضريبة على المحاصيل، وهي تتفاوت قيمتها، حسب ما تملكه الأسرة من أرض وعقار.

5. تحصيل الغرامات التي تفرض عل المخالفين، وهذه إما أن يدفعها المخالف، أو تتضامن الأسرة في دفعها.

6. القيام بالأعمال الهامة، مثل تمهيد الطرق وبناء أو صيانة الأماكن العامة، كالمساجد والزوايا ومصادر المياه، و العمل في أراضي العرش.

7. جمع التبرعات و الإعانات للفقراء واليتامى و الأرامل، وتقديم وجبات غذائية للطلبة.

والجماعة، لا تستقل في الرأي أو تنفرد به، فإذا ما استجد أمر من الأمور، يُدعى إلى عقد اجتماع و البحث، وتدرس في هذه الاجتماعات ما يجب أن يدرس بروح ديمقراطية، وما يستقر عليه الرأي، تقوم الجماعة بتنفيذه.

الفصل السابع

العوامل المؤثرة في تكوين شخصية هواري بومدين

تمهيد في تكوين الشخصية:

هناك عوامل تعمل على تكوين شخصية الفرد، التي منها:

العامل الطبيعي: وهو صفة فطرية، توجد في الإنسان بالطبيعة، وليس له اختيار في إيجادها بل توجد مع الجنين، منذ أول وجوده في الرحم، وقال الله تعالى"فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله".[1]

العامل الوراثي: وهو صفة تنتقل إلى الجنين عن طريق أبويه وأجداده من المادة الحيوية التي تتكون منها أجزاؤه، ثم تنمو هاتان الصفتان في الطفل، بعد ولادته عندما يعتني أبواه وأهله بإنضاج عقله، وإرهاف شعوره، وعندما يربي في وسط أسرة حارسة على تربيته وتثقيفه.

العامل الاكتسابي: ونعني بذلك ما يتأثر به جسم الإنسان وعقله ومشاعره عن طريق الاكتساب و الاختيار بعد ودلالته ، وهذا العامل يتفرع عنه ثلاثة روافد رافد جغرافي ورافد غذائي ورافد اجتماعي.

الرافد الجغرافي: وهو يتأثر به الإنسان في بيئته الجغرافية الطبيعية، من حيث اعتدال الطقس وصفاء الهواء وطيب التربة وجمال المنظر، كل ذلك يؤثر في نفس الإنسان، فينمو عقله، وترق مشاعره، وتتهذب أخلاقه، ويصفو خياله ويستقيم سلوكه وينشط حسمه.

الرافد الغذائي: هو ما يتأثر به الإنسان، من حيث مأكله ومشربه، إذ لهما رد فعل في بناء وبنية الإنسان، لأن الإنسان بالنسبة إلى شخصيته بمثابة المرآة، فإن كانت صافية، انعكس على أديمها، وظهر فيه جميع ما يمر بها، وإن كانت بالعكس فبالعكس، وقديما قيل: "العقل السليم في الجسم السليم".

الرافد الاجتماعي: وهو ما يتلقاه الإنسان في مجتمعه ومحيطه، أنى ارتحل وحل: من معلومات وأخلاق وسلوك وعوائد وتربية واعتقادات ... الخ.

---

[1] سورة فاطر، الآية 43.

وكل مجتمع، لابد له من أربعة أركان أساسية هي: مكان وزمان وأشخاص وعمل متداول بينهم، ويُعَد الرافد الاجتماعي، أهم العوامل الثلاثة، التي اجتازها الإنسان بالنسبة إلى تطوره، وتبلور شخصيته جسما وعقلا وشعورا، وقد أثبتت التجارب، أن الإنسان ابن محيطه، وأنه كثير التأثير، ولا سيما إن كان هذا الإنسان في الطفولة وفي طور التقليد.[1]

وإن حياة الإنسان مراحل، بعضها مشتركة بينه وبين جماعة ينتمي إليها ويرتبط بها، و البعض الآخر، منفرد به مختص شخصيته، وهي محطات يقف فيها يلتفت إلى الوراء، فيرى المسافة التي قطعها من العمر، ويلتقط فيها أنفاسه، ويفحص رصيده من التجربة، ويُقَيم مدى نضجه وقدرته على استخلاص الدروس و العبر، إنها لحظات متوهجة في العمر تختتم شوطا منه وتضع الإنسان على عتبة أفق جديد، وفي مثل هذه اللحظات، تتضح وتتبلور معالم شخصية الإنسان أكثر من أي ظرف آخر، إنها تكشف من خلال مواقفه وتفاعله مع الأحداث، عن مقدار الوعي، وروح المسؤولية، و التضحية في سبيل مصير مجتمعه، وفي سبيل كرامته كإنسان.

نوع المعاملة و التضحية، التي يتلقاها الإنسان، تحدد معالم شخصيته، وطريقة عيشه، ومدى مشاركته في تطور المجتمع، فإما شعور بالمسؤولية وجدية وتضحية وصبر على الشدائد، وارتقاء إلى مستوى المهام، وإما أنانية وتهور وميل للكسل و الاعتماد على الغير وإفلاس وفشل في الحياة.

إن كل موقف للقدوة، معلما كان أو رئيسا إداريا أو مسؤول ورشة تؤثر مباشرة في تشكيل وجدان الإنسان وفي ترسيخ قيم معينة لديه، فيقدر الجدية وروح الانضباط والتفاني في العمل، إن الأمر لا يتعلق بإنشاء فرد واحد يراد إعداده، ولكن المسألة تهم شعبا بأكمله، كما أن القدوة، لا يمكن حصرها في سلوك المعلم فقط أو الأب أو الأم أو مدير مؤسسة.

إن إعداد الإنسان الجزائري، ليؤدي رسالته في عالم متغير متجدد يتطلب توفير شروط استعداد، وقابلية المجتمع بأكمله، للانتقال إلى مرحلة جديدة كأفراد وجماعات، كذهنية وقيم

---

[1] محمود حسن، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص 27. أيضا يمكن الرجوع إلى :
Georges GURVITCH, Traite de Sociologie, P.U.F., Paris, 1968, P 10.

ومُثل، كجماعة بشرية تمتاز بخصوصيتها التاريخية والحضارية وتجربتها المتميزة وبوسائل التطور و التقدم.

لقد كانت محن الشعب الجزائري أيام الاستعمار كبيرة، ولكنه لم يستكن يوما ولم ييأس في أمل التحرير و الخلاص و الثورة وتمخض عن هذه المحن جيل الثورة جيل نوفمبر المعجزة، الذي وجدنا أبناء الجزائر، الذين آلوا على أنفسهم محاربة الاستعمار وأعوانه والاستمرار في النضال و الكفاح المسلح حتى النصر و الاستقلال، ومن هؤلاء شخصية هذه الدراسة محمد بن الحاج إبراهيم بو خروبة (هواري بومدين).

نود أن نحلل شخصية هواري بومدين، وهي في أحد أبعادها أصيلة حيث أنها نمت واكتملت في قرية صغيرة، تكاد تكون بادية، وهي وطنية متفتحة على العصر بحكم الثورة، فمن هنا كان لهذه الشخصية إشعاع متمم لمهمة الثورة التحريرية، التي تدخل ضمن مهام الدولة الجزائرية.

هواري بومدين نبع من أعماق الريف الجزائري وامتزج في القاع مع الحركة الثورية في الوطن و المهجر وظل بلا انقطاع يتصاعد مع الثورة وتتصاعد به من مجرد جندي بسيط إلى قائد ولاية إلى رئيس هيئة أركان الحرب العامة، وعضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعد الاستقلال إلى وزير الدفاع الوطني إلى رئيس الدولة وإلى رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وفي كل الأحوال بقي في جوهره المناضل الثوري ضد مغريات السلطة في بلد نام يملك ثروة بترولية هائلة وقد كان هواري بومدين يثق في ثلاث فئات اجتماعية هي: الفلاحين، عمال المدن، المثقفين الثوريين و الجنود، واعتمد على الأرياف "معتقل الروح الثورية لذلك يقول :"لا يوجد أمامنا أي حل، سوى إنشاء مجتمع ريفي ثوري، نحاصر بواسطته النزعة البيروقراطية التي تشكل خطرا متناميا على الثورة"[1]

وقد لخص الروائي الطاهر جاووت هذه الشخصية اللغز بقوله: "يعتبر الرئيس هواري بومدين إحدى الشخصيات المهمة في تاريخ الجزائر، فهو مثل ماسينيسا و الأمير عبد القادر شخصية مؤسسة ورمزية، فمن كلماته المفضلة لفظ "لا رجعة فيه" استدعاه التاريخ لوضع أسس

---

[1] حميد عبد القادر، كاتب صحفي، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 230.

أمة جديدة، فأظهر الفاعلية و القدرة فلم يتردد في القضاء على المعارضين لمشروعه، وقد فعل ذلك في صالح الأمة، كما يعتقد.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 233.

أولا– العامل الاجتماعي:

حقا، إن ثمة ضربا من الاتصال و الاستمرارية في تاريخ البشرية، ولكن ثمة لحظات ممتازة توقف فيها سير التاريخ، لكي يتم تسجيل بعض الأسماء الكبرى التي صنعت التاريخ، أما إذا قيل، أن المجتمع هو الذي أوجد أولئك الأبطال ، فربما كان في استطاعتنا أن نرد على ذلك بقولنا، ولكن هؤلاء الأبطال، قد ردوا له الجميل بمثله، وبعبارة أخرى، أنه إذا كان المجتمع، قد أنجب أبطالا وعباقرة وقادة، فإن هؤلاء بدورهم، قد أسهموا في تكوينه.

وفي دراستنا سنعمد على التعريف بشخصية أحد القادة الجزائريين المنحدر أصلا من الريف، وقد كان سكان الريف خاصة في الشرق الجزائري في أواخر الدولة العثمانية [*] يشكلون قاعدة الهرم الاجتماعي من حيث الكثرة و النسبة ومردود الإنتاج، ويمكن التمييز بين سكان الريف بتقسيمهم إلى فئتين، هما: سكان الجبال الأكثر استقرارا، وسكان السهول، وهم حديثو الاستقرار، وتُعرف هاتان الفئتان من الناحية الإدارية باسم الساحل، وهما الأكثر ارتباطا بالأرض من غيرهم، والأكثر قوة بفعل حصانتهم بالجبال الوعرة المسالك مع قلة مواردهم الفلاحية.

ويتكون هؤلاء السكان من قبائل وعشائر وأسر تضم كل منها فروعا تقوم كل منها على رابطة العصبية بين أفراد هذه التشكيلات الاجتماعية، كما تقوم العصبية من جهة أخرى على جماعة قليلة العدد تتمثل في أفراد من أسر وأكثر من داخل القبيلة أو العشيرة. إن الذي حدث بالنسبة للمجتمع الجزائري في التاريخ الحديث، ولا سيما في العهد العثماني، فالعصبية لم تتطور ولم تصل إلى مرحلة قيام حكم ولعل السر في ذلك، هو الوجود العثماني الإسلامي، الذي وفر للمجتمع الجزائري الوصول إلى هذه النتيجة، وبوجود هذا النظام الحاكم تعذر على تشكيلات العشائرية، أن تصل إلى نمط سياسي، لأن الوصول إلى ذلك لا يكفي الاعتماد على العصبية، بل لا بد أن يتوفر قانون سياسي وضعي، أي على شرعية قانونية سياسية.

---

[*] الإمبراطورية العثمانية: أعظم الدول الإسلامية تكونت بين القرنين (14-16) بالشرق الأدنى على يد الأتراك العثمانيين وبلغت الإمبراطورية أوج قوتها في عهد السلطان سليم الأول، وانهارت الإمبراطورية العثمانية تماما في سنة 1918 أمام ضربات الحلفاء وانتزعت منها أملاكها في آسيا وإفريقيا، وطويت صفحة الإمبراطورية العثمانية، التي حفلت بأروع الانتصارات، وأقسى الانكسارات.

وفي عهد الاحتلال الفرنسي، انقسم المجتمع الجزائري إل ى مجموعتين من السكان ، المجموعة الأولى، تتكون من الأوروبيين، الذين قدموا إلى الجزائر في ركاب الغزو والاحتلال [1]، وتمكنوا من السيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد، وبالتالي أصبحت تحتل مركزا اجتماعيا نافذا، نظرا لثرائها وحماية دولة الاحتلال لها، ويتكون من بينها الإقطاعيون في الريف، والرأسماليون في المدن.

و الطابع العام الذي ميز هذه المجموعة، هو الانغلاق على نفسها و العنصرية والتعصب ضد الجزائريين، باعتبارهم يشكلون خطرا على مستقبل وجودهما في الجزائر، وبالرغم من أن أفراد هؤلاء الغرباء يتنافرون فيما بينهم ويتنافسون اقتصاديا بسبب اختلافهم في جنسياتهم، لأنهم خليط من مختلف الدول الأوروبية، ومعظمهم من المحكوم عليهم بجنح شائنة وعليه تم إرسالهم بل نفيهم إلى الجزائر ليواصلوا جرائمهم التي جُبلوا عليها بدون رادع، بل يجدون كل الدعم لمواصلة اقتراف جرائمهم بحق الجزائريين في وطنهم.

---

[1] تفرق بين مرحلتي الغزو و الاحتلال، الأولى بدأت في عام 1830 والثانية انتهت في عام 1911، إذ أن فرنسا لم تحتل الجزائر إلا بعد فترة تجاوزت ثمانين عاما من الحرب، وكانت الثورات مستمرة ومتواصلة حتى ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 لتستقل الجزائر في عام 1962.

الميلاد و التنشئة الاجتماعية:

في ظل هذه الأوضاع كان ميلاد محمد بن الحاج إبراهيم بوخروبة، وأمه تونس بوهزيلة في يوم 23 أوت 1932[1] بقرية "عين حساينية" قرب مدينة قالمة من عائلة فلاحية.

ترعرع الطفل في منطقة قالمة، التي يغلب عليها الطابع الجبلي، وشب مع أترابه، الذي كان ينتقل معهم في القرى المترامية على سفوح وجبال: هوارة وماونة وعين العربي وبني مزلين وبوهمدان وبرج سباط وسلامة عنونة... نشأ الطفل محمد في ظل رعاية والديه الكريمين، وقد ورث عنهما وطنية متأججة منذ حداثة سنه، وتفتحت فريحته في كتاتيب القرية بتعلم القرآن الكريم وحفظه وهو في سن العاشرة.

وفي سبيل استكمال دراسته تنتقل بين عدة مدارس [*] بمدينة قالمة، وقد عاد الفتى محمد بوخروبة إلى قريته "عين حساينية" ليُعلّم تلاميذ القرية القرآن الكريم لمدة ستة أشهر، فكان نعم الذي علّم، بعد أن أدرك، أن أبناء منطقته، ينتظرون عودته ليعلِّمهم بما تعلَّم وعلِم من أحداث سياسة وغيرها.

وكما أن النهر، لا ينبع فجأة من جوف الأرض ، ولا يتكون دفعة واحدة من ماء السحب المنهمرة وإنما يتشكل ويتجمع قطرة بعد أخرى فكذلك الأمر، بالنسبة للشاب محمد بوخروبة، الذي تأثر بالحالة السياسية والمستجدات على الساحة الوطنية و التي عايشها وتابع أحداثها .[2]

و خلال الحرب العالمية الثانية، رفض أبناء الجزائر، الالتحاق بمحارق الموت، فكانت الاعتقالات الجماعية، و زُجّ بآلاف الشباب في المحتشدات، إلا أن السلطة الاستعمارية تمكنت من إجبار الآلاف منهم على الالتحاق بجبهات القتال بلا أدنى اعتبار، ويدفع بهم إلى جبهات

---

[1] حسب بعض المصادر، فإن محمد بوخروبة، قد ولد سنة 1925 أو بين سنة 1923 و 1932 وأن التصريح في الحالة المدنية، قد تم سنة 1932 غير أن هذا، لا يعني أنه قد ولد فعلا في هذه السنة، لأن الإدارة الفرنسية الاستعمارية، لم تكن حريصة على دقة وضبط تواريخ ميلاد الجزائريين، خاصة في بعض المناطق، إذا كان يكفيها تسجيلهم لغرض تجنيدهم في الخدمة العسكرية.

[*] من هذه المدارس "لامبير" مولود فرعون حاليا.

[2] كان في هذا الأثناء، حزب الشعب الجزائري، يتحرك على الساحة الوطنية، وقد خلف حزب نجم شمال إفريقيا ابتداء من سنة 1937أنظر محمد قنانش ، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 200.

القتال بدون أبسط تدريب على السلاح ليكونوا الطعم السهل، والحطام الهش و الوقود الملتهب في محارق خطوط[1] النار دفاعا عن شرف فرنسا المهان أمام الزحف النازي.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، عز على فرنسا أن يقال عنها: أن أبناء شمال إفريقيا دافعوا عنها و أنقذوها من قبضة النازية، فهرعت نحو الانتقام الأعمى فارتكبت مجازر رهيبة بحق الشعب، الذي خرج في المدن الجزائرية معبرا عن ابتهاجه بتحقيق النصر على النازية، لكن الجيش الفرنسي، أراد أن يظهر شجاعته التي فقدها في الميدان القتال، فكان رده على المتظاهرين في 08 ماي 1945 بالرصاص و الإبادة الجماعية.

أصيب الشاب محمد بوخروبة في مظاهرات ماي 1945 لمدينة قالمة برصاصة في رجله اليسرى، وأثرت في نفسه مشاهد تلك المجازر المروعة، وما رأى من أعمال وحشية يندى لها جبين الإنسانية الحقة، وأدرك كغيره من الغيورين الشباب على وطنهم، أن فرنسا لا يمكن أن تعي يوما أن الشعب الجزائري له الحق في الحرية و الاستقلال، وأن الأساليب التي كانوا ينتهجونها عقيمة، وقد تبخرت، وأن سياسة الأحزاب السياسية، قد تبددت واتضحت الرؤية لديهم، وتحدد الهدف وظهرت معالمه.

لم يهدأ بال محمد بوخروبة أمام هذه الأعمال، وكان عليه أن يعمل بهدوء وحكمة حتى لا تبطش به أيادي الغدر وما أكثرها وأطولها، وكانت المجازر هنا وهناك التي تمت تحت سمع وبصر العالم "الحر" الذي كان كباره المنتصرون، حينها يعلنون وثيقة حقوق الإنسان ويستعدون لتأسيس منظمة هيئة الأمم المتحدة [2]، للدفاع عن حقوق الشعوب، وحفاظا على أمنها وسلامتها، إلا أن الشباب أدركوا نية الاستعمار في تأسيس لهذه الهيئة، التي تعمل على تحقيق أهداف الإمبريالية العالمية، وتأكدوا أن جبروت الاستعمار، لا يجرفه سوى تيار القوة المسلحة.

---

[1] من أهم خطوط دفاع فرنسا ضد الألمان في الحرب العالمية الثانية، خط "ماجينو"، الذي يمتد على طول الحدود الشرقية لفرنسا، من حدود سويسرا إلى حدود بلجيكا، بدأ إنشاؤه في عهد أندريه ماجينو، وكان وزيرا للحربية (1929-1930)، أثبت هذا الأسلوب عقمه، حينما استولت عليه القوات الألمانية على جناحيه في سنة 1940 وبسرعة قياسية وبضربات متتالية عنيفة صاعقة تهاوى أمام المد الألماني الزاحف.

[2] هيئة الأمم المتحدة: منظمة دولية أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية، لتحل محل عصبة الأمم في حفظ السلام وحل المنازعات الدولية وتحقق التعاون الدولي الاقتصادي و الاجتماعي ، وَقّع على ميثاق الأمم المتحدة في 26 جويلية 1945 إحدى وخمسون دولة من بينها جميع الدول العربية – المستقلة آنذاك، وحدد ميثاق الأمم المتحدة المبادئ الرئيسية للمنظمة الدولية التي منها: المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، والامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها، ضد الاستقلال السياسي أو سلامة إقليم أي دولة منظمة للهيئة ومقرها نيويورك.

لذلك وضع شباب نصب أعينهم هدفا واحدا، وهو العمل، على وضع حد للوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر واعتبرت سنة 1947 من سنوات الزخم النضالي للحركة الوطنية[1] المتمثلة في مطالب حزب الشعب الجزائري.

التحدي و الأطروحات الصعبة:

أدرك الشاب محمد بوخروبة ثقل التركة الاستعمارية، وأن مواجهة أجهزة السلطة الاستعمارية، يتطلب العمل الصارم ولا يتم هذا إلا بأخذ العلم الذي تستخدمه فرنسا في إبادة الشعب الجزائري.

كان على الشباب محمد بو خروبة، أن يتوجه إلى مدينة قسنطينة، ليواصل دراسته، وحتى يكون قريبا من الأحداث و المستجدات، التي أخذت طابعا خاصا، يوحي بأن أمورا قد تكون أكثر ثورية، وتأثير على العدو وعملائه المأجورين.

التحق الطالب محمد بوخروبة في خلال عام 1948 بمعهد "الكتانية" [*] مع الطلبة المسجلين، الذين منهم محمد الطاهر قادري وعبد المجيد كحل الرأس وعلى كافي، الذي قال عن الطالب محمد بوخروبة: (تبدو على وجهه مسحة البداوة، وكأنه خائف من المدينة، كان يلبس برنوسا، وكان لباسه رثا، ووجد صعوبة في الالتحاق بالمعهد، وتدخلنا لتسجيله وكان من نصيبي، وحاولت مرارا إقناعه بالانضمام إلى حركتنا حزب الشعب الجزائري، إلا أنه كان يمانع في كل مرة، وذات مرة صارحني بالسبب قائلا: "و الدي أرسلني إلى الدراسة، وليس لممارسة السياسة"، وكان علينا أن نتركه لحاله، وبقيت صورته واسمه عالقين في ذهني، لأنني لم أتمكن من ضمه إلى الحزب).[2]

---

[1] نذكر أنه في أكتوبر 1947 جرت انتخابات البلدية ، وشارك حزب الشعب الجزائري فيها وأحرز فوزا باهرا إذ فاز بخمسة نواب، رغم الحواجز و التزوير التي قامت بها مصالح الإدارة وأعمال الجوسسة الفرنسية.

[*] معهد الكتانية سابقا، تكميلية الكتانية حاليا، الواقعة بالقرب من سوق العصر بقسنطينة، أنشأه الشيخ عمر بن عبد الرحمن، ومن المشايخ الذين درسوا الطالب هواري بومدين، الطيب كعبش، لخضر الناصري والشيخ بالحنش الطيب.

[2] مذكرات علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) دار القصبة للنشر، بدون تاريخ، ص 23. للمزيد أنظر: محمد قديد، الرد الوافي على مذكرات كافي، ص 10.

أظهر الطالب نوعا من الذكاء والنبوغ، بين أقرانه بمدينة قسنطينة،وأتقن العلوم، التي كانت تزاول بالمعهد، كالآداب و اللغة والتاريخ و النحو و البلاغة، ووجد طلابا من مختلف أنحاء الوطن، وكان الجميع يعيش المستجدات السياسية على الساحة الوطنية [**]، خاصة وأن الطالب محمد بوخروبة الذي أصيب في مظاهرات ماي 1945 بمدينة قالمة.

أصبح الطالب راويا وشاهدا على الأحداث التي عايشها بأدق تفاصيلها على الطلبة الذين يسمعون لما يقوله ويرويه من أحداث، أدرك طلاب العلم بقسنطينة أن فرنسا قد تخلصت من قبضة الألمان الخانقة وتحررت بفضل الحلفاء ومقاتلي أفريقيا الشمالية وعز عليها أن يردد على مسمعها ما مفاده، أن فرنسا، خاضت حرب التحرير والخلاص بدماء غيرها من الشعوب، ولم تقبل أن يسجل التاريخ أن باريس هوت مستسلمة أمام جحافل برلين الزاحفة حتى قوس [1] نابليون "المنتصر" بل لقد بارك الشعب الفرنسي يد هتلر المندودة على بلاد "الغال " باسم الحكومة الجديدة [2] وهذا يعني، أن إيمان فرنسا بنفسها انتهى، وانتهى من ثمة استقلالها أمام الحلفاء، نتيجة الصدمات العنيفة، التي تلقتها من الألمان، وتركتها غارقة في حالة من الوجوم واليأس في أمل التحرير.

ورأت فرنسا في كبريائها عارا، وتصورت بأنه لا يمحى إلا بالدماء والدمار، فهرعت نحو الانتقام الأعمى، فكانت المجازر المروعة، والمذابح الرهيبة، مجازر من فقدوا كرامتهم وكبرياءهم، وأرادوا الغوص في عالم الجرائم وكان لهم ذلك في مجازر رهيبة مشهودة في قالمة و سطيف وخراطة و المدن الجزائرية الأخرى.

لقد قدّم الشعب الجزائري فلذات أكباده ضحايا على مذابح الحرية بسخاء، لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل، وأعطى للإنسانية نماذج خالدة في الإباء و الصبر والشجاعة و الاستمرار

[**] للمزيد من المعلومات حول حوادث ماي 1945، أنظر:

Redoune ALNAD-TABET, le Mouvement de 8 Mai 1945 en Algérie, O.P.U., Alger, 1987.

[1] قوس النصر (L'arc de triomphe) تعرض وقتها لإهانة ما بعدها إهانة.

[2] نعني حكومة (فيشي) التي حكمت فرنسا بعد سقوط باريس عام 1940 و أصبحت موالية لألمانيا النازية، وبعد إنزال الحلفاء بالجزائر عام 1942، احتل هتلر كل فرنسا، وظلت حكومة (فيشي) في الحكم حتى انهارت عام 1945.

في الكفاح، نماذج يقف أمامها وطويلا مئات الملايين من بني البشر، احتراما وتقديرا لعظمة هذا الشعب، الذي منحها مجانا أروع النماذج في التفوق على الألم و الخوف و القسوة. [1]

إن الفكر النير الذي قاد أبناء الجزائر إلى الثورة، نجد له روافد لا تنضب ومن أمثلتها ما تحمله هذه السطور التي كتبها الشيخ البشير الإبراهيمي، التي قال فيها عن مجاز 8 ماي: (لك الويل أيها الاستعمار، أهذا جزاء من استنجدته في ساعة العسرة، فأنجدك، واستصرخته، حتى أيقنت بالعدم، فأوجدك، أهذا جزاء من كان يصهر وأبناؤك نيام، ويجوع أهله، وأهلك بطان، ويثبت في العواصف التي تطير فيها نفوس أبنائك شعاعا، أيشرفك أن ينقلب الجزائري من ميدان القتال إلى أهله، بعد أن شاركك في النصر لا في الغنيمة، ولعل فرحه بانتصارك متساو لفرحه بالسلامة، فيجد الأب قتيلا، والأم مجنونة من الفزع و الدار مهدومة أو محرقة، والغلة متلفة، والعرض منتهكا، و المال نهبا مقسما والصغار هائمين في العراء.

يوم 8 ماي، يوم مظلم الجوانب بالظلم مطرز الحواشي بالدماء المطلولة، مقشعر الأرض من بطش الأقوياء، مبتهج السماء بأرواح الشهداء، خلعت شمسه طبيعتها، فلا حياة ولا نور وخرج شهره من طاعة الربيع فلا ثمر ولا نَوَر، وغبنت حقيقته عن الأقلام فلا تصوير ولا تدوين.

يا يوم! ... لك في نفوسنا السمة التي لا تمحى، والذكرى التي لا تنسى، فكن من أية سنة شئت، فأنت يوم 8 ماي وكفى، وكل مالك علينا من دَيْنٍ أن نحي ذكراك، وكل ما علينا لك من واجب، أن ندوّن تاريخك ، في الطروس[*] لئلا يمسحه النسيان من النفوس[2]).

ثانيا– العامل الثقافي:

تمهيد في مفهوم الثقافة ومعانيها:

عرفنا من خلال دراستنا بعض المفاهيم المستخدمة في الدراسة، وأرجأنا تعريف مفهوم الثقافة، لأننا ندرك أن موضوع الثقافة يحتاج لبحث مستقل، لأنه يعبر عن تنوع السلوك الإنساني، الذي يكاد لا يحده حد، كما لاحظنا أن كل مجتمع إنساني، متعلما كان أو أميا،

---

[1] أنظر: مسعود مجاهد، أبشع مذبحة بشرية، الجزائر عبر الأجيال، ص 277.

[*] الطروس: الصفحات التي محيت ثم كتبت.

[2] الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة 1963، ص 361-364.

يتميز بثقافة خاصة تحكم سلوك أعضائه، من حيث علاقتهم ببيئتهم وعلاقات التفاعل الاجتماعي، التي تتم بينهم.

وقد أوضحت تعريفات الثقافة، أن الإنسان المتعلم متعلم الثقافة "كعضو في المجتمع" أي أنه يتعلمها عن الأعضاء الآخرين في الجماعة الاجتماعية، ومن هنا فإن الثقافات تعتبر أشياء ثابتة ومستقرة[1].

و الدراسات الآنية تؤكد أو تفرض سلفا وجود الثبات الثقافي وسنكتفي هنا بالقول أن جميع دراسات التغير الثقافي دراسات متتابعة لأنها تغطي فترة زمنية معينة، وقد تعني الثقافة مجموع مخططات الحياة التي يمارسها الإنسان في كل مكان وزمان على حين أن عبارة ثقافة معينة تشير إلى مجموعة بعينها من مخططات الحياة موجودة في مجتمع معين في مرحلة معينة من مراحل تاريخية.

ومن الواضح أن كل نمط ثقافي يرجع في أصله إلى حياة شخص معين في مكان معين وعلى الرغم من أن بعض الأنماط و المنتجات الثقافية تظل بالتأكيد داخل حدود ثقافتها الأصلية، ولا تتعرض إلا لتغيرات بطيئة عبر الزمن.

ويذهب مالك بن نبي في تعريفه لمفهوم الثقافة بأنها وليدة القرن السادس عشر بأوروبا، وكانت تعني مجموع ثمرات الفكر في ميادين الفن و الفلسفة والقانون، إلا أن هذا التعريف التاريخي تغير بتغير الفكر ذاته في القرن التاسع عشر، وذلك على يد المفكرين الكبار أمثار "أوغوست كونت" و "هيجل" و "ماركس" مما ترتب عليه ظهور محاولات تهدف إلى وضع تعريف جديد للثقافة، يمكن تلخيصه في مدرستين:

- المدرسة الغربية: والتي تعني بالثقافة هي:"ثمرة الفكر، أي ثمرة الإنسان"
- المدرسة الماركسية: و التي ترى بأن الثقافة هي: "ثمرة المجتمع"

كما تم في القرن التاسع عشر تقسيم الثقافة إلى جوانب مادية وروحية، فالجانب الأول يعني مجموعة الأشياء وأدوات العامل والثمرات التي تخلفها، أما الجانب الثاني، فيعني العقائد و

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

التقاليد و العادات و الأفكار و اللغة و التعليم، وتسمى هذه عند الغرب بالجانب الاجتماعي للثقافة. [1]

بعد عرض هذه التعريفات يمكن الانتقال إلى الواقع الجزائري لمحاولة التطرق إلى إشكالية الثقافة في الجزائر، وهنا يقول مالك بن النبي: "يجب أن تتحول الثقافة إلى محيط يعكس حضارة معينة و الذي يتحرك في نطاقه (أي محيطه) الإنسان ولكن هذا لا يتأتى بصورة تلقائية وفي مرحلة واحدة بل لابد أن تتوفر فيه شروط موضوعية وشخصية".

أما الشخصية فتعود إلى الفرد ذاته، ومدى تفتحه وتفهمه لثقافته وميله إلى هذه الثقافة، وأما الموضوعية فتعود إلى عوامل المحيط (المجتمع و البيت و المدرسة والمثقف داخل المجتمع)، ويمكن عرض جوانب حيوية في حياة المجتمع، ونتوقف عند مفهوم الثقافة وأهميتها في حياة الشعوب، فكلمة ثقافة تتشعب مفاهيمها وتتنوع مضامينها وتتعدد معالمها بتعدد الزوايا التي ينظر إليها من خلالها، ولكن رغم ذلك فقد ظل الإنسان و المجتمع هما المحورين اللذين يدور حولهما مختلف هذه التعريفات والمفاهيم، وما يهمنا من كل ذلك هو تقديم تعريف للثقافة يعكس مفهومنا لها.

فالثقافة هي كل ما يعكس النشاط الفكري الفردي أو الجماعي في شتى الميادين، على أن يكون ذلك النشاط مرتكزا على التراث بمقوماته وخصائصه من معتقدات وأعراف وعادات وتقاليد ومعارف بحيث يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع الذي يعيش فيه، وفي إطارها تتشكل شخصيته وبدونها يتعذر استمرار هذه الشخصية وبخصائصها.

وهذه الدراسة تهتم بالجانب الثقافي في جزء منه على ما كان يتم في عهد الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر، إذ لم تقتصر أعمال النهب و التخريب والتشريد و التنكيل و التقتيل طيلة مراحل غزوه واحتلاله للبلاد على الجانب المادي، بل شمل أيضا التراث و الشخصية الوطنية، وقد واجه الشعب الجزائري محاولات المسح و التشويه بمقاومات وثورات توازي العنف والبطش الذي استخدمه المحتلون لمحو المقومات الحضارية والتاريخية للشعب الجزائري في وطنه.

---

[1] أنظر: مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، في مهب المعركة، الفصل الرابع – في حديقة الثقافة – مكتبة المتنبي، القاهرة 1972. ص 172- 228.

الثقافة الثورية:

عندما اندلعت الثورة في سنة 1954 بالتحديد في ليلة الفاتح من نوفمبر، كعمل ثوري تحرري للإنسان و للأرض، لاشك في ذلك، انطلقت على يد شخصيات وعناصر، يصعب على أي مؤرخ، أن يقول، بأنها كانت شخصيات ثقافية أو مثقفة.

هنا يتبادر إلى الذهن، سؤال تعريفي وتحديدي مفاده، هل علينا هنا أن نتعرف على نوع خاص من أنواع الثقافة، وهل الثقافة أنواع؟ وهل الثقافة ثقافات أم ثقافة واحدة، وهل هناك ثقافة ثورية وغير ثورية، وفي هذه الحال، ثقافة اشتراكية وثقافة رأسمالية و أخرى إمبريالية.

كلا، نحن لا نريد أن نتوه في التعريف، بقدر ما نريد أن نتماسك بالتحديد، وأنه حتى وإن سلّمنا بوجود ثقافات، فإنه علينا في الحالة الجزائرية في مرحلتها تلك علينا أن نبحث عن نوع خاص من أنواع الثقافة ، ثقافة الثورة، الثقافة الشعبية الأصلية التي لا غبار عليها، ثقافة الفطرة ثقافة الحس الوطني، ثقافة الإنسان السليم الذي لم تشوهه الحضارات و الثقافات ، ولم تدنسه تيارات وتوجهات وأنانيات حملته إلى أوطان الاغتراب.(*)

ونقصد هنا بالثقافة، ثقافة تسعى للاستشهاد في سبيل الله وتحرير الوطن ومن أجل الخلاص العام، وهنا من حقنا، أن نتساءل، هل معنى ذلك، أن تلك الفئة، التي مارست تفجير الثورة التحريرية، تعتبر بهذا المفهوم وبهذا التحديد، فئة مثقفة؟ نعم لا يمكن أن يكون الجواب، إلا بالإيجاب، وإنه في نظرنا، و في نظر التاريخ، لا يمكن أن تكون تلك الفئة، إلا فئة مثقفة، بل لعلها الفئة المثقفة الوحيدة في الجزائر آنذاك، وأن ثقافتها هي الثورية الوحيدة وهو ما يتفق حوله علم اجتماع المثقفين، ويصفه بالثقافة الحقة ، طالما أن الثقافة هي إنتاج قيم ورموز ودلالات فكرية، والعمل على تحويلها للمجتمع، لتصبح ممارسات ومعاملات سلوكية، تطبع الحياة العامة للمجتمع بطابعها الجديد و المميز، وإذا كانت هذه المواصفات هي من الشروط الفعل الثقافي، فإن الثورة بهذا المفهوم، كانت عملا ثقافيا، وذلك ما فعلته فئة الثوار،التي أعادت قيم الحرية و الكرامة والسيادة الوطنية العزة الوطنية وقيم النضال و القتال إلى حد الاستشهاد، وحولتها إلى

(*) الاغتراب: عرف الاغتراب، بأنه في أن بعض الأفراد، يغتربون عن أعمالهم لأسباب موضوعية كامنة في علاقات الإنتاج، مما يؤدي الى انفصالهم عن العمل أو إنتاجه، كما يؤدي في نفس الوقت إلى اغترابهم عن الطبيعة وعن ذواتهم.

المجتمع وكرستها وباشرتها كمعاملات في الحياة اليومية، وسلوكات اجتماعية، طبعت الحياة العامة للشعب الجزائري، طوال مرحلة ثورة التحرير.

ولكن دروب الثورة كانت وعرة، ومسالكها كانت صعبة،فبعد الإشراقات الأولى، دخل المثقفون الثوريون (الرعيل الأول من الثورة) اللعبة، لعبة مثقفي الشهادات، الذين يعملون ويعرفون جداول الضرب و القسمة و الطرح، فضُرب من ضُرب وقُسّم من قُسّم وطُرح من طُرح، ووقع من وقع في الشراك، لأنهم باتوا يتصورون بأن العمل الثوري، ليس عملا ثقافيا، بل هو عمل عسكري، ومراوغات سياسية، وفي الأخير تصوروه عملا اقتصاديا وتصنيعيا و تكنولوجيا، لأجل ذلك رأيت كباحث، أن أتتبع جذور الثورة من لحظات نبضاتها الأولى في أوردة وشرايين وقلب المجتمع الجزائري، من خلال شخصية الدراسة، هواري بومدين.

الطالب محمد بوخروبة في مناهل العلم و الثقافة:

بدأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في إرسال بعثات للبلاد العربية، فأرسلت خمسة وعشرون طالبا لمصر، وأحد عشرة طالبا للعراق و عشرة طلاب لسوريا و أربعة عشر طالبا للكويت، وتوالت البعثات لهذه البلدان، و السعودية والأردن فيما بعد، حتى بلغ عددهم عام 1955 أي مائة و تسعة طلاب. [1]

و التعليم خارج الوطن، يعتبر مرحلة متقدمة في الدراسة، وكانت قبلة الدارسين باللغة لعربية هي تونس، حيث يوجد بها جامع الزيتونة[*] بالنسبة لسكان

---

[1] عمار هلال نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 1986، ص 76. أنظر أيضا:

Zouhir FARES, D.E.S. « Sciences Politiques » Les Thèmes, les idées politiques et l'action du syndicalisme Etudiants Algériens de 1955-1962.

[*] جامع الزيتونة بناه الوالي عبد الله بن الحبحاب في تونس حوالي سنة 114 هـ/732 م . وأعاد بناءه محمد بن الأغلب حوالي سنة 840 م، ولكنه لم يصبح جامعة الا في عهد الحفصيين في القرن 13م، وفي عام 1933 صدر مرسوم، اعتبر جامع الزيتونة جامعة، وسمي شيخه الأعظم مديرا، وجعلت الدراسة على ثلاث درجات: شهادة الأهلية و التحصيل و العالمية، ولكن بعد استقلال تونس، ألحق جامع الزيتونة بمصلحة التعليم الثانوي.

شرق البلاد غالبا وجامع القرويين[*] بالمغرب بالنسبة لسكان غرب البلاد.

وحدث في سنة 1950 أن توجه الطالب محمد بوخروبة مع رفيقه محمد الصالح شيروف عبر جنوب تونس صوب مصر، متخفيا، بعد أن قطعا مسافة أربعة آلاف وخمسمائة كلم. من قسنطينة إلى القاهرة التي دخلاها راجلين بعد صلاة العصر، وبعد أن غيّرا جلدة القدمين أكثر من خمس مرات، واتجها إلى رواق المغاربة بالأزهر الشريف [**]،بعد سفر شاق دام ثلاثة أشهر كاملة.

ويرى الباحث، أن يتوقف عند موضوع المناهل الأساسية، التي شرب منها الطالب الوافد محمد بوخروبة ، وحدد بها قناعاته السياسية، ورتب في ذهنه أولويات القضايا المعرفية والقضايا الوطنية والقومية و الدولية، التي أصبحت جزء من ثقافته واهتماماته في مجال حياته، بحيث لم يتوقف الطالب على حلقات ودروس الجامع الأزهر، وإنما سعى إلى الإلمام بجميع علوم المرحلة، فكان يطالع كتبا لفطاحل الفكر و الأدب و السياسة، أمثال: ساطع الحصري وخالد محمد خالد ونجيب محفوظ وطه حسين وغيرهم وكان مواظبا على قراءة الجرائد والمجلات المصرية، ولا سيما جريدة الأهرام والأخبار وجريدة الأهرام الأسبوعي، حيث كان الصحافي حسنين هيكل يكتب عن الحرب في الفيتنام، له ركن قار بالجريدة تحت عنوان "من ساحة الحرب" وهي مراسلات من ساحات المعارك، التي كان يخوضها الشعب الفيتنامي بقيادة "هوشي منه" [1] ضد القوات الاستعمارية الفرنسية.

---

[*] جامع القرويين: أنشئ عام 245 هـ/859 م. في القطاع الغربي من مدينة فاس بالمغرب، حيث كان يسكن فيه المهاجرون القرويون، وقد شُيد الجامع أول الأمر، ليكون مركزا للتعليم، وقد ظل كذلك باستمرار منذ أحد عشرة قرنا، ومنذ الاستقلال، بدأت إصلاحات أساسية في جامع القرويين، و تقرر جعله جامعة مؤلفة من ثلاث كليات: 1- الشريعة 2-الأداب 3-العلوم.

[**] الجامع الأزهر: بناه جوهر الصقلي، قائد المعز لدين الله الفاطمي عام 260هـ/873م .وأقيمت فيه أول صلاة جمعة عام 262 هـ/875م. ويعتبر جامع الأزهر أكبر و أقدم جامعة إسلامية، و قد ظل الأزهر دوما ملاذا لعلوم الدين ومعقلا للغة العربية، و ظلت الدراسة في الأزهر تسير على طريقة الحلقات وقراءة المتون وشرحها، و صدرت قوانين كثيرة تضمنت النظام الذي يجب أن يكون فيه حتى صدر قانون في عام 1961 و الذي نص على أن الأزهر، هو المعهد الديني الإسلامي الأكبر، ومن أهدافه تخريج علماء لتدريس علوم الدين واللغة العربية.

[1] هوشي منه (19 ماي 1890 3 سبتمبر 1969) بدأ كفاحه من منطلقات وطنية، قاد الثورة عام 1945 ضد الاستعمار الفرنسي واستطاع أن ينفخ في الشعب الفيتنامي روحا ثورية عاصفة لم تستطيع اعتى وأشرس قوة عدوانية في العام الغربي أن تقف في وجهها وقد جاد مئات الآلاف من الفيتناميين بأرواحهم خلال سنوات طويلة من الكفاح المرير، وآخرها أمام حصون "ديان بيان فو" بقيادة الجنرال

وقد كانت جريدة الأهرام الأسبوعية منبرا خاصا لرموز قادة وحركات التحرر في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أمثال باتروس لومومبا[1] وغاندي[2] وغيرهم .

في ظل هذه المرحلة المليئة بالأحداث الجسام ما بين عامي (1949-1955) واصل الطالب محمد بوخروبة نشاطه المتشعب ثقافيا وسياسيا، إذ كان عضوا بالهيئة الإدارية لفرع الطلبة الجزائريين بمكتب رابطة المغرب العربي بالقاهرة، وكان الفرع تحت إشراف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مما لا شك فيه، أن الطلبة الجزائريين الذين شدوا رحالهم إلى الشرق العربي، كانت لهم أوضاعهم الخاصة بهم، التي اختلفت جذريا على أوضاع زملائهم في فرنسا أو أوروبا خاصة أو أمريكا أو غيرها من بقاع المعمورة الأخرى، التي شد الطلاب الجزائريون رحالهم إليها طلبا للعلم و المعرفة.

وقد تمثلت الأوضاع الخاصة للطلاب الجزائريين في الشرق العربي، في الظروف المادية القاسية، التي عاشها الطلاب، مما جعلهم يواجهون في كل مواقف حياتهم الدراسية صعابا قاسية مؤلمة[3] و الطالب محمد بوخروبة، عند وصوله القاهرة، لم يتأخر في الالتحاق بمكاتب لجنة تحرير المغرب العربي بالجامعة العربية، وتضم الأحزاب الوطنية الرئيسية الثلاثة بشمال إفريقيا، وهي الحزب الدستوري، التونسي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائري، وحزب الاستقلال المغربي.

"جياب" إذ تم الهجوم العام على القوات الفرنسية، وقضي عليها جميعا في ربيع عام 1954 بعد حصار واستسلام جميع العساكر بدون شرط.

[1] باتروس لومومبا (1925- 1961) زعيم وثائر من الكونغو ولد بمقاطعة "كاساي" عمل موظفا بالبريد، اشترك في الأعمال السياسية، فأسس حزب الحركة الوطنية بالكنونغو، تولي رئاسة الكونغو أعقاب الاستقلال عام (1960) ، عزله رئيس الجمهورية، اغتيل من قبل لمخابرات البلجيكية في 17 يناير 1961.

[2] غاندي موهنداس كرمشند (1869-1948) أكبر زعيم سياسي أنجبته الهند في العصر الحديث، تعلم بالهند ودرس في لندن، بدأ يمارس مهنة المحاماة في عام 1889 ثم دعاه الواجب للذهاب إلى جنوب إفريقيا للدفاع عن حقوق الهنود بها ونادى بوحدة الجنس البشري، انتخب عدة مرات رئيسا لحزب المؤتمر الوطني الهندي، وقد هزه من الأعماق تقسيم الهند إلى دولتين: الهند وباكستان عام 1947 اغتاله هندي متطرف في أثناء تأديته الصلاة في 30 يناير/ جانفي 1948 بحجة تضحية غاندي بمصالح "الهندوس" إزاء مطالب المسلمين ومحاولته إرضاءهم.

[3] عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر، 1954، مرجع سبق ذكره، ص 76.

بقي الطالب محمد بوخروبة أربع سنوات في مصر، عاشها في فقر مدقع، اللهم إلا ما يجود به هذا المكتب من مساعدات ضئيلة لبعض الطلبة، ويسكن داخل هذا المكتب مع خمسة من الطلبة الجزائريين.[1]

الطالب الثائر في خضم الأحداث المتسارعة:

وكان قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 أعظم الأثر في نفوس الشباب الثائر، ضد الاستعمار والصهيونية العالمية، وقد أعلن الشعب الفلسطيني، رفضه لهذا القرار ومقاومته له، فكانت مواجهات عنيفة قي عام 1948.

وكان للطالب محمد بوخروبة، اطلاع على ما تكتبه الصحف ساعتها عن الحدث: عندما انتخب "عزرا وايزمن" أول رئيس لدولة الصهاينة، أعلن ما يلي (اليوم تُحقق الصهيونية أول خطوة في برنامجها)، وخطب "ديفيد بن غوريون" أول رئيس لوزراء الصهاينة في أول يوم تأسيسها، قال: (هذه ليست نهاية كفاحنا، بل أننا اليوم، بدأنا وعلينا أن نمضي لتحقيق قيام الدولة، التي جاهدنا في سبيلها من النيل إلى الفرات) وقال أيضا، مخاطبا الطلاب في بداية العام الدراسي لعام 1950 مايلي: (إن هذه الخريطة يعني خريطة إسرائيل ليست خريطة دولتنا، بل إن لنا خريطة الوطن الإسرائيلي الممتد من النيل إلى الفرات).

تأثر الطالب محمد بوخروبة بجو الإحباط، الذي عاشه الوطن العربي بعد الهزيمة في حرب فلسطين 1948 و 1949 واهتم بدراسة معطياتها العسكرية و النتائج السياسية، التي نجمت عنها خاصة في مصر وسوريا والأردن، ثم تفاعل مع الجو الوطني الذي عرفته مصر في مطلع الخمسينات، إثر تصاعد عمليات الكفاح ضد الوجود البريطاني، وكان يتابع باهتمام نشاط الأحزاب السياسية الموجودة و العاملة على الساحة العربية، وتفاعلت هذه الأحداث و القضايا بثقافته، وانعكست على ما عايشه عن قرب مع حركة "الإخوان المسلمين بمصر" والعمليات الفدائية التي كانت تنفذ على عساكر الجيش البريطاني في منطقة قناة السويس، خاصة وهناك

---

[1] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 140.

ثورة الضباط الأحرار التي أعلنها جماعة عبد الناصر [*]" في 23 تموز/ جويلية 1952، وكانت المجموعة التي بها الطالب محمد بوخروبة، تستعد للالتحاق بصفوف الثورة التحريرية بعد أن أكملت تدريبها العسكري، وكان أعضاء البعثة الجزائرية الحرة، أعضاء في المؤتمر الأول لشباب العالم الإسلامي بمدينة بور سعيد الذي انعقد في شهر جويلية 1955 التي أصبحت مع مدينة السويس على الطرف الجنوبي لقناة السويس رمزا للمقاومة المصرية ضد العدوان الثلاثي: (الإسرائيلي – الفرنسي – البريطاني)، وكان أعضاء البعثة الجزائرية الحرة، أعضاء في المؤتمر، بالإضافة إلى شباب من طلبة الأزهر و المعاهد و الكليات الأخرى، فقد كانت فرصة للجميع لممارسة النشاط الطلابي.

وقد أوضح الطالب محمد بوخروبة في حديثه، مع بعض الطلبة المشاركين في المؤتمر بخصوص معسكرات التدريب: "كانت بالنسبة لنا فرصة ننتهزها، ونحرص على المشاركة فيها لسببين رئيسيين: الأول – هو استثمارها لتكوين شبكة واسعة من العلاقات العامة، وللتعريف بالقضية الجزائرية، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، والثاني – الاستفادة من معسكرات نفسها بالثقافات العامة والتدريبات الرياضية والعسكرية، وكانت فرصة هائلة للاتصال بالطلبة من مختلف البلدان".[1]

ثالثا– العامل القيادي:

تمهيد في معنى القيادة و القائد:

---

[*] جمال عبد الناصر (1918-1970) ولد في الإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بني مر بأسيوط، نشأ وتعلم بالاسكندرية وبالقاهرة، التحق بالكلية الحربية سنة 1937 ورقي إلى رتبة ضابط سنة 1938، عين بسلاح المشاة، عين مدرسا بالكلية الحربية اشترك في حرب فلسطين عام 1948، نظم جماعة الضابط الأحرار الذي قاموا في 23 تموز/جويلية 1952 بالثورة، أمم قناة السويس في 26 جوان 1956 واجه العدوان الثلاثي على مصر و كانت المقاومة ضد القوات البريطانية الفرنسية و الإسرائيلية، و ساند الثورة الجزائرية بالسلاح والإعلام الموجه، توفي في سنة 1970 بالقاهرة.

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2000، ص 125 – 132.

إن صور القادة كنماذج، إنما يعبر عن تكتل اجتماعي – تاريخي واستقصاء لنماذج قيادية موروثة – تراثية ومعاصرة سنتوقف بشكل خاص عند القيادة السياسية لا بوصفها سياسة مجردة، بل بوصفها المحصّلة التاريخية، لتداخل وتكاتف القيادات النوعية في المجتمع.

فالقيادة السياسية، هي حقا ذات دور سياسي بالدرجة الأولى، ونادرا ما تكون القيادة السياسية، أو يكون القائد السياسي، محترفا للسياسة دون التعاطي مع مكونات القيادية الأخرى للمجتمع، وقد وجدنا أن نموذج القائد هواري بومدين يقترب بقليل أو كثير حول الشخصية القيادية السياسية، لذا بقي علينا، أن نبحث في معنى ذلك كتخصص هادف.

في البدء رأينا أن نقيم الصلة بين المجتمع و القادة، وكيف يصطفى القائد: تعينه تنتخبه، تزكيه، وهل أن المجتمع، هو الذي ينتج القائد، أم أن القائد، يظهر نتيجة ظروف، قد تكون طارئة وعارضة، وما هي الصلة بين ظاهرتي الجماعة والقيادة؟ ذلك أن مجتمعات العالم الثالث المعاصرة، تبدو من أشد المجتمعات احتياجا إلى بلورة نظرية اجتماعية للقيادة وللقائد، فهذه المجتمعات تمر في أزمة تحولها الاجتماعي والثقافي الكبرى، بعد إنجاز مهمات استقلالها الوطني، تأزم تطورها الاجتماعي وتقدمها الحضاري ، ويسود هذه المجتمعات اللبس، حول دور القيادة من جهة ودور الجماهير من جهة ثانية.

إن علماء اجتماع القيادة المعاصرين يضيعون أمامنا جملة نماذج وكل نموذج منها يفصح بدوره عن معرفة اجتماعية معينة، وتعيين هذه المعرفة، هو جوهر علم اجتماع القيادة.

و المهم في مفهوم القيادة البنية الاجتماعية، هي مصدر السلطة ومعنى ذلك أن وظيفة القيادة بنيوية (قيادة الأسرة، النقابة، الحزب و الدولة)، وهذه الوظيفة، تبرز كعلاقة من جهة وكموهبة من جهة ثانية، ويمكن تناول وظيفة القائد من زاويتين متكاملتين:

أولهما :زاوية علم الاجتماع العملي، حيث يشدد على مزايا الإعلام، وأسلوبية القائد والقيادة، وعلى تنسيق الجهود والمساهمات واتخاذ القرارات.

ثانيهما: زاوية علم الاجتماع النفسي، حيث تدرس سيرورات كالحب والكره مثلا، واختلاف ظهور القائد في جماعة متشكلة عنه في جماعة قيد التشكل.

ويبقى القائد، هو الشخص الأكثر نفوذا على مستويين:

الأول: مستوى التأثير على الأفراد، إذ يبدو و القائد وسط جماعته ممارسا لنفوذ على أفرادها بشكل طوعي، وإما بشكل غير طوعي، ولقد ميز علماء الاجتماع في الخمسينات بين أفعال ومكانة القائد، فحددوا أفعال القائد، بأنها الأعمال، التي يقوم بها أشخاص يؤثرون على أشخاص آخرين في قيادة مشتركة، وحددوا مكانة القائد بوصفها المقام الخاص في هرم النفوذ أو في سلَّم درجات النفوذ.

الثاني: مستوى التأثير على التنظيم، على هذا المستوى من الدور القيادي اقترح "ستوغديل" في الخمسينات، وصف القائد، بأنه الفرد، الذي يختلف في التنظيم عن أفراد آخرين، نظرا لأثره المتميز في تعيين وتحقيق الهدف المنشود، وتحديد النشاطات اللازمة لبلوغه، ومعنى القائد هنا، أنه الفاعل في بنية قيادته، وبالتالي صار الممكن الانتقال من البحث عن القيادة، بوصفها متغيرا موزعا إلى تناولها، ولها من حيث هي بنية نفوذ أو تأثير اجتماعي.

إن مفهوم القائد، كما قدمه الباحثون في علم الاجتماع القيادي المعاصر، هو القائد النافذ في جماعته المفروض بحكم موقعه المتميز، الذي وجدنا فيه شخصية دراستنا هواري بومدين نموذج القائد المؤثر والثائر.

و الحقيقة أن سمات القائد، تختلف باختلاف الجماعة، ذلك أن القائد من صنع الجماعة، وهو صورة لها، صورة مشرقة أو كدرة، لذا فإن الصفات التي ترضى بها الجماعة، قد لا تروق لجماعة أخرى، ذلك لاختلاف الأهداف و لتباين الظروف، كذلك فإن بعض الجماعات تحتاج لقادة يتميزون بالدهاء الاجتماعي أو بالقدرة على التأثير أو التوفيق، فالجماعة، تختار أنسب الأشخاص للتعامل مع مشاكلها في فترة ما، وهذا يؤكد أنه لا توجد سمات رئيسية مشتركة بين شخصيات جميع القادة، وأن هذه السمات تؤدي إلى نجاح القيادة بشكل قاطع، فالقادة، لا ينبغي أن نميزهم بسمات الذات، لذا فليس من الضروري أن تكون سماتهم طيبة حسنة.

ولا شك أن القائد، يدرك كوسيلة لإشباع حاجات الأفراد، أو أنه وسيلة لحماية الجماعة من الضياع الحد من فاعليتها لذلك يرتبط به الآخرون ، كذلك فهو وسيلة لحماية أنفسهم من الحرمان المهدد لإشباع حاجاتهم، ومن ناحية أخرى، فالقائد ينبغي أن يكون وسيلة يستخدمها الأتباع، وإلا لا يصبح قائدا ذلك لافتقاره للأتباع.

القائد يؤثر في أفراد الجماعة، لأنه يملك ما يرغبون فيه، أو أنه يحقق لهم ما يرغبون، أو يمكن به أن يحقق لهم هذا الذي يرغبون، هو يبلور رغباتهم، إذا عجزوا عن بلورتها ويحقق آمالهم إذا عجزوا عنها، كذلك فإن القائد أيضا، يتأثر بأفراد الجماعة.

و القائد قد يجاري جماعته، ذلك لحاجته للاتصال بالآخرين و الانتماء الاجتماعي، ولأنه في حاجة إلى الانفتاح على الخبرة الاجتماعية الخارجية، و هو لا يكون في موقع القيادة هذا إلا باختيار الآخرين له، و مما يشعر به هؤلاء الآخرون نحوه من مقدرة على الإشباع والعطاء، بينما المجاراة العقلية أو الفكرية، لدى المبدعين تختفي، كما تبدو في تبني الآراء الشائعة.

و إن كان القائد، هو أهم عامل سيكولوجي في الجماعة، ذلك أن سلوكه وشخصيته، يؤثران في سلوك الآخرين و شخصياتهم، فإن القيادة، تنبع من داخل الجماعة، والتنافس بين أفراد الجماعة، يهدف إلى وضع صيغة لحل هذه المشكلات، و التصدي لها، ومن يجد من أفراد الجماعة، صيغة القبول، احتل منصب القيادة، ومن هنا نستطيع، وبوسائلنا وما تحصلنا عليه من معلومات، أن نتتبع أثر هواري بومدين[*] القائد.

أولا: هواري بومدين في صفوف الثورة التحريرية:

تدرب الطالب محمد بوخروبة على استعمال السلاح بمصر، استعدادا للالتحاق بالثورة التحريرية، التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر 1954م، و فعلا التحق بصفوف الثورة في مطلع سنة 1955 م قادما من القاهرة، مع جمع من الطلبة الثائرين على متن باخرة للملكة "دينا" عاهلة الأردن، كانت محملة بالأسلحة موجهة إلى جيش التحرير الوطني، و كانت أول كمية هامة تدخل من الخارج إلى المجاهدين في منطقة الغرب الجزائري، و قد أرست الباخرة على بعد أميال من الناظور قرب الحدود المغربية. [1]

جلب نشاط الجندي هواري بومدين، انتباه القائدين عبد الحفيظ بوالصوف ومحمد العربي بن مهيدي، في قيادة الولاية الخامسة، و تدرج في الرتب إلى أن وصل رتبة رائد، وكُلّف بمهمة

---

[*] اسم الهواري ، متداول بناحية الغرب الجزائري، و لعله على اسم سيدي الهواري، وليٌّ صالح بمدينة وهران، أما بومدين، فهو اسم ولي المسجد الكبير بتلمسان، و منه اختار القائد اسمه، هواري بومدين.

[1] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 140.

تمرير السلاح إلى داخل الجزائر، و قد أهلته مقدرته القيادية و كفاءته الحربية،لعدة مناصب هامة، حيث عيّن نائبا لقائد الناحية الغربية، ثم قائدا للولاية الخامسة عام 1957م برتبة عقيد، وعضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

و إذا كان مبدأ القيادة الجماعية، قد أصبح تقليدا متبعا في هياكل الثورة، سواء في مرحلة الإعداد لها، أو ما تلاها طيلة ما يقرب من عامين، بعد اندلا ع الكفاح المسلح، وكان اتباع هذا الأسلوب تلقائيا تقريبا و في جميع المستويات العملية، و قد كانت نتائجه إيجابية في إضفاء طابع الديمقراطية للمشاركة في الزخم الثوري، و يجمع كل الفئات والاتجاهات لتنضوي تحت لواء الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني.

و قد أثبت هذا الأسلوب نجاعته و فعاليته، بحيث أصبح التعاون و المشاورة و توزيع المسؤوليات و التكامل بينها تقليدا متبعا و مقبولا من الجميع –ما عدا استثناءات قليلة ظهرت لسوء الفهم أو التفاهم- إذا كان الأمر كذلك لغاية 20 أوت 1956م، تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، فإن المقررات التي أسفر عنها، شملت جوانب متعددة من نشاط جبهة التحرير الوطني في الداخل أو في الخارج، و في المجالات العسكرية و السياسية و الاجتماعية و الوضع القائم وقت انعقاد المؤتمر، ووضعت خطط استراتيجية عملية للمستقبل.

إنه من الطبيعي جدا، أن لا يكون تطور المؤسسات السياسية للثورة التحريرية إلا بهذا الشكل، ما دمنا نحرص في اختيار القيادات على صفات الأشخاص كأشخاص، فالأشخاص مهما كانت قدرتهم و نبل أخلاقهم، لا بد أن ينشأ بينهم خلاف في وقت أو في آخر، و الخلاف طبيعي أن يحدث، و لكن حتى لا يتطور الخلاف إلى أزمة يجب أن نتحكم فيه بتحكيم قواعد إنضباطية مستمرة، و مؤسسات دائمة تتحسن باستمرار ويرقي بفضلها القادة إلى القيادة، أو ينزلون بفضلها أيضا، تاركين المكان لغيرهم، دون أن تقع التضحية بهم، هذا هو الدرس الذي خرجت به جبهة التحرير الوطني من مؤتمر وادي الصومام عام 1956م.

ثانيا: هواري بومدين قائد العمليات الحربية:

باستشهاد القائد محمد العربي بن مهيدي، و التحاق عبد الحفيظ بوالصوف بلجنة التنسيق والتنفيذ[*] بتونس، رقي الرائد هواري بومدين إلى رتبة عقيد، وتولى قيادة المنطقة الغربية للجزائر، و كان عليه أن يُولي اهتمامه بإقامة نظام محكم من المخابرات العسكرية ، وكان له ذلك، و أصبحت العملية فريدة من نوعها في الثورة التحريرية، و قد أشرف على تخريج دورات من الباب المتعلم في مجال الاتصال و البث، و هي بداية تأسيس نظام الاستخبارات في جيش التحرير الوطني[1].

أدرك الفرنسيون خطر الرجل عندما تنبهوا إلى دور مراكز التصنت، التي أقامها في منطقة وجدة، و قد تمكنت وحدة من الولاية الخامسة أن تهاجم العدو على إثر التقاط معلومات أرسلها العدو بالراديو و حللتها قيادة الولاية.

و منذ نهاية سنة 1957م أحاط العقيد هواري بومدين نفسه بجمع من الشباب المثقف أمثال: أحمد قايد و الشريف بلقاسم و عبد العزيز بوتفليقة و الطيبي العربي وآخرون، وكانت المعلومات التي تصله من مختلف الولايات، و كذا المعلومات الواردة من المغرب وأوروبا، و ما يزوده به عبد الحفيظ بوالصوف من معلومات حربية و سياسية من تونس، وكانت للعقيد اتصالات مع الولايات: الثالثة و الرابعة و السادسة.

ما فتئت الثورة تتقدم في الميدانيين السياسي و العسكري، حتى أمكن لها أنت تثبت أمام المؤامرات و الدسائس التي تحيكها المخابرات و الجوسسة الفرنسية، وقد قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية[*] مواصلة النضال بجناحيه العسكري والسياسي، لأنه حامل لسيادة الشعب الجزائري، وصاحب السلطة الدستورية والهيئة العليا السياسية.

---

[*] لجنة التنيسق و التنفيذ: أقرها مؤتمر الصومام، و تمثل هيئة أركان الحرب العامة، و لها السلطة المطلقة في مراقبة المنظمات السياسية و العسكرية و الاجتماعية و الاقتصادية، و مكلفة بإنشاء و مراقبة اللجان المختلفة، و قد تم اختيار خمسة أعضاء لهذه المهمة، و هم: عبان رمضان و كريم بلقاسم و يوسف بن خدة و محمد العربي بن مهيدي و سعد دحلب.

[1] أنظر: عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 157.

[*] عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمره الثاني بالقاهرة في شهر أوت 1957، وفيه تقرر توسيع عضوية المجلس من أربعة وثلاثين عضوا إلى أربعة وخمسين عضوا، تمهيدا للقيام بدور "برلمان" لاحقا.

وفي طرابلس، عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، دورته العادية خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 حتى 20 جانفي 1960، وسجل الاعتراف بـ "حق تقرير المصير" وأكد ثقته بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [**] وقرر المجلس تكوين هيئة قيادة الأركان العامة للحرب وتعيين هواري بومدين على رأسها.

وكان لهيئة الأركان، اتصالات مكثفة و متواصلة مع مراكز التصنت في منطقة وجدة بالمغرب، وعمل القائد هواري بومدين بقوة على تنظيم و تطوير وإعداد الجيش ليكون عصريا و ضاربا، و تعلم الجيش الرابض في الحدود و هو كله على أهبة الاستعداد لخوض معارك التحرير، تعلم الجيش أن الخطة العسكرية، هي: التصميم الفكري و العملي الذي، يسبق البدء في إعداد وتنفيذ أي عمل عسكري، و تمثل الخطة، التصور الأساسي، الذي ينبغي على القائد امتلاكه والتصرف على أساسه، قبل البدء في العمل، و تشمل العمل العسكري كله، و يصبح هذا العمل، عملية واحدة ذات هدف نهائي واحد، تذوب فيه كل الأغراض العامة أو الجزئية، ولا يمكن أن يبدأ أي عمل عسكري مهما كان مستواه، قبل أن تكون المعالم الأولى لتصميمه و مساره و أهدافه و معالم خطته، قد توضحت في ذهن القائد و مرؤوسيه.

فقد كان العقيد هواري بومدين يقضي وقتا طويلا في التدريب و دراسة الخرائط العسكرية، و المواقع التي يمكن أن تكون هدفا لهجومات في أي مكان أو وقت يتواجد فيه العدو، و من هنا، فإن التخطيط يشكل في حد ذاته عملا فكريا أساسيا يستهدف تمكين القائد من معرفة ما يريد عمله و تنفيذه و كيفية تنفيذ هذا العمل.

و لكي يتمكن القائد من معرفة ما يريد عمله، يجب عليه، أن يعرف بوضوح الوسائل التي يستخدمها، أو التي باستطاعته استخدامه في تحقيق الهدف المحدد... و المدة التي يحتمل أن يستغرقها الوصول إلى الهدف، و يستطيع القائد عبرها فرض إرادته على العدو... و يمثل القائد

[**] كان إنشاء الحكومة المؤقتة، بعد مشاورات بين قيادة الثورة، ثم في مؤتمر طنجة في أفريل عام 1958 وفي 15 سبتمبر من نفس السنة، قررت لجنة التنسيق التنفيذ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تكوين الحكومة المؤقتة.

بوصلة للمرؤوسين تمكّنهم من فهم إرادة القائد، و فهم أفكاره، وتصوراته والعمل على أساسها في التخطيط و الإعداد و التنفيذ بصورة واضحة وصحيحة.

أقام هواري بومدين، مركز قيادته في وجدة على الحدود المغربية الجزائرية، و سخر قدراته و إمكانياته و كفاءته في تجنيد الشباب و اختيار إطارات جيش التحرير الوطني من المثقفين، و عرف بالمقدرة على التنظيم العسكري، و في أوائل عام 1960م تم دمج قيادتي العمليات الشرقية و الغربية، و أصبحت قيادة واحدة، تعرف بهيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير الوطني، و التي تولى قيادتها.

بادرت القيادة الجديدة على الفور بإعادة هيكلة و تنظيم جيش التحرير الوطني، وقامت بتعيين قادة جدد في الداخل على رأس الولايات، و في الحدود على رأس الوحدات القتالية، و شرعت في تنظيم عمليات هجومية فعالة على خطي "شال" (*) و"موريس" (**) وعلى المراكز الأمامية للقوات الفرنسية، شاركت فيها جل الوحدات من المنطقتين الشمالية و الجنوبية، و تركزت الهجومات على ناحية سوق اهراس و الذرعان، واستمرت تلك الهجومات مدة أسبوعين ورغم ضراوتها، و ما لحق بالمراكز العسكرية الفرنسية من خسائر كبيرة، إلا أن تلك الفيالق، م تتمكن من العبور عدا فيلقا واحدا من المنطقة الشمالية، استطاع اختراق الحدود المكهربة و العبور إلى الجزائر. [1] و في شهر أفريل عام 1960م، تمكن فيلق آخر من المنطقة الجنوبية، من اختراق خطي شال و موريس، و العبور إلى الجزائر بين بئر العاتر و نقرين و بالذات من ناحية بوموسى، و قد أسفرت هذه المعركة، عن خسائر كبيرة في صفوف الجانبين، و تم أسر بعض المجاهدين منهم قائد المنطقة (مقداد جدي) الذي تمكن فيما بعد من الفرار، والالتحاق بجيش التحرير الوطني.

(*) خط موريس: أنشئ عام 1957 وهو عبارة عن شبكة هائلة من الأسلاك الشائكة، وستة خطوط مكهربة، عرضها (12 متر) أما طوله فهو يمتد على طول الحدود الشرقية من أول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة إلى أقصى نقطة في الجنوب، وهي قرية نقرين، وهو مكهرب بقوة (15 ألف فولط) وأراضيه مزروعة بمئات الألغام المضادة للأفراد.

(**) خط شال: مواز لخط موريس و المسافة قد تضيق أو تتسع حسب طبيعة الأرض ومسالكها، وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق و الحفر الخداعية العميقة، وفي بعض الأحيان تصل المسافة إلى ما يزيد عن 50 كلم . طالع تفاصيل أخرى: دور مناطق الحدود، إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة بولاية تبسة.

(1) الأسلاك الشائكة المكهربة –دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول، حول الأسلاك الشائكة و الألغام، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص 220، 223

و قرر هواري بومدين، تكثيف الهجومات بوحدات ضاربة بداية من جوان 1960م والتي استمرت لعدة شهور، و هذه العمليات تدخل في إطار الرد اللازم على سياسة ديغول إزاء وفد الحكومة المؤقتة، الذي كان يتكون من محمد الصديق بن يحي و علي بومنجل، و قد سقط في هذه الهجومات ما يزيد عن (650) شهيدا، عدا الجرحى.[1]

و لعل كثرة الخسائر هذه، هي التي دفعت قيادة هيئة أركان الحرب إلى أن تغيّر من خططها و عملياتها في اختراق، و عبور الخطوط المكهربة، بعد أن زاد عدد القوات الفرنسية و تعززت حراسة الخطوط بقوات ضخمة، و بآليات و أجهزة متطورة في الرصد و الكشف و التدمير، و منذ ذلك الوقت بقيت عمليات الحدود محدودة.

و كان الهجوم العام بأمر هيئة أركان الحرب، الذي بدأ في أواخر شهر فيفري سنة 1962. و قبل بدء مفاوضات إيفيان الأخيرة، و الذي دام 21 يوما كاملا و لم يتوقف إلا يوم توقيف القتال، وقد شاركت جميع وحدات جيش التحرير الوطني، المرابطة على الحدود التونسية الجزائرية، والحدود المغربية الجزائرية، واستعملت فيه مختلف أنواع الأسلحة التي بحوزتها، وقد تكبدت فيها القوات الاستعمارية خسائر جسيمة ثقيلة جدا في الأرواح والعتاد، وقد استعملت فرنسا القنبلة الذرية لردع المجاهدين في الصحراء [2] و القنابل البيولوجية، وهي عبارة عن ضباب يحدث في الحدود المغربية، وبدأت تظهر أعراضه على المجاهدين في العمود الفقري.

وقبل الشروع في المفاوضات، بين الحكومة المؤقتة، والحكومة الفرنسية اشتد الخلاف بين وزير الخارجية كريم بلقاسم، والعقيد هواري بومدين، حول مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وبعض بنود الاتفاقية التي يراها العقيد مجحفة بحق الجزائريين.

إن العقيد هواري بومدين، الذي تقوى نفوذه وسط جيش الحدود والمساند دائما من طرف بوالصوف وبن طوبال، هذا الخلاف فتح المجال أمام اتهامات متبادلة بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة للحرب.

---

[1] دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد و حماية مآثر الثورة، ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، ص 114-116.

[2] في منطقة "رقان" وفي الساعة السابعة وأربع دقائق من صباح يوم السبت 13 فيفري عام 1960، فجرت الحكومة الفرنسية قنبلتها الذرية متحدية بذلك الشعوب الأفريقية و جميع شعوب العالم، المرجع مجلة المجاهد، العدد 62، 1960، ص 09.

لم يستمع هواري بومدين لأي أحد فتصرف حسب ما تمليه عليه أفكاره واستمر في حملة مضادة قبل بداية المفاوضات النهائية، وتوصل إلى فرض الرائد منجلي وسليمان (قايد أحمد) ضمن الوفد الجزائري المفاوض في إيفيان. وقد ذهب فرحات عباس للمؤتمر، وبدا في موقف ضعيف، أمام النفوذ المتزايد للجيش، بومدين وجماعته المدعمة من قبل بوالصوف وبن طوبال، فلم يتخذ أي موقف أمام بومدين، الذي أصر على تثبيت آرائه وأفكاره الاشتراكية [1] المناهضة للرأسمالية والإمبريالية العالمية.

وقد سجل التاريخ بأحرف من ذهب، أن تحرر الشعب الجزائري، عبر هذه الثورة قد حقق واحد من أعظم الانتصارات العالمية المعاصرة، ويشكل التوقيع على اتفاقيات إيفيان [*] انتصارا مبينا، حققته جبهة التحرير الوطني، وقد حققت هذه الاتفاقيات أهداف الثورة العسكرية والسياسية:

1- استقلال تام، حرية كاملة، سيادة مطلقة، سياسة خارجية حرة، دفاع وطني حر.

2- وحدة تامة مطلقة، لبلاد الجزائر شمالها وجنوبها.

3- وحدة مطلقة للشعب الجزائري، بأكمله لا فروق ولا طائفية ولا جنسيات.

وانتهت المفاوضات [2] بتوقيع اتفاقيات إيفيان عشية 18 مارس 1962 من قبل كريم بلقاسم وزير الشؤون الخارجية الجزائرية و جاكس لويس وزير الدولة الفرنسية وحدد تاريخ وقف إطلاق النار في يوم 19 مارس وفي الساعة الثانية عشر، وبدأت تباشير النصر تلوح في الأفق الوطني و العالمي على حد سواء، لا سيما بين الأشقاء و الأصدقاء الذين كانوا يعتبرون استقلال الجزائر مكسبا لهم، وذلك بمجرد أن أعلن السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن توقيف القتال في خطاب تاريخي الذي نقتبس بعضا مما جاء فيه : (... إن الاستقلال ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة فقط تمكننا من تغيير وضعية شعبنا ، إنه

---

[1] طالع جوانب من هذه المرحلة، حميد عبد القادر – كاتب صحفي- فرحات عباس، رجل الجمهورية، مرجع سبق ذكره، الصفحات: 208-220.

[*] للمزيد حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى: ALLAIS, Maurice, Les Accords d'Evian, Paris, 1962.

[2] أنظر: بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار و محل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

سيتيح لنا الانتقال من حالة التعفن الاستعماري، إلى التحرر و الاندفاع في معركة البناء والتحرر الاجتماعي... إن عدة مهمات تنتظرنا وفي مقدمتها، تشييد ما تهدم طيلة سبع سنوات ونصف من الحرب، وتضميد الجراح ومقاومة البطالة والتخلف، وإن مهمتنا، أن نبني مجتمعا جديدا، يكون صورة لوجه الجزائر الفتية الجديدة الحرة... إن الشعب و المجاهدين و المناضلين، يجب أن يبقوا دائما في حالة تجنيد إن الجزائر، ستكون كما نريدها نحن الجزائريين أن تكون ، وأن الشعب الجزائري القوي بوحدته وأمام العالم الذي يرقبه، سيواصل نضاله لتحقيق الأهداف، التي استشهد من أجلها مئات الآلاف من الأبطال الجزائريين).

و في نفس اليوم، أصدرت قيادة هيئة الأركان العامة بيانا نقتطف منه الآتي:"...إن وقف القتال ليس هو السلام، و كما أن السلام ليس هو الاستقلال، فإن الاستقلال ليس هو الثورة، أي أن المعركة ما زالت مستمرة، و ستكون أكثر ضراوة و أكثر تعقيدا و أكثر دقة، و ذلك أكثر من أي وقت مضى...إن الطريق الذي سيوصلنا إلى الأهداف الأساسية للثورة ما يزال طويلا، و هو طريق خطر، لأنه مزروع بالعراقيل و العقبات المتصدرة... لنرجع بأفكارنا إلى شهدائنا الذين يراقبوننا من أضرحتهم لنحيي و نترحم بخضوع على أرواحهم وذكراهم الخالدة... فلنعرف كيف نسمو بأنفسنا إلى مستوى هذه الحقيقة السامية، ولنضم الصفوف و لنبق ثابتين و يقظين لتحيا الجزائر الثورية – قيادة الأركان العامة".[1]

ووضعت الحرب أوزارها، وسكت دوي القنابل، وصوت الرصاص، في كل أنحاء التراب الوطني، وسط انبهار العالم بأسره، الذي كان يتتبع سير الفصول الأخيرة من الملحمة الجزائرية [*]، وقد زاد إعجاب العالم بالثورة الجزائرية بعد التحكم الدقيق في وقت واحد في كافة العمليات الحربية والفدائية بشكل مذهل.

وعاشت الجزائر في هذا اليوم موجة عارمة من الفرح و الابتهاج، فلقد أطلق سراح الأسرى وتحرر المساجين من زنزانات الاستعمار التي أصبحت خاوية وخارج الشعب الجزائري شيبا وشبابا

---

[1] ملفات وثائقية (24)، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر، أوت 1976، ص 77.

[*] أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، عظمة ثورة أول نوفمبر 1954 و أهميتها التاريخية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 448-453. و للمزيد من المعلومات حول هذه الفترة، يمكن الرجوع إلى:

BERCHEAUD, Edmond, Le Premier Quart d'heure en Algérie des Algériens de 1962 à Aujourd'hui, Paris, 1964.

مع بزوغ فجر الحرية في 19 مارس 1962 ومسحت إشراقة شمس هذا اليوم، ظلام ليل حالك، حاول الاستعمار تأبيده، وتحقق النصر المبين للشعب الجزائري، والحمد لله.

الفصل الثامن:

دور هواري بومدين في استقرار الدولة الجزائرية

تمهيد في مفهوم الدولة:

عرفت الدولة، بأنها: "مجتمع منظم يعيش على إقليم معين، ويخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة، و يتمتع بشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى، و تربط بين أفراد الدول رابطة سياسية قانونية، من حيث أنها تفرض عليهم الولاء لها، و خضوع قوانينها كما تفرض على الدولة حماية أرواحهم و أموالهم وكافة حقوقهم، التي يقرها لهم القانون الطبيعي و القوانين الوضعية"[1].

إن الدولة، دائما مجسدة في شخص أو في أشخاص ، فهي عرضة لآفات الحياة الاجتماعية، وأي تساؤل عنها، تساؤل عن مستقبلها وتطورها [2] أعتقد أنه لا بد من الرجوع إلى ابن خلدون، الذي قدم لنا نظرية تاريخية- اجتماعية عن الحياة السياسية الإنسانية بصفة عامة، و العربية الإسلامية بخاصة، وتأتي أهمية ابن خلدون من كونه يقف في ملتقى الاتجاهات الفقهية والفلسفية و التاريخية والاجتماعية وحتى الصوفية.

لقد فكر ابن خلدون حسب هذه الاتجاهات كلها فوفر لنا في آخر الأمر تحليل للأرضية المشتركة بينهم، يقرر ابن خلدون: "أن الملك غاية طبيعية ليس وقوعه عنها باختيار، إن ما هو بالضرورة، الوجود و ترتيبه،ولابد لذلك الملك، وهو طبيعي لكبح الحاكم"[3].

إن دور الدولة في ظروف البلدان النامية [*]، يكون حاسما، لأنها تمثل القطب الأوحد لإصدار القرارات وتنفيذها، وفي ذلك يكمن الفرق النوعي بين ظروف هذه البلدان النامية، والبلدان الرأسمالية المتطورة، حيث تتعدد إلى حد ما إصدار القرار، وإن مرحلة الإنتقال تضفي

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 408.

[2] عبد الله العروي ، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط6، بيروت، لبنان، 1998، ص 6.

[3] أنظر : عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، لبنان، ط4، 1981، ص 166-173.

[*] يشير لفظ الدول النامية أو المتخلفة بصفة عامة، إلى الدول أو المناطق التي تتميز بانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي، ورأس المال الفردي عن مثيله في أمريكا الشمالية وغرب دول أروبا، وينطبق هذا اللفظ بمعناه العام على جميع دول آسيا (فيما عدا اليابان) وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبهذا المعنى تشمل المناطق المتخلفة على حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم.

بدورها على الدولة، مهام تاريخية مضافة، فإذا كان تراكم لرأس مال في البلدان الرأسمالية التقليدية، كان قد جرى بقنوات متعددة، و أن هذا التطور سيضفي موضوعيا إلى تشكيل رأسمالية الدولية الوطنية، لذا فإن تلك الحجج الداعية إلى إضعاف تدخل الدولة في البلدان النامية، تغدو بعيدة المنال. إن الدول النامية، تحتاج في بداية أمرها، إلى بناء الدولة الحديثة، بقدر ما تحتاج إلى الثورة الاجتماعية،وقد أعطى المسؤولون الأولوية لبناء الدولة عن طريق الحزب، ومع أن الحزب يمثل في الدول الاشتراكية الطبقات العاملة. وفي الجزائر حدد الميثاق الوطني، الدولة الجزائرية، التي هي (أولا و قبل كل شيء تعبير صادق عن الإرادة الشعبية، وضمان لاستقلال البلاد وحرية المواطنين، لقد استمدت الدولة الجزائرية سمعتها الديمقراطية الشعبية من ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي أنجبتها، وكانت بذلك بعيدة كل البعد عن أي تصور إقطاعي أو بورجوازي ليبرالي للدولة). [1]

وقد جاء في بيان التاسع عشر من شهر جوان 1965، فأكد هذه السمة الديمقراطية للدولة الجزائرية المناهضة للإقطاعية [2]، ونادى بإنشاء، دولة ديمقراطية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق، والمثل العليا، وبمعنى آخر، دولة لا تزول بزوال الحكومات و الأفراد).[3]

أولا– النصر و الاستقلال و أعراس الجزائر:

أشرقت شمس استرجاع الاستقلال مع بداية شهر جويلية عام 1962 بظهور المجاهدين في القرى و المدن بزيهم الثوري، و مع مطلع فجر يوم 5 جويلية، ارتفع العلم الجزائري في عموم الوطن[*] و نزل العلم الفرنسي إلى الأبد، و قد تولى الجيش الاستعماري ذلك بنفسه في الثكنات العسكرية، قبيل الانسحاب و المغادرة النهائية.

و ارتفع علم الاستقلال، فوق أول شبر من الأرض، وطأته قوات الغزو الفرنسي في شبه جزيرة سيدي فرج في 5 جويلية عام 1830، و عن ذلك يقول الرائد لخضر بورقعة، المسؤول

---

[1] ح.ج.ت.و. الميثاق الوطني، صيغة 1976، ص 68.

[2] للمزيد من المعلومات حول الدولة الجزائرية المعاصرة، يمكن الاطلاع على:

AJERON, Charles Robert, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Paris, R.U.F., 1979.

[3] أنظر: ح.ج.ت.و. الميثاق الوطني، صيغة 1976، (الدولة الاشتراكية).

[*] للمزيد حول الموضوع، يمكن الاطلاع على:

LEBJAOUI Mohamed, Vérités de la révolution Algérienne, Paris, GALLIMARD, 1972.

عن منطقة العاصمة في مذكراته: "أمرت شخصيا جنودنا المتمركزين حول المناطق الحساسة في العاصمة، بإطلاق الرصاص بكثافة في الفضاء، و إعلان مبدأ استرداد السيادة الوطنية، التي حرمنا منها طيلة قرن و ربع القرن، و دفعنا ضريبتها الملايين من شهداء الواجب و الحرية، فشاع جو الاستبشار في كل أنحاء العاصمة، و خرجت الجماهير عن بكرة أبيها، و تعانقت البنادق بأصوات الزغاريد، و أبواق السيارات، و هتافات الله أكبر، تحيا الجزائر، الأمر الذي هرع له المعمرين رعبا و غادروا منازلهم حاملين حقائبهم و أمتعتهم متوجهين إلى المطار و الموانئ، تحميهم قوات الجيش الفرنسي، و كانت فرحتي لا توصف، وشعوري بلذة النصر لا تحد، و أنا أشاهد فئات المعمرين بعائلاتهم يتدافعون على ممرات البواخر، باحثين عن مقاعد الهروب، عائدين إلى فرنسا و هم يحملون تاريخ خزيهم و عارهم في الجزائر و جرمهم الذي ملأ الدنيا و شغل الناس.

و لم نشأ أن نفوّت فرصة تصحيح مسار التاريخ... و تشبثنا بمبدأ إعلان استرجاع السيادة من المكان الذي اغتصبت فيه، بحيث توجهنا إلى مدينة سيدي فرج الواقعة غرب العاصمة، و على ساحلها الشهير رفعنا العلم الوطني في فجر 5 جويلية عام 1962، و على مرأى من قوات المظليين الفرنسيين، اخترنا أكبر المجاهدين سنا و هو، العقيد محمد أوالحاج، ليلقي كلمة فاتحة الاستقلال، و كانت عفوية و مؤثرة، حيّا فيها وفاء شهداء الاستقلال وإخلاص الشعب، و شكر الله على ما منّ به على الشعب الجزائري من نعمة الحرية".[1]

و كان الاستقرار بفضل الشعور الوحدوي لدى الشعب الجزائري، و وافق قادة الوحدات الداخلية لجيش التحرير الوطني، أن ينضموا إلى جيش التحرير القادم من الحدود بشرط أن يستمروا في قيادة وحداتهم الأصلية، و من هؤلاء: العقيد محمد أوالحاج، العقيد محمد شعباني، العقيد الطاهر الزبيري، و الرائد صالح بوبنيدر المشهور بصوت العرب، والرائد سعيد عبيد.

في هذه الأثناء، دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى عقد اجتماع بطرابلس في يوم 25 ماي 1962 و حضر أغلب الأعضاء و مندوبو الولايات، و تم عرض برنامج الأشغال يدعو إلى ضرورة العمل على إيجاد توجه سياسي واجتماعي لمرحلة ما بعد الاستقلال، وضرورة انتخاب مكتب سياسي مؤقت لجبهة التحرير الوطني، و قد حظي البرنامج بالموافقة، و على هذا الأساس انطلقت المناقشات عادية، لتنحرف فجأة عندما بدأ في انتخاب المكتب السياسي، و يحدث الذي

حدث.

---

[1] لخضر بورقعة، مذكراته، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، 1990، ص 100.

للمزيد، يمكن الاطلاع في هذا النسق على: محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، (المقدمة).

أسرع كريم بلقاسم و محمد بوضياف إلى مدينة الجزائر، و أقدمت الحكومة المؤقتة بتاريخ 28 جوان على إقالة قيادة هيئة الأركان العامة للجيش في الخارج، التي يرأسها العقيد هواري بومدين، لكن الجيش رفض تنفيذ القرار و تمسك بقيادته و تسارعت الأحداث، وتنافس الرجال تحت طائلة دوافع عدة للحصول على مناصب و مواقع في الخريطة السياسية الجديدة، و انشطر عقد القوم، و تفرق أشتاتا و فئات:

-**الفئة الأولى**: أعضاء الحكومة المؤقتة بزعامة بن يوسف بن خدة، يساندها العقيد محمد أوالحاج، قائد الولاية الثالثة، و الرائد عز الدين، قائد منطقة الجزائر العاصمة.

-**الفئة الثانية**: هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة العقيد هواري بومدين، ويساندها العقيد الطاهر الزبيري، قائد الولاية الأولى، و العقيد عثمان، قائد الولاية الخامسة، والعقيد محمد شعباني، قائد الولاية السادسة.

-**الفئة الثالثة**: مجموعة تلمسان، التي تتشكل من أحمد بن بلة و فرحات عباس و محمد خيضر و رابح بيطاط على وجه الخصوص.

-**الفئة الرابعة**: مجموعة تيزي وزو، و يقودها كريم بلقاسم و حسين آيت احمد و محمد بوضياف.

و قررت قيادة هيئة الأركان العامة المتمركزة بغار الدماء على الحدود التونسية المتكونة من العقيد هواري بومدين و الرائدين أحمد قائد و علي منجلي، دخول وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة على طول الحدود التونسية و المغربية، و عددهم (25000) ألف جندي، بالتحرك و التوجه إلى الجزائر مع قيادتها المتكونة كما يلي:

1-قيادة الشمال الشرقي بقيادة عبد الرحمن بن سالم و محمد بن عبد الغني و الشاذلي بن جديد و عبد القادر شابو في اتجاه سوق اهراس-عنابة-الولاية الثانية.

2-قيادة الجنوب الشرقي بقيادة الصالح السوفي و السعيد عبيد و محمد علاق في اتجاه تبسة-الولاية الأولى.

3-أما محمد جغابة و محمد روينة (غنتار)، عن طريق نفطة-وادي سوف-الولاية السادسة.

4-أما الجهة الجنوبية، فقد دخلت منها قيادتها المتكونة من الرواد عبد الله بلهوشات و أحمد

دراية و محمد الشريف مساعدية، بقيادة عبد العزيز بوتفليقة، و تلتها عملية دخول أعضاء قيادة الأركان العامة، فتوجه الرائد سليمان (أحمد قايد) إلى الولاية الرابعة ثم إلى الولاية الثانية، أما العقيد هواري بومدين، فقد دخل على تبسة ثم إلى باتنة، ثم استقبلته قيادة الولاية الأولى، العقيد الطاهر الزبيري و الرواد محمد الصالح يحياوي و عمار ملاح و محفوظ اسماعيل، و ألقى العقيد هواري بومدين أول خطاب له داخل الجزائر بباتنة أمام جماهير الشعب و المجاهدين في المسرح البلدي[1]، ثم انتقل العقيد هواري بومدين إلى مدينة سطيف حيث كان الاستقبال حارا من طرف الشعب و المجاهدين و ألقى خطابا بحضور الطاهر الزبيري و محمد الشريف عايسي (جار الله) و عمار ملاح.[*]

وقد كانت قوات جيش الحدود بكامل عتادها الحربي، متكونة تكوينا عسكريا عاليا، و متدربة على استعمال مختلفة أنواع الأسلحة بدقة، و بلباس عسكري موحد، وسلاح عصري متطور، أبهرت الشعب و أدخلت عليه السرور والابتهاج، و تيّقن من وجود جيش عصري متطور قوي، يحمي البلاد و العباد.

في هذه الأجواء، تم اعتقال أربعة ضباط في الولاية الثانية قادمين من الحدود، و هم: الشاذلي بن جديد و محمد عطايلية و أحمد قايد و الهاشمي هجرس، و بقيت الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب تترقب المستجدات.

و في خضم الأخذ و الرد عبّر الشعب بتلقائية لا توصف عن فرحته بالاستقلال و لم يعبأ بما سمع من خلافات و مآس أخرى، إلا أن الخلاف اشتد وراح كل فريق يدافع عن رأيه دون هوادة أو تنازل، فأحمد بن بلة ،ينادي من تلمسان بأنه هو الممثل الحقيقي للحكومة، و كريم بلقاسم يردد نفس الفكرة من تيزي وزو، في حين أن بن يوسف بن خدة و من بقي معه في العاصمة يعتبرون أنفسهم هم الحكومة المؤقتة الشرعية.

---

[1] المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى 18 سبتمبر 1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة بالأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 117.

[*] الثلاثة ما زالوا يروون الكثير عن تلك الأحداث.

لكن الأحداث تضاعفت بسرعة فائقة، إذ أعلن من تلمسان في يوم 22 جويلية تكوين المكتب السياسي و رفض قرارات الحكومة المؤقتة، و صدر أمر التوجه نحو العاصمة لقادة الولايات المؤيدة لهيئة الأركان العامة للجيش و جيش الحدود للمنطقتين الشرقية والغربية، و وقتها كانت قوات الولاية الرابعة متمركزة في العاصمة، و أشهرت كل فئة سلاحها في وجه غيرها، و باتت مخاطر الحرب الأهلية تدق الأبواب، و اندلعت بالفعل بعض الشرارات الأولى من خلال صدامات متفرقة، و هنا خرج الشعب في منطقة "عين الحجل" بجموعه الغفيرة و أقام من أجساده حواجز بين القوات المتصارعة مرددا هتافات واحدة "سبع سنين بركات".

و في 25 جويلية وصل أحمد بن بلة إلى الجزائر العاصمة قادما من تلمسان، رفقة أعضاء من المكتب السياسي، و اتخذ من الإقامة "Villa Jolly" مقرا له والتحق به فرحات عباس و أحمد بومنجل و أحمد فرنسيس، و في نفس اليوم، قدّم بن يوسف بن خدة استقالته من رئاسة الحكومة المؤقتة و في 02 أوت 1962 عقد اجتماع في إحدى قاعات ولاية الجزائر حضره: كريم بلقاسم و محمد بوضياف ومحمد أوالحاج و أحمد بن بلة و رابح بيطاط، و اجتهد هؤلاء لإيجاد حلولا للأوضاع المتأزمة، و تلت هذا الاجتماع لقاءات أخرى بمقر إقامة أحمد بن بلة.

و في مجرى شهر أوت، عادت السلطة إلى المكتب السياسي، فقرر إنشاء الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني الذي أدى دوره كاملا أثناء الثورة التحريرية والنصر، و أنشئ حزب جبهة التحرير الوطني كبديل عن جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة المسلحة من يوم اندلاعها إلى النصر و الاستقلال التام، و بذلك انتهت مرحلة توطيد أركان المكتب السياسي و أجهزة الحكومة والجيش و الحزب في البلاد، و بدأت مرحلة أخرى بانتخاب المجلس التأسيسي [1] لتتكون أول حكومة وطنية مؤقتة ضمت ثمانية عشر وزيرا.

---

[1] تحدد تاريخ انتخاب أول مجلس تأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962 و تكون من 196 عضوا لسنة واحدة، و مدد إلى سبتمبر 1964 وعليه تكونت أول حكومة في يوم 26 سبتمبر 1963.

عملت الحكومة على تكوين جهاز دولة حديث لانطلاقة جديدة في حياة الجزائر المستلقة، و انصب الجهد القيادي المشترك في الإعداد للمؤتمر العام لحزب جبهة التحرير الوطني يقوم بانتخاب أجهزته القيادية: اللجنة المركزية و المكتب السياسي و الأمين العام مع العمل على تطوير "برنامج طرابلس" وفق المستجدات الطارئة على البلاد.

شرعت اللجنة التحضيرية في عملها يوم 17 نوفمبر 1963 و أعدت ميثاقا جديدا يحل ميثاق طرابلس، إذ صار من الممكن الاستفادة من تجربة ممارسة السلطة، و انعقد المؤتمر بسنيما إفريقيا في يوم 4 أفريل 1964، ليعمل على مواجهة تحديات ما بعد الاستقلال، و ضم ذلك الجمع الضخم الذي يزيد على 1500 مناضلا، والكل مبتهج بعقد أول مؤتمر بالداخل وترأس الجلسة المناضل بشير بومعزة، و وافق المؤتمر على صيغة ميثاق الجزائر الذي يحدد النظام الاشتراكي بمختلف القطاعات وأعطى الأولوية للحزب على الدولة. و انتخب المؤتمر اللجنة المركزية الأولى [1] من 80 عضوا أصليا و 23 مساعدا. بدأ المؤتمر أعماله و حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ فوجئ الجميع بمشروع أحمد بن بلة الذي اقترح تكوين (ميليشيا) مسلحة تابعة للحزب و منفصلة عن الجيش، تكون مهمتها الحرص و العمل على متابعة و تطبيق مقررات الحزب، إنها المفاجأة التي هزت القاعة، ليتدخل بعدها وزير الدفاع الوطني هواري بومدين الذي كان جالسا بجانبه في المنصة، و يعارض فكرة المشروع بشدة، و رد عليه بقوله: لا يمكن أن تكون هناك نواة مسلحة أخرى بجانب الجيش، و سحب أحمد بن بلة مشروعه أمام ما وجده من معارضة شديدة من المناضلين، و أثار بعض القياديين محاور أخرى منها، ضرورة تصفية بقايا الاستعمار الذين ما يزالون على حلهم في جزائر الاستقلال، و استمر الاجتماع و توالت مداخلات و رد هواري بومدين قائلا: "نحن أمام خيارين، إما أن ننطلق في تطبيق المشاريع الإنمائية لبناء الجزائر و إما أن نلاحق الخونة ونشتغل بتصفية البلاد و ندخل في دوامة داخلية و خارجية مرة أخرى". و ما إن انتهى من كلامه حتى وقف الجميع مرددين و

---

[1] أنظر تفاصيل أخرى، محمد بوضياف، الجزائر إلى أين؟ مؤتمر جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1996، ص 161-167.

مطالبين بصوت واحد: "التطهير، التطهير"، و استمر المشهد لدقائق على نفس و صوت واحد...[1] و استمر الاجتماع، و توالت المداخلات، وظلت الأجواء محفوفة بالشكوك، بعدما دب الخلاف في الرأي.

ثانيا– حركة 19 جوان 1965 واستقرار السلطة:

إن عملية تغيير نظام الحكم، قد يكون نقطة انطلاق لعمل ثوري حقيقي، يستجيب لطموحات الجماهير، لم تتوفر لها إمكانيات التغيير المنشود، ويحدث التكامل بين الطلائع و القيادة، إذا تمكنت من السيطرة السياسية و التنظيمية على الأجهزة التنفيذية، ليظل القرار سياسيا.

يقول الكاتب الصحفي لطفي الخولي عن هواري بومدين: (... بل أكاد أن أكون مؤمنا إيمانا لا يتزعزع، إنه الرجل الذي يملك في يده مفاتيح الموقف، ليس فقط في الجزائر، وكنت دائما على يقين أن المخرج للدوامة مسألة وقت وزمن، لا بد أن تجري فيها الأمور، ولكن دائما وأبدا ستحين في اللحظة، سيتوقف فيها بإشارة منه الصخب الدائر، ويتقدم بنفسه هذه المرة ليتولى القيادة، وهو بالضبط ما كان).[2]

الأرجح أن العقيد هواري بومدين لم يفكر في التدخل لتغيير السلطة إلا خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت حركة 19 جوان، وقد يكون السبب المباشر الذي دفع بهواري بومدين، إلى الإسراع و العمل على تنفيذ الخطة، هو أن أحمد بن بلة عمل على إقالة عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية، وقد واجه عبد العزيز بوتفليقة هذه الرغبة، وقال أنه ليس من المناسب إبعاده في وقت تستعد فيه الجزائر الاستقبال مؤتمر القمة الأفروآسيوي، وهو حدث عظيم باعتباره المؤتمر

---

[1] لمزيد من المعلومات حول المؤتمر، أنظر: محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية، مرجع سبق ذكره، ص 183-185.

[2] أنظر: لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة، وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات، التجمع البومدييني الإسلامي، مطبعة دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر (الصراعات التي فجرت حركة 19 جوان 1965).

الثاني من نوعه منذ مؤتمر باندونج [*] وأجاب بن بلة بأنه رئيس الجمهورية يريد أن يطبع بطابعه الخاص السياسة الخارجية للبلاد.

فرد بوتفليقة بأن استبعاده في هذه الآونة يعني عدم الثقة به، وهو يمثل الحزب للشؤون الخارجية، وليس من حق الرئيس وحده أن يتصرف في هذه المسألة ، وعليه أن يستشير الحزب في ذلك، وكان بومدين يشغل في ذلك الوقت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ويمثل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة، ولما علم بمحاولة عزل عبد العزيز بوتفليقة، عاد على عجل، وأخذ يرتب للانقلاب مع زملائه من المقربين، وكانت المشكلة التي واجهت القائمين بالحركة هي كيفية مواجهة المؤتمر الأفرو – آسيوي بنظام جديد، وهل يقبل أعضاء المؤتمر الاستمرار رغم هذا التغيير، وللتغلب على هذه المشكلة، اتفقوا على أن هذا التغيير داخلي ولا يؤثر على سياسة الجزائر الخارجية، وقد طلب بوتفليقة بعض الوقت للتفكير وليقدم استقالته [**] في حين يشرع القائمين على الحركة بترتيب أمرها، كلف العقيد الطاهر الزبيري بأداء المهمة الحرجة، ألا وهي القبض على بن بلة، وكان الترتيب دقيقا بحيث لم يترك ثغرة تجعل الفشل محتملا.

وقد كانت الحركة التصحيحية في يوم 19 جوان 1965 وهو اليوم الذي كان الفريق الوطني يجري مقابلة ودية مع الفريق البرازيلي بملعب 20 أوت و بقيت مقابلة "الخضر" مع رفاق الجوهرة السوداء "بيليه" مرتبطة بحدث التغيير في الحكم الذي قام به هواري بومدين.

وكانت استجابة الشعب تلقائية، وكان على قائد الحركة الجديدة، أن يوضح في بيان عام للشعب [*]، واستغرق إعداد البيان بعض الوقت، و وضح فيه أن هدف هذه الحركة الأول هو

---

[*] مؤتمر باندونغ بأندونيسيا، عقد في أفريل عام 1955 ضم تسعة وعشرين دولة من آسيا وأمريكا ممثلة في رؤسائها، وقد ألقى الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر خطابا هاما.

[**] لمزيد من التفاصيل أنظر، حميد عبد القادر ، كاتب صحافي ، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر 2001، ص 224-228. أيضا: لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة والنشر، ط 1، 1990 (بومدين من الانقلاب إلى الزعامة).

[*] وقد جاء في بيان مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن مجلس الثورة هو الهيئة العليا، في حين أن الحزب، جهاز تنظيمي لتنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس الثورة، و السهر على المتابعة و التوجيه، و التنشيط و المراقبة. الجزائر، في 21 جويلية 1965.

الرغبة في إحلال القيادة الجماعية، محل الزعامة الفردية، وتطبيقا لهذا المبدأ، كوّن هواري بومدين[**] مجلس الثورة الموسع، الذي ضم 26 عضوا بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة، كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع الرئيس السابق أحمد بن بلة، أمثال عبد العزيز بوتفليقة، وبشير بومعزة.

يقول هواري بومدين: "إن الثورة التي تستمد قوتها من الشعب، و تتخذ الشعب كقاعدة و أساس لها، ستنتصر مهما وجدت من صعوبات، و من محاولات الانحراف بها، ومهما حاول أعداؤها وضع العراقيل أمامها، و إننا حينما نتحدث عن هذه النقطة بالذات، تتضح لنا مسؤولية الجيش، كما كانت بالأمس وكما هي اليوم مسؤولية أساسها خدمة الشعب قبل كل شيء... و إننا حينما نقول الجيش الوطني الشعبي يتمثل في الأعمال لا في الأقوال...فإننا نعني بذلك أنه الجيش الذي يخدم الشعب و يحافظ على مكاسب الشعب والثورة، الجيش الذي يجب عليه أن يساهم مساهمة فعالة و بناءة في الحملة الوطنية، ألا وهي حملة البناء و التشييد، وبكلمة مختصرة: بناء مجتمع اشتراكي ثوري و جديد". [1]

الفصل التاسع

الوضع الاقتصادي في الجزائر

أولا– سياسة الاستعمار الاقتصادية في فترة الاحتلال:

كانت سياسة الاستعمار الفرنسي الاقتصادية في الجزائر بعد الاحتلال، هي تخصيص هذا البلد في الإنتاج الزراعي، وخلق قطاع زراعي، يملكه الأجانب، الذين استُقدموا من فرنسا وبلدان أوروبية أخرى كإيطاليا وإسبانيا، وقد بلغت مساحته الكلية حسب إحصاء عام 1954 حوالي 2.7 مليون هكتار موزعة بين 25.000 معمر، وهذا في الوقت الذي كانت فيه مساحة أراضي مجموع الجزائريين حوالي 5.,6 مليون هكتار يملكها عدد من الأفراد يرتفع إلى أكثر من 622000 شخص مالك. [2]

[**] بعد التصحيح الثوري في 19 جوان 1965، كان اللقب الرسمي هو رئيس مجلس الثورة و الحكومة.

[1] من نص خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة حفل تدشين مدرسة الهندسة العسكرية في يوم 6 ديسمبر 1965.

[2] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص 46. أنظر أيضا:
Mohamed El Hocine, BEISSAAD, Economie de développement de l'Algérie, O.P.U., 1981, P.7

ولم يكن إنشاء قطاع المعمرين [*] الزراعي، قد تم بشكل طبيعي وإنما تحت ضغط إجراءات سياسية وإدارية، متعسفة متمثلة في عدة أوامر و مراسيم، أو قرارات ضربت من أول وهلة، الملكيات ذات الطابع الجماعي، كأراض العروش أو الأوقاف أو التابعة لـ "البايلك" في الوهلة الثانية، ملكيات الجزائريين الخاصة بدعوى معاقبتهم على الثورة ضد الحكم، أو بدعوة عدم الاستظهار بعقد الملكية.

إن الإنتاج الزراعي، كان يشكل أكبر جزء من مجموع الناتج العادي الداخلي الإجمالي، الذي بلغ عام 1953 قيمة 304 مليار فرنك فرنسي قديم، وكانت حصة القطاع الفلاحي من هذا الناتج ما يقرب من 8 5 % و الباقي يمثل حصة الصناعة، التي كانت مجرد صناعة استخراجية في الغالب، و كان المعمرون

[*] كلمة المعمرين تعني، المقيمين من الفرنسيين الداخلين إلى الجزائر، و أطلقت عليهم الثورة "الأقدام السوداء".

بصفة عامة يعارضون كل المعارضة أي اتجاه في سياسة الجزائر المستعمرة نحو التصنيع، ولم يكن قبول برنامج 15 أكتوبر 1946 المسمى تجاوزا برنامج "التصنيع" الذي كان يتضمن إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية، ذات الطلب المستعجل أو تحت الضرورة القصوى، التي أملتها ظروف الحرب العالمية الثانية، وأهداف استراتيجية رأسمال الصناعي الفرنسي، المتمثلة في توزيع مخاطر الحرب على نطاق جغرافي واسع [1] ومع ذلك بقيت هذه الصناعات دائما، مجرد مشروع الشركات الأم بالخارج. وبصفة عامة وقع الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الاحتلال، تحت ضغط عدة عوامل، اكتسب فيها طابعا من الحيوية والخبرة، التي كانت يمكن أن تشكل قاعدة للانطلاقة في التنمية، لولا العوائق الخطيرة التي واجهتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، و التي ستغير الوضع الاقتصادي تغييرا كبيرا في صالح الشعب، الذي عانى الكثير من ويلات الاستعمار وسياسته التضليلية.

ورثت الجزائر عن عهد الاحتلال الفرنسي، اقتصادا طبع البلاد بتخلف شديد، انعكست آثاره على مختلف النشاطات الإنتاجية في البلاد، ولم يكن هذا الوضع، نتيجة عادات وتقاليد اجتماعية وعوامل جغرافية ومناخية، حال ذلك دون إمكانية تنمية البلاد، كما حاول بعض الكتاب الفرنسيين تبرير ذلك، بل كان في الواقع، نتيجة سياسة معتبرة طبقتها إدارة الاحتلال، وتركت الجزائر في حالة تخلف اقتصادي واجتماعي دائم، وذلك بقصد ربط الجزائر بالاقتصاد الفرنسي، وبقائها سوقا لتصريف البضائع الفرنسية ومصدر لإمداد صناعات فرنسا بالخامات المعدنية، واليد العاملة الرخيصة[2]، وهكذا ظلت الجزائر تؤدي الدور المفروض عليها من أجل نهضة وازدهار رأس المال الفرنسي.

---

[1] للمزيد بالنسبة لموضوع هجرة الجزائريين إلى فرنسا خاصة –الأسباب العسكرية و النفسية- يمكن الرجوع إلى: زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939) سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، ص 46-51. و أيضا يمكن الاطلاع على:

FERHAT Abbas, Guerre et Révolution d'Algérie, la Nuit coloniale, Julliard, Paris, 1962

[2] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1980، ص 102-104.

وفي سنة 1962 كانت نسبة العاملين في هذا القطاع تبلغ 70 بالمائة من مجموع سكان البلاد، في حين لا يعطي سوى 40 بالمائة من الإنتاج القومي و 20 بالمائة من الدخل القومي، ويبلغ ما يعمله الفلاح من أيام العمل في السنة 100 يوم فقط بينما ترتفع، أيام العمل للفلاح إلى 250 يوم عمل في السنة الزراعية المتطورة [1]، أما الصناعية فقد كانت تعاني من ضعف شديد، وظلت محصورة في نشاطات حرفية ذات أهمية محدودة، وتؤكد الإحصائيات الصناعية لسكان البلاد البالغ عددهم آنذاك 11.000.000 نسمة سوى 200.00 وظيفة، أي أقل من وظيفتين لكل 100 مواطن.

ثانيا– الوضع الفلاحي أثناء الثورة التحريرية:

إن أجود الأراضي الفلاحية وأحسنها موقعا هي الأراضي التي استولى عليها المعمرون، والتي كانت بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وهذه الأراضي تشكل حوالي ثلث الأراضي القابلة للزراعة[*].

وأما الثلثان الباقيان من الأراضي القابلة للزراعة، فيجري استغلالهما في الغالب بالطرق التقليدية، ومنذ بداية الاحتلال الفرنسي، كانت أهمية القطاع الزراعي في الجزائر، تتناقص باستمرار، بسبب بطئ النمو الزراعي، وذلك على الرغم من الجهود التي كان يبذلها المعمرون، لتوسيع مساحة الأراضي المزروعة[*].

وهذه الحالة، زادت سوءا في الخمسينات و الستينات، فإن الإحصائيات التي نشرتها الأمم المتحدة، تدل على أن الإنتاج الزراعي قد تقهقر بنسبة 1, 6 % في غضون الفترة التي تمتد بين 1953 - 1968 بل الأخطر من ذلك، أن الجزائر كانت من بين البلدان المتطورة القليلة التي

---

[1] أنظر، مجلة اللفظ و التنمية، نتائج استخدام البحث في القطاع الزراعي، بغداد ، العراق، العدد الخامس، 1983، ص125-131.

[*] يعتبر القانونان اللذان أصدرهما نابليون الثالث في 22 أبريل 1863 و 14 جويلية 1865 و اللذان تخول نصوصهما حق الملكية على الأراضي التي يستثمرها الشعب الجزائري بصفة جماعية، من أخطر الإجراءات القانونية، التي اتخذتها السلطة الاستعمارية واستعملتها وسيلة تسلب الأرض وتحويل ملكيتها للفرنسيين.

[*] نذكر أن عدد المزارعين الفرنسيين الذي بقوا في الجزائر في سنة 1955 كان 20 ألف مزارعا، يملك 6400 منهم 100 هكتار أو أكثر للواحد وهذا العدد كان يملك 87 % من مجموع الأراضي التي يملكها الأوروبيون في الجزائر.

تقلصت رقعتها الزراعية، وقد تناقصت المساحة الزراعية في الجزائر في تلك الفترة بنسبة 0,4 % سنويا، كما تناقص معدل مساهمة أنواع البذور المرتفعة المحصول في نمو الإنتاج بنسبة 75 %.[**]

وباختصار، فقد كان الوضع الزراعي في الأرياف، عند قيام الثورة التحريرية يتسم بخصائص اجتماعية واقتصادية، أقل ما يقال فيها، أنها غير طبيعية، وأهم هذه الخصائص:

1. وجود أقلية من المعمرين الأوروبيين، الذين استحوذوا على أجود الأراضي وأخصبها، ويجنون من استغلالها 78% من دخل الجزائر في الزراعة.

2. وجود أقلية، تمثل 5% من سكان الأرياف من كبار الملاك الجزائريين الذين يجنون نسبة 13 % من دخل الجزائر من الزراعة.

3. اضطرار أغلبية تشكل 95% من سكان المناطق الزراعية من الجزائريين إلى تقاسمهم حصة لا تزيد عن 9% من مجموع دخل البلد من الزراعة.

وكانت الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر 1954 التي تميزت بإعادة دور الطبقة الفلاحية في النضال الثوري، وهي أكثر ريادة في الحركة الوطنية، فعلى هذه القاعدة انطلقت ثورة 1954 وسرعان ما تحولت إلى حرب شاملة لجميع الأقاليم الجزائرية. [1]

وفي الثورة المسلحة أعطيت الأولوية للريف الجزائري، حيث لعبت الطبقة الفلاحية الدور الرئيسي على المستوى العسكري، ولم تكن هذه الطبقة رافد بسيط لجيش التحرير الوطني، بل كان فيها القادة في مختلف المراتب، وأصبح العديد من الفلاحين، الذين كانوا في مدارس الجبل ومدارس القواعد الحدودية ممرضين وفنيين لجهاز الإذاعة والاتصالات اللاسلكية وجنودا ومحافظين سياسيين، وأن هذه التغيرات، حولت بعمق الوعي السياسي والاجتماعي للطبقة الفلاحية وبعد عامين على الأكثر تطور الوضع في مؤتمر الصومام 1956 تحولت الثورة إلى حرب شعبية ساهمت فيها الطبقة الفلاحية بشكل مكثف.

وفي مؤتمر طرابلس عام 1962 تغير الوضع بشكل ملحوظ، إذ تم الانتصار السياسي والعسكري بصورة فعلية، ووُقعت اتفاقيات إيفيان، في مارس 1962 وتغير توازن القوى في

[**] للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى :

Abderrehmane, HERSI, Les Mutuations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962.

[1] للمزيد من المعلومات، بالنسبة لإرهاصات الثورة و انطلاقها، يمكن الرجوع إلى:

BOUDIAF, Mohamed, La Préparation du 1er Novembre, Paris, 1976.

الداخل، حيث اتخذت حركة الجماهير الشعبية في الأرياف و المدن اتساعا كبيرا، إذ أن برنامج طرابلس قرر على صعيد المبادئ، انتصار الأمة الجزائرية على الاستعمار، انتصار العمال على الاحتكارات الإمبريالية الفرنسية.

إن الطبقة الفلاحية في الجزائر حصلت على استقلالها، ولم يبق لها إلا أن تعيد أرضها، وقد فعلت ذلك، فبعد البطولات العسكرية، جاءت المآثر الاجتماعية و الاقتصادية، ولقد أخذت الطبقة الفلاحية على عاتقها الأراضي، التي تخلى عنها المستعمرون وبعض كبار الملاكين العقاريين الجزائريين.

وهذا المجهود الزراعي ليس تكميليا بل هو أساس لتحقيق تنمية البلاد وضمان استقلالها الاقتصادي، وإلا فكيف يتصور تحقيق التصنيع إذ لم يعتمد على مجهود زراعي جبار؟ ثم ألا نرى أكثر البلاد تقدما في الميدان الصناعي تتناسب في زيادة إنتاجها الزراعي وخاصة من الحبوب؟ وهذا ليس فقط في الإنتاج المحلي، بل وأيضا لإرضاء الحاجة العالمية الماسة إلى هذه المادة التي أخذ الطلب يزداد عليها ازدياد عدد السكان في العالم، فضلا عن أهميتها لتكامل الاستقلال الاقتصادي.

يقول الرئيس هواري بومدين: "...وبلادنا التي كانت منذ العهد القديم من أكثر العالم إنتاجا وتصديرا للقمح وغيره من الحبوب؟ وهذا حتى سنة 1830 لا يليق بها أن تعتمد على الخارج في تغذيتها، خاصة وأن نسبة زيادة سكانها في علو مطرد على أن بناء أي اقتصاد وطني مستقل يستلزم سنوات عديدة، ويتطلب عملا متواصلا، لا هوادة فيه وهذا ليس فقط لأنه يستوجب مبالغ هائلة، ولكن أيضا، لأنه يفترض وفرة الإطارات والفنيين، ويدا عاملة تمتاز بالكفاءة و الوعي ويستلزم تنظيما علمي للعمل وزيادة الانضباط في أداء الواجب، وتغييرا جذريا في العقلية والسلوك، و إعطاء الأهمية لعامل الزمن في إنجاز آمالنا ومهامنا بروح جديرة بالجدية، التي كانت طابع أعمالنا الثورية أيام كفاحنا التحريري".[1]

---

[1] من الخطاب التحليلي الهام الذي ألقاه الرئيس هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة و الحكومة في الذكرى الثالثة عشرة، لثورة نوفمبر الكبرى، عام 1967.

ثالثا– طبيعة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال:

عانت البلاد من تفشي البطالة و انخفاض مستويات الدخل، وانعدام التوازن بين المناطق و القطاعات الاقتصادية، وقد ازدادت هذه الوضعية سوءا نتيجة العوامل التالية:

1. خروج الأقلية الأوروبية: لقد كان الخروج الجماعي للأقلية الأوروبية في سنة 1962 ، نتيجة لمؤامرة دبرتها منظمة الجيش السري الفرنسية، بعد أن فشلت في تحقيق مخططها، وقصدت من ورائها بالدرجة الأولى، تفريغ البلاد من الإطارات في القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية، وبالتالي إحداث حالة عامة من الفوضى، حتى تظهر الدولة الجزائرية الفتية أمام الرأي العام العالمي، بمظهر العاجز عن تسيير البلاد، الأمر الذي يساعد على تحقيق عودة الأسياد الموعودة.[1]

وعلى الرغم من أن خروج الأوربيين قد عجل بإرساء سياسة القطاع الاشتراكي الجماهيري، المتمثلة في قيام العمال والفلاحين بإدارة المؤسسات المهجورة، إلا أنه كان في الواقع أخطر مؤامرة واجهتها الثورة الجزائرية إذ (900.000 أوروبي)، الذين غادروا البلاد كانت اليد العاملة الفعلية تقدر بـ 300.000 نسمة منهم 33.00 من ملاك المنشآت و 15.000 من الإطارات العالية وذوي المهن الحرة، كالأطباء و المحامين 100.000 من الإطارات المتوسطة والموظفين و 35.000 من اليد العاملة الأوروبية، وقد أثار ذهاب هؤلاء مشاكل التكوين المهني والفني ذلك لأن الإطارات الجزائرية كانت سواء من ناحية نوعية الاختصاص، أو من ناحية العدد، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تعويضهم إلا في نطاق محدود جدا.

2. نزيف رؤوس الأموال، لقد صاحب خروج الأقلية الأوروبية نزيف في رؤوس الأموال، خارج الجزائر، الأمر الذي نجم عنه انخفاض في الودائع لدى البنوك الحسابات البريدية يقدر بـ 110 فرنك قديم بالإضافة إلى 20 مليار فرنك قديم هي قيمة الديون التي تركها الأوروبيون، فأدى ذلك إلى انخفاض كمية النقود المتداولة، وتجميد الحركة التجارية، وعجز المؤسسات الجزائرية

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 21 وما بعدها.

عن تغطية حاجيات التجهيز لقطاعات الزراعة و الصناعة والتجارة، التي قدرت على التوالي بـ 60 مليار و 50 مليار و 30 مليار من الفرنكات القديمة.

3. استهلاك العتاد الذي تُرك في المؤسسات المهجورة الزراعية، منها الصناعية، كان كله قليل الاستهلاك، وتجاوز عمره الإنتاجي، ومن هنا وجدت الدولة الجزائرية، نفسها أمام مشكلة جديدة، وهي ضرورة العمل على تجديد هذا العتاد، لكي يبقى صالحا للاستعمال. وتميزت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال بحالة تخلف معقدة:

1. اقتصاد خاضع لنشاط يعتمد بنسبة 80 % من إنتاجه على الزراعة والصناعة الاستخراجية، ويتميز في قطاعاته بتفاوت كبير بين مستويات تطور قواهما الإنتاجية و بالتفاوت الجهوي.

2. حالة اجتماعية صعبة، تتجسد في البطالة العالية العدد، والتي تولدت عنها حركة الهجرة في الأيدي العاملة الشابة، تحت رغبة الاستفادة من انخفاض أجورها، وتحقيق أكبر الأرباح لفائدة الرأسمالية الصناعية الفرنسية على حساب تدهور الوضعية الصحية للسكان، ووضعية التعليم والتكوين السيئة.

وشهدت المدن الجزائرية، خلال سنوات الثورة التحريرية وأثناء توقيف القتال أكبر هجرة جماعية من الريف إلى المدينة، فأثناء الثورة، هجرت كثيرا من الجماعات والعائلات الجزائرية من الريف إلى المدينة، أما الدوافع لهذه الحركة، هي أن الثورة الجزائرية، ركزت معظم جهودها في الريف الجزائري، وتعاونت تعاونا وثيقا مع الفلاحين، وتجاوبت معهم تجاوبا تاما، وتبعا لهذا، فقد ركزت قوات الاحتلال هي الأخرى مجهوداتها بالريف، وراحت تشد الخناق بواسطة قواتها المنتشرة في كامل القرى في طول البلاد وعرضها على الفلاحين، الذين اعتبرتهم السند القوي والحليف الخطير للثورة، وأنزلت عليهم مختلف أنواع الاضطهاد، وذلك بما قامت به من عمليات النهب و الحرق وتهديم القرى، وتخريب الآلات الفلاحية و الأرض، وبالتالي ما قامت به من إخلاء المناطق المحرمة، التي أقامت بها الخطين خط موريس وشال في كلا الحدود الجزائرية – المغربية والحدود

الجزائرية –التونسية، ثم ما أقدمت عليه من إقامة مراكز التجمع و المحتشدات[1]، وكذلك حملات الإبادة الجماعية التي باشرها الجيش الفرنسي، خاصة أثناء عملية شال وعمليات الأحجار الكريمة و المجهر، التي اجتاحت الأوراس و القبائل الكبرى سنة 1960، إن هذه الأساليب جعلت الفلاح الجزائري يهجر الريف إلى المدينة، وقد سبب ذلك خسارة عظيمة للريف، والذي أدى إلى تسبب في انخفاض مستوى المنتوجات الفلاحية والحيوانية، كما أوجدت هذه التحركات مشاكل اجتماعية متعددة في المدينة، إذ كثرت البطالة، وزادت المشاكل الاجتماعية الأخرى كالصحة و التعليم و السكن، مما جعل المدينة تنوء بحملها، وبدأت تعاني من الضغط السكاني المتزايد عنها فيما بعد.

ومما زاد عنها، أن حركة سكانية أخرى، شهدتها المدن الجزائرية أثناء توقيف القتال حيث هاجرت أيضا جماعات أخرى من الريف، وجماعات المهاجرين الذين كانوا بالخارج، كما استقبلت أيضا موجات أخرى قادمة من الشرق والغرب، وقد أدت كل هذه إلى ارتفاع ملحوظ في سكان المدن وعلى سبيل المثال نجد الجزائر العاصمة كان عدد سكانها سنة 1960 (800) ألف نسمة، فارتفع هذا الرقم سنة 1967 إلى(1200) أي بزيادة (400) ألف نسمة في مدة وجيزة.

ونرى أن ضعف أو تأخر هذا القطاع، يعود فيما يعود إلى الانفجار السكاني، أو أن الخلل الذي حدث في الهجرة الداخلية إذن أن الهجرة إلى المدن ازدادت بدون تخطيط، لذا فإن السكان في المدن صاروا يسكنون في مساكن لا تتلاءم مع عادات وتقاليد البلاد.

و السكن هو –دون شك– واحد من المشاكل ذات الاهتمامات العالمية، فهذا إن كان لا يزال يعد من الأزمات في البلدان النامية، فلا يزال يشغل بال المسؤولين في البلدان المتطورة. ففي الجزائر سنة 1954 كان 30 % من سكان المدن الكبرى يقيمون في الأحياء القصديرية، ومشكل السكن في الجزائر لا يمتاز عن غيره إلا في خصوصيات محلية محدودة، ويدل الإحصاء العام للسكان لسنة 1966 أن عدد السكان الجزائريين المقيمين في البلاد يبلغ (12) مليون شخص[2]. و فيما يلي عدد السكان في العمالات الجزائرية على ضوء النتائج التي سجلها تعداد 1966:

---

[1] أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سبق ذكره (برنامج شال العسكري و عملية المجهر و الأحجار الكريمة)، ص 223–244. و أيضا: الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، ما هي الأسلاك الشائكة، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 122–125.

[2] عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 238 .

الجزائر العاصمة: 1.648.168 نسمة	الأوراس: 765.052 نسمة
الأصنام: 789.583 نسمة	مستغانم: 778.863 نسمة
وهران: 958.366 نسمة	الساورة: 221.374 نسمة
تيارت: 361.962 نسمة	تلمسان: 444.118 نسمة
عنابة: 949.998 نسمة	قسنطينة: 1.513.068 نسمة
المدية: 870.163 نسمة	الواحات: 505.553 نسمة
سعيدة: 236.959 نسمة	سطيف: 1.237.927 نسمة
تيزي وزو: 830.758 نسمة	

المجموع الكلي : 12.101.994 نسمة[1]

رابعا– عناصر وركائز التنمية في الجزائر :

سلكت الجزائر طرق إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أساس قواعد التنظيم الاشتراكي، وتحدد هذا الاختيار في كل من مؤتمر طرابلس سنة 1962 وميثاق الجزائر في 1964 و الميثاق الوطني سنة 1976 وتوصيات المؤتمر الرابع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979. والعناصر التي تشكل استراتيجية التنمية هي أربعة:

- تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين
- توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع
- تحقيق التوازن الإقليمي.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

تمثل هذه العناصر أهداف التنمية الرئيسية وأدواتها وتسعى إلى تحقيق غايتين هما:

- تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

وتعبر الغايتان عن اهتمام اجتماعي وسياسي هو مصالح الجماهير الشعبية الواسعة وفي طليعتها جهود العمال وعائلاتهم، وهؤلاء يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان أكثر من 95% و يستجيب هذا الاهتمام الاجتماعي بكل حرص على مبدأ الطابع الشعبي، الذي

للعلم أن أول إحصاء وتعداد سكان الجزائر كان سنة 1845 من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ويعد الإحصاء العام لسنة 1966 أول إحصاء رسمي أجريا بعد استقلال.

[1] شريف سيسبان، الطاقة البشرية في الجزائر، كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول، الجزء الثاني، 1968، ص 954.

أكدت النصوص السياسية عليه في مختلف المواثيق والتوصيات المذكورة. أما من حيث الأدوات فإن استراتيجية التنمية في الجزائر قد اعتمدت:

– من الناحية المادية: توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع، كأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات، خاصة وأن تأثير الصناعات، تأثير مزدوج على النشاط الزراعي، لقطاع رئيسي منتج يوفر له وسائل النمو، ويدعم الطلب على منتجاته، كما أن للصناعة تأثيرا قويا آخر على جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى والنشاطات الاجتماعية بما تقدمه لها من وسائل النمو المختلفة.

– الأداة الأخرى: تتمثل في استراتيجية التنمية في الجزائر في اختيار مبدأ التوازن الإقليمي، شرطا لا بد منه لإيجاد الانسجام الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الوطنية [1]، لأن التفاوت الاقتصادي الجهوي بين أقاليم الشمال من جهة وأقاليم الجنوب من جهة أخرى، أدى إلى إيجاد تفاوت اجتماعي صارخ في توزيع السكان مثلا.

ركائز سياسية التنمية في الجزائر المستقلة:

قبل أن نتطرق إلى ركائز سياسية التنمية في الجزائر المستقلة، يكون من الأجدر بنا استعراض البنية الاجتماعية للمجتمع، الذي ينطوي على هذه الركائز وذلك من خلال ثلاث سنوات التي تلت الاستقلال، ففي سنة 1962 كان المجتمع الجزائري خارجا من فترة استعمارية طويلة (1830-1962) كلها فقر وحرمان وجهل وأمية، وإن استعرضنا لما ميز تاريخ الجزائر يفسر لنا المقاومة التي أبداها الجزائريون بكل مستوياتهم وفئاتهم خلال الثورة التحريرية، التي قادتها جبهة التحرير، الوطني منطويا تحت لوائها الفلاحون و العمال، ولم يمنع ذلك من دخول البعض من العناصر البرجوازية الصغيرة، التي لم تشارك في الحرب ضد الاستعمار، لتفرض علاقتها الإنتاجية، فقد كان لها اتجاه آخر، هو حفظ مستقبلها داخل إطار هذه العلاقات، وهذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، فيما كانت القيادة السياسية تعيش صراعا إيديولوجيا فيما بينها من جهة ثانية.

---

[1] أنظر مجلة الثقافة ، تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، السنة 14 ، العدد 83 ، أكتوبر 1984.

إن هذا يفسر لنا جانبا من الجوانب التي أدت إلى عدم ظهور مشروع تنموي واضح، بالإضافة إلى الاقتصاد الجزائري كان تابعا لـ "الميتروبول" وحتى البنية الاجتماعية، التي ظهرت بعد الاستقلال، كانت امتداد للفترة الاستعمارية.

وفي هذا السياق نذكر هذه الإحصاءات التي تشخص بكل عجالة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفته بصمات الاستعمار:

1. يشكل النشاط الفلاحي حسب إحصاء سنة 1953 نسبة 35 % من قيمة الدخل القومي، ويشكل النشاط الصناعي، الذي يتكون أساس من الصناعات الاستراتيجية نحو 27%.

2. ترتبط المعاملات التجارية الخارجية للجزائر مع فرنسا وحدها نسبة ضعيفة جدا من قيمة الواردات وهي نسبة 64%.

3. معدل عدد الأطباء حسب أرقام سنة 1953 هو متوسط طبيب واحد لكل ما يزيد عن 5400 ساكن، ويرتفع هذا المعدل في المناطق الأخرى من التراب الوطني خارج المدن العشر الكبرى، التي يتركز فيها المعمرون، وهي التي يمكن تسميتها بالمناطق الريفية إلى معدل طبيب واحد لكل 20000 ساكن، وانعكست آثار هذا العجز في التأطير الصحي على صعيد معدل الوفيات، وسط الأطفال الجزائريين، الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، بحيث يرتفع إلى ما يقرب من 50 في الألف.

4. كان معدل التسجيل المدرسي وسط الأطفال الجزائريين سنة 1953 هو فقط 19 % مقابل نسبة 100 %عند المعمرين ، وكان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1954 في التعليم الثانوي هو 6260 طالب من مجموع 34468 طالبا، أي طالب جزائري واحد مقابل كل ما يقرب من 6 طلاب من المستوطنين الأجانب، أما عدد الطلبة الجزائريين في التعليم الجامعي فكان 557 طالبا من مجموع 5146 طالبا، أي طالبا، أي طالب جزائري واحد مقابل ما يقرب من 10 طلاب من المقيمين الأجانب، هذا في الوقت الذي تسجل الإحصائيات الديموغرافية أن 87 % من سكان الجزائر هم من أصل جزائري و 13 % فقط من المستوطنين الأجانب.

وقد تميزت الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية غداة الاستقلال بحالة تخلف معقدة:

1.اقتصاد خاضع لنشاط أولي الذي يعتمد بنسبة 80 % من إنتاجه على الزراعة و الصناعة الاستخراجية، ويتميز بتفكك بين قطاعاته وفروعه القطاعية وبتفاوت كبير بين مستويات تطور الإنتاجية، وبالتفاوت الجهوي وبتبعيته الكاملة للاقتصاد الفرنسي.

2. حالة اجتماعية صعبة، تتجسد في البطالة العالية العدد، و التي تولدت عنها حركة، والتي تشجعت تاريخيا حركة الهجرة في الأيدي العاملة الشابة، تحت رغبة الاستفادة من انخفاض أجورها، وتحقيق أكبر الأرباح لفائدة الرأسمالية الصناعية الفرنسية على حساب تدهور الوضعية الصحية للسكان ووضعية التعليم والتكوين السيئة.

إن مخلفات الثورة التحريرية المتمثلة على الأخص في تخريب جهاز الاقتصاد الوطني من طرف المعمرين و نهب خزائنه المالية ونسف القوى وتدميرها، وقتل عشرات الآلاف من السكان زادت تلك الوضعية الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، وكان حتما على جزائر الثورة الشعبية أن تواجه هذه التحديات مهما كانت تعقيداتها، ورغم الإمكانيات المحددة جدا في كل من المجال المالي لضمان التمويل والمجال الفني لضمان تأطير سير التنمية.[1]

لقد تولد اقتناع عام لدى طلائع الثورة التحريرية، بأن أسلوب العمل المناسب والفعال للجزائر بعد الاستقلال، هو الأسلوب الاشتراكي، وهو اقتناع يجسد الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال.

– إن التناقضات الاجتماعية، قد خلّفت رد فعل عنيف في تعبئة الإنسان الجزائري ضد الاستغلال، مهما كانت طبيعته وولدت منه ميلا ذاتيا إلى العلاقات القائمة على التعاون و الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية، عبر عنه النص التالي من آخر مقدمة الميثاق الوطني سنة 1976 كما يلي:"إن الاتجاه هو اختيار اشتراكي، قد ظهر من أفكار وتصرفات مناضلي جبهة التحرير الوطني ومجاهدي جيش التحرير الوطني، طوال المدة التي استغرقها الكفاح المسلح، و الذي أخذ بناؤه يرتفع شيئا فشيئا فيما بعد الحرب، لا يمكن بحكم المنطق، إلا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثله النظام الإقطاعي و الإمبريالي، ولكل مجموعات القوى الرأسمالية الأجنبية.

---

[1] الدكتور محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص 36-39.

– كما يعبر هذا الاختيار الاجتماعي عن تشبع الإنسان الجزائري بروح العدالة الاجتماعية وتعلقه بها، فإن الاشتراكية تمثل أيضا عنده أسلوب عمل يستجيب لتطلعاته إلى تحقيق التنمية الشاملة، والسريعة فهو معناه تقلد الدول في دور القيادة في هذه العملية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها تمثل المجتمع وتعبر عن إيرادات جماهيره العاملة وتعمل من اجل تحقيق طموحاته في الرقي الاقتصادي و الاجتماعي.

إن ما يؤكده منطق هذا الاختيار، وحتميته هو أن الجزائر قد خرجت من عهد الاستعمار بإمكانيات فردية هزيلة، إذ لم نقل منعدمة، فلم تكن قد تكونت على الصعيد الاجتماعي، طبقة رأسمالية وطنية قادرة على تحقيق التنمية، وإنما طبقة برجوازية صغيرة في التجارة، أو بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في تمويلها وتجهيزها برأسمال الأجنبي، إلى جانب طبقة إقطاعية في الزراعة، خاضعة لعلاقات إنتاج جامدة، ومن ثمة كان مستوى المعرفة الفنية التطبيقية ضعيفا، وزاده ضعفا مستوى التعليم المنخفض، الذي يرفع نسبة الأمية غداة الاستقلال.

الفصل العاشر:

استراتيجية هواري بومدين في التنمية الشاملة

تمهيد في مجالات الاستراتيجية:

الإستراتيجية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة، وتختلف الاستراتيجية السياسية، باختلاف المراحل التاريخية لكل ثورة، من الثورات، فاستراتيجية الثورة الوطنية، التي تهدف إلى تحرير الوطن من الاستعمار، تختلف عن استراتيجية الثورة الاشتراكية، وتختلف استراتيجية كل ثورة من هذه الثورات، باختلاف الظروف الخاصة لكل بلد.

إلا أنه من الضروري في كل استراتيجية، أن نحدد الأهداف العامة، مثل القضاء على الاستعمار أو الإقطاع مثلا، في حالة استراتيجية الثورة الديمقراطية الوطنية، أو مثل القضاء على الاحتكار و الاستغلال عامة، في حالة استراتيجية الثورة الاشتراكية.[1]

ومن الضروري كذلك، أن نحدد القوى الضاربة لتحقيق هذه الأهداف، وترتيب هذه القوى، بحسب مدى فاعليتها وكفاءتها وقدرتها على الحركة، ففي حالة استراتيجية الثورة الديمقراطية الوطنية، يمكن تحريك قوات اجتماعية لا حصر لها، ما دامت تتلاقى جميعا في العداء للاستعمار و الإقطاع، ولكننا في الوقت نفسه نميز بين القوات الأساسية و القوات الاحتياطية و القوات الطليعة القائدة و القوات المتحالفة و القوات المترددة، فضلا عن تحديد القوات المعادية بمراتبها المختلفة كذلك، كقوات معادية، أساسا وقوات تابعة، وقوات يمكن تحييدها أو فشلها عن الحركة وهكذا.

وستختلف طبيعة هذه القوات الثورية، و المعادية للثورة، باختلاف طبيعة المرحلة التاريخية، لكل ثورة اجتماعية، ويثار في الاستراتيجية السياسة، قضية اتجاه الضربة الرئيسية، وهي قضية

---

[1] موسوعة الهلال الاشتراكية، اشترك في تحريرها، محمد حلمي مراد، محمود أمين العالم، إبراهيم عامر وآخرون، مطابع الهلال، القاهرة، مصر 1970، ص28.

خلافية فهناك رأي في الثورة، يؤكد أن اتجاه الضربة الرئيسية هو جوهر كل استراتيجية ويفرق بين اتجاه الضربة الرئيسية، وبين أهداف المرحلة الاستراتيجية[1] هو القضاء على الاستعمار والإقطاع.

يقول هواري بومدين : " ومن هنا ينبغي أن يندرج العمل الواجب اتخاذه من أجل تحقيق مثل هذا الهدف في إطار استراتيجية ترمي إلى تغطية شاملة للمشاكل الأساسية التي من شأن حلها، أن يمهد سبيل لانطلاق حركة النماء بخطوات متصاعدة، تمكن الشعوب من الاندفاع الحقيقي على طريق التنمية، وإذا كنا راغبين في تأمين فرص نجاح حقيقية لمثل هذه الإستراتيجية، فيجب إرساؤها على الأسس التالية:

أولا–استعادة جميع البلدان النامية لمواردها الطبيعية، وهو ما يتطلب في المقام الأول، تأميم استثمار هذه الموارد و السيطرة على الأجهزة و الوسائل التي تتحكم في تحديد أسعارها.

ثانيا– انطلاق كل بلد معني في عملية تنمية منسقة و متكاملة، تشمل بالخصوص استثمار كافة الإمكانيات الزراعية، واعتماد حركة تصنيع عميقة تسند أساسا كلما أمكن ذلك على عملية التحويل في عين المكان للموارد الطبيعية منجمية كانت أو زراعية.

ثالثا– تعبئة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، في إطار تضامن حقيقي بين الشعوب على أن ترتكز هذه المساعدة أساسا على قيام البلدان الغنية و المصنعة بتقديم مساهمتها بالوسائل المالية و التكنولوجية و التجارية، الى تلك البلدان التي ينبغي تنميتها.

رابعا– إلغاء الأعباء أو على الأقل تخفيضها و التقليل من حدة الظواهر، التي ترزح تحتها البلدان النامية في الوقت الحاضر ، و التي تؤدي في معظم الأحيان إلى إبطال مفعول نتائج الجهود و التضحيات التي تخصصها هذه البلدان لتنميتها.

خامسا– إعداد و تنفيذ برنامج خاص قصد تأميم معونة أكبر إلى الشعوب الأكثر فقرا، و الأشد تخلفا، حسب التصنيف الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة"[2].

---

[1] أنظر: ج.ل.ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت (الفصل الرابع، أسس الإستراتيجية) ص 395،397.

[2] من نص خطاب سيادة الرئيس هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمام الدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أفريل 1974، الطبعة الرسمية ، الجزائر، أفريل 1974.

و أن أفضل ما قيل عن الإستراتيجية هو ما قاله المارشال (فوش) "من أن روح الإستراتيجية كامل في اللغة الناجمة عن تعارض إرادتين، إنها الفن الذي يسمح بعيدا عن كل تقنية بالسيطرة على معضلات كل صراع، حتى يسمح باستخدام التقنية بأقصى فعالية ممكنة، إنها إذن فن حوار القوي أو بالأحرى، فن حوار الإيرادات، التي تستخدم القوة لحل خلافاتها"[1].

ونرى أنه من المستحيل أن تبني الدول إستراتيجيتها، دون وجود أجهزة متخصصة في كل الميادين، تقوم بعمليات التحليل و التقييم لكل الأوضاع ولكل الاحتمالات.

أولا–معنى التخطيط الاشتراكي وأبعاده:

يرتبط مفهوم التخطيط الاشتراكي، ارتباط وثيقا بالعمليات الإدارية الواعية و الهادفة، التي تضطلع بها الدولة لتعبئة الموارد المادية و البشرية، و توزيعها على الطاقات الاقتصادية، بما يضمن استغلالها بصورة كفوءة من أجل تحقيق التنمية الشاملة و المضي قُدما في تطور المجتمع.

ويمكن القول، بأن التخطيط الشامل، قد ارتبط بصلة وثيقة بظهور النظام الاشتراكي في القرن العشرين و تطوره، وبالتالي أصبح أداة علمية واعية ومنظمة لتغيير واقع المجتمع وزيادة الرفاهية الاجتماعية عن طريق زيادة مقادير السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد.

و الرفاهية الاجتماعية، لا تعني رفاهية فئة معينة من فئات المجتمع، وإنما تعني رفاهية المجتمع بأكمله، وهي بهذا المعنى ليست رفاهية محتكرة، بل رفاهية عامة تتحقق من خلالها العدالة الاجتماعية، وينعم بنعيمها جميع الأفراد، وقد يتطلب إشباع الحاجات في بداية الأمر التركيز على الحاجات الضرورية، وفقا لدرجات ضروريتها وأهميتها الاقتصادية و الاجتماعية. [2]

ويمكن التعبير عن التخطيط الاشتراكي بأنه: "عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية و الإجمالية المتعلقة بماذا وكيف ومتى وأين سينتج ولمن سيوزع الإنتاج، على أساس مسح اقتصادي شامل و تقرير واع من سلطة حازمة في قراراتها"

---

[1] أكرم ديري، أراء في الحرب، الإستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للداراسات و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1984، ص 26.

[2] أنظر: موسوعة الهلال الاشتراكية، اشترك في تحريرها لفيف من الأساتذة، مرجع سبق ذكره (اشتراكية، تخطيط).

إن الدولة في ظل النظام الاشتراكي المتقدم، أو في ظل مرحلة التحول الاشتراكي، هي التي تضطلع بمهمات التخطيط، وبذلك فإن وجود القيادة السياسية المؤمنة بأهداف الجماهير يعتبر من المستلزمات الهامة لنجاح عملية التخطيط، فالدولة بما تملكه من إمكانات تتمكن من قيادة النشاطات و تطبيق الخطط الاقتصادية من خلال أجهزتها الإدارية و التنفيذية.

وبالتالي فإن التخطيط الاشتراكي، وفقا لهذا الفهم، يتضمن أبعادا ومضامين سياسية واجتماعية واقتصادية، وإنه يعبر عن أسلوب سير نوع معين من المجتمعات من حيث البنيان الاجتماعي، و طبيعة علاقات الملكية والطبقات المسيطرة، التي تلعب دور القيادة في المجتمع حيث يكون للقطاع الاشتراكي الدور الحاسم في قيادة التحولات الاشتراكية للقضاء على العلاقات الإنتاجية الاستغلالية، ونشر القيم والمفاهيم و الممارسات الاشتراكية لبناء الإنسان الجديد القادر على المساهمة والعطاء في حركة تطور وتقدم المجتمع.

ويمكن القول، بأن التخطيط الاشتراكي يمثل ضرورة تاريخية و سياسية تفرضها طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع، في ظل نمط معين من علاقات الإنتاج، حيث يصبح التخطيط الاشتراكي أمرا ضروريا لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق خطة الدولة وإجراءاتها العملية، التي تستهدف تحقيق التطور الشامل، و بالتالي فإن التخطيط بمضامينه وأبعاده الاشتراكية، يعتبر ذلك خدمة للإنسانية، لأنه يضع على عاتق الإنسان مسؤولية المساهمة، و السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة [1] وذلك بتنسيق الجهود و تعبئة الموارد للوصول إلى أقصى المنافع بأقل التكاليف الممكنة، و من ثم توزيع هذه المنافع على أفراد المجتمع، بما يضمن رفع مكانة الإنسان وزيادة رفاهيته.

ثانيا– إقرار التخطيط الاشتراكي:

[1] أحمد مراد، التخطيط الاقتصادي، المطبعة الجديدة، دمشق، سورية، 1973 ، ص 34-35.

كان على الجزائر أن تبذل مجهودات مضاعفة للخروج من تلك الوضعية، المترتبة على بقايا الاستعمار، فجندت إمكانيات مادية و بشرية ضخمة، و أعدت العدة للتخطيط الشامل، و لتحقيق ذلك انتهجت بلادنا سياسة التخطيط الاشتراكي المحكم، فاتبعت سياسة التقشف لتوفير الرأسمال الداخلي اللازم للاستثمارات المنتجة لتدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي.

و الصناعة التي كان يركز عليها الرئيس هواري بومدين، أخذت قسطا وافرا في مجال الاستثمارات، تتمثل المرتبة، بحيث أن الحديث على الصناعة، هو الحديث عن مفتاح كل تقدم و كل نهضة اقتصادية حقيقة، لأنها هي التي ستوفر العمل للمئات بل الملايين من المواطنين[1].

و لهذه الأسباب، فمن المؤكد أن تكون المخططات الإنمائية، و المشاريع ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي أكثر فعالية، إذا أنها ستعتمد على معطيات دقيقة و حديثة حول كل ما يخص أحوال السكان.

فالتخطيط في مفهومه العلمي الحديث، هو الوسيلة الناجعة لتنسيق الجهود في الدولة وتنظيم نمط الحياة بغرض التقدم و الرقي الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، و الجزائر بقيادة هواري بومدين واعية بهذا المفهوم، فأخذت تعد العدة وتجند إمكانياتها منذ البداية.

فالاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية المسطرة منذ سنة 1966 من طرف السلطة الثورية تعد ميثاقا حقيقيا للتنمية الوطنية، و الجهود المتواصلة في هذا الميدان. لذلك فإن الاختيارات الجهوية و الأولويات مثل اختيار "تصنيع حقيقي قادر أن يلعب دورا مضاعفا لتشغيل، وصنع أهم المواد الصناعية الاقتصادية في تطور مستمر".

فهي ترسم هيكل الاقتصاد الوطني، و يعتبر المخطط الثلاثي (1967-1969) كبداية للتخطيط الاشتراكي الحقيقي في الجزائر، إذ يعتبر تمهيدا لمرحلة جديدة تكون مرحلة المخطط الرباعي الأول كمرحلة حاسمة لتحسين نظام التخطيط، والنتائج أظهرت أن الإنتاج الوطني قد زاد بنسبة 18% أثناء المخطط الرباعي الأول، و نفقات المجهود الضخم كانت من عائدات البترول

---

[1] مجلة التخطيط، الاقتصاد الجهوي في الجزائر، ج1، المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، رقم 4/5 ديسمبر 1985، ص 19. أنظر أيضا: الميثاق الوطني، صيغة 1976، ص 182.

و المدخرات، و قد شمل المخطط إقامة تجهيزات ضخمة أساسية و إدخال أساليب حديثة على هياكل وأنظمة الاستغلال المحكم.

وإذا كانت الاشتراكية ركيزة اجتماعية للتنمية الشاملة، فإن التخطيط ركيزة تنظيمية تسير عليها التنمية، وأداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، ولهذا كان من الضروري، بعد أقل من خمس سنوات من استقلال الجزائر، بدأ العهد الجديد منذ سنة 1967 بتطبيق أول مخطط هذا المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي تبعته هو ذلك سلسلة من المخططات الأخرى.

لقد اعتبر الميثاق الوطني 1967 الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد، و السير به في طريق الديمقراطية، واعتبر أن التنمية الشاملة المنسجمة للبلاد، لا يمكن أن تتحقق إلا بناء على تخطيط علمي مفهوم، ديمقراطي التصميم حتمي التنفيذ و التخطيط برنامج اقتصاد اجتماعي محدد ويتضمن تخطيط على هذا الأساس حصرا دقيقا للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة للمجتمع، وهي قاعدة موضوعة لتحديد أهداف تخطيط المخطط، التي تجسد أيضا أولويات اقتصادية واجتماعية محددة، ويتم اتخاذ القرارات التخطيطية المتعلقة بتوزيع الموارد بين مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية الاجتماعية وفروعها، انطلاقا من التقديرات العلمية لتلك الإمكانيات والأهداف ويجري أيضا على ضوء هذه التقديرات اتخاذ القرارات المناسبة لأحداث التغيرات الاجتماعية اللازمة، والموافقة للمرحلة التاريخية الراهنة لتطور المجتمع.

ويتطلب التخطيط الشامل أن تكون اليد العاملة في القوى الاقتصادية في البلاد أو على الأقل في أهم جزء منها، و هذا شرط لازم لأن بدونه لا يمكن على الإطلاق تطبيق المخطط هكذا كان لازما على الدولة الجزائرية الفتية، التي اعتمدت الاشتراكية ركيزة اجتماعية للتنمية أن تهيئ الشروط الموضوعية لتطبيق التخطيط الشامل كركيزة تنظيمية لهذه التنمية المتمثلة في تكوين قطاع للدولة، يملك زمام أمور سير توجيه العمل الإنمائي.

وتمكنت الدولة بفضل التأميمات التي شهدتها الفترة الممتدة من سنة 1965، 1967 على الأخص ثم سنة 1971 من تأميم أهم وسائل الإنتاج مثل الزراعة نحو 38 % من المساحة الكلية الزراعية، وهي تشكل أخصب الأراضي وأكثرها تجهيزا مع جميع الصناعات التحويلية التي يملكها رأس مال الأجنبي وهي تشكل أكثر من 80% من الطاقة الصناعية للبلاد، ومثل جهاز

النقل و التوزيع الأجنبي الذي تقدر طاقته نحو 70% من الطاقة الإجمالية للجهاز المالي الأجنبي الذي ترتفع طاقته إلى 100% من الطاقة الكلية هذا هو القطاع الاقتصادي، الذي كان قد مثل الشروط الموضوعة للانطلاق سنة 1967 في مرحلة تخطيط التنمية، اعتمدت عليه الدولة في مخططاتها لتوسيع قطاعات وتطوير القوى الإنتاجية الوطنية.

ومع ذلك فإن نظام التخطيط في الجزائر، كان ناجعا في إعطاء دفعة قوية للتنمية وتوسيع قطاع الدولة، إلا أنه لم يتمكن من الإحاطة بكل الموارد البشرية والمادية، وعجز عن ضم القطاع الخاص الوطني رغم أهميته في العمل الإنمائي المخطط.

ويعتمد التخطيط بصورة أساسية على وجود حجم كاف من المعلومات والبيانات وبالنوعية المطلوبة لبناء المخططات الإنمائية وعلى وجود جهاز أو مؤسسة قادرة على اتخاذ القرارات التخطيطية من قبيل وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية لجمع المعلومات كما ونوعا وتحليلها وتوظيفها كحقائق يمكن تجسيدها.[1]

لقد اقترنت التنمية في الجزائر بمرحلة بدء تطبيق أسلوب التخطيط، الذي يقتضي توفير شروط أهمها:

1. تحكم الدولة في القوى الاقتصادية الرئيسية.
2. تنمية علاقات الإنتاج الاشتراكي.

ويبدو ذلك طبيعيا مع اختيار التخطيط أسلوب للتنمية، لأنه من المستحيل تطبيق هذا الأسلوب في نظام اقتصادي قائم على إخضاع العملية الاقتصادية لعوامل السوق، ويعبر الشرطان بصفة رئيسية عن الطبيعة العامة لنموذج التنمية بالجزائر.

باشرت الدولة عملية التحكم في القوى الاقتصادية للتنمية بتأميم بعض وسائل الإنتاج الرئيسية، وذلك لأن التخطيط الذي يتجسد في دخل الدولة المباشر يكون ملكية عامة، بل أنه من الضروري البدء في تطبيق التخطيط أن تكون جميع هذه الوسائل ملكية عامة حتى يستطيع التخطيط أن يكون فعالا في قراراته، ويحدث التأثير المطلوب.

---

[1] عبد الله ساقور، التوجيهات الأيديولوجية و المنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص166.

وإن وجود الملكية العامة و الملكية الخاصة، كان نتيجة عمل الدولة من أجل إيجاد قطاع اقتصادي هام، تتحكم فيه مباشرة، وتم ذلك بفعل قرارات سياسية حازمة، اتجهت أساسا نحو أربع قطاعات هي القطاع الزراعي بتأميمات أكتوبر 1963 لأراضي المعمرين، والأمر المتضمن تطبيق الثورة الزراعية الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت رقم 71-73.

-القطاع الصناعي: بتأميمات رؤوس الأموال الأجنبية في فروع المناجم بتاريخ 1966/05/08 وشبكة توزيع وتخزين ونقل المحروقات في أوت 1968 و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الأسمدة ومعدات البناء، و الصناعات الغذائية، في شهري ماي وجوان 1968 ثم تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.

- القطاع المالي: بتأميم المؤسسات المالية الأجنبية في عام 1966 في شهر جوان 1967.

-قطاع التجارة الخارجية: باحتكار الدولة لجميع عملياتها ابتداء من سنة 1969 في الواقع أن هذه التأميمات كانت تعبر عن الصراع العنيف بين الإدارة الوطنية العازمة على التنمية وضغوط رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة العاملة بكل اجتهاد من أجل عرقلة التنمية.

وفعلا كانت سنة 1967 بداية تطبيق نظام التخطيط، وبعد هذا الارتباط بين التخطيط و التنمية ارتباطا أملته صعوبات الانطلاق في مهام تنمية المجتمع المتولدة بصفة خاصة عن ما يلي: ندرة الموارد المالية، وضعف الكفاءة الفنية والإدارية الوطنية، كما أملت أيضا إرادة أبناء الوطن في النهوض السريع بالتنمية على مختلف الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.

و كما ورد في الميثاق الوطني: "إن التخطيط يكتسي طابعا إنسانيا و يقضي بالتالي متابعة النشاطات الجارية، من خلال مختلف مؤسسات الدولة، حتى تحترم الأهداف التي سطرتها القيادة السياسية، ويشكل التخطيط أيضا الأداة التي تسمح للقيادة السياسية بتجديد الآجال التي تتلاءم و أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وهذا يقضي على الخصوص، الاضطلاع بمراقبة تنفيذ الخطة و مجازاة المسؤولين في جميع المستويات، على تحقيق الأهداف التي رسمتها حسب النتائج المحصل عليها سلبا أو إيجابا، كما

يجب مجازاة كل من كانوا بحكم وظيفتهم مكلفين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بتوفر الظروف اللازمة لإنجاح خطط التنمية التي قررتها القيادة السياسية".[1]

ثالثا– تحكم الدولة في قوى الإنتاج:

إن سنة 1967، قد شهدت المرحلة الحقيقية لدخول الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي، وتجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي، فالدولة قد تسلمت زمام الأمور، وشرعت في تحريك الحياة الاقتصادية للأمة، اعتمادا على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها.

إن التنمية، التي انطلق تطبيقها، هي تنمية مخططة و التخطيط قرار سياسي اقتصادي واجتماعي، وتعني من جهة سيطرة الدولة على قوى التنمية ومن جهة أخرى إحداث تغيرات في أسلوب الإنتاج الوطني.

إن اعتماد الجزائر أسلوب التخطيط ابتداء من سنة 1967، يعبر عن ثلاث حقائق كبرى:

أ–حقيقة مذهبية أو أيديولوجية كما يشاع تداولها : هي استقرار الدولة على النهج الاشتراكي في توجيه الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره، ويعكس هذا الاختيار تطلعات الثورة التحريرية المعبر عنها من خلال النصوص الوثائقية الصادرة أثناء الثورة أو بعد الاستقلال والتي بنيت على تحليل الواقع التاريخي و الاجتماعي للشعب الجزائري.

ب–حقيقة سياسية: هي أن الدولة تشكل الجهاز القادر على حماية مصالح المجتمع الاقتصادية من استغلال رأس المال الأجنبي الذي ساعدته ظروف الاحتلال على غرس جذوره في الاقتصاد الوطني، و إحكام السيطرة عليه، أما رأس المال الخاص الوطني، يظهر ضعيفا أمامه، و يظهر عاجزا تماما على المنافسة، بل كان بصفة عامة واقعا تحت كابوس استغلاله و علاقة تبعيته.

ج–حقيقة اقتصادية: هي أن الجزائر لم تتكون فيها خلال عهد الاستعمار، طبقة رأسمالية وطنية، خاصة في القطاع الإنتاجي كالزراعة و الصناعة، فالطبقة الرأسمالية المسيطرة على

---

[1] ح.ج.ت.و. الميثاق الوطني، صيغة 1976، ص 207.

الساحة الاقتصادية، كانت تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج الأجنبي، أما مالكي وسائل الإنتاج الوطني، فكانوا في الزراعة، إما خاضعين لعلاقات الإنتاج الرأسمالي.

هكذا أضحت ضرورة تدخل الدولة و اعتماد أسلوب التخطيط شرطا لا بد منه للتحكم فعلا في سير التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لأن التنمية هي عملية تفاعل قوى داخلية و تفاعل القوى أيضا مع القوى الخارجية، و ما أشد وطأ هذه القوى الخارجية على القوى الداخلية في حالة البلدان المتخلفة، نظرا لوضع تبعتها الاقتصادية الدولية الحساسة، مما يستوجب أن تسيطر الدولة إذن، بكل حكمة وشجاعة على قوى التنمية لحماية سيرها و تحقيق أهدافها المنشودة، و هذا ما أدى إلى التعجيل بتطبيق التخطيط عام 1967.

لقد رافق حرص الدولة على التحكم في القوى الاقتصادية للتنمية، توجيه هذه التنمية وتنظيم سيرها في إطار علاقات إنتاجية اشتراكية، ولقد أهلت جميع الحقائق السابقة، الجزائر لاختيار أسلوب الإنتاج الاشتراكي في تنمية قواها الإنتاجية اختيارا يستند إلى المقومات التالية:

-العمل كقيمة تحدد المركز الاجتماعي للإنسان، وتحفظ كرامته وتصون أخلاقه، وتمكنه من المساهمة في الإنتاج، وتنمية الثروة ويتم على أساسها توزيع الدخل.

-العدالة الاجتماعية التي ترفض العلاقات الاستغلالية في توزيع الثروة، واستخدام وسائل إنتاجها.

الفصل الحادي عشر

الثورة الزراعية

أولا- الإصلاح الزراعي و أهميته في التنمية:

إن تحقيق الإصلاح الزراعي لمصلحة الفلاحين، بصورة خاصة وتصفية علاقات الإنتاج السابقة، وتحقيق الاستقلال الوطني الاقتصادي الحقيقي، وتنمية الاقتصاد الوطني بمعزل عن التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، وتصفية كل المخلفات الاقتصادية و الاجتماعية للاستعمار، كلها مهمات لا مناص من إنجازها من قبل الدولة، من أجل تحقيق التحولات الاشتراكية في حياة الفلاحين. [1]

أصبح الإصلاح الزراعي، هدفا بارزا من الأهداف، التي تبنتها حكومات الدول النامية وعلى الأخص بعد حصولها على الاستقلال، بيد أن الإصلاح الزراعي كعلامة من علامات التغير الاجتماعي في الدول النامية، ليس شيئا واحدا على الرغم من الكتابات العديدة التي تتجاهل التنوعات المختلفة و المضامين المتباينة التي يتخذها مفهوم الإصلاح الزراعي، وعلى الرغم أيضا من عدم الاتفاق حول معنى هذا المفهوم ، ففي كثير من الدول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا يعتبر الإصلاح الزراعي أحد العناصر الأساسية للتغير البنائي الشامل.

إن المعالجة الفعلية لمفهوم الإصلاح الزراعي، توضح كيف أن الباحثين يستخدمونه بمعانٍ مختلفة متباينة، فقد يعني توزيع الملكيات الزراعية الكبيرة على المعدمين وذوي الحيازات الضئيلة، وقد يعني بالنسبة للبعض الآخر، الاستغلال الأفضل أو الأمثل للحيازات القائمة بالفعل، أيا كان نمطها بهدف زيادة الإنتاج من أجل الاستهلاك و التصدير، وقد يعني بالنسبة للبعض الثالث من الباحثين تحسين وسائل النقل و الاتصال و التخزين على نحو يضمن تدفق المنتجات بسهولة في الأسواق.

---

[1] حول هذا الموضوع، أنظر: مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، الجزائر، 1979 (الباب الخامس).

ومهما يكن، فإن استخدام الإصلاح الزراعي الذي يطبق في مختلف أنحاء دول العالم الثالث، لا يختلف كثيرا عن الإصلاح الزراعي الذي يطبق في الجزائر والذي يتم ضمن عمليتين أساسيتين.

العملية الأولى : إعادة تنظيم البناء الاقتصادي لقطاع الزراعة، طالما أن الملكية الزراعية في أغلب الدول النامية، تعني ممارسة القوتين الاجتماعية و السياسية، فضلا عن التحكم والسيطرة على الموارد الاقتصادية.

أما العملية الثانية: فترتبط بالعملية الأولى، وهي إعادة توزيع القوتين السياسية والاجتماعية، وواقع الأمر أن الملكية الزراعية وما تعكسه من أسلوب في الحياة، لا تعبر فقط عن المكانة الاجتماعية ولكنها تعبر أيضا عن القدرة على التحكم في السلوك السياسي للفلاحين.

وهكذا يبدو واضحا كيف أن التغير في نظام الملكية الزراعية، يؤثر تأثيرا مباشرا ومتنوعا على توزيع القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ونلخص ما تقدم في أن المشكلة الزراعية التي تواجه أغلب هذه الدول يمكن مواجهتها بطريقة فعالة، إذا ما تم الاستغلال الأنسب للأرض، وازدادت المقدرة التكنولوجية أي أن المشكلة التكنولوجية تطفو على السطح وتبدو وكأنها مدخلا رئيسيا لمواجهة المشكلة.[1]

يبدو أن الإصلاح الزراعي ليس مجرد عملية إدارية أو اقتصادية خالصة، أنه أولا وقبل كل شيء عملية سياسية، لذا أن الإصلاح الزراعي يعني مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة السياسية والتي يكون هدفها تحويل علاقات الملكية، وحيازة منتجات العمل في الزراعة، كذلك يكون دلالة الانتقال أو محاولة الانتقال من نمط إنتاج مسيطر إلى آخر، أو من شكل إلى آخر من نمط الإنتاج نفسه.

ففي بداية السبعينات برزت على الصعيد العالمي، قضية الغذاء عندما تنبه العالم إلى مخاطر تزايد الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات إنتاجه، وهي فجوة تعاني منها في المقام الأول أقطار العالم النامي، إن قضية الغذاء في الواقع هي الجانب المؤثر من قضية الزراعة، فلو

---

[1] السيد الحسيني، علم الاجتماع و التنمية، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع الغربي في فهم مشكلات الدول النامية، دار المعارف، القاهرة، مصر 1982، ص 73.

واكبت الزراعة، أي الإنتاج الزراعي التزايد في الطلب على هذا الإنتاج، والناشئ أساسا عن تزايد السكان وتحسن مستوى معيشتهم، لما كان هناك ما نسميه الآن بقضية الغذاء أو أزمة الغذاء.

ولقد شهد عقد السبعينات بوادر أزمة الغذاء، وهي تعبير منطقي عن تباطؤ التنمية الزراعية، ومن ثم أبدأ الاهتمام بالزراعة يشق مجراه الطبيعي ، وهو اهتمام تعاظم بإدراك القيمة الحقيقية للزراعة، فليس هناك مبالغة في المبادرة الموجزة للكلمات الكبيرة المعنى قائلة بأن "الزراعة نفط دائم".

إن الزراعة هي ثروة متجددة، وهي حقيقة ينبغي أن يتعمق الإدراك بها، وفي كثير من البقاع ظلت الأرض تزرع عاما بعد آخر سبعة آلاف عام متصلة وظل عطاؤها متجددا ووفيرا.

إن التنمية الزراعية ركن أساسي في التنمية الشاملة و الموارد الزراعية كثيرة، وإذا أحسنّا استخدامها أثمرت لنا ما يكفينا بل وما يفيض عن حاجاتنا وحسَّنا استخدمت لمواردنا الزراعية تحقيقا للتنمية المرجوة، يستلزم منا الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة، وقد كانت متطلبات التنمية الزراعية في الماضي تتمثل في الموارد الطبيعية، والقوى البشرية والرأسمال، أما الآن فقد أضفنا لها هذا لعنصر الجديد التكنولوجيا الحديثة، وبدون تكنولوجيا حديثة، تظل التنمية الزراعية متخلفة عاجزة عن أداء الأعباء الملقاة على عاتقها، ولكنها بالتكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تنجز الكثير.

ولكي نفهم تأثير الثورة الزراعية على التكوين الاجتماعي الجزائري، من الضروري أن نوضح بصورة عامة الأدوار المختلفة، التي يمكن أن يلعبها الإصلاح الزراعي في ديناميكية التكوين الاجتماعي، لذا فإنه لا معنى للإصلاح الزراعي، إلا بالنسبة للطبيعة الاجتماعية للسلطة السياسية، التي تقرره وللقوى الاجتماعية التي تطبقه، وليس صدفة أن تكون كلمة الثورة أكثر الكلمات استعمالا في العلم الحديث، وقد يكون الحديث عن الثورة وتعدد مفاهيمها، حيث يرى البعض أن الثورة تغير في الحكم و الوجوه الحاكمة، فتسمي الانقلابات العسكرية ثورة حال حدوثها، ويراها بعضهم تغيرا في الاقتصاد يشمل إلغاء الإقطاع وتأميم الشركات و المصانع ويراها

بعضهم بالتحرر من العقلية العشائرية و العائلية و الدينية والقيم التقليدية ويراها بعضهم في تغيير كل ذلك بسرعة وعنف، و على ضوء هذه المفاهيم المختلفة، يميل بعض السياسيين إلى تصنيف بعضهم إلى ثوريين و ثوريين غير حقيقيين وشبه ثوريين ورجعيين و براغماتيين و محافظين و مصلحين... الخ.

وفي الجزائر يبدو أن الحاجة ملحة للتغير الثوري، و الصنيع و التنمية من أجل الدخول في مجرى الحضارة الحديثة ومواجهة التحديات الكبرى المحيطة بها. [1]

---

[1] السيد الحسيني، علم الاجتماع و التنمية، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع الغربي في فهم مشكلات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 73.

لتفصيل ذلك، أنظر: مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، الجزائر، 1975 (الباب الخامس).

ثانيا– ميثاق الثورة الزراعية:

سنّ هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة والحكومة، ميثاق وقوانين الثورة الزراعية على اقتناع من أهمية تنظيم تخطيط القطاع الزراعي، أسوة بالتخطيط الصناعي وإخضاعها للتطور الواعي الهادف، وليس للتطور العفوي خصوصا في ظروف محلية وطنية تتجه التنمية المخططة في جميع المناحي الاجتماعية، وذلك يؤدي إلى خلل في مصداقية الخطة وحقيقتها وعدم قيام التناسب والتوازن الاقتصادي و الاجتماعي المطلوب، غير أن تحليل مضمون الثورة الزراعية يتخلص في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج، ومنها الأرض على الفلاحين، وإدماجهم في مجهود تنمية البلاد، وتحسين ظروف معيشتهم، وتحديد وضبط الأنظمة الأساسية للملكية العقارية، على أن يشارك الفلاحون في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم [1] وأن الظروف المعيشية للفلاحين الجزائريين عموما تستهدف بدرجة أقوى وأهم التجنيد السياسي لهم وتعبئتهم وتقدير ذلك بالأمر و الشرط الضروري لإنجاح الثورة الزراعية ولقد تم خلال بضع سنوات من تطبيق الثورة الزراعية في الجزائر اكتساب خبرة عملية هائلة لها أهميتها، ويثبت واحد من أهم التطبيقات المستفادة من تحليل نشاط تعاونيات الثورة الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المخططة في الثورة الزراعية.[2]

فالتخطيط الزراعي، ليس أقل تأثرا من غيره بروح التنمية المتوازنة التي سطرتها الدولة الجزائرية "فالجميع العادل التي تريد الثورة الجزائرية بناءة يتطلب ويفرض إعطاء، كل نواحي البلاد حظوظا متساوية في التنمية وإزالة الفوارق العميقة التي كانت تعاني منها البلاد من هذه الزاوية. خصوصا وأن تطور العالم الفلاحي في بلادنا، يشكل في الواقع مطلبا تاريخيا واقتصاديا كما يعد في حد ذاته، هدفا محددا من الأهداف الاشتراكية السامية، التي سارت على مناهجها بلادنا، وهذا ما أكده الرئيس هواري بومدين في خطاب له، في يوم 19 جوان 1975" بقصر الأمم"... وهكذا كانت البرامج الخاصة التي أقرتها الحكومة إثر اجتماعاتها في عدد من الولايات لكي يتم تحقيق التوازن الجهوي، وتأخذ كل منطقة حقها كاملا لكي تتقدم وترتفع بتطورها إلى

---

[1] وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، الثورة الزراعية، (نصوص أساسية)، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، الأمانة العامة، 1975، ص 8.

[2] عبد الله ساقور، التوجهات الأيديولوجية و المنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص164.

مستوى بقية الولايات، وبهذا تتحقق العدالة الاجتماعية، وتتدعم الروابط بين أفراد الأسرة الكبيرة، أي بين أفراد الشعب بأسره ».

وهكذا فقد تم إعداد الثورة الزراعية وتطبيقها على أسس من المعرفة المحددة حول إعادة توزيع الأملاك العقارية في البلاد واتخاذ مبدأ الأرض لمن يخدمها.

وتعد اللجنة الوطنية للثورة الزراعية المكونة غداة التوقيع على الأمر رقم 71-73 المتضمن قانون الثورة الزراعية بمثابة لجهاز المحرك للعملة.

فالقيادة الثورية، بإصدارها الميثاق المتضمن للثورة الزراعية، كانت تريد أن تؤكد بطريقة واضحة و نهائية و عزمها عن قلب وتغيير البنيات البالية للعالم الفلاحي وتحويلها وملاءمتها مع الحقائق الجديدة للبلاد، هذا ما جعل الرئيس هواري بومدين، يعطي أهمية بالغة و خاصة للثورة الزراعية، ويتجلى ذلك في تأكيده أثناء خطاب ألقاه بقصر الأمم في 19 جوان 1975 جاء فيه: « في فترة قصيرة وزعت الأرض، وأنشئت آلاف التعاونيات وبرزت القرى الاشتراكية إلى الوجود لتكون إيذانا بخلق المجتمع الجديد المتساوي، لكي لا يكون في الجزائر مجتمعان، مجتمع المدن ومجتمع الأرياف، هذه القرى هي قرى المستقبل، قرى السعادة، ولابد أن نعيرها كل اهتمامنا.

وقد أكد الرئيس هواري بومدين، على ضرورة الاستجابة لمصالح الشعب وخاصة منها الثورة الزراعية التي ستسمح بتغيير ظروف المعيشة في الأرياف تغييرا جذريا ، وذلك من أجل استفادة الجماهير الشعبية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1]، و هذا يتأتى بالتخطيط الذي يتجاوب مع حاجيات البلد الاقتصادية بصفته استراتيجية للتنمية، خاصة وأن المخططات الرباعية، تمكن من انطلاق التنمية الاقتصادية الهادفة، إلى محو الفوارق الجهوية، و إلى رفع إمكانيات البلد فيما يخص الخروج من دائرة التخلف.

وورد في خطاب الرئيس هواري بومدين: "لقد أعدّت الطليعة الثورية بالجزائر مشروع الإصلاح الزراعي على أساس تحقيق شعار (الأرض لمن يفلحها) وفي نفس هذا الاتجاه تخوض

---

[1] راجع ميثاق الشباب، النصوص الأساسية للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية "الندوة الوطنية للشباب"، الجزائر، قصر الأمم، من 19 - 24 ماي 1975، اللائحة السياسية، ص 69 وما بعدها.

الجزائر معركة التصنيع، التي ربطتها بمعركة استرجاع الثروات الوطنية من أجل تصفية ، جميع مراكز الاستعمار الجديد، هذا الاستعمار الذي جنّد كل الحيل والإمكانيات كي يثني الجزائر من عزمها، لكن الجزائر لم تدفع من أبنائها مليون ونصف مليون شهيد، مقابل أن تنتصب فوق أرضها نفس الاستغلالات القديمة في شكل جديد، ولذلك انتهجت سياسة اقتصادية مستقلة حققت انتصارات هامة.

ويضيف الرئيس هواري بومدين في نفس الخطاب : "وإذا كان واضحا أن الثورة لا يمكن التشكيك فيها نظرا إلى أنها لا ترتبط بمفاهيم تجريدية بقدر ما ترتبط بأوضاع واقعية، تتجلى في سوء توزيع الثروات، وهي أوضاع قائمة بل تزداد تفاقما، فإن ذلك لا يمنع لقاء مثل هذا من بحث الأسلوب الكفيل بالمحافظة على الدفع الثوري وعدم تفككه مع ضمان التطور الاقتصادي.

على أن المحاولات النظرية التي يبذلها الفكر الرأسمالي، تمهيدا لاستعادة ما خسره لا يمكن أن يواجهها الثوريون في العالم، بمجرد التأكيد على النظريات والمبادئ، إن ما تنتظره البلاد المتخلفة في هذا الصراع ضد الإمبريالية، هو شيء آخر غير الكلام هي المواقف العملية التي تظهر خاصة في الميدان الاقتصادي".[1]

إن تطور العالم الفلاحي في الجزائر يشكل مطلبا تاريخا واقتصاديا كما يبدو في حد ذاته هدفا محددا من أهداف الاشتراكية السامية. وقد أكد الرئيس هواري بومدين بكل وضوح وبصفة نهائية، أثناء المصادقة على ميثاق الثورة الزراعية في 8 أكتوبر 1971، عزم الجزائر على تطوير العالم الفلاحي حسب الأوضاع الجديدة للبلاد.

إن التخلف الفكري و الحضاري السائد في الريف الجزائري، نتيجة السياسة الاستعمارية المعتمدة، التي كان يطبقها النظام الاستعماري على الفلاحين، الذين يمثلون نصف السكان، والعلاقات الاجتماعية المتناقضة و القائمة على أساس الاستغلال، تحتاج إلى حلول جذرية تكون في مستوى طموح الفلاحين.

---

[1] من نص الخطاب في الجلسة الافتتاحية لندوة الاشتراكيين العرب، التي انعقدت بالجزائر ابتداء من 22-28 ماي 1967، بدعوة من رئيس مجلس الثورة و الحكومة، أثناء زيارته للجمهورية العربية المتحدة، ألقى سيادته خطابا قيّما، حلّل فيه الواقع العربي، و بيّن آفاق عمل المستقبل و المواجهة الحتمية ضد الرجعية و الإمبريالية و الاستعمار، نذكر أنه بعد الخطاب بأسبوع كانت حرب 5 جوان 1967 التي أدت إلى تغيير الموازين في القوى المعنوية و البشرية في الوطن العربي بعد الهزيمة.

من هنا بدأت عملية تغيير وجه الريف الجزائري، تتم في إطار حركة ديناميكية، هي الثورة الزراعية، التي صدر ميثاقها في 19 أوت 1971 والتي شهدت النور في 17 جوان 1972 عندما وزّع الرئيس هواري بومدين بمدينة خميس الخشنة، أول عقد للاستفادة من أراضي الثورة الزراعية.

وانطلاقا من هذا الحدث العظيم، الذي جاء نتيجة السياسة الرشيدة التي ينتهجهما الرئيس هواري بومدين تجاه الفلاحين وكل فئات الشعب المؤمنة بالسياسة الاشتراكية وبذلك تكون الثورة الزراعية، قد قضت على أشكال علاقات الإنتاج الإقطاعي، التي كانت سائدة في الريف وفي مقدمتها "الخماسة".

إن خلق بنى جديدة للإنتاج، يسمح بدخول مجموعة الزراعة في السوق الوطنية، وأخيرا تتحقق التعاونية دخول الزراعة كمهمة أساسية للثورة الزراعية بإدماج الاستثمار الزراعي الجديد في حلقات التموين و التسويق، تحققه بالتدريج انضمام القطاعات الزراعية إلى زراعة متجانسة وحديثة.

إن إدخال هذه التحولات في منظور أكثر اتساعا يعني إلغاء علاقات الاستغلال، إنها مهمة تاريخية، إذ ينبغي على الثورة الزراعية، أن تحقق الهدف الأساسي للثورة الاشتراكية، إذن ينبغي إلغاء كل شكل من أشكال الاستغلال لعمل آخر وإعادة علاقات العمل المباشرة في الفلاحة المبنية على شعار "الأرض لمن يفلحها"، ولمعرفة تأثير البنى الزراعية في الثورة الزراعية، فإنه من الضروري، معرفة النماذج المختلفة لعلاقات الإنتاج القائمة في الأرياف الجزائرية الممكن أن نميّز فئات اجتماعية في الأرياف.

1-فئة الملكية العقارية الكبيرة: تملك كميات كبيرة من الأراضي المزروعة بصورة واسعة، وتنهب الريع العقاري من المستأجرين الذين يستثمرون المزارع.

2-البرجوازية الفلاحية: تملك الأرض ووسائل الإنتاج الحديثة وتستغل الزراعيين، وتثير هذه الطبقة الفلاحية مشكلة لأن وجودها لم يذكر في ميثاق الثورة الزراعية، لقد تكونت البرجوازية الزراعية في الجزائر أساسا بين 1930- 1935 مبتدئة من عناصر آتية من الملكية الكبيرة العقارية ومن صغار الفلاحين الذين شرعوا في الدخول إلى حلقات الرأسمالية الزراعية، وخاصة في

رأسمالية القرض، هذه البرجوازية الزراعية التي كان تعدادها يقدر بـ 20.000 شخص سنة 1954 وبـ 30.000 شخصا في سنة 1959، لقد ترسخت في قطاعين هما: زراعة الحبوب المكثفة، التي استخدمت الوسائل الميكانيكية، و اليد العاملة المؤجرة على نطاق واسع، وإذا كانت الملكية العقارية الكبيرة والبرجوازية الزراعية، يشكلان الدعم لهذين النموذجين من العلاقات الإنتاجية المختلفة، فإنهما يلتقيان في الواقع، وأنه يمكن لملاّك واحد أن يستعين، على جزء من أرضه، بالتنظيم الرأسمالي للعمل وأن يستمر في تسيير باقي علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية شكليا.

الزراعة المتعددة وتربية الأبقار: هذا الجزء الثاني من البرجوازية الزراعية المنبثق في معظمه من صغار الفلاحين استمر في تطوره بعد الاستقلال بواسطة "قروض الدولة للفلاحين" ولذلك فقد لعب الدور الديناميكي خاصة في إنتاج الحليب، وبينما كان ينتج القطاع التقليدي، ويحتوي على 300.000 بقرة، 1,2 مليون (هكتولتر) من الحليب سنة 1970، كان القطاع الخاص أي البرجوازية الزراعية، ويضم 475000 بقرة ينتج تقريبا 1,18 مليون من الحليب، وقد كان موقف هذين القطاعين من البرجوازية الزراعية تجاه الثورة الزراعية مختلفا، فبينما كان الأول يرى أن أراضيه مؤممة أو على الأقل محددة، كان الثاني لا يخشى أبدا من نصوص الميثاق.

3-صغار الفلاحين: يملكون جزءا من الأراضي التي كانوا يزرعونها مع عائلاتهم بواسطة وسائل عمل "تقليدية".

4- فقراء الفلاحين: يملكون جزءا من الأرض أو من العتاد الفلاحي ولذلك فهم مرغمون على العمل لحساب الملكية العقارية الكبيرة أو البرجوازية الزراعية أو "للقطاع المسير ذاتيا".

5-العمال الزراعيون: لا يملكون وسائل الإنتاج، بل يؤجرون قوة عملهم.

6-فئة البروليتاريا الريفية: لا يملكون إلا قوة عملهم، لكنهم لا يستطيعون تأجيرها بصورة دائمة، الهامة بأعدادها والتي فقدت جذورها الفلاحية، تتصرف بصورة مبهمة تجاه الأنظمة الجديدة التي نشأت منذ تطبيق الثورة الزراعية.

إن ميثاق الثورة الزراعية، لم يمارس هذا النموذج من التحليل، بل عمل على تقسيمات في داخل الطبقة الفلاحية بدلالة معيارين توسيع ملكية الأرض، "غياب" أو "حضور" المالك في عقاره. ويظل كذلك إلى وضع التقسيم حسب الفئات التالية:

1. المتغيبون.
2. الملكية العقارية الكبيرة.
3. صغار الفلاحين.
4. فلاحون بدون أرض.

وتسري نصوص ميثاق الثورة الزراعية على هذه الفئات، إذن ينبغي علينا أن نحلل كيف يمكن للميثاق أن يحول علاقات الإنتاج بتأثيره على هذه الفئات بالقضاء على الملكية العقارية الكبيرة، على العائد وعلى استغلال الملكية الكبيرة.

فبتأميم مزارع الملاكين الغائبين وبتحديد الملكية العقارية الكبيرة، فإن ميثاق الثورة الزراعية يريد هدم الفئة الاجتماعية التي كانت الدعم الأساسي لبقاء البنى لاستعمارية، ويجب أن يمكّن تأميم أراضي المتغيبين من توقيف عملية نقل الإيرادي العقاري نحو المدينة، وفي الحقيقة، تشرط المادة 28 من القانون بأنه:

"يلغي حق الملكية الممارسة على كل أرض زراعية أو قابلة للزراعة من طرف كل مالك محسوب غير مستغل حسب القانون... فوسائل الإنتاج والتحويل أو الشحن تتبع مسيّر الأرض المؤممة كليا من حيث أنها ترتبط بها. مبدئيا يقضي تحديد الملكية العقارية الكبيرة على استغلال الأراضي الشاسعة، على أساس وجود الربع العقاري.

-المادة رقم 65 من الميثاق: يحدد مساحة كل ملكية زراعية أو قابلة للزراعة بطريقة يكون الحد الأدنى فيها لدخل العائلة المتوسطة يساعدها على العيش من إنتاجها فقط، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف دخل عائلة العامل في أرض زراعية ومسيرة ذاتيا و الذي يعمل 250 يوما في السنة".

- المادة رقم 67 من الميثاق: إن المساحة القصوى للأرض المسموح بها لكل رب عائلة أن يملكها ملكا كاملا، تعادل مساحة "السقف" المسموح به، وتزيد أكثر من مرة عن مساحة الأرض المخصصة في نفس البلدية ضمن الثورة الزراعية، وذلك حسب رب العائلة وما له من أطفال على نفقته، على ألا تتجاوز 150 عائلة من المساحة المطابقة للسقف المعين.

ويتبين لنا من هاتين المادتين ما يلي:

1- يستند معيار التحديد إلى الدخل السنوي لعامل التسيير الذاتي، وإذ تنقص المسافة فإن هذا الدخل هو حصة من الثورة الزراعية.

2- يتضمن مبدأ التحديد على أن المالك، لا يمكن له أن يملك أكثر من 4,5 حصص.

وأخيرا يمنع الميثاق إعادة بناء الملكية العقارية الكبيرة بتنظيم الإيجار أو بيع الأرض.

وتشترط المادة رقم 93 أنه : "لا يمكن لأحد، في أية حال وبأي شكل أن يستغل بصورة فردية مساحة قصوى من الأرض أو قابلة لأن تكون حقا لملكية وفقا لنصوص هذا الميثاق".

لم تمس إجراءات التأميم و التحديد الملكية العقارية الكبيرة فقط، وإنما مست البرجوازية الزراعية أيضا، فهي أساس موجهة ضد البنى الرأسمالية، ومن حيث إنها تعمل من ضمن فئات محددة من خلال علاقات الملكية ومعيار "الاستفادة المباشرة" فقد تؤدي إلى القضاء على جزء من رأسمالها، وهو الأرض ومع ذلك، فالميثاق يريد أن يهدم البرجوازية الزراعية فهو لا يمس إلا عنصرا من الرأسمال: الأرض و المال، أي ما يحدد خصوصية البرجوازية الزراعية، بالنسبة للملكية العقارية الكبيرة، هو بالضبط ما تمثله أهمية العوامل الأخرى غير الأرض، من رأسمالها، وهذا لم تمسه نصوص الميثاق.

-المادة رقم 141: وتطبق أحكام المرسوم الحالي على "إيجار المواشي" المرتبطة بالاستغلال، وكذلك على الأموال الزراعية، التي يمكن أن يعيش منها وتكون موضوعا لإجراء تأميم شامل أو جزئي بوسائل: الإنتاج، التحويل و الشحن، إلا إذا كانت الأموال الزراعية التي تربط بها موضوعا للتأمين.

ونشير أخيرا إلى أن الثورة الزراعية لم تلغ كليا مبدأ التأجير .

و يريد الميثاق أن يضع، على الأراضي المحررة من عملية الإصلاح الزراعي، نموذجا جديدا لحق الملكية، وإنشاء تنظيم جديد للعمل يرتكز على التعاون، ويضم الصندوق الوطني للثورة الزراعية، كل الأراضي التي يجب أن يعاد توزيعها، وهو يتكون من الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة التي كانت تمتلكها الدولة، و المشاعات المحلية و الهبات، وكذلك الأراضي التي تم تأميمها وتحديديها، وبذلك تم تعيين الأراضي التي استرجعت ملكيتها مجانا إلى الفلاحين وإلى صغار الفلاحين.

-المادة رقم 120: "يختار المستفيدون، في كل بلدية من المناطق التي طبقت فيها الثورة الزراعية، من بين فئات الناس المذكورين حسب الأفضلية، العمال الزراعيون، الذين يعملون في الأراضي التي أممت بحسب المرسوم الحالي، والذين لهم صفة أجراء بسيطين أو صفة مزارعين ومزارع "خماسة" أو وكلاء مشتركين في إنتاج المزروعات بموجب عقود مبرمة بأية صورة كانت". وهكذا استفاد أكثر من 700,000 فلاح من قبل الثورة الزراعية، ولم يعمل الميثاق على نقل الملكية فقط، بل وضع كذلك نموذجا جديدا لحق الملكية.

- المادة رقم 126 : على كل مستفيد من الثورة الزراعية ن يأخذ بعين الاعتبار الواجبات التالية:

أ. الإقامة في "الحصة": التي خصصت له، أو في مكان غير قابل لأن يعرقل استغلال هذه الأرض، سواء أكان مباشرة أو شخصيا، حسب هذا المرسوم.

ب. العمل في الأرض (الحصة) المخصصة له مباشرة أو شخصيا حسب هذا المرسوم.

ج. الالتحاق بالتنظيمات، تجمعات إصلاح الأراضي، تجمعات التعاونية التي نشأت بهدف تحسين ظروف الاستثمار وإصلاح الأراضي المعطاة.

د. احترام التزامات الإصلاح الزراعي بدقة، كما جاءت من أوامر الجهات المختصة. [1]

وتتميز علاقات الملكية الجديدة، بتنظيم بعض عناصر الملكية الخاصة، و الملكية الحكومية، وهي تكوّن الدعم الشرعي لتنظيم الإنتاج الجديد للأراضي المستعادة من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية، والذي ينبغي مبدئيا أن يعتمد تدريجيا على مجموع الزراعة، وفعلا، لقد تدارك الميثاق و المرسوم الذي نص على نظام التعاونية الزراعية إقامة، بنى جديدة للإنتاج، ترتكز على التعاون، وتحدد المادة الأولى من المرسوم، هذه البنى الجديدة: "إن التعاونيات الزراعية و الجمعيات الزراعية شبه التعاونية هي تنظيمات اقتصادية واجتماعية للمنتجين، المكونين بصورة اختيارية و الموكلين بطريقة ديمقراطية من قبل المزارعين و مربي المواشي". و يلبي التنظيم التعاوني إلحاحا مزدوجا: اقتصاديا، يريد الميثاق أن يبدل البنية مزدوجة القطب للزراعة الجزائرية،

---

[1] حول هذا الموضوع، أنظر: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، السلسلة التاريخية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، الفصل السادس، الجزائر، 1979، (خمسة و عشرون عاما من التغييرات).

بوحدات إنتاج قابلة لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة بصورة عقلانية، اجتماعيا: ينبغي أن يتطور النموذج الجديد للعلاقات الاجتماعية، بحيث يكون قابلا لإلغاء "استغلال الإنسان لأخيه الإنسان". ويمكننا أن نميز ثلاثة أنواع من التعاونيات:

1- التجمعات شبه التعاونية، تجمعات الإصلاح، التجمعات الزراعية المشاعية، تجمعات التعاون الفلاحي.

2- التعاونيات، التي تدور حول النشاط الزراعي نفسه، تعاونيات الاستثمار الجماعي، وتعاونيات الإنتاج للثورة الزراعية.

3- التعاونيات البلدية الزراعية المتعددة الخدمات، التي يكون دورها تنظيم الإنتاج الزراعي (القروض، التجهيز، التسويق، التخطيط) وإعادة تنظيم مختلف قطاعات الزراعة تدريجيا (القطاعي التعاوني، قطاع التسيير الذاتي، القطاع الخاص).

إن الثورة الزراعية، قد فتحت أمام الفلاح الجزائري آفاقا واسعة للتطور وتغيير واقعه الاجتماعي نحو الأفضل، فالأرض التي كان يعمل كأجير هو اليوم سيدها، والإمكانيات التي وفرتها له الدولة، يستغلها لفائدة أرضه ولصالحه.

وقد سارت الثورة الزراعية وعبر مراحلها الثلاثة بخطى ثابتة ورزينة نحو التقدم والرقي، بعد أن لحقت أراضي الدولة بصندوق الثورة الزراعية، وتحديد ملكية الملاكين الكبار، وتأميم أراضي المتغيبين و تطبيق "مبدأ الأرض لمن يخدمها" يمكن القول، بأن الفلاح قد تحرر وإلى الأبد من شتى أنواع الاستغلال المسلط عليه من طرف الملاك، الذي كان يجني أرباحا طائلة على حساب عرقه.

أما الخطوة الثانية، في سير الثورة الزراعية فتتمثل في إنشاء 6275 وحدة إنتاجية وأكثر من 600 وحدة للخدمات، وهي تعاونيات البلدية المتعددة الخدمات، وتتوزع هذه التعاونيات التي رافقت تطبيق الثورة الزراعية كما يلي:

4700 تعاونية فلاحية إنتاجية.

600 تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك.

800 تجمع شبه تعاوني للاستصلاح.

أما بالنسبة للتسويق فيتم عبر ثلاث قنوات وهي:

- التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات.
- تعاونية الولاية لتسويق الفواكه والخضر.

أما الخطوة الثالثة، فقد خصصت لبناء ألف قرية اشتراكية ظهرت منها للوجود 100 قرية، وتعتبر القرية الاشتراكية مفخرة من مفاخر الثورة الزراعية، وبفضل القرى الاشتراكية، سيودع الفلاح الجزائري حياة الأكواخ، وما تحمله من حرمان وبؤس وشقاء.

أما الخطوة الرابعة في مسيرة الثورة الزراعية، فتأتي مع بداية المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية، ومع صدور قانون الرعي في 17 جوان 1975 و الذي يهدف إلى تطوير المناطق السهبية وإدخال الثورة الزراعية في قطاع تربية المواشي، و القضاء على الإجحاف الذي يعيشه رعاة الماشية و المربين الصغار.

لقد سخرت الدولة وسائل ضخمة للنهوض بالقطاع الفلاحي وهي إذ تشجع إلى أبعد حد الفلاحين و المقلبين على خدمة الأرض، فلأن مصلحة الأجيال ومتطلبات المستقبل تقتضي ذلك تماما، كما دعت الضرورة التصنيع وامتلاك ناصية العلم، وهو ما تجسد في الحرص على التوازن و التكامل بين منشآت المدن والأرياف في إطار منظور شامل وبعيد المدى للتنمية.

إن جهود التنمية من هذه الرؤية، مهمة دائمة ينبغي أن تؤدي بكل ما تتطلبه من دقة وحرص وتوجه مستقبلي، مستمد من استيعاب حقائق العصر وإدراك طبيعة الصراع الدائر في عالمنا، و أن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي مست غيرنا في الصميم ولم ننجُ من آثارها هي أزمة ليس في الأفق ما يشير إلى محدوديتها في الزمان و المكان، ولئن أدت سلسلة الإجراءات المتخذة للتحكم في انعكاساتها قدر الإمكان على وتيرة التنمية الوطنية و يبقى الحل الأنجع، رهن مواجهة هذه الأزمة مواجهة حقيقية، عمادها الانضباط، وأداتها الانفتاح على العمل، والابتكار والمنافسة في الإنتاج من أجل الصالح العام، وفي الجزائر طاقات هائلة، معززة برصيد حي في الكفاح و النضال ما يكفي لاجتياز المصاعب و المتاعب أيا كان نوعها.

ثالثا– مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

في سنة 1971 صدر بتاريخ 8 نوفمبر الأمر رقم 71-73 المتضمن قانون الثورة الزراعية، وقد نص في مادته الأولى، على أن "الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها وتستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل يتأتى معه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وضمان التوزيع العادل للدخل الفلاحي، إن الثورة الزراعية تقوم لتحول بشكل جذري، أوضاع المعيشة والعمل في الأرياف. [1]

وقد تم بموجب أحكام هذا الأمر، إلغاء نظام "الخماسة" وإلغاء جميع أشكال التجارة المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة وإلغاء حقوق المالكين الزراعين، الذين لا يشتغلون بأنفسهم في أراضيهم، وقد طبقت أحكام هذا الأمر على:

1. كل أرض زراعية أو معدّة للزراعة مهما كان النظام العقاري الذي تخضع له.
2. النخيل.
3. الماشية من الغنم.

هذا وتم تطبيق الثورة الزراعية على ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى**: وقد شملت أراضي البلديات و الأراضي التابعة للمؤسسات العمومية.
- **المرحلة الثانية**: وشملت أراضي القطاع الخاص المؤممة.
- **المرحلة الثالثة**: وتشمل المناطق الرعوية.

وجاء في ميثاق الثورة الزراعية، أن هدف الثورة الزراعية، هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي، وأولى هذه الوسائل الهامة هي الأراضي، وذلك لكي يمكن التحويل الجذري، لظروف المعيشة والعمل للفلاحين، وقد اتجه الاهتمام بادئ ذي بدء إلى عالم الريف وقطاع الفلاحة، فصودق في 8نوفمبر 1971 على ميثاق الثورة الزراعية الذي يثري تقاليد التضامن و التعاون والتآزر، العريقة بين الفلاحين الجزائريين، ويعطيها صيغة أكثر عمقا وديناميكية. [2]

---

[1] أنظر: إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره (التنمية الزراعية).

[2] المسيرة، مسيرة الشعب عبر ملايين الشهداء، مرجع سابق، ص 138.

وقد أدت هذه العملة الجذرية، إلى تغيير شكل وعلاقات الإنتاج ودفعت عالم الريف الذي عانى أكثر من غيره، من ويلات حرب التحرير إلى أبواب التقدم و الرفاهية، وذاق الفلاح الجزائري، القانع والصبور لأول مرة طعم الحياة الكريمة، وأسمع صورته القوى من خلال مجالس التعاونيات الفلاحية، ولجان التسيير الذاتي والاتحاد الوطني للفلاحين ، ولم يعد مجرد عامل يكد ويجد ولا يرى شيئا من نتائج كده واجتهاده، ولم تقتصر الثورة الزراعية على تغيير الهياكل المادية وشكل العمل الزراعي، بل استهدفت أيضا خلق المواطن الجديد في المحيط الاجتماعي و الثقافي الثوري وتشير الإحصائيات إلى أنه في نهاية سنة 1975 تم استرجاع نصف مليون هكتار من الأراضي و (540) ألف نخلة، وتم توزيع أكثر من (80 0.000) هكتار و(365.000) نخلة على (80.000) فلاح مستفيد.

وفضلا عما تميزت به هذه العملية التي تمت في إطار التضامن الوطني، وبدون صراعات جانبية خلال مراحلها الثلاث المتعاقبة، فإنها وجدت صدى عميقا لدى كل الفئات المؤمنة بالثورة، واختياراتها الكبرى، فهب الطلبة للتطوع في العمل الزراعي، وشرح النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية، و المساهمة بجانب الحزب والمنظمات الجماهرية والسلطات المحلية، في نوعية الجماهير الفلاحية وتقديم الخدمات الطبية، وقد بدأت ظاهرة التطوع الحميدة تأخذ شكلا أكثر اتساعا وشمولا منذ سنة 1978 حيث يشترك فيها العمال والعاملات من كل القطاعات ومن مختلف الأعمار.

كما استكملت هذه العملية بشباب الخدمة الوطنية الذين اندفعوا لإنجاز الطريق الصحراوي وتشييد السد الأخضر وذلك بتشجير مساحة من الأرض تقدر بحوالي (1.500.800) هكتار تمتد من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية للجمهورية، وبعرض عشرة كيلو مترات في المرحلة الأولى، وذلك بمعدل (150.000) هكتار سنويا.[1]

وقد توجت منجزات الثورة الزراعية بمشروع الألف قرية، التي أنجز عدد كبير منها خلال السنوات الماضية فمن قرية عين النحالة بولاية تلمسان، حتى قرية أم الطبول في القالة بأقصى

---

[1] المسيرة – مسيرة الشعب عبر ملايين الشهداء، المرجع السابق، ص 140-141.

حدودنا الشرقية يشهد الريف الجزائري معالم نهضة حقيقية تسعى لترقية الإنسان، وتفتح قدرته على الخلق والتعمير والإبداع.

وقد ورد في الميثاق الوطني أن الثورة الزراعية استطاعت تفكيكها أوصال الملكية العقارية الكبرى، وتحديدها كل المساحات الزراعية ، وعدد النخيل ورؤوس الماشية أن توزع على الفلاحين بدون أرض، وعلى الرعاة المستغلين وسائل الإنتاج التي كانوا في حاجة ماسة إليها ليعيشوا حياة كريمة، وأن تعطي عملهم معناه كاملا وأن تساهم في ترقيتهم كأناس أحرار وبعملها هذا تمكنت الثورة الزراعية من تحطيم قيود النظام الاقتصادي القديم القائم على التبعية و الاستغلال العشائري مع إرساء قواعد لعلاقات اجتماعية جديدة في الوسط الريفي".[1]

قال الرئيس هواري بومدين: (إن تطوير الزراعة موضوع اهتمامنا المتزايد، وستكون محل جميع أنواع التشجيع لتطورها وإسهامها في نهضة البلاد وتحقيق تنميتها، وسيطور قطاع الزراعة والعناية بأرضهم وتشجيعهم على تربية المواشي ومدهم بالآلات الحديثة وبزيادة مساحة الأراضي الزراعية، باستصلاحها وإخصابها بالأسمدة الأزوتية وبتوسيع قنوات الري وبناء السدود وتكوين الإطارات الفنية ذات الكفاءة الضرورية لأي إنتاج زراعي حديث.

وقد حرصت الحكومة [2] على مواصلة الأعمال الجارية و المتقدمة جدا لتحقيق ري حوض "بوناموسة" في عنابة، وفي مغنية وستلوها إعدادات حثيثة لإنجاز ري مساحات واسعة في واد الشلف وغيرها من المناطق التي ستشملها هذه التدابير، لتزيد من إنتاجها الزراعي وتنويعه وستتضاعف جهودها هذه، وتتنوع مناهجها كما سيتسع مجال تطبيقها تعد تحقيق الثورة الزراعية التي سيبدأ قريبا.

---

[1] ح.ج.ت.و. الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص 108.

[2] نذكر أعضاء الحكومة المعينة المكونة من السادة الآتية أسماؤهم: هواري بومدين رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، الشريف بلقاسم وزير الدولة، رابح بيطاط وزير الدولة المكلف بالنقل، عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية، أحمد مدغري وزير الداخلية، الطيب العربي وزير الفلاحة و الإصلاح الزراعي، بوعلام بن حمودة وزير العدل، عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الابتدائي و الثانوي محمد الصديق بن يحي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أحمد طالب الإبراهيمي وزير الإعلام و الثقافة، بلعيد عبد سلام وزير الصناعة و الطاقة، محمد سعيد معزوزي وزير الشغل و الشؤون الاجتماعية، العياشي ياكر وزير التجارة، عمر بوجلاب وزير الصحة العمومية والسكان، مولود قاسم وزير الأوقاف، إسماعيل محروق وزير المالية محمد قنز، وزير قدماء المجاهدين عبد الله فاضل وزير الشبيبة و الرياضة، محمد قاضي وزير البريد والمواصلات كمال عبد الله خوجة كاتب الدولة للتخطيط عبد الله عرباوي كاتب الدولة للمياه والري.

في المراحل الأولى من تطبيق الثورة الزراعية، ستقوم بفضلها بخطوة جبارة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتدعيم التسيير الذاتي، وتوسيع نطاقه و لأول مرة منذ الاستقلال طبقنا نظام التسيير الذاتي بتنفيذ اللامركزية الديمقراطية في القطاع الزراعي وذلك بإعطاء مؤسساته مزيدا من الاستقلال وحرية اتخاذ البوادر،ومنح القائمين عليها مسؤوليات أوسع حتى تقوم بدورها المطلوب منها في إطار المجهود القومي لتحقيق تنمية البلاد.

وهذا المجهود الزراعي ليس تكميليا، بل هو أساس لتحقيق تنمية البلاد وضمان استقلالها الاقتصادي، وإلا فكيف يتصور تحقيق التصنيع إذ لم يعتمد على مجهود زراعي جبار؟ ثم ألا نرى أكثر البلاد تقدما في الميدان الصناعي تتنافس في زيادة إنتاجها الزراعي وخاصة من الحبوب؟ وهذا ليس فقط لاستهلاكها المحلي، بل وأيضا لإرضاء الحاجة العالمية الماسة إلى هذه المادة، التي أخذ الطلب يزداد عليها بقدر ازدياد عدد السكان في العالم، فضلا عن أهميتها للتكامل الاستقلال الاقتصادي.

وجاء في خطاب الرئيس هواري بومدين ما يلي: "... وبلادنا التي كانت منذ العهد القديم من أكثر العالم إنتاجا وتصويرا للقمح وغيره من الحبوب، وهذا حتى سنة 1830 لا يليق بها أن تعتمد على لخارج في تغذيتها خاصة وأن نسبة زيادة سكانها في علو مطرد، على أن بناء أي اقتصاد وطني مستقل يستلزم سنوات عديدة ويتطلب عملا متواصلا، لا هوادة فيه، وهذا ليس فقط لأنه يستوجب مبالغ هائلة، ولكن أيضا لأنه يفترض وفرة و الإطارات و الفنيين ويدا عاملة تمتاز بالكفاءة والوعي ويستلزم تنظيما علميا للعمل، وزيادة الانضباط في أداء الواجب، وتغيرا جذريا في العقلية والسلوك، واعتبار أدق لعامل الزمن في إنجاز آمالنا ومهامنا بروح جديرة بالجدية، التي كانت طابع أعمالنا الثورية، أيام كفاحنا التحريري".[1]

[1] من الخطاب التحليلي الهام الذي ألقاه الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة و الحكومة في الذكرى الثالثة عشرة لثورة نوفمبر عام 1967.

الفصل الثاني عشر

الثورة الثقافية

-تمهيد في مفهوم الثقافة و الثورة الثقافية:

الثقافة: نظرة عامة إلى الوجود و الحياة و الإنسان، قد تتجسد في عقيدة أو تعبير في أو مذهب فكري أو مبادئ تشريعية أو مسلك أخلاقي عملي، وهي البناء العلوي للمجتمع، الذي يتألف من الدين و الفلسفة والفن والتشريع والقيم العامة السائدة في المجتمع.

ويشير المعنى الاشتقاقي لكلمة الثقافة إلى الامتحان والتجربة والعمل فتثقيف الرمح هو صقله وشحذه وتقويمه بالنار، وتشير كلمة الثقافة في اللغات الأوروبية من الناحية الاشتقاقية، كذلك إلى الزراعة.

إن هذا المعنى الاشتقاقي، يربط الثقافة بالعمل الإنساني والخبرة الحية، وهذا هو ما يميز الثقافة من التعليم، فالتعليم هو تلقي معلومات منظمة بطريقة مخططة لصياغة الفكر، وتوجيه الوجدان وتحديد المسلك الأخلاقي على نحو معين، أما الثقافة، فهي ثمرة التمرس بالحياة والتفاعل مع تجاربها وخبراتها المختلفة، وقد يكون التعليم أحد مصادرها[1].

إن الثقافة تعبير عن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة، ولكنها ليست تعبيرا أو انعكاسا آليا مباشرا، كانعكاس صورة الشيء في المرآة، إذ يدخل في تشكيل الثقافة عامل إرادة الشخصية، والخلق، على أن ذلك لا يتناقض مع كونها تعبيرا عن الواقع الموضوعي السائد، و الثقافة ليست كذلك مجرد تعبير عن هذا الواقع، بل هي كذلك وسيلة فعالة لتغييره، والصراع الثقافي في المجتمع، هو دائما صراع اجتماعي، صراع بين أوضاع اجتماعية متناقضة، يتخذ مظهرا فكريا أو أدبيا أو فنيا، والصراع الثقافي، هو التمهيد للثورة الاجتماعية، وهو وسيلة لتجديد الحياة وتطويرها.

وإن الثقافة تعبير عن الواقع، وأداة التغيير هذا الواقع كذلك ، ولهذا فالثقافة التزام وموقف، والثقافة إذ تشترك في الثورة الاجتماعية من أجل تحرير الإنسان، فإنها لهذا تشترك كذلك في تحريرها هي نفسها، إنها بتحرير المجتمعات البشرية من عوامل الاستغلال و التخلف، لا تصبح

---

[1] موسوعة الهلال الاشتراكية، مصدر سابق، ص 164.

مجرد متعة لفئات محدودة محظوظة من البشر وإنما تصبح غذاء للملايين، بل تصبح غاية من غايات التقدم البشري، وهدفا من أهدافه الأصلية.

وإن الهدف الثقافي الأسمى هو بحكم الضرورة، العلاقة بعناصر البيئة و الزمن و الجماعة و اللغة والقيم، التي ينمو فيها، فالثقافة التي تتحدد على هدي هذه العناصر، ليست إلا وجهة نظر تجريدية، بعيدة عن واقع الحياة.

ومفهوم الثقافة، يعبر عن تنوع السلوك الإنساني، الذي يكاد لا يحده حد، كما لاحظنا، أن كل مجتمع إنساني متعلما كان أو أميا، يتميز بثقافة خاصة تحكم سلوك أعضائه من حيث علاقتهم ببيئتهم وعلاقات التفاعل الاجتماعي التي تتم بينهم.

وقد أوضحت تعريفات الثقافة، أن الإنسان المتعلم، متعلم الثقافة "كعضو في المجتمع" أي أنه يتعلمها عن الأعضاء الآخرين في الجماعة الاجتماعية، ومن هنا فإن الثقافات قد تعتبر أشياء ثابتة ومستقرة.[1]

و الدراسات الآنية تؤكد أو تفرض سلفا، وجود الثبات الثقافي وسنكتفي هنا بالقول، أن جميع دراسات التغير الثقافي، دراسات متتابعة لأنها تغطي فترة زمنية[*] معينة.

وقد تعني الثقافة، مجموع مخططات الحياة، التي يمارسها الإنسان في كل مكان وزمان، على حين أن عبارة ثقافة معينة تشير إلى مجموعة بعينها من مخططات الحياة موجودة في مجتمع معين في مرحلة معينة من مراحل تاريخية.

وقد أعطى مالك بن نبي مفهوما جديدا لمعنى الثقافة حيث قال: "لا يمكن لنا أن نتصور تاريخا بلا ثقافة، فالشعب الذي فقد تاريخه، قد فقد حتما ثقافته".[2]

فالثقافة هي تلك الكتلة نفسها بما تتضمنه من عادات متجانسة، وعبقريات متقاربة، وتقاليد متكاملة وأذواق متناسبة، وعواطف متشابهة وبعبارة جامعة، هي كل ما يعطي الحضارة سمتها الخاصة.

---

[1] محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليلة، التغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[*] سنتناول في دراستنا فترة الطالب محمد بوخروبة، التي حددناها بمرحلة دراسته في القاهرة أكثر من غيرها، ومدى تأثره بالتيارات و الأحداث التي عايشها، ووقف على فحواها.

[2] أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 98، 103.

ويعرّفها أيضا بأنها: دستور تتطلبه الحياة العامة، بجميع ما فيها من ضروب التفكير و التنوع الاجتماعي، وعلى الأخص، إذا كانت هي الجسر، الذي يعبره المجتمع إلى الرقي و التمدن وإنها أيضا: "ذلك الحاجز، الذي يحفظ بعض أفراده من السقوط من فوق الجسر في الهاوية".[1]

أما الثورة الثقافة، فنعني بها إيجاد نظام يتلاءم مع واقع الحياة، ويؤدي على نحو مباشر إلى معرفة قواعد المجتمع، وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

إن الثورة الثقافة لا تتحقق إلا إذا تتحقق إلا إذا تحققت الثورة في حد ذاتها، وتحول جذري في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبناء على ذلك، فإن ما قد يظهر في ميدان الأدب و الفن من إنتاج يعتبر "ثورة ثقافية".

إن مفهوم الثورة الثقافية لا ينفصل من الناحية التاريخية عن الكفاح التي تخوضه الشعوب من أجل تشييد مجتمع اشتراكي، فالثورة الثقافية لا تنجح إلا إذا توفرت بعض الشروط، فلا بد من وضع حد لاستغلال العمال وحرمانهم من حقوقهم، كما هو الشأن اليوم في ظل الأنظمة السياسية القائمة على المصلحة المادية وحدها، وإن القدرة الثقافية معتمد بالدرجة الأولى على ما يلي:

1. فتح أبواب المعرفة أمام الجماهير الشعبية، وتمكنها من تعلم الصنائع.
2. توفير أسباب الازدهار الثقافي، وإشاعة المبادئ الديمقراطية في مجال الثقافة.
3. تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد.
4. المثابرة وعدم التواني في التنشيط الثقافي وتوعية الشعب.

إن موضوع الثقافة في الجزائر، موضوع واسع جدا، لأنه يتعلق بجوانب المبادئ، التي قامت من أجلها الثورة التحريرية مثلا، إن الثورة الثقافية لا تقتصر على الجانب الثقافي المحض، لأنها شديدة الصلة بالجانبين الصناعي و الزراعي، فهي التي تثبت القوة التي بواسطتها تحصل على التحولات العميقة في بنية المجتمع وفي تطوير البلاد، خاصة في ميدان الصناعة والزراعة، وأن الثورة

---

[1] مالك بن نبي ومشكلات الحضارة ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان، طبعة 1998، ص 73، 82.

الثقافية تقوم على إيقاظ تلك الطاقة الكبرى من الإمكانيات الكامنة في نفوس الجماهير الشعبية.[1]

وإذا كانت الثقافة ظاهرة طبيعية، ترافق كل مراحل تكون المجتمع، وبالتالي تعد ضرورة حضرية لصيقة بالإنسان في الزمان و المكان، فإنها تتخذ إطارا آخر حين تصبح مجالا للاستثمار، بعد أن طرأت مستجدات عل المجتمع بفعل عوامل خارجية، وعلى رأسها الاستعمار وتتحول إلى ميدان محاورات تتطلع نحو العودة إلى الماضي الحضاري، الذي تعرض إلى طمس واستئصال على يد الغزاة.

وتعد الثقافة حجر الزاوية في استراتيجية أي مجتمع يسترد استقلاله السياسي ويبقى مرتبطا بآثار التركة الاستعمارية، التي تتجاوز السمات المادية، و تتعداها إلى النسق الثقافي، المعبر عنه بجملة من المظاهر، التي تمكن الاستعمار من فرضها بالقوة ونسجها في حياة المستعمر، والعمل في الوقت نفسه على محو كل أشكال التعبير الثقافي المحلي.

إن الثقافة تتشكل كحمية حضارية، حين يهم الإنسان بتلبية رغباته الروحية أو عندما يحاول إعادة مظاهره، التي اختفت بفعل القوى الغازية، التي عملت على إعدامها بصفتها عنوان الحضور المستقل للإنسان.

مما سبق يتضح أن الثقافة، ضرورة حتمية لأي مشروع حضاري، ودورها في بناء الذات المستقبلية، هي بمثابة المحرك، إذ بدونها لا يمكن ربط الصلة بين ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع، كما أن توظيفها في غير ما يخدم حاضر المجتمع ومستقبله لا يمكن ضمان التوازن الاجتماعي والحضاري الذي لا يتحقق إذا فصلت المراحل التي كونت المجتمع عن بعضها البعض.

و الثورة الثقافية، أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي والعمل الملائم في سبيل تحويل البيئات الاجتماعية البالية، وأنها نضال منظم للقضاء على التخلف بكل أنواعه، وأنها أخيرا جهد تربوي يرمي إلى محاربة كل الأحكام المسبقة المتعلقة بالعرق أو الطبقة أو الجنس.

---

[1] لتفصيل ذلك، أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي، التجربة الجزائرية في الثورة الثقافية ، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، مرجع سبق، ص 297-315.

ويبقى أن الاستعمار الفرنسي، ترك الآثار السلبية الخطيرة في أوساط الشعب الجزائري، فطمس الشخصية وأهان الكرامة وزعزع اللغة وشوه الصورة الأصلية للجزائريين الأبرياء، وبالتالي تاريخهم المجيد، هذه الآثار جاءت نتيجة لسياسة التجهيل، الذي اتخذ منها نظاما للسيطرة و الاستعباد ونتيجة للأضرار البليغة، التي ألحقها بالجزائريين، خاصة هي لغته وثقافته وتاريخه، هذين الأخيرين اللذين ابتليا بالجحود و الازدراء، ولا يمكن لأي شعب أمي، أن يبلغ مراميه إذا كان يستند إلى عقليات مستلبة متخلفة، فتؤول الثورة حينئذ إلى الانحطاط، إذا فالدافع الثوري في المجال الثقافي، يجب أن يشارك في رفع المستوى التقني و الفكري للجماهير.

ثانيا– الوضع الثقافي في عهد الاحتلال الفرنسي:

قاوم الاستعمار الفرنسي الثقافة الجزائرية بطرق كثيرة، منذ أن وطئت قدمه هذه البلاد، لأنه كان يعلم أن الإبقاء له فيها، وهو إذ قضى عليها يفسح المجال لثقافته، وثقافته إذا قدّمها لأبناء الجزائر، لا يقدمها إلا وهي مشبوهة بالدعاية والإدعاء، ولا يجود لهم منها إلا ليكون منهم موظفين، وأنصاف متعلمين ليستعملهم معاول لهدم تقاليد أمتهم، و السير بها إلى الاندماج بالإضافة إلى أن المؤسسات الثقافية، إذا اندثرت يسهل على المستعمرين وضع أيديهم على أموالها، و التنكيل برجالها، وهكذا انطمست معالم كثيرة من تلك المؤسسات بحكم مقاومة الاستعمار لها، وانكمشت وانزوت البقية القليلة منها.

وقد لقي التعليم من المقاومة و التضييق الشيء الكثير، وإن احتفظت بشيء منه بعض الزوايا المساجد، فالسلطة الاستعمارية لا تسمح إلا بتعليم القرآن تعليما تقليديا، يحفظه التلاميذ من غير فهم وتدبر، ومع هذا تتوجس الحكومة خيفة منه، وفي سنة 1913 تأسست أول مدرسة عربية عصرية لتعليم المبادئ بمدينة تبسة بالقطر الجزائري، فقاوم الاستعمار مؤسسيها وأغلق أبوابها وعد ذلك اعتداء صريحا على نفوذه، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أحس المسلمون بشيء من الحرية، فأسسوا بعض المدارس الابتدائية[1].

---

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر 1992 (مهرجان مكافحة الإستعمار).

وفي سنة 1930 أقامت فرنسا احتفالا بمرور قرن على احتلال للجزائر، وربما ظن بعضهم أن في ذلك قضاء على الإسلام والعربية في الجزائر، ولكن الحقيقة جاءت بخلاف ذلك.

جاءت تلك الاحتفالات نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فأيقظت من كان نائما ونبهت من كان غافلا، فأحس المفكرون الجزائريون بضرورة التكتل و العمل المثمر، ونشأ عن ذلك حركات سياسية، اختلفت وسائلها، واتحدت غايتها التي هي رفع الظلم وطلب الحرية، ونشأت حركة الإصلاح الديني، التي كان شعارها: الإسلام ديننا و العربية لغتنا، والجزائر وطننا.

تأسست هذه الحركة، فوضعت خطة للوعظ و الإرشاد في المساجد والأندية وخطة للتعليم في المدارس، وعهدت إلى أعضائها بتنفيذ هذه الخطة، فتأسست المدارس في كثير من المدن، ولقيت من السلطة الاستعمارية إرهاقا وعنتا لأن الحكومة حالت بين العلماء والتدريس في المساجد، ولم تبح ذلك إلا لمن يأتمر بأمرها، فأكثر الشعب بإرشاد قادته من بتأسيس الأندية و المدارس الحرة (*)، ولم تقف مقاومة السلطة للعلماء في المساجد وطردهم منها فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى التضييق عليهم في تأسيس المدارس، فقد وضعت شروطا ثقيلة لا تسمح بدونها لمن يحاول تأسيس مدرسة، ومن تلك الشروط ما قد يكون منها معقول المعنى، ومنها ما لا معنى له، و المدرسة التي لا تستوفي تلك الشروط (**) تغلق، وربما تحاكم السلطة مؤسسيها ومعلميها، وقد يكون جزاؤهم السجن أو التغريم أو الإبعاد أو هذه الثلاثة جميعا.

وبهذا أصبحت السلطة، تعتبر المعلمين الأحرار عصاة وخارجين عن النظام، كما تعتبر القائمين على التعليم الحر من رجال الشعب أعداء لنظامها- فكانت تتربص بهم الدوائر وتحاول منعهم، مما يتمتع به غيرهم من حقوق، فكانوا يعيشون في الجزائر غرباء.

لكن هذه الاضطهادات لم تزد القائمين على التعليم الحر إلا شدة وحدة، وكتلت الجماهير الشعبية حولهم حتى اضطرت السلطة الاستعمارية أحيانا إلى مهادنتهم أو مفاوضتهم، فمن ذلك أنها اغتنمت ظروف الحرب العالمية الثانية، وللحرب ظروف استثنائية، فخاطب الشيخ

(*) أول مدرسة حرة تأسست بالجزائر، هي المدرسة القرآنية بمدينة تبسة سنة 1913، أغلقتها السلطة الفرنسية بعد شهور من افتتاحها، وأول جريدة وطنية هي (الجزائر) لعمر راسم سنة 1908 أوقفتها السلطة، ونادي الترقي كان في طليعة النوادي الفكرية الإصلاحية تأسس سنة 1926.

(**) من الأمور التي تعاقب عليها القوانين الإستثنائية "الأنديجينا" فتح أي محل ديني أو مدرسة للتعليم بدون إذن.

عبد الحميد بن باديس رحمه الله وطلبت منه السلطة الاستعمارية، أن يتخلى لهم عن مدرسة التربية و التعليم ليعلموا فيها اللغة الفرنسية، فكان مما أجابهم به" لا يمكن أن تحل الفرنسية وتطرد العربية من مدرسة أسسها الشعب بأموالهم لتعليم العربية، ولن تخرج العربية من هذه المدرسة، حتى تخرج روحي من جسدي" فكان هذا الرد الحازم الحاسم زاجرا لهم، ورادعا عما بيّتوه.

ولقد حاولت الثورة الجزائرية في أثناء الكفاح المسلح، أن تواصل هذا الجهد الشعبي لبعث الثقافة العربية وربطها بمعارف العصر وعلومه، عن طريق إرسال البعثات إلى مختلف الأقطار العربية الشقيقة و البلاد الصديقة، وحاولت إقامة مدارس ابتدائية على الحدود التونسية و المغربية لتعليم أبناء اللاجئين، كما أن منظمات جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، أقامت مراكز متعددة في مختلف أنحاء البلاد، لتعليم الأطفال و الكبار، وهذا الجهود المحدودة، إن دلت على شيء، فإنما تدل على بعث الثقافة العربية الإسلامية، والتطلع إلى العلم و العلوم، وكانت حاجة ملحة تشعر بها الجماهير الشعبية وتحتضنها حتى في أحلك الظروف وأصعبها.

نستنتج مما تقدم أن الرصيد الثقافي للجزائر المستقلة كان متنوعا بتنوع ينابيعه ومصادره، فهناك الثقافة العربية الإسلامية التقليدية التي غالبة الأعاصير، وبقيت ممثلة في جمع من المشايخ و العلماء ، ورثوا هذه الثقافة وحافظوا عليها، وبرز معهم عدد من الشعراء [*] و الفقهاء، وهناك جيل آخر من جهة حملة مشعل الثقافة العربية الإسلامية، تخرج من المدارس العربية الحرة، ومنهم من واصل تعليمه بجامع الزيتونة أو القرويين أو الأزهر، أو المدينة المنورة، فتمكنوا من الاتصال بتيارات النهضة العربية الحديثة وتفاعلوا معها.

وإذا كانت هذه الألوان من الثقافة تتمثل بصفة إجمالية فيما يمكن أن نسميه النخبة المتعلمة، فإننا نجد لدى الجماهير الشعبية رصيدا من الثقافة الوطنية الأصيلة ممثلا في القصص

---

[*] أنظر: صالح خرفي، المدخل الى الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983 (الحالة الدينية والفكرية و الأدبية)، ص 47 –73 وأيضا: أثار محمد البشير الإبراهيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987 (خطاب أمام الوفود العربية و الإسلامية في الأمم المتحدة،) ص379 وما بعدها.

الشعبية و الأمثال و الأغاني و الشعر الشعبي الذي لا يبعد من صياغته العربية وقيمته الفنية من الشعر العربي.

ثالثا– الثورة الثقافية في الميثاق الوطني.

التشريع هو ذلك العمل المكتوب الصادر عن الجهات المختصة، بإصداره وفقا للقواعد المعمول بها في إطار الدساتير المختلفة وهو يعبّر عن احتياجات المجتمع في التنظيم والتأطير فمنه ما يقيد السلوك، وفيه ما يوُجد تنظيمات قانونية يلتزم بها الأفراد في حياتهم اليومية، لممارسة حقوقهم ومصالحهم إلى جانب احتوائه قواعد التنظيم العام الإداري فالتشريع بهذا المنظور يشكل صورة متكاملة لحياة الشعوب و الأمم، إذ كلما وجدت ظروف تستدعي تقنينها في قواعد قانونية مجردة، ومن هنا وتبعا لتطور الحياة الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال كان الدستور والميثاق.

إن الاستعمار الذي دام مائة وثلاثين سنة، ترك في الجزائر أثارا عميقة نتيجة سياسة التجهيل، التي اتخذ منها نظاما للسيطرة و الاستبداد ونتيجة للأضرار البليغة، التي ألحقها بشخصية الشعب الجزائري، المتمثلة خاصة في لغة الوطنية التي كانت محضورة وفي تاريخيه وثقافته اللذين ابتليا بالجحود والازدراء[1].

ومن البديهي أنه لا يمكن لثورة ما، أن تبلغ جميع أهدفها، إذا كانت من صنع شعب أغلبيته من الأميين، أو كانت تستند إلى عقليات مستلبة وأنماط من التفكير و العمل غالبا ما تكون منافية لتلك الأهداف المنشودة، أو قاصرة عنها فتؤول حينئذ إلى الركود وعدم الإبداع ورفض التجدد، وهذه كلها عوامل من شأنها أن تحدث ظروفا موضوعية تؤدي إلى التأخر والتقهقر بل تساعد على بروز ثورة مضادة.

إذن فالدافع الثوري في المجال الثقافي، يجب أن يساهم في رفع المستوى الفكري والتقني للجماهير، وتغيير العقليات بغية إيجادي الشروط النفسانية والإيديولوجية و السياسية، ودعما للاستقلال الوطني والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] أنظر عبد القادر جغلول، الإستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، لبنان، الطبعة الأول (الفصل الثاني، الثقافة و السياسة).

إن تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج، هو الشرط الأساسي لبناء الاشتراكية ولكن من الضروري أن يكون ذلك مرفوقا بتحول فكري أخلاقي عميق، و الحق أن عملية تحويل الإنسان، ليست أقل ضرورة من عملية تحويل البلاد، ولا يمكن أن تؤمّن مسيرة الثورة ما لم تكيف الأخلاقيات الاشتراكية: العقليات والسلوك، وفي هذا المنظور، فإن للثورة الثقافية ثلاثة أهداف، تمكن من تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد:

أ. التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية، وتقويتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.

ب. الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي و الكفاءة التقنية.

ج. اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية، كما يحددها هذا الميثاق.

وينبغي أن تضاف إلى هذه الوظائف الأساسية للثورة الثقافية ما يلي:

1- إنها أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي، و العمل الدائم في سبيل تحويل البنيات الاجتماعية البالية.

2- إنها نضال منظم ومعبأ للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

3- وإنها أخيرا جهد تربوي واع، يرمي إلى محاربة كل الأحكام المسبقة المتعلقة بالعرق أو الطبقية، أو الجنس أو المرتبطة بالعمل اليدوي، كما يرمي إلى محاربة النزوع إلى العنف المضر بالمجتمع، والتزمُّت والأفكار التعصبية الخاصة بالثقافة ونمط الحياة، فهذا البعد في الثقافة، هو الذي يبعث على تضامن أكبر مع الشعوب المضطهدة التي تعاني الميز و الاحتقار العنصريين، أو تلك التي كانت مستعمرة، أو ما زالت مستغلة، وهو الذي يمكّن من فهم أفضل لتاريخها ونضالها التحرري، وهو الذي يحمل بصفة عامة على احترام الثقافات و الحضارات المختلفة عن ثقافتنا وحضارتنا [1].

إن للتربية و الثقافة دورا، بالغ الأهمية في تطوير الشخصية الوطنية الهوية الجماعية وفي إقامة مجتمع متوازن، لا يكون فيه المواطن مبتورا عن أصوله ولا متروكا على هامش التقدم و الثورة الثقافية، إذ تهدف إلى إنجاز كل ذلك تساهم في ازدهار كياننا الوطني وفقا للثقافة التقدمية

---

[1] أنظر بالتفصيل: ح.ج.ت.و. الميثاق الوطني، صيغة 1976 (الثورة الثقافية)أيضا: مجلة الثقافة وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر، السنة العاشرة، فبراير، 1980 (الحاجة لنظام اقتصادي دولي عادل).

المعاصرة، وهذا يعني تأكيد ارتباطنا بتراثنا الثقافي،وثقتنا في قدرات الشعب الجزائري على التكيف مع الحاضر، والانفتاح المتزايد على العالم العاصر.

غير أن هناك نوعا من الثقافة المشبوهة الشائعة إلى حد ما، و المتصلة بمجموعة من أعمال وتصرفات وعقليات يفرضها المناخ المدسوس، لأنماط الحياة والتفكير التي خلفتها السيطرة الفرنسية الطويلة، المتسمة بطابع البرجوازية الصغيرة، وهذه الثقافة التي مازالت تكيف السلوك الاجتماعي في الأوساط الحضرية، ليست كما يتبادر إلى الذهن، بقايا ثقافة أجنبية منتظمة ذات طابع عالمي، بل هي ضرب من مناخ أخلاقي تحدده أشباه الثقافات التحتية الهزيلة وتصرفات متولدة من التبعية الطويلة، للبنيات الإدارية و التجارية والضغوط الاجتماعية للمحتمل السابق وهي مجموعة من الأذواق المبتذلة و المواقف الببغائية المستوحاة من أنماط العدو الثقافية السطحية، طغت على جزائريين من مختلف الأوساط، بصرف النظر عن لغة التعبير لديهم ومستواهم الفكري، بل مست عناصر أمية منهم، وأن ثقافتنا الوطنية مهما كانت الصيغة المعبر عنها مازلت تعاني هذه التأثيرات التي يعبر عنها الفكر البرجوازي بجميع أشكاله.

رابعا– الثورة الثقافية في الواقع العملي:

وعندما حصلت الجزائر على استقلالها، بعد فترة من الكفاح المسلح دامت قرابة ثماني سنوات، كانت تواجه في جميع الميادين مشاكل معقدة تتلخص إجمالا في تسليم جهاز دولة فقد فيها عنصر التوازن، زيادة على أنه لم يكن في أسسه مبنيا على ما يقتضيه الواقع الجزائري، وكان على الدولة الجزائرية الناشئة، أن تضع هذا الجهاز بين أيدي أبنائها – الذين لم يتح لهم النظام الاستعماري فرصة التمرس والتسيير.

وفي غمرة هذه المشاكل لم تنس الجزائر الميدان العلمي و الثقافي ولم تبخسه حقه فقد حدد هدف السيادة التعليمية، و الثقافية في الجزائر على أساس الرجوع لأصول الثقافة العربية الإسلامية من جهة و اللحاق بركب الحضارة العلمية التقنية من جهة أخرى، وعلى هذين الأساسين وضعت خطة للعمل في ميدان التعليم وفي الميدان الثقافي العام، وترمي هذه لخطة إلى أهداف جزئية ثلاثة هي:

1. ديمقراطية التعليم
2. تعريب التعليم
3. إعطاء الأولوية للعلوم و التقنيات

وهذه الأهداف الثلاثة ، وإن اتضح على ضوء التجربة، التي مرت بها منذ الاستقلال، أنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من التعمق في مفهومها العقائدي، وإلى مزيد من التخطيط في مقتضاها التطبيقي[1] .

إن الهدف الثقافي الأسمى هو بحكم الضرورة وثيق العلاقة بعناصر البيئة و الزمن و الجماعة واللغة والقيم التي تنمو فيها أسبابه، فالثقافة التي لا تتحدد على هدي هذه العناصر، ليست إلا وجهة نظر تجريدية بعيدة عن واقع الحياة.

ويبدو لي أن الثقافة [2] في أدنى مستوياتها، تتألف من مجموع الاستجابات والمواقف التي بها يواجه شعب من الشعوب بحسب عبقريته ضروريات وجوده الطبيعية من مأكل و ملبس ومسكن وتناسل، أما على المستوى الأرفع فإن للثقافة ثلاثة أوجه:

1. شحذ الفكر : أو تكوين الحس النقدي.
2. إرهاف الذوق : أو تربية الحس الجمالي.
3. الالتزام بالقيم: أو تكوين الحس الأخلاقي.

وإذا كان مفهوم الحضارة ينزع إلى المدى الكوني ، فإن الثقافة تنزع إلى الخصائص الذاتية، فالثقافة، هي الحضارة الخاصة بأمة من الأمم، لا يشاركها في شأنها أحد، وقد طبعتها هذه الأمة بالطابع الذاتي[*] .

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972)، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1972، ص 79 وما تلاها.

[2] من نص المحاضرة التي ألقاها أحمد طالب الإبراهيمي في عدد من العواصم العربية في ربيع عام 1967.

[*] حول هذا الموضوع، راجع: محي الدين عميمور، إنطباعات (1) ، مطبعة البعث ، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، مايو 1971 (انطباعات فنية وثقافية عام 1971).

وعلى هذا الوجه يمكن القول، بأن الثقافة الجزائرية هي حقيقة واقعية، وحصيلة مجهود الشعب الجزائري، لكي يزود نفسه بشخصية غنية قبل دخول العهد الاستعماري بزمن طويل، فالثقافة عندنا هي في أدنى مستوياتها مجموع تقاليدنا وعاداتنا.

غير أن الثورة لم تجهز الهياكل المادية وحدها، ولم تغير المحيط الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل أن هدفها كان منذ البداية خلق المواطن المتعلم، وإحاطته بجو ثقافي يساعد على تفتح شخصيته ونمو مواهبه، وفي هذا الميدان بالذات تستطيع بلادنا أن تفخر بما حققته من إنجازات في بضعة سنوات، لم يخطر أبدا على بال بلدان تتوفر على إمكانيات ضخمة من حيث الإطارات وهياكل التكوين أن تحققها بمثل تلك السرعة[1].

وقد ارتكزت الثورة الثقافية المتعددة الأوجه، والكثيرة الأبعاد على جملة من المنطلقات والمبادئ التي يمثل مجموعها عناصر استراتيجية جزائرية للثقافة والتربية والتكوين، ومن بين تلك المنطلقات و المبادئ ديمقراطية التعليم، وجزأرة إطاراته، وتوجيهه توجيها علميا وتقنيا، وإعطائه محتوى وطني مطابق لأسس الثورة الاشتراكية و الخصائص الحضارية لمجتمعنا، وجعل اللغة الوطنية اللغة الأولى، والأداة الأساسية للتوصيل التربوي والبيداغوجي في الفنون والعلوم و الأدب و السعي للقضاء على الأمية في أقرب الآجال، واعتبار التعليم والتكوين عملية مستمرة أثناء النظام التربوي النظامي وبعده.

وفي هذا النطاق اقتحمت الثورة أبواب الجامعات والمعاهد العليا، وغيرت بنيتها تغييرا عميق الأثر فمنذ سنة 1971 تم تطبيق إصلاح التعليم العالي، الذي مس هياكل التكوين ومدته ومحتواه، وأصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية، وليست عالة عليها، وتضاعف عدد الأساتذة حتى قارب خمسة آلاف مدرس في مختلف الاختصاصات، بعد أن كان لا يتجاوز سنة 1972: 1224 مدرسا، وتجاوز عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والمعاهد و المراكز الجامعية التي أنشئت في السنوات الثلاث الماضية حوالي 40.000 ألف طالب، خمسهم من الطالبات تقريبا، كما بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة في تشييد مؤسسات التعليم العالي

---

[1] أنظر، عبد الله شريط، من واقع الثقافة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981، ص 137–161.

وتجهيزها بأحداث المخابر والمرافق الأخرى مثل السكن و النقل و المطبوعات وتقديم المنح و التشغيل الفوري للمتكونين المتخرجين.[*]

وبما أن المنظومة التعليمية، تتميز بالوحدة بين أجزائها فإنه كان من المفروض أن يشرع في إصلاح التعليم القاعدي (الابتدائي و الثانوي) منذ فترة طويلة، غير أن إصلاح نظام التربية و التعليم بدأ في سنة 1976 واستهدف إجراء تغيير جذري في مضموني التعليم وهي هياكله وإجراءاته التربوية، وحدد مجموعة من الأهداف الكبرى والطموحة لربط المدرسة بالثورة، والحياة الاجتماعية وتعميم التعليم حتى المرحلة المتوسطة، فكانت المدرسة الأساسية أفضل صيغة لضمان تعليم إجرائي وموحد لجميع الأطفال، وتحقيق التعريب في كل مواد الدراسة بطريقة علمية مدروسة ووظيفية، ودمج المؤسسة التعليمية في سياق حركة التنمية، واعتبارها إحدى الجهات الأساسية، التي ينبغي أن تحشد لها كل الإمكانيات، وتوفر للعاملين فيها شروط العمل المادية و المعنوية، وتتمثل الأسس العامة لإصلاح نظام التربية و التعليم في النقاط العشر التالية:

1. ديمقراطية التعليم.
2. جزأرة الإطار.
3. تعريب التعليم وجعل اللغة الوطنية الأداة الرئيسية للتوصل التربوي وليس مجرد لغة تدرس من خارج المناهج.
4. إعطاء الأولوية للعلوم و التكنولوجيا
5. اعتبار القطاع التربوي قطاعا ذا أولوية مطلقة
6. اعتبار التربية في سياق التنمية
7. اعتبار التربية عملية مستمرة مدى الحياة
8. النظر إلى المنظومة التربوية باعتبارها وحدة متماسكة يتلاءم مع ما يحدث من تغيرات في المجتمع، وستجيب للاختيارات العليا.

---

[*] أنظر: ح . ج. ت . و، اللجنة المركزية، الأمانة العامة، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس (1979-1983)، الجزء الثاني، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتنشيط (التحليل للوضع في قطاعات التربية، و التعليم العالي والتكوين).

9. تحوير المحتوى التربوي و التعليمي باستمرار، حتى يتلاءم مع ما يحدث من تغيرات في المجتمع ويستجيب للاختيارات الثورية للبلاد وفي مقدمتها الاختيار الاشتراكي.

10. القضاء على الأمية وجعل التربية و التعليم حقا مشاعا لكل الأطفال، ومساعدة الكبار على الارتقاء المهني والتكوين الفني.

إن الثورة الثقافية هي مفتاح الثورة الجزائرية، وبواسطتها يمكن تحقيق المحتوى الضروري بين التنمية المادية و التنمية الروحية، ولا يمكن اعتبارا استقلالنا تاما باسترجاع الأرض إذا لم يتبعه استرجاعا كليا للشخصية الجزائرية و التي تكمن في اللغة العربية.[1]

إن اللغة العربية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بالجماهير، وهذا ما عبر عنه الرئيس هواري بومدين في خطابه الذي ألقاه في 29 أفريل 1970: "التعريب بالنسبة إلينا، هو مطلب وطني، فهو هدف من الأهداف الكبرى بالنسبة للجماهير كل ذلك أنه توجد في الجزائر نخبة مثقفة[*] وشعب، وفي مثل هذه أعتقد، أنه يجب على النخبة المثقفة أن ترجع إلى الشعب".

وقد وجدت الجزائر نفسها، مجبرة على خوض معركة تعميم التعليم، ورغم مصاعب ما بعد الاستقلال فقد رفعت السلطة الثورية شعار "ديمقراطية التعليم ووجدت في رحيل أبناء المعمرين عن المدارس الجزائرية أماكن شاغرة لإدخال أبناء الجزائر، كما اتخذت سياسة توظيف الممرنين لحل مشكلة نقص المعلمين، وإطارات من المتعاونين ومن الجزائريين، ثم بناء جامعة وهران وجامعات أخرى في أنحاء الوطن فتأسست جامعة تيزي وزو وجامعة باتنة .

ثم كانت عناية هواري بومدين بالطلبة ، فأعطاهم المنح إلى الوطن العربي [**]، وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهدفه في ذلك هو تكوين إطارات المستقبل حيث كان يراهن على بناء رجال قبل تكوين الأشياء المادية، وهدفه في ذلك هو بناء دولة عصرية مستقلة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، لأنه كان يرى أن يقتبس الجزائريين من كل الثقافات ويصبون في أيديولوجية الوحدة الوطنية.

---

[1] أنظر: الميثاق الوطني صيغة 1976 (الثورة الثقافية).

[*] تتكون هذه النخبة أساسا من الذين استطاعوا بطريقة أو بأخرى، أن يواصلوا دراستهم الفرنسية في الطب والصيدلة والمحاماة وبعضهم استكملها في باريس.

[**] منهم كاتب هذه الدراسة، إذ تحصل على منحة دراسية إلى سوريا عام 1968.

وقد كان هواري بومدين مرتبط بمشروع ثقافي، كان يطمح أن يحققه من خلال استراتيجية تتماشى مع ما نادى به من ثورة في جميع مجالات الحياة، وكانت الثورة الثقافة تهدف إلى تأطير للوضيعة الاجتماعية السائدة في وسط الشعب الجزائري، وأصبحت نظرة هواري بومدين تنصب إلى إيجاد مشروع ثقافي، واسع شامل، وبدأ فعلا في تنفيذ هذا البرنامج:

1. تكوين مدرسة الأشبال للمّ شباب أبناء الشهداء، وأبناء الفلاحين، لتكوينهم تكوينا عسكريا وسياسيا ليصبحوا إطارات الجزائر مستقبلا.

2. إنشاء مراكز لأبناء الشهداء وتدريسهم وتحضيرهم كإطارات للدولة الجزائرية فيما بعد.

3. اعتماده على تكوين مراكز تحت وصاية وزارة الشبيبة و الرياضة لتكوين الشباب ثقافيا ورياضيا، وكانت النتيجة مثمرة، فقد التحقوا بالجامعات و المعاهد العليا.

4. فتح مراكز ليلية للمجاهدين لترقيتهم وتهيئتهم في دروس خاصة، لالتحاقهم بالجامعات، وفعلا فقد تخرج منهم الكثير من الأساتذة في جميع الفروع.

5. اعتنى بالتعليم بصفة عامة، وبالمعلم من حيث السكن و الأجرة والعانية الصحية.

6. بدأ في ترسيخ جامعة جزائرية تعتمد في مناهجها التدريسية ومناهجها ونظامها على أسس علمية، وقد شارك هواري بومدين في احتفال أول دفعة تخرجت من كلية الحقوق بجامعة قسنطينة، ثم أسس جامعة قسنطينة وخصص لها أموالا وبنايات عصرية.

وقد سادت في عهد هواري بومدين قيم ثقافية محددة، ضمن خطاب إيديولوجي يعطي الأولوية للالتزام تجاه قضايا الجماهير، فصارت الثقافة وسيلة سياسية بالدرجة الأولى، أي قابلة لاحتضان متطلبات الدولة الجزائرية في سياق اشتراكي واقعي.

وهكذا، إن مشاريع التنمية في عهد هواري بومدين كانت واضحة، بما في ذلك المشروع الثقافي، الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال الثقافي، ووضع قطيعة نهائية مع الفكر الغربي الموجه للسيطرة وتكريس نظرة التفوق واستعباد الشعوب، وكان هواري بومدين مشروعا ثقافيا طموحا، ذو عدة اتجاهات، ولم يكن وليد الاستقلال، ولا أيام توليته الحكم، بل كانت الفكرة لبرنامج ثقافي متعدد المحاور منذ أن كان طالبا بالأزهر القاهرة، ثم ثائرا مجاهدا يقود أول

سفينة حاملة للسلاح للثورة الجزائرية من مصر إلى الجزائر، وقائدا للعمليات الحربية، هذا الطموح إلى تكوين ضباط، سواء في العمليات الحربية أو في المخابرات من شباب متعلم حامل لمبادئ أمته.

الفصل الثالث العاشر

الثورة الصناعية

تمهيد في مفهوم التصنيع و الثورة الصناعية :

ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري، اقتصادا متدهورا، قائما على أساس استغلال وامتصاص الثروات الجزائرية لفائدة أقلية بسيطة، وما إن باشرت الجزائر نضالها من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حتى اصطدمت باحتكارات الشركات الأجنبية، التي كانت تعيق الجهود المبذولة، وتسعى إلى تحريفها عن مسارها الصحيح ، وذلك عبر شبكات تغلغلها المختلفة[1]، ونرى أن نتعرض لمفهومي التصنيع و الثورة الصناعية، حتى نترك دراستنا، تناسب في منحى موضوعي، يساير تطورات المرحلة، التي واكبت سياسة الجزائر في الستينات والسبعينات، وهذا ما سنحاول توضيحه، ويمكننا تعريف مفهوم التصنيع ومعناه في الآتي.

إن مفهوم التصنيع، من المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية، الذائعة الصيت والمتداولة بكثرة في الأبحاث و الدراسات الاجتماعية أو الطبيعية و التطبيقية، على حد سواء، فهو قد يعني توسيع القاعدة الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي، في مجتمع كان بالأساس يعتمد المهنة الزراعية، وما يترتب على هذا التوسع والنمو الصناعي من تحولات مادية واجتماعية وحضارية وفكرية، تنتاب بنية المجتمع ومؤسساته الوظيفية[2] ، لذا فالتصنيع الذي هو عامل اقتصادي فعال، غالبا ما يؤثر في بناء المجتمع الفوقي، ويترك آثاره وانعكاساته عليه، وهذا الأمر يترك المجتمع يتنقل برمته إلى مرحلة حضارية واجتماعية متطورة ونامية، تختلف عن المراحل السابقة التي كان بها قبل تحوله الصناعي، وهذه الحقيقة يمكن لمسها ومشاهدتها في المجتمعات النامية، التي في طريقها نحو التصنيع و الانقلاب الصناعي [3] وقد يستعمل مفهوم التصنيع أحيانا في وصف تبدل أنماط الإنتاج الصناعي، كتحول الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة معقدة، تعتمد عملياتها

---

(1) للمزيد من المعلومات، أنظر : ح .ج .ت .و ، الميثاق الوطني، صيغة 1976 (الثورة الصناعية).

(2) عبد المنعم عبد الحي ، علم الاجتماع الصناعي، المكتب الحديث، الإسكندرية، مصر 1984، ص 242.

(3) لتفصيل ذلك، أنظر: منير ويردي، دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول، وزارة الثقافة والفنون، العراق (الفصل الثامن، أثر التكنولوجيا على المجتمعات).

الإنتاجية و التكنولوجيا على استثمار رؤوس الأموال الكبيرة، الخبرات العلمية و التقنية وتقسيم العمل والتخصص فيه، والإنتاج الموحد والإنتاج الكبير.

وقد قال الرئيس هواري بومدين : "إن التصنيع ليس مهمة سهلة، بل هو مشروع يتطلب تضحية كبيرة وصبرا وعنادا على الأمد البعيد، للتغلب على كل مخلفات العهد الاستعماري الاستغلالي، ولهذا فلم نر بلدانا نامية استطاعت أن تحقق هذه الفوائد من أول وهلة، نظرا للصعوبات العديدة التي تعترضها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وفي الواقع أن الصعوبات، التي يجب أن يجابهها البلد المتخلف اقتصاديا، على الصعيد الخارجي، لا ينبغي أن تثبط عزيمته، بل يجب أن تشحذها وتدفع بالبلد إلى الكفاح من أجل التصنيع، وبالفعل، فإن هذه الصعوبات الخارجية، هي التي تجعلنا ننتقد المفهوم الحالي للتعاون الدولي، بين البلدان الصناعية والبلدان غير الصناعية، ونقترح مفهوما جديدا بموضعه: هو التوازن الدولي في هذا الميدان، وروح التعاون الحقيقي، بمساعدة البلدان الصناعية للبلدان النامية على استثمار موادها الخام محليا، وعدم عرقلة جهودها في الخارج.[1]

غير أن مفهوم التصنيع يختلف عن مفهوم الثورة الصناعية [2]، إذ قد تكون الثورة أولا تكون السبب المباشر في ظهور التصنيع، في حين لا يمكن اعتبار التصنيع سببا من أسباب قيام الثورة الصناعية، نظرا لكونه مظهر مهما من مظاهرها، لكن ظهور الثورة الصناعية يعتمد على مجموعة عوامل معقدة أهمها، الحاجة المتزايدة للإنتاج الصناعي الكبير بعد زيادة الطلب على السلع الصناعية، ثم وجود الجو الاجتماعي و السياسي المشجع لإرساء قواعد الإنتاج و التنظيم الصناعي، وتوفر رؤوس الأموال و المواد الأولية، والخبرات اللازمة لتحويل مكونات الطبيعية من أشياء غير نافعة إلى أشياء نافعة، وأخيرا وجود الرغبة و الإرادة الصادقة في بناء أسس الصناعة الحديثة، [3] والثورة الصناعية بمعناها العلمي هو ذلك التغير الاقتصادي و التكنولوجي، الذي ينتاب أسس وعمليات الإنتاج، ويترك آثاره العميقة في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و

---

[1] من نص خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة افتتاح المعرض الدولي الثاني في الجزائر، 6 سبتمبر 1966.

[2] حول هذا الموضوع، أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سبق ذكره (الثورة الصناعية).

[3] إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1981، ص 26.

الإيديولوجية للمجتمع، الذي يتعرض لتياره وفعاليته، في حين أن التصنيع هو تعميم وتطبيق قواعد الإنتاج الصناعي الحديث على جميع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع وبناء مؤسسات صناعية حديثة، تكفل زيادة حجم الإنتاج الصناعي المطلوب وهكذا، فإنه لقياس درجة تصنيع المجتمع، ينبغي لنا النظر إلى معدل نمو مدنه، ومدى استفادته من الكفاءات والخبرات التكنولوجية التي تعرفها المجتمعات الصناعية، ودرجة تحديثه الشامل، ونسبة العمال العاملين في القطاع الصناعي، إلى نسبة العمال العاملين في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

فالتصنيع إذ ظاهرة اقتصادية عقلانية لها نتائجها الاجتماعية و الحضارية، وتعتمد على مبدأ تقسيم العمل و التخصص فيه، واستعمال المكائن الآلية، ولاعتماد على الطاقة الميكانيكية والفنون العلمية و التنظيمية و الغاية الرئيسية من اعتماد برنامج التصنيع تكمن في خفض تكاليف الإنتاج للوحدات المنتجة من البضائع و الخدمات، إذا أن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتمد على مبدأ الإنتاج الكبير، يوفر البضائع للمستهلكين ويرفع من نوعيتها، ويمكن للمواطنين من ذوي الدخول الواطئة و المحدودة من الحصول عليها بأسعار واطئة، وهذا ما يؤثر في مستواهم المعاشي و الاجتماعي تأثيرا إيجابيا ، ويبدل المستويات المادية و الحضارية لمجتمعهم.

وانطلاقا من هذا يمكننا تعريف الثورة الصناعية عبر الأهداف التي تسعى لبلوغها في سياسة الجزائر بعد الاستقلال في الآتي: أنها استرداد الموارد الطبيعية واستقلالها و التحرر من التبعية للخارج، وعن طريق تشييد صناعة معدات ومنتجات أساسية للصناعة و الزراعة، وتوفير فرص عمل وتحقيق الرقي الاجتماعي للعمال.[1]

في سنة 1968 بدأت عملية تنظيم الصناعة، بتأميم المشاريع الأجنبية، التي كانت تعمل في القطاعات الصناعية الأساسية، وبإقامة شركات وطنية تعتبر أدوات جزائرية أصلية في خدمة البلاد.

وفي سنة 1971 أدت معركة البترول إلى تأميم حقول النفط و السيطرة على استثماراتها وذلك بفضل قرارات 24 فيفري 1971 و التي تعتبر حدثا هاما في تاريخ الجزائر، وقد أعطت

---

[1] محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 314.

الشركات الجديدة حجما مكنها من تبني الأساليب الحديثة، سواء أكانت على الصعيد التقني أو على الصعيد التجاري.

وإن الاستقلال الاقتصادي الحقيقي، لا يتم إلا بالتصنيع وكذلك فإن التصنيع لا يصبح حقيقة واقعة ملموسة، إلا إذا قام على أسس متينة، وحتى تستطيع الجزائر امتلاك الوسائل الكفيلة بتدعيم عملها، فإنها لجأت إلى تأميم الموارد البترولية والمنجمية وإقامة وحدات كبرى لتحويلها وإنشاء مجمعات صناعية مندمجة كبيرة، واستعمال التقنيات الأكثر حداثة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك إلى جانب السيطرة على هذه التقنيات الحديثة، وهكذا أصبح ممكنا بالنسبة للجزائر وبفضل شركاتها الوطنية المتواجدة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، أن تضع تحت تصرفها صناعتها وزراعتها وبنيتها التحتية الاقتصادية، والمعدات والمواد اللازمة لها بحيث يصبح النمو الداخلي لهذه الفعاليات طبيعيا ومحتما.

وإن توفير العمل لكل مواطن، واجب وهدف أولوي من أهداف ثورتنا الاشتراكية، [1] ولا شك في أن تحقيق هذا الهدف، يتعارض وبقاء أساليب الاستغلال الاستعمارية، التي لا تزال من تسعى إلى الإبقاء عليها، وإن الثورة الصناعية ترد على هذا التحدي بفضل التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي تتيح المشاركة في تسيير المشروع الذي يعملون فيه، و التقدم بخطوات حثيثة على درب تحررهم الاقتصادي.

و الثورة الصناعية، تعتبر إذن مطلبا ضروريا من متطلبات النمو المتناسق ومحركا يجلب المجتمع إلى الرفاهية و الازدهار، وقد شرعت السلطة الثورية في تعديل الاختيارات في مجال التصنيع وفقا للاختيار العقائدي، الذي ينص على أن الثورة الصناعية الحقيقية هي مفتاح الثورة الاقتصادية الشاملة، والتصنيع هو الذي يضمن إذن، حرية الشعب الجزائري، وهو أساس للتطور الاقتصادي الذي يساعد على النمو الشامل والمتواصل من حيث الزمان، و إن الثورة الصناعية، لا يمكن أن تنحصر في التصنيع وحده لأن مفهوم التصنيع ليس مجرد وسيلة للإنماء الاقتصادي، بل إن مضمونه يتوقف على الأهداف، التي يرمي إلى تحقيقها، لأنه يندرج في مسيرة ثورية، و يكون أحد مقومات الثورة الصناعية.

---

[1] ح . ج. ت. و، الميثاق الوطني، صيغة 1976، ص 26.

وإن للتصنيع في الجزائر، مدلول وأبعاد ثورية حقيقية، ذلك أنه مثل الثورتين الثقافية والزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة ضمن تحويل علاقات الإنتاج، الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغير العميق، للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت، الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد.

وترمي الثورة الصناعية، إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد لتنتقل من اقتصاد تقليدي، يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات والأنشطة الزراعية إلى اقتصاد عصري، تتداخل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة، لتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة منسجمة، وذلك بتوسيع المناهج الصناعية إلى جميع القطاعات الإنتاجية.

أولا– نظرية تصنيع الصناعات:

ظاهرة التصنيع، شهدتها المجتمعات الصناعية الحديثة، كاليابان والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والمجتمعات شبه الصناعية، كالهند ومصر وإيران والصين الشعبية ... الخ، غير أن ظروف وأسباب ومشكلات التصنيع لهذه المجتمعات، تختلف بعضها عن البعض الآخر، نظرا لتباين مراحلها التاريخية وبيئاتها الجغرافية ومستوياتها الحضارية، وتشابه تجارب هذه المجتمعات في ميادين التصنيع منعكس في مرورها في المراحل التصنيعية نفسها، ثم شروعها في الصناعات نفسها، ومن ثم مجابهتها المشكلات بعينها ، فأول صناعة اعتمدتها هذه المجتمعات، هي صناعة المنسوجات القطنية والصوفية، ثم كان لها بعد استقرار هذه الصناعة، أن اتجهت نحو تطوير نظام مواصلاتها، السلكية و اللاسلكية، الذي يساعدها في بناء صناعتها الثقيلة، وبعد تطوير طرق مواصلاتها أخذت بتأسيس المشاريع الكبيرة للصناعات المعدنية و الكيماوية و الكهربائية، وفي الوقت، الذي انشغلت فيه هذه المجتمعات بتشييد مشاريعها الصناعية الكبيرة، التفتت نحو مسألة زيادة حجم إنتاجها الزراعي، وتوسع حجم تبادلها التجاري مع الدول الأخرى، ومسيرة هذه المجتمعات باتجاه تطوير إنتاجيتها الزراعية، وحجم تبادلها التجاري تحت ظروف التصنيع الشامل، كانت ترجع إلى وجود عاملين أساسيين هما: زيادة الحجم الكلي للسكان، وتركز السكان في

البيئات و الأقاليم الحضرية وخصوصا المدن الكبيرة.[1]

وتستند نظرية تصنيع الصناعة لـ "جرار ديستان دوبرنيز" التي عتمدها بالجزائر، كاستراتيجية التنمية المخططة و المستقلة على مبادئ ثلاثة:

أولا–التصنيع: تتوفر الجغرافية الاقتصادية للجزائر على خامات مختلفة، إلا أن توفرها على كميات معتبرة من خام الحديد، يؤهلها للإقامة صناعات ثقيلة لاستغلال هذه الثروة المعدنية، وإعادة تثمينها، وبتكاليف طاقوية لتحويلها منخفضة، لما تتوفر عليه الجزائر من بترول وغاز هي الأخرى بدورها تتطلب إضفاء المزيد من الاستثمار منها، وذلك عن طريق بناء مركبات التكرير و التمييع، عن طريق الاستثمارات الكثيفة و القروض أيضا.

ثانيا– الاندماج في السوق العالمي، وتقسيم العمل الدولي الرأسمالي بوجود البترول والغاز والخامات، اعتبرت الجزائر من أهم الدول الأفريقية جذبا للاستثمار الأجنبي، و القروض على سواء، غير أن النظام السياسي، لم يطبق رؤيته القائمة على إدماج الجزائر في نظام الإنتاج الرأسمالي العالمي، عن طريق تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد اشتراكي، بالاعتماد على رأس المال الأجنبي في إحداث التغيير الهيكلي المحلي، وتشكل فكرة تصنيع الصناعات، تجربة نموذجية للنمو الصناعي لاقتصاد متخلف، مندمج في السوق الرأسمالية العالمية، وتقسيم العمل الدولي الرأسمالي، وإن التوسع في التصنيع واستخدام التكنولوجية المعقدة، كان ينتظر منه توفير وتلبية مستلزمات، كل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء.

ثالثا– فك الروابط: اتجه المجتمع الجزائري خلال الفترة (1965-1979) اتجاها نحو المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، يأخذ بالحسبان المطالب المشروعة للشعوب الفقيرة، وهي تتعامل مع النظام الرأسمالي العالمي، بمراجعة دقيقة لأسعار المواد الأولية، البترول، النحاس... إلخ على المستوى الدولي.

---

[1] لتفصيل ذلك، أنظر : عبد الله ساقور، التوجهات الأيديولوجية والمنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، مرجع سبق ذكره (نظرية تصنيع الصناعات).

أيضا : إحسان محمد الحسن، التصنيع و تغيّر المجتمع، مرجع سبق ذكره (أسباب التصنيع).

أما محليا: فقد كان الاهتمام المتزايد بمواضيع ليست بالضرورة سياسة تماما، مثل المطالبة بنظام دولي جديد، بل أنها في الواقع اجتماعية في معظمها من قبيل البطالة، الفقر، الصحة، التربية، والتكوين، و التلوث .... الخ.

هذه الموضوعات تكسب أهمية بليغة، أي أن هناك مواقف جديدة تنمو بصورة تلقائية تجاه الأمور السياسية عموما، واتجاه تزايد "دولنة" المجتمع الجزائري على وجه الخصوص عن طريق سن بعض المواثيق و القوانين، ذات التوجه الاشتراكي، مثل الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي، الطب المجاني، ديمقراطية التعليم ومجانيته... الخ، أي أن القيادة السياسية، هي محور التغيير الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري، وفك روابط النظام الرأسمالي، واجتثاثها من المجتمع الجزائري.

ويمكن أن نتساءل عن الطريقة، التي بإمكاننا أن نقيم بواسطتها نسيجا صناعيا مندمجا، إن إقامة نسيج صناعي عن طريق بعث الصناعات المجزأة الفردية، يجعلنا أن نصنفها بأنها تصنيعية، وهذا ما تعنيه الوظيفة الاقتصادية الأساسية، وما تجلبه لمحيطها من منافع وفق زمنها المحدد، أي قيام مصفوفة للقطاعات الصناعية، وضبط وظائفها الإنتاجية بواسطتها تزويدها بالآلات والمعدات الجديدة التي ستضاعف من إنتاجية العمال، وتؤدي إلى إعادة وهيكلة وتشكيل اقتصادي واجتماعي لهذا المنظور، والذي يعتبر بدوره تغييرا في وظائف وسلوكيات داخل هذا النسق المنظور في حد ذاته.

ويلخص "دوبرنيز" جوهر الصناعة التصنيعية ومضامينها في الجزائر، قائلا: "إن الصناعة التصنيعية، هي تلك الطاقات التي تستخدم منتجات صناعات التعدين، الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية و الصناعات الكهربائية، وإن قيام الصناعات المذكورة، هو في إطار التوجه لإنشاء قاعدة صناعية جزائرية، مترابطة القطاعات رأسيا وأفقيا، وجميعها حتما يؤكد توافر المبررات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث أن هذه الصناعات، تقدم التجهيزات

الصناعية والآلات المنتجة للآلات و المحركات، والأسمدة الآزوتية، والألياف الصناعية، والكمياء العضوية ومشتقات البترول من اللدائن، المواد البلاستيكية، المطاط الصناعي والتركيبي[1].

من الطبيعي أن يترتب على إقامة القاعدة الصناعية الآنفة الذكر، ميلاد قطاع إنتاج الطاقة، وما يحدثه من آثار تصنيعية خصوصا تلك الآثار الرأسية كعمليات النقل والتنقيب والتخزين،وقد حاول "دوبرنيز" ضبط مفهوم تصنيع الصناعة، دون أن يحدد المفاهيم المرتبطة بها كالتكنولوجية، القدرة التكنولوجية عملية التطور التكنولوجي، بل راح واصفا تلك الصناعات التصنيعية، بأنها ذات صفة ثقيلة عموما، من خلال المضاعف الفني المتأتي عن طريق استخدمات رأس المال –الإنتاج، أو رأس المال– العمل.

لقد اعتقد بالإمكان تقليص هذه الصناعات المصنعة، من خلال ما تضيفه عليها من خدمات كأعمال التحويل، التبريد و التخزين ... الخ، وهي أعمال سابقة على العمل المركز للتصنيع، يقترح "دوبرنيز" شروطا ضرورية للتصنيع و التنمية، و هي كالآتي:

1- يجب أن تكون للدولة الجزائرية سيادة العمل الطوعي، أي أن الترتيب الجديد للاقتصاد الوطني، يفرض تدخلا قويا للدولة من خلال ما تفرضه من قيود أو تقييد بعض الحريات، أو تحديد بعضها الآخر عند الأفراد والجماعات، وحتى الهيئات التي ظلت حتى الآن تتصرف بصورة رئيسية من تلقاء ذاتها، ولا يهمها إلا مصالحها الخاصة، إلا أن هذا التقييم قد يمتد ليشمل مجالات الاختيار في أمورهم اليومية من قبيل الاستهلاك للسلع و الخدمات.

2- يجب أن تسند قرارات الاستثمار على دراسة الآثار التصنيعية المتوقع إقامتها، وهذا بعيدا عن استخدام المعايير الجزئية الاقتصادية (Micro Economics) الربح ونسبة الفوائد بل يجب اتخاذ قرارات التنمية من منظور اقتصادي كلي (Macro Economics) يأخذ بالحسبان كل المؤشرات الكمية، وعلى المدى البعيد ليضمن لها صفة الاستقلالية، أي أن التغيرات الطارئة في أسعار إنجاز أي مشروع اقتصادي، هي غير ذي معنى، وقد

---

[1] أنظر: عبد الله ساقور، التوجهات الإيديولوجية و المنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، بحث أعده اعتمادا على مراجع للخبير "دوبرنيز" منها:

DE BERNIS, G.E., Industries, Industrialisantes et Contenu d'une Politique d'Intégration régionale, Economie Appliquée 1966, tiers-monde, Juillet/Septembre, 1966

DE BERNIS, G.E., Industries, Industrialisantes et les options Algériennes, Revue tiers-monde, P.U.F., Paris, N° : 47, Juillet/Septembre, 1971.

تكون تكاليفه باهظة الثمن، إلا أن فوائد المشروع وخدماته، تظهر لاحقا وعلى مدى بعيد ربما لمدة عشرات السنين مستقبلا.

3- إن كل ما يهدف إليه الإصلاح الزراعي، هو تحفيز وتوسيع التصنيع الذي يستفيد منه في التنمية الزراعية، بعد أن عجز القطاع عن القضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة عامة، أي أن الصناعة تعمل على تطوير استهلاك المواد و المنتجات الصناعية من قبل سكان الريف، كذلك يرمي الإصلاح الزراعي إلى احتواء مشكلة البطالة الريفية بأنواعها المختلفة، لاسيما إذا ما اعتمدت إجراءات تنظيمية لامتصاص اليد العاملة، كحل مؤقت في انتظار عروض عمل مغرية للعمل الصناعي مستقبلا.

4- يجب أن تسلك الحكومة الجزائرية، سياسة تقشف صارمة ، فيما يخص التجارة الخارجية، التي من شأنها العمل على توفير العملات الأجنبية، لتمويل المرحلة الأولى من التصنيع.

5- لا يمكن إن تكون هناك إمكانية للتصنيع، دون وجود نظام صارم للتخطيط، لتفادي بوادر أزمة في الأفق، أي أن لا يكون تدخل الدولة الجزائرية تدخلا جزئيا، مثلما يحدث في البلدان المتقدمة الرأسمالية، وإنما يجب أن يكون تدخلا شاملا وبديلا لجهاز السوق.

6- ما يميز الصناعات القاعدية جميعها هو كبر حجمها، وأن ضيق أو انحسار الطلب على منتجاتها، يمكن تعويضه عن طريق إجراء مشاورات إقليمية، من أجل ربطها بالمنتجات الصناعية، تلك دعوة صريحة إلى ضرورة البحث في الاقتصاد القياسي، من أجل الاستعانة بالفن التكنولوجي، ذو الفاعلية الاقتصادية من وجهة نظر أسعار الإنتاج، أي أن تصنيع الصناعات، يؤدي إلى ظهور سلسلة من الصناعات الأخرى، مترابطة مع بعضها البعض وتعتمد بصورة أكبر على الصناعات الأم، إلا أن توزيعها الوسطي أو الجغرافي، تقرره العوامل الفنية والاقتصادية ولكنها ليست كافية، بل لا بد من استشارة لممثلي الأقاليم و التباحث معهم، حول نوعية الصناعات التحويلية المرتبطة بالصناعة الأم، التي يتفق على إقامتها في أقاليمهم.[1]

لقد التجأت القيادة السياسية الجزائرية إلى توكيد القوى الإنتاجية، وإعطائها أولوية اهتماماتها ونشاطها على أساس، أن التغير الاجتماعي، السياسي، الثقافي. وقد اعتمد "دوبرنيز" في نظرية تصنيع الصناعات في التنمية الاقتصادية و التغير الثقافي، لتلائم واقع الجزائر وتاريخها

---

[1] المرجع السابق ص: 133، 134.

وتراثها الأيديولوجي والسياسي، إنه يعترف، أنه أوجد هذا النموذج من خلال دراساته لمختلف المواثيق الأيديولوجية الجزائرية، وأنه يدرك تمام الإدارك أيضا الثنائية السوسيولوجية المتمثلة في ضعف القطاع الخاص الجزائري ودورالطبقات والنخبة في التغيير مع العلم أن نظريته تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة النظام السياسي حيث يقول: "لست مرغما على قول أن مقترحاتي، ويعني نظريته غير قابلة للتحقيق في جميع أنظمة الحكم، وأن هذا التصور من شأنه أن لا يصرف اهتمام الحكومات المختلفة على تحليلات هذه النظرية الاسترتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر".

ثانيا– أهداف الثورة الصناعية:

على الرغم من وجود برنامج واضح معد سلفا لمرحلة ما بعد الاستقلال، أي أن البعد الاستراتيجي للثورة، قد قام على الاستمرارية، واعتمد عدم التوقف عن طرد المحتلين الأجانب، واستبدل الشعارات الأجنبية بالشعارات الوطنية، وانطلاقا من هذا البعد، وهذا المبدأ، لم يكن الاستقلال السياسي، سوى تمهيدا لمعركة أخرى، معركة ضد التخلف بكل أشكاله وأنواعه، وإعادة بناء البلاد بما يحقق المجتمع، الذي وعدت به الثورة، ويحقق الاستقلال الاقتصادي، الذي سيظل الاستقلال السياسي، بدونه مجردا من كل محتوى حقيقي.

قبل التعرض لأهداف الثورة الصناعية، يجدر بنا أن نذكر وضع الصناعة قبل سنتي 1966، 1967 أي قبل الشروع في التأميمات وفي تنفيذ المخططات التي سمحت بإرساء قواعد التصنيع.

أولا– وضع الصناعة قبل 1966:

في سنة 1964 أجري إحصاء صناعي تبين من خلاله، أن عدد المؤسسات الصناعية يبلغ 1300 مؤسسة، يعمل بها حوالي 80.000 ألف عاملا معظمها مؤسسات صغيرة، يغلب عليها الطابع الحرفي، إن لم تكن حرفية بالفعل، تشغل الواحدة أقل من 10 أشخاص.

وقد كشف هذا الإحصاء عن ضعف القطاع الصناعي وقلة المشتغلين فيه، إذا ما قورن بعدد السكان الذي بلغ آنذاك حوالي 11 مليون نسمة، والذي ارتفع حسب إحصاءات سنة 1966 إلى 12.102.000 مليون نسمة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ضعف الإنتاج الصناعي نفسه، سواء من حيث الحجم و التنوع أو القيمة المضافة، إذا ما قورن بالإنتاج الصناعي لأصغر دولة في غرب أوروبا، وبغض النظر عن هذا الضعف الذي يعود إلى السياسة التي سلكتها الإدارة قبل 1966 يمكن تلخيصها في ما يلي:

1– انعدام الصناعة الثقيلة باعتبار أن ما كان يطلق عليه حين ذاك بالصناعة الثقيلة، لم يكن في الواقع سوى صناعات تنحصر نشاطاتها في ممارسة عمليات التركيب، أي أنها تقوم باستيراد المواد الوسيطة (نصف مصنعة) و المنتهية الصنع من الخارج وتقوم بتركيبتها، الأمر الذي

جعلها صناعات تركيبية أي أنها لا يمكن أن تكون قاعدة لعملية التصنيع، التي تتم عن طريق الصناعات التحويلية الثقيلة، كصناعة الحديد والصناعات الميكانيكية و الكيماوية وغيرها، والتي تنتج المعدات والأدوات المستخدمة في مختلف ميادين الإنتاج الصناعي و الزراعي وقطاعي النقل والخدمات.

2- اكتفاء الصناعة بالمراحل الأولى - وذلك بالتركيز ، على الصناعات الاستخراجية، وصناعة تصيير المنتجات الزراعية، وبعض النشاطات الصناعية كالتعبئة، والتغليف، مركزة حول إعداد المنتوجات الزراعية للتصدير.

3- اكتفاء الصناعة بالمراحل الأولى، فقدان التكامل، لم يكن تكامل بين قطاعات الصناعة فيما بينها من ناحية، وبين الزراعة من ناحية أخرى، الأمر الذي نجم عنه انعدام التبادل، بين قطاعات الصناعة، واعتماد كل منها اعتمادا كليا على الصناعات الأجنبية، كما نجم عن ذلك تبعية القطاع الزراعي للخارج، فيما يتعلق بسد احتياجات من المعدات والتجهيزات وغيرها.

4- انخفاض الإنتاجية: ويعود إلى أن المصانع و الورشات، التي ألحقت بالقطاع، العام بعد أن هجرها الأوروبيون، قد تُركت في حالة سيئة للغاية، بسبب قِدم الآلات وتجاوزها عمرها الإنتاجي وبسبب عمليات التخريب المعتمدة التي قام بها العمال الأوروبيون ورجال المنظمة الجيش السري.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المصانع التي كانت لا تزال بأيدي الشركات الفرنسية، قد سلك مسيروها سياسية، اتسمت بتقليص حجم الاستثمار والاكتفاء بالتجهيزات القائمة كما هي، وعدم تخصيص المبالغ اللازمة لتجديدها أو تعويضها. بحجة التخوف من التأميم، والواقع غير ذلك، لأن هؤلاء كانوا يطبقون سياسة عدم تطوير الصناعة في الجزائر، حتى تبقى بلادنا تغذي وتنعش الصناعة الفرنسية، على الخصوص بما تستورده من مواد ومعدات.

ثانيا–أهداف الثورة الصناعية:

انطلاقا من هذا الواقع الموروث، سلكت قيادة البلاد، سياسة في ميدان التنمية الصناعية، شأنها أن تؤدي إلى إرساء أسس متينة وسليمة للتصنيع وبعث ثورة صناعية بأتم معنى الكلمة،

وهي الثورة التي ترمي إلى المدى المتوسط و البعيد، تحقيق الأهداف التالية:

1- في الميدان الصناعي:

- التركيز على الصناعات الثقيلة، بما فيها الصناعات المصنعة، باعتبار أن هذه الصناعات، تشكل أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي وبدونها تظل كل الصناعات الأخرى، تابعة للصناعة الأجنبية وخاضعة لضغوطها.
- الكف تدريجيا عن تصدير الخامات المعدنية، وغير المعدنية بمضاعفة عملية تحويلها في الداخل إلى منتجات منتهية الصنع يعاد ضخها في النشاط الاقتصادي الوطني.
- توسيع السوق الداخلية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية.
- زيادة حجم العمالة.

2- في الميدان الزراعي:

- توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من مخصبات ومعدات وآلات.
- تصنيع المنتجات الزراعية القائمة بين قطاعي الفلاحة العصري والتقليدي، وذلك بالمساعدة على تحقيق أهداف الثورة الزراعية الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي التقليدي، وبعث حياة جديدة في الأرياف.
- البحث عن الأسواق لتصدير منتجات الصناعة الجزائرية.
- إبرام الاتفاقات و العقود التي تخدم التنمية الصناعية و التنمية الاقتصادية عموما.

3- في الميدان الاجتماعي:

- إعادة توزيع الثروات والدخول بين مختلف مناطق البلاد، وفئات الشعب وبشكل يحقق التوازن الجهوي ويمحي الفوارق.
- التعجيل ببناء مجتمع اشتراكي، يقوم على الديمقراطية الاقتصادية، ويتيح فرص متكافئة لجميع أفراده.

4- الميادين الأخرى:

- تطوير قطاعات النقل و الخدمات و البنايات الهيكلية.
- مضاعفة جهود التكوين في الداخل والخارج، والتركيز على تكوين الإطارات للازمة

لتسيير المرافق الصناعية.

- تحسين إنتاجية العامل، وترقيته تقنيا واجتماعيا.
- توفير الظروف والأرضية الملائمة للبحث العلمي.
- توجيه الاهتمام للتعليم التقني.
- زيادة الدخل الوطني، وتحسين مستوى المعيشة العام.

ومن المعلوم أن قيام الصناعة وتوطنها وتركزها في أي وطن من الأوطان، يحتاج لمجموعة من المقومات الأساسية، حتى يمكن وصف تلك الصناعة، بأنها حديثة وناجحة، وهذه المقومات هي: المواد الخام ورأس المال و الأيدي العاملة و الخبرات الفنية المتخصصة و القوى المحركة والموارد الطبيعية و النقل و السوق، التي يمكن أن تستوعب الإنتاج.

إن هذه المقومات مترابطة، ويكمل منها الآخر، ولا يقوم الإنتاج الصناعي، إلا إذا توافرت مجتمعة بمعنى أنه إذا توافرت، جميع العوامل عدا المواد الأولية الكافية مثلا تعذر الإنتاج، وإذا كانت المواد الأولية، عنصرا أساسي في الإنتاج الصناعي، فليس معنى هذا، أن الدول الصناعية، يتحتم عليها أن تنتج تلك المواد، ولكن يكف أن تضمن الحصول عليها بانتظام من موطن إنتاجها[1] والواقع أن الجزائر تعتبر دولة غنية بعدد من المواد الخام التي تساعد على تحقيق قيام التنمية الصناعية المتقدمة.

ثالثا– مراحل تطبيق الثورة الصناعية:

إذا كان من السهل إعلان الاستقلال في تاريخ محدد، فيكاد يكون من المتعذر أن يواكب هذا الإعلان استقلال اقتصادي، وخاصة في مثل ظروف الجزائر، التي عاشت فترة طويلة مندمجة في الاقتصاد الفرنسي ، وفضلا عن ذلك فقد أنهكتها حرب التحرير الطويلة، ولما شعر المستوطنون بحتمية الاستقلال، كون بعضهم الجيش السري الذي تعمد تخريب الاقتصاد الجزائري، بينما أسرع آخرون إلى إخراج رؤوس أموالهم المستمرة خارج البلاد، وأقبل الملاك الزراعيون على بيع أراضيهم بأسعار منخفضة، فتهافتت عليها البرجوازية الجزائرية، ووقعت مضاربات على

---

[1] عبد الوهاب العشماوي، العمالة و التصنيع ودورهما في التنمية الاجتماعية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1967، ص4.

الأرض، مما أدى إلى تحقيق أرباح سريعة وخشية مستغلوا الفرص من أن تتعقبهم الحكومة الوطنية فهرّبوا بدورهم أموالهم إلى الخارج.

ومما زاد الأمر تعقيدا أن الإدارة الاستعمارية، لم تفعل شيئا من أجل تكوين إطارات قادرة على تحمل أعباء الإدارة و الإنتاج مما اضطر البلاد إلى طلب المعونة الفنية من الخارج ولا سيما فرنسا بحكم سهولة الاتصال اللغوي و الجغرافي، وفضلا عن إهمال المشروعات الصناعية، إهمالا تاما، فقد خططت السياسة الزراعية لخدمة المصالح الاستعمارية، وأوضح مثل على ذلك التوسع في زراعة الكروم،لتعويض النقص،الذي حل بالإنتاج الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر حتى بلغت مساحة الأرض المزروعة كروما 400 ألف هكتار، وعندما انتهت هذه الأزمة الطارئة استمرت فرنسا تشتري الإنتاج الجزائري رعاية لمصالح المستوطنين.

أما بعد الاستقلال، فقد عانت الجزائر من تصريف إنتاجها الضخم مما اضطرها إلى أن تطالب فرنسا بشراء حد أدنى سنويا، وفي السنة الأولى من الاستقلال كان النبيذ يشكل 50 % من مجموع صادرات الجزائر، وبفضل اكتشاف النفط، ظل يتضاءل حتى هبط إلى ما يقل عن 20 % سنة 1970م.

ومع ذلك فقد استخدمت فرنسا مسألة شراء النبيذ كأداة من أدوات الضغط الاقتصادي على الجزائر، واعتبرته نوعا من أنواع المساعدة، لذا اتجه تفكير الحكومة الجزائرية إلى تحويل مزارع الكروم لمحصول آخر، ولو أدى ذلك إلى حرمان الأرض من الإنتاج، فترة من الوقت، ثم انصرفت مؤقتا عن هذا التفكير حينما وجدت سوقا جديدة في الاتحاد السوفياتي –سابقا– الذي تعاقد على شراء 50 مليون هيكتولتر سنويا، ولمدة خمس سنوات ابتداء من سنة 1970 بينما كانت فرنسا تتعهد شراء 8 مليون هيكتولتر سنويا فلم تطلب سوى 3.600,000 خلال عام1968 م، واتخذت المعونات الفرنسية أشكالا متنوعة:

أولا: استثمارات حكومية، أو تابعة للرأسمال الخاص لإقامة المشروعات العمرانية.

ثانيا: سد العجز في الميزانية بتقديم مساعدات مالية محدودة .

ثالثا: معونة فنية على شكل موظفين يتلقون مراتبهم من الحكومة.

أما بخصوص الاستثمارات فقد نصت معاهدة إيفيان على أن تستمر على نفس المستوى،

الذي كان قائما في سنة 1962، و الذي حدث هو تغير في طبيعة هذه الاستثمارات فتكلفت الدولة الفرنسية بالجزء الأكبر منها، وحلت محل القطاع الخاص، دون أن يتأثر حجمها بصفة عامة، ومن المفهوم أن تلك الاستثمارات تعود بالفائدة على الدولة المستثمرة بقدر ما تفيد القطر النامي، بل قد تكون فائدتها أعظم بالنسبة للرأسمال الأجنبي، مثلا وكانت الاستثمارات الأجنبية، تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين باستثناء البترول، لذا شجعت الجزائر الاستثمارات الأجنبية الأخرى، أمريكية وبريطانية وألمانية غربية، وقد فتح الباب منذ سنة 1968 للشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول بينما تولت الكتلة الشرقية الاشتراكية إقامة عديد من المشروعات.

وتشترك أكثر من دولة شرقية وغربية في أكبر مشروع صناعي بالجزائر، وهو مركب حديد الحجار قرب عنابة، بينما تولت شركة "رونو" الفرنسية، تأسيس فرع لها لإنتاج السيارات والجرارات، وتقوم ألمانيا الغربية ببناء مصنع كبير في قسنطينة، ينتج حوالي 10.000 جرار سنويا، ومن بين الأهداف التي تسعى وراءها الدول الغربية، بحيث يألف المهندسون الوطنيون نظاما معينا من نظم الإنتاج، وبذا يحدث الارتباط بهذه الصناعة أو تلك.

أما المساعدات المالية المحضة، فقد أوجدت الحاجة إليها، العجز في الميزن التجاري، ويرجع ذلك العجز إلى العهد الاستعماري، حينما كان المستوطنون يستوردون سلعا استهلاكية لإشباع حاجاتهم، إلى حياة الترف، بينما تقتصر صادرات الجزائر على المنتجات الزراعية، وقد أخذ الميزان التجاري يتعادل بالتدريج، حتى تحول لصالح الجزائر ابتداء من سنة 1967 نتيجة تصدير النفط، وبقيت فرنسا هي أكبر عميل في تجارة الجزائر الخارجية، ولو أن حجم التبادل تناقص بعض الشيء، فبعد أن كانت فرنسا تستوعب 80 % من تجارة الجزائر الخارجية صارت تشمل 70 % من صادراتها و 50 % من الواردات، ومن الواضح أن استيراد النفط، هو الذي حول الميزان التجاري بين البلدين لصالح الجزائر، وقبل أن تتوسع البلاد في إنتاج النفط، كانت المعونة المالية الفرنسية تشكل جزءا أساسيا في الميزانية الجزائرية، وكان تعويض العجز في هذه الميزانية مألوفا طوال العهد الاستعماري.

أما بعد الاستقلال، فقد استمرت فرنسا في تقديم المعونة مقابل الامتيازات التي تتمتع بها، ومع ذلك، فقد تعرضت في أكثر من مناسبة لانتقاد النواب في الجمعية الفرنسية، فذكر أحيانا،

أنه يجب أن تقتطع منها التعويضات عن الأملاك التي أممتها الجزائر نتيجة مغادرة المستوطنين للبلاد كما دعا نواب آخرون إلى التقليل من حجمها أو قطعها لأن الجزائر أممت بعض الفنادق والشركات الصغيرة، غير أن ديجول رفض استخدام هذا الأسلوب للضغط على الحكومة الجزائرية، وقدرت المساعدات المالية سنة 1964/63 بما يتراوح بين 80، 90 مليون جنيه مصري، وكلما زاد إنتاج النفط قلّت حاجة الجزائر إلى هذه المعونة، وعلى الأصح صارت تقدم في مقابل الاستفادة من استغلال النفط بدليل أن المعونات المالية الفرنسية، نظمت بمقتضى ملحق لاتفاقية النفط المعدلة في سنة 1965.

وتفضل الدول الاشتراكية، تقديم الخبرات و المعونات الفنية، أكثر من المساعدات المالية المحضة، ومع ذلك فقد وصلت المعونات السوفياتية قبل التوسع في استغلال النفط 38 مليون جنسية استرليني، كذلك قدمت الكويت و مصر، مساعدات بين عامي 1963 و 1965، ولم يغن النفط والغاز الطبيعي عن المعونات الأجنبية فحسب، بل أنه مكن الجزائر من وضع خطة رباعية طموحة من شأنها لو تحققت أن تغير من وجه البلاد الاقتصادي.

وفي السنوات الأولى من الاستقلال أخذت الحكومة الجزائرية بخطط تجريبية، كان نصيب الصناعة في تلك الخطط لا يزيد عن 25 % مقابل 32 % للزراعة، ثم انعكست الآية، وهبط نصيب الزراعة إلى 15 % بينما صارت الصناعة، تحتل الأولوية وخاصة في الخطة الرباعية، وللخطة الرباعية أهداف متعددة منها، تأكيد سيطرة القطاع العام على الصناعة، وقد كان القطاع الخاص، يحتكر بعض الصناعات مثل النسيج و الأغذية، كما أن المشروعات الكبرى مثل مشروع قسنطينة، كان يستخدم الرأسمال الخاص في الأعمال التكميلية، وكانت الدولة تدخل مع القطاع الخاص في تكوين بعض الشركات مثل تلك العاملة في مواد البناء، ومنذ سنة 1965 ظهر ميل إلى تقوية القطاع العام، كما اتخذت إجراءات تأميم متعددة، نال بعضها المصارف الأجنبية وبعضها الآخر شركات تعمل في الصناعة الخفيفة، وبمقتضى الخطة الرباعية، تسطير الدولة على 85 % من القطاع الصناعي وتشجع بناء المصانع الكبيرة التي تستخدم أكثر من ألف عامل، وتتضمن أربعة مشروعات يستخدم كل منها أكثر من 5 آلاف عامل، وبذا يتغير نظام الإنتاج، الذي كان يعتمد على وحدات صغيرة، وتجميع هذا العدد الكبير من العمال، في

موقع عمل واحد، أسلوب من أساليب النظام الاشتراكي إذ كان من المعروف أن رأس المال الخاص ينصب في مثل هذه المشروعات و من بين أهداف الخطة، إقامة توازن بين ولايات الجزائر المختلفة، إذ كان التفاوت هائلا بين ولايتي الجزائر العاصمة و وهران، حيث تتركز معظم المشروعات وبين الولايات الأخرى الفقيرة، وخاصة في شرق البلاد، على أن التعليم كما سنرى يستهلك جزء كبيرا من الميزانية لمكافحة الأمية.

إن افتقار الرأسمالية الوطنية المشتغلة في قطاع الصناعة، ألقى على الدولة عبء تأسيس الصناعة نفسها في الأقطار النامية، أما مزارع التسيير الذاتي، فقد تأسست في الأملاك الشاغرة، أي الأراضي التي تركها أصحابها وغادروا البلاد وكفوا عن استثمارها، وصدر القانون بوضعها تحت إشراف مجلس الوزراء في مارس سنة 1963 ثم عمّم على مساحات أخرى في أكتوبر، حتى صارت تشمل ما ينيف قليلا عن 3 مليون هكتار، يعيش عليها مائة ألف عامل بالإضافة إلى الأسر التي يعولونها، ولما كان المستوطنون يحتكرون أجود الأراضي، ويستخدمون أحدث أساليب الزراعة الميكانيكية، فقد ورثت مزارع التسيير هذا المركز الممتاز، وهي تنتج 70% من مجموع الإنتاج الزراعي و الغالبية العظمى من السلع التصديرية.

ومن هنا يتضح أن نظام التسيير لم يستهدف حل مشكلة جماهير الفلاحين، الذين يقدر عددهم بـ 7 مليون يعيشون من استغلال بقية الأراضي، التي تنتج فقط 25 % من مجموع الثروة الزراعية، بل كان القصد خوض تجربة اشتراكية فريدة وإيجاد طبقة من الفلاحين الذين ترتبط مصالحهم بهذا النظام، فلا يزيد العاملون في مزارع التسيير عن 10% من مجموع الفلاحين.

حاولت جبهة التحرير الوطني، تطبيق نظام التسيير الذاتي، وتأدية الدور في مدى الإمكانيات، وخلال الوقت الذي توفر لديها وتتفاوت مساحة مزروعة التسيير من مكان إلى آخر وتبلغ في المتوسط 1300 هكتار، وتستقل بإدارة شؤونها الإنتاجية والمالية، وتنظيم العمل، وتوزيع الأجور و الأرباح، وهذا هو معنى التسيير الذاتي.

وتتولى هذه الاختصاصات جمعية عمومية، تتكون من جميع العاملين في المزرعة، وتنعقد هذه الجمعية كل ثلاثة أشهر ومن أهم اختصاصاتها انتخاب مجلس العمال بواقع نائب و ممثل عن كل 15 عاملا، ويستثنى من ذلك المزارع التي يقل العاملون فيها عن 30 ، ولا يزيد مجلس

العمال عن 100 حتى إذا تجاوز عدد العاملين 1500 شخص، وهو بمثابة مجلس رقابة على لجنة التسيير التي تعتبرها الأخرى مجلس إدارة المزرعة، وينتخب مجلس العمال من بين أعضائه لجنة التسيير لمدة ثلاث سنوات ويتراوح عدد أعضائها بين 3 و 11 حسب أهمية المشروع، ومن مهام لجنة التسيير اتخاذ كل القرارات التي يستلزمها نشاط المزرعة، وذلك في إطار الاتجاهات التي تحددها الجمعية العمومية، وكذلك تعد لمخطط التنمية في إطار المخطط الوطني، كما تعد البرامج السنوية للتجهيز بالآلات والأسمدة و الإنتاج والتسويق، وتضع القانون المتعلق بتنظيم العمل وتحديد المهام و المسؤوليات وتوزيعها وتعد الحسابات الختامية.

وللجنة التسيير، رئيس هو حلقة الاتصال بين العمال وبين ممثلي الحكومة، ذلك أنه من الناحية العملية، تعذر على المزارعين تحمل المسؤولية، حيث أنه لم يتح وقت كاف للتدريب والتأهيل، وباعتراف القانون الرسمي الصادر سنة 1968 بخصوص تنظيم المزارع الجماعية، لم تجر انتخابات منتظمة حتى ذلك العام، ونتج عن ذلك أن صار المدير، وهو ممثل الحكومة صاحب سلطة عليا، ويرأس لجنة مركزية تشرف على 10 وحدات في غالب الأحيان، ويساعد ممثلون عن الحزب والجيش، ويستطيع أن يعترض على الميزانية، كما أنه يكلف بالمحافظة على وسائل الإنتاج، وهو الذي يبلّغ رؤساء لجان التسيير الذاتي بأهداف التخطيط الوطني، ويعارض مخططات المزرعة، بل من اختصاصه تحديد عدد العمال سنويا طبقا لمخططات الإنتاج.

وفي بداية عهد التسيير الذاتي كانت الدولة تمثل على مستوى الإقليم غير أن النزعة المركزية تغلبت منذ سنة 1967 ويرجع ذلك إلى العقبات التي واجهها التسيير في أمرين على وجه الخصوص، التمويل والتسويق، ففيما يتعلق بالتمويل عانت المزارع الجماعية من قلة المدخرات، وبالتالي احتاجت إلى قروض وباعتمادها على الدولة في التسليف على الزراعة، كان لابد وأن يؤدي ذلك إلى خضوعها للإدارة المركزية، كذلك لم يوقف الموظفون المكلفون بالتسويق ف بيع المحصولات ولجأت المزارع الجماعية إلى القطاع الخاص، ثم تكوين تعاونيات لكل مجموعة من المزارع الجماعية، تقوم بمهمة التسويق، وتتحمل التعاونيات الفرق بين المصاريف ودخل المزرعة، إذا حدث أن زادت المصاريف على الدخل.

وكان المرجو عند تأسيس المزارع الجماعية، أن تحقق فائضا في الأرباح بعد رفع نفقات

الإدارة و التجهيز و الأجور، وفي هذه الحالة يقسم الفائض إلى قسمين 50% توزع على العاملين كل حسب جهده، ويوجه الباقي إلى ميزانية الولاية أو الدولة، إلا أنه نادر أن حققت المزارع الجماعية أرباحا ، تذكر، ولذلك أحتج البعض على هذا النظام لأنه يحول الفلاح من صفة الأجير، وكان رد السلطات هو أن المقصود ليس تحقيق الأرباح، بل تدريب المزارعين على نظام الإنتاج الجماعي، وبعبارة أخرى التعبير عن الطابع الاشتراكي الذي تبنته الجزائر، على أن اتحاد العمال لم يستطيع أن يجد جذورا ثابتة في مزارع التسيير الذاتي، ويمكن القول أن التجربة فشلت ولم تفكر الدولة في التراجع عنها.

وعلى العكس، لم تتمسك الدولة بنظام التسيير الذاتي، في قطاع الصناعة، وكان قد شرع تطبيق هذا النظام على بعض المشروعات الصغيرة ويبلغ ذروته في سنة 1964 حيث قيل أن 450 مشروعا أخضعت للتسيير الذاتي من بينها مقاهي وفنادق، لذلك لم يكن غريبا أن يؤول مصيرها إلى الفشل، فضم بعضها إلى إدارة الدولة (أو القطاع العام) بينما رد البعض الآخر إلى القطاع الخاص، ومن المفروض أن نظام التسيير الذاتي، لا يتلاءم إلا مع المشروعات الصناعية الكبرى.

رابعا– أهمية النفط في الصحراء الجزائرية.

بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الكبرى خلال عام 1954، أي في نفس السنوات التي اندلعت فيها الثورة، ولم تسفر الأعمال الأولية عن نتائج مشجعة، إذ اقتصرت الاكتشافات على حقول للغاز الطبيعي في منطقة عين صالح البعيدة عن الساحل، ولم يشع بعد استعمال أو استخدام الغاز الطبيعي حينذاك في الدول الصناعية.[1]

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول حقل هام للنفط في عجيلة، وثبت إمكان استغلاله بكميات تجارية، وبقيت مشكلة توصيل هذه الحقول بالبحر، فالحقل الجديد يقع قرب الحدود بين الجزائر وليبيا، وساحل تونس الجنوبي، هو أقرب منفذ للحقل الجديد من الشواطئ الجزائرية،

---

[1] أنظر: إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، مرجع سبق ذكره، (الثروة المعدنية).

كذلك مد خط الأنابيب الأول عبر الأراضي التونسية، لكي ينتهي عند خليج قابس في أكتوبر سنة 1960 م.

وقبل ذلك بعام واحد قد تحقق أهم الاكتشافات في الصحراء الكبرى، وهي آبار حاسي مسعود التي وصلت بخط أنابيب ينتهي عند ميناء بجاية، وبدأ تصدير النفط من هذا الميناء قبل الاستقلال في سنة 1961.

وتعتبر الثورة الطبيعية الموجودة تحت سطح الأرض ملكا عاما بخلاف النظام الأنجلو-سكسوني، الذي يلحق الثورة الباطنية بالملكية الخاصة الموزعة فوق سطح الأرض، وعلى ذلك اعتبر نفط الصحراء ملكا للدولة الفرنسية[1] صاحبة السيادة وبناء عليه صارت صاحبة الحق في منح الامتيازات، وقد منحت التراخيص الأولى لأربع شركات حددت لكل منها مساحة 150.000 كم. بالتساوي، ونالت الشركة الفرنسية نسبة البترول التابعة للدولة (C .F. P.) مجموع الأسهم في شركتين بينما دخلت شركة "شال" الإنجليزية – الهولندية، كأقلية في اثنتين من هذه الشركات ولم تزد أسهمها في 25 %.

ويلاحظ استعباد الشركات الأمريكية من عقود الامتيازات الأولى في الصحراء الكبرى، وربما يرجع ذلك إلى عدم ثقة فرنسا في السياسة الأمريكية، إزاء شمال إفريقيا، إذ راجت شائعات بأن الولايات المتحدة، تشجع استقلال دول المغرب، لكي تسيطر عليها اقتصاديا فيما بعد.

اتبعت فرنسا النظام الشائع، منذ أول الخمسينات في الشرق الأوسط، والذي يقضي بتخصيص 50% من الأرباح للشركة صاحبة الامتياز 50% للدولة المنتجة، ومع أن في قطاع الصناعة، ومنذ 2 جويلية سنة 1965م، أعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ترحيبا بمبدأ القيادة الجماعية ضد الحكم الشخصي، ولكن الخلافات استمرت بسبب تشكيل اللجنة العليا، ومَن صاحب السلطة في تكوينها؟ وهَل تعين بواسطة الحكومة، أم تنتخب بواسطة الاتحاد، وبسبب هذا الخلاف عطلت صحف الاتحاد في سبتمبر سنة 1967، وقد جرت محاولة لإيجاد حلقات اتصال بين الاتحاد وبين الحكومة عن طريق تعيين بعض الوزراء ، مثل الزبيري وعلي يحي،

---

[1] للمزيد من المعلومات، أنظر: محمد العيد مطمر، حامي الصحراء، العقيد أحمد بن عبد الرزاق حمودة (سي الحواس) دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 1991 (الصحراء بيداؤنا)

والزردني، وقد احتج النقابيون على إجراءات بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الرامية إلى نقل التسيير الذاتي لملكية الدولة، أو حتى القطاع الخاص غير أن التوسع الصناعي والرواج، الذي صاحب الخطة الرباعية لسنة 1969، قد انعكست آثار الطبيعة على العمال الفنيين، وبالتالي فإن حدة الصدام بين الاتحاد وبين الدولة أخذت تتلاشى.

ثبتت اتفاقيات البيان هذه الامتيازات على أساس أن ترث الحكومة الجزائرية الجديدة حقوق الدولة الفرنسية كسلطة مانحة للامتيازات، وفضلا عن ذلك تتعهد الجزائر بمنح الشركات الفرنسية الأولوية عند عقد امتيازات جديدة إذا تساوت العروض،[1] وذلك خلال ست سنوات، كذلك أخذت اتفاقيات إيفيان بنظام مناصفة الأرباح، وهو نظام مجحف ماليا سنة 1962 ، إذا ما قورن بعقود الامتياز، فهناك مثلا النظام الذي أدخله "ماتي" الإيطالي، وهو يقضي بالاشتراك مع الدولة المنتجة بـ 50 % من رأس المال من يوفر لها 75 % من الأرباح.

غير أن البنود الخاصة بالنفط كانت مثل بقية أجزاء الاتفاقية تمثل مرحلة انتقالية، ولم تنتظر الجزائر أكثر من عامين حتى أخذت تدخل تعديلات على نظام استغلال نفطها فهي:

أولا– ألزمت الشركات بالخضوع لتشريعاتها المالية، والتي تقضي ضمن شروط أخرى باستثمار 50% على الأقل من أرباح الشركات الأجنبية داخل البلاد.

ثانيا – حرصت على ألا تحتكر فرنسا صناعة النفط، فاتجهت إلى شركات غير فرنسية، فيما يخص مد الأنابيب أولا، فمنحت شركة بريطانية مد خط الأنابيب الغربي، ثم توسعت في نسخ الشركات الأمريكية عقود امتياز للاستغلال ابتداء من عام 1968.

ثالثا– أسست الجزائر شركة نفط وطنية، هي شركة –سونطراك– واقتفت بذلك أثر كثير من بلدان الشرق العربي، التي كونت شركات وطنية بعد أن تكونت لديها مدخرات كافية نتيجة استغلال النفط عدة سنوات، ويلاحظ هنا أن الجزائر لم تنتظر طويلا لتكوين شركتها الوطنية، إذا ما قورنت بالبلدان العربية المنتجة للنفط.

---

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المحاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين سنة 1830- 1963، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979 (الاستقلال السياسي و الهيمنة الاقتصادية الفرنسية).

اقتصرت أعمال –سوناطرك– في بداية الأمر على توزيع النفط داخل البلاد ثم أخذت تتوسع بالتدريج، فاشتركت مع شركات أجنبية في جميع مراحل صناعية النفط من مد أنابيب وتكرير، كما شرعت في استخراج النفط لحسابها مع شركة فرنسية ابتداء من سنة 1966.

وفي سنة 1965 توصلت الجزائر إلى تعديل أساسي في اتفاقية النفط بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين، ومدة سريان هذه الاتفاقية خمسة عشر عاما، ويمكن تعديلها بعد خمس سنوات، ولذلك اتسع الخلاف بين البلدين حول البترول ومسائل اقتصادية أخرى.

ثبتت هذه الاتفاقية عقود الامتياز المبرمة من قبل ومدتها خمسون سنة، وتمنح علاوة على ذاك الشركات الفرنسية تسعة عقود جديدة في مناطق سبق التنقيب منها، واستثنيت منها منطقة غنية بالبترول وتعرض بحوض "البركاوي".

فتقرر أن تسهم في استغلالها الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك، كذلك عدلت الاتفاقية نظام حساب سعر البترول، فلا يرتبط بالسعر الفعلي للأسواق العالمية، بل يقدر على أساس سعر حكمي هو 2,08 للبرميل تسليم عنابة، وهو نفس السعر الذي تحاسب على أساسه الشركات العاملة في الشرق العربي، في ذلك الوقت، ورفعت النسبة المخصصة للدولة صاحبة الإنتاج إلى 53% بالنسبة لعام 1965-1966-1967 وألغيت الميزة التي كانت تتمتع بها الشركات الفرنسية وبمقتضاها تستطيع تأجيل تسديد العوائد عن جزء من الأرباح لمدة خمس سنوات من أجل تكوين احتياط أو تجديد منشآت.[1]

وبالنسبة للغاز الطبيعي، كانت الجزائر تصر دائما على أنه لا يندرج تحت اتفاقيات البترول، ولابد من عقد اتفاقيات منفصلة بشأن استغلاله، وقد تم إرضاء الجزائر إلى حد كبير في هذا المضمار، فاتفق على أن تقوم الشركات الفرنسية باستخراج الغاز لحساب الحكومة الجزائرية، وهذه هي التي تتولى تسويقه، ولا يجوز أن تزيد أرباح الشركات الفرنسية من هذه الأعمال عن 12% ،واحتوت الاتفاقية على مبدأ هام جديد، وهو تكوين شركات تسهم فيها الجزائر بنصف رأس المال، دون أن تندمج في الشركات الفرنسية، ويكون مجلس إدارتها بالمناصفة بين رعايا

---

[1] علي عبد محمد سعيد الراوي، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980، ص 228-242.

البلدين، وتحددت لهذه الهيئة المشتركة، مناطق معينة لإجراء التنقيب، ولها أن تشترك مع شركات الامتياز القديمة في مناطقها، ومن أهداف هذه الهيئة تدريب الجزائريين على أعمال استغلال البترول وتسويقه.

وعندما شرع في تنفيذ هذا النص، طلبت الجزائر تأجيل الإسهام، 50% والاكتفاء بتقديم 40% من رأس المال، ومن المفروض أن تؤول إلى هذه الهيئة المشتركة مع جميع مناطق الامتياز، التي تظل مدة خمس سنوات، دون إجراء تنقيب فيها، أو دون أن تتوصل الشركات صاحبة الامتياز إلى اكتشاف البترول فيها. [1]

لم تمنع هذه الاتفاقية، تعاقب الخلافات حول كيفية استغلال النفط، فقد شكت الجزائر من تباطؤ الشركات الفرنسية في أعمال التنقيب والاستغلال، وقارنت جهودها بتلك التي تبذل في ليبيا، حيث تزايد الإنتاج بسرعة فائقة، ولعل ذلك من الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه إلى الشركات الأمريكية، ورغم انقطاع العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، منذ حرب جوان سنة 1967، فقد حصلت الشركات الأمريكية على أهم عقود لها خلال عامي 1968، 1969 بالإضافة إلى شركات صغيرة مثل : "سانت" و "كلير" و"ألباسو" و"فيليبس " ونالت شركة "جيتي" أهم عقود الامتياز وبعضها بالمساهمة، مع "سوناطراك"، وتفضل شروط "جيتي" من بعض الوجوه عقود الشركات الفرنسية، فهي تنص على تكوين هيئة خاصة من "جيتي" و"سوناطراك" للتنقيب على أن تقدم شركة جيتي لهذه الهيئة 16 مليون دولار، خلال السنوات الخمس الأولى، بالإضافة إلى مليون دولار كهبة، ووافقت "جيتي" على أن يقدر سعر البرميل بما يتراوح بين 61-2-و 65 و 2 دولار، وهي نسبة أعلى مما تدفعه الشركات الفرنسية، كذلك تعهدت جيتي بأن تحتفظ بـ 75% من أرباحها داخل البلاد. وأخيرا وافقت بعض الشركات الأمريكية الصغيرة على أن تدخل سوناطراك معها بـ 51% مما يضمن لها السيطرة على مجلس الإدارة، تضافرت إذن عدة عوامل خلال عام 1968 كي تدفع بالجزائر إلى الضغط على فرنسا حتى تدخل تعديلات جديدة على نظم استغلالها للنفط، من هذه العوامل ازدياد الطلب على نفط شمال إفريقيا بسبب إغلاق قناة السويس ثم استعداد الشركات الأمريكية،

---

[1] مجلة النفط و التنمية، العراق، السنة الثالثة، نيسان/أفريل 1978، ص 192.

لعرض شروط أفضل وعامل ثالث ظهر حديثا هو تحول كثير من الدول الصناعية إلى قبول الغاز الطبيعي كوسيلة من وسائل توليد الطاقة.

وكانت بريطانيا هي التي تستورد وحدها تقريبا غاز الجزائر، ثم أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبني خزانات هائلة لاستيراد الغاز وتخزينه فيها، وكانت تعترض استغلال الغاز عدة صعوبات، منها احتمال الاعتماد على غاز المحيط المتجمد الشمالي، ومنها صعوبة نقل هذا النوع من الوقود الذي يحتل مساحات كبيرة، وقد زالت هذه العقبة باختراع وسائل إسالة الغاز ثم تجميده، وذلك في موانئ الشحن، التي ينتقل منها إلى أقطار الاستهلاك وحينما اقتنعت الصناعة الفرنسية بأهمية الغاز وسهولة استيراده ونقله تعاقدت مع الجزائر على أكبر صفقة من ونوعها لاستيراد الغاز، فهي تنص على شراء 3500 مليون متر مكعب سنويا لمدة 15 سنة ابتداء من سنة 1972 ومن المنتظر أن تتعاقد كل من إيطاليا وإسبانيا على استيراد كميات كبيرة من الغاز، لذلك نشطت سوناطراك في مد الأنابيب الخاصة بالغاز وكذلك تشيد مصانع الإسالة والتجميد في أرزيو، بينما تقوم شركة فرنسية ببناء مصنع كبير للإسالة و التجميد في سكيكدة، ومن المعروف أن الصحراء الجزائرية تحتوي على أكبر احتياط للغاز في العالم وصار استغلاله موضع خلاف رئيسي مع الشركات الفرنسية منذ سنة 1968 طالبت الجزائر بعدم انطباق امتيازات النفط على الغاز الطبيعي، وبضرورة عقد اتفاقيات على أسس جديدة وأشارت إلى نظام المقاولة الذي طبقته شركات فرنسية في العراق، مثلا وهو يقضي بأن يقتصر دور الشركة الأجنبية على تقديم الخبرة الفنية والعمل لحساب الشركة الوطنية، التي تكون المالك الوحيد للنفط وبيعه لحسابها، أو على نسبة بسيطة تحددها من الأرباح، وبذا يصبح دورها أشبه بدور المقاول.

غير أن فرنسا تمسكت بأن تطبق اتفاقات النفط على الغاز الطبيعي، ومنذ سنة 1968 شرعت الجزائر في اتخاذ بعض إجراءات التأميم المحدودة إزاء شركات البترول، فاستولت على امتياز التوزيع داخل الجزائر، وهو لا يزيد على مليون طن، ولعل أهم التأميمات شأنها هي تلك التي تمت في 19 جويلية سنة 1970 بمناسبة الذكرى الخامسة لحركة سنة 1965، وقد أنصبّت هذه التأميمات على 10 % من مصادر الإنتاج، وبذا صارت سوناطراك تسيطر على 15 مليون طن بعد أن كانت تنتج بالاشتراك مع شركات أخرى، أصلا 8 مليون طن وتمثل هذه

الكمية 30% من مجموع إنتاج الجزائر لسنة 1970 و المقدر بحوالي 50 مليون طن، كذلك استولت سوناطراك عل 35 % من أنابيب المنطقة الشرقية الموصلة لتونس، أما نصيب الشركة الوطنية في التكرير فقفز من 35 إلى 80% وبعد مضي شهر من هذه الإجراءات قررت الجزائر رفع سعر البترول بدون الاتفاق مع فرنسا، كما زاد الأزمة تعقيدا، وشرع الطرفان في خوض مرحلة من أشق مراحل المفاوضات تناولت جميع الجوانب الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبينما كانت حكومة ليبيا تتزعم الدول المنتجة للبترول في البحر المتوسط لطلب أسعار تزيد عما قررته الجزائر في يوليو سنة 1970، رأت الحكومة الجزائرية أن تتخذ إجراء أكثر حسما، فأعلنت في فبراير سنة 1971 تأميم51 % من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما "ايراب" وشركة البترول الفرنسية (C. F.P.) ووعدت بتعويض الشركتين، ويعتبر هذا الإجراء أول عملية تأميم تتم على نطاق واسع، في نفط البلاد العربية فقد شمل أيضا الاستيلاء على الشركات العاملة في حقل الغاز الطبيعي ووسائل نقله، ولا بد أن يكون هذا الحادث نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين البلدين، وكانت الجزائر قد وقعت في جويلية 1965 على اتفاقية بترولية مع فرنسا، تنتهي مرحلتها الأولى في مطلع عام 1971، حيث كان لابد من فتح مفاوضات لمراجعة الأسعار، وعند ما تهربت فرنسا، أعلنت الجزائر من جانب واحد عن رفع السعر من 2.80 دولار إلى 2.85 دولار (دولاران و 85 سنتا) وقامت قيامة القوم على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط.[1]

وجرت مفاوضات بين الجانبين الجزائري و الفرنسي، تولاها السيدان عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الخارجية، ورئيس الوفد الجزائري المفاوض عبد السلام بلعيد وزير الطاقة و الصناعات البتروكيماوية، وكانت فكرة التأميم تتبلور تدريجيا في ذهن صاحب القرار، الذي لا يتراجع في مواقفه، وهكذا في ذكرى عيد العمال الجزائريين الذي احتضنته دار الشعب في 24 فبراير/فيفري 1971 أعلن الرئيس هواري بومدين عن تأميم البترول الجزائري بنسبة 51 % والغاز ووسائل نقله بنسبة 100 %.

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 435-436.

وتثور ثائرة الفرنسيين، ولعل التأميم استثار في أذهانهم بالفعل ذكريات تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس [*]، وكذا فرض حصار على تسويق البترول الجزائري، الذي وصف آنذاك بأنه بترول أحمر، أي متأثر بالشيوعية، ورد الرئيس قائلا بأنه: "إذا كان بترولنا أحمر، فإنه تلوّن بدماء شهدائنا الذين يعدون بالملايين، منذ الغزو الفرنسي للجزائر".[1]

وقد أدركت القيادة السياسية، أن بقايا الرأسمالية المتمثلة في نظام البنوك والبيروقراطية وتسلط الشركات الأجنبية وتحكمها في ثرواتنا الطبيعية تمثل كابحا قويا يمنع القطاع الجديد من التقدم و الازدهار، لذلك أقدمت على اتخاذ سلسلة من التأميمات استهدفت المناجم و المحروقات و التجارة الخارجية وكل الشركات الأجنبية، وبهذه الإجراءات الثورية الواعية، أرست قواعد الاشتراكية في بلادنا.

وقد برزت الجزائر بسرعة كنموذج أمام بلدان العالم الثالث في بناء القدرة الذاتية، وتجسيد بمبادئ حركة عدم الانحياز عندما تم تأميم النفط، الذي كان تمهيدا لاسترداد الثروة الطبيعية المنهوبة من قبل الشركات الأجنبية، فأممت الشركات، وخاضت الجزائر معركة مجيدة لإنجاح التأميم حظي فيها بدعم دولي واسع، احتلت فيه حركة دول عدم الانحياز دورا متميزا، وانتهت هذه المعركة برضوخ شركات النفط الأجنبية لمطالب القيادة الجزائرية. ولكن العقلية الاستعمارية، لا يمكن أن تتخلى عن أطماعها ومطامحها وهي في حالة تحفز مستمر للانقضاض على مكاسب الشعوب، والتحكم في مقدرتها.

ومما تقدم نجد أن التنمية لم تقتصر على النواحي الاقتصادية فحسب، وإنما على مجالات عملية أوسع، لأنها تتعلق بالنواحي الاجتماعية و الإنسانية، فبفضل المشروعات التعاونية يستطيع المجتمع تأمين المواصلات و الخدمات و الادخار، وفي القطاع الزراعي يساهم في رفع مستوى الإنتاج وتحسينه وتنظيمه وتهيئة الأسواق الملائمة لتصريفه، وفي القطاع الصناعي يقوم بدعمه بالمال، واستيراد حاجيات المصانع، التي عجز الأفراد بأنفسهم عن الحصول عليها، وبالتالي

---

[*] أعلن رئيس الجمهورية العربية المتحدة وقتئذ جمال عبد الناصر من مدينة بور سعيد عن تأميم قناة السويس يوم 26 جويلية 1956 ليسخر مواردها في تغطية تكاليف بناء السد العالي (بحيرة ناصر حاليا) وصرح لوفد جبهة التحرير الوطني: "... إن المداخيل الأولى من قناة السويس ستكون لتدعيم الثورة الجزائرية وإلى غاية ثلاثة ملايين جنيه".

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص 437.

تتحسن نوعية المنتجات الصناعية وتزداد، كما يقبل الأفراد على العمل بصورة أكثر جدية وفعالية بفضل الإرشاد الصناعي و الإشراف الفني، وهذا يدعم الدخل القومي بالزيادة، وفي القطاع التجاري يسهم في دعم اقتصاد الفرد وتقوية اقتصاد المجتمع، فالفرد يقتصد ورأس المال ينمو ويتزايد و الحاجيات تتوفر والرخاء يعمّ، وفي القطاع العلمي و الثقافي و الاجتماعي يرفع من مستوى الفرد الفكري و العلمي، ويتجه الأفراد نحو المعطيات العلمية فيتجه العقل البشري نحو الآفاق العلمية الواسعة، وتستثمر العلوم في التكنولوجيا و الإرشاد الفني في الصناعة والبناء و العمل ومجالات الترفيه واستغلال أوقات الفراغ، إذن، فالتعاون سبيل لبناء المستقبل المنشود، الذي يحقق للمجتمع مستوى عال من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الفكرية و السياسية، ومن أجل ذلك اعتبره المجتمع قيمة هامة من القيم الاجتماعية، التي تعتبر ركنا هاما وأساسيا في البناء الاجتماعي، نظرا لما له من فوائد كبيرة في المجتمع، وهذا ما نجده في مؤسسات التسيير الذاتي.

الفصل الرابع عشر

أبعاد وآفاق التنمية

تمهيد:

نستطيع القول، أن المجتمعات النامية، كانت في مراحل تطورها، الاقتصادي الأولى، تابعة بشكل أو بآخر إلى سيطرة الدول المتقدمة صناعيا، الأمر الذي أثر في حريتها الاقتصادية السياسية، وزاد من تخلفها الاقتصادي والاجتماعي و الحضاري، وجعلها في موقع التابع للدول الصناعية[1] وزاد الفجوة بينها وبين تلك الدول [*]، لذا فهي تسعى أولا إلى توحيد المجهود من أجل تحقيق التحرر الوطني من الإمبريالية، لأن البلدان التي تحررت سياسيا ما تزال ترزح بشكل عام تحت أعباء الشركات الاستعمارية بسبب التخلف الاقتصادي و الحضاري وبسبب أمية السكان ومستوى الحياة المنخفض وانعدام الوقاية الصحية والضمان الاجتماعي، فالتبعية إذن لا تقتصر على كونها تبعية سياسية، وإنما هي تبعية اقتصادية وحضارية وفكرية، ومن هنا تتزايد أهمية دراسة البناء الاجتماعي في مرحلة التحولات الحضارية والاجتماعية من مجتمعات زراعية تقليدية، إلى مجتمعات متحررة سياسيا ومتطورة اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا.

و الواقع الذي يستدعي انتباه الباحث الاقتصادي في الوقت الحاضر، هو تأثر اقتصاديات أية دولة بالاقتصاد العالمي بصورة ما، في تياراته الفكرية وتنظيماته وتشكيلات هيكلته المتأثرة بالوضع القائم، وقد بدأ هذا الواقع يفرض نفسه كعامل قوي في تكييف حركة التبادل الاقتصادي الدولي، عن طريق تحقيق أغراض التنمية، والرفاه الاقتصادي وإدراك ما هو أفضل في خدمة المجتمع الإنساني.

أولا– استكمال بناء الدولة الجزائرية:

---

[1] منير الله ويردي، دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[*] لمزيد من التفاصيل، أنظر : تقرير داج همر شولد 1975، لنبدأ المسيرة، القسم الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر 1980 (من أجل نضال جديد للتنمية و التعاون الدولي للأمم المتحدة).

تميزت الجزائر في مرحلة حكم هواري بومدين بالاستقرار الداخلي، وعرفت ازدهارا في النشاط الصناعي و الثقافي وتفوق في المجال العلمي، وزيادة هامة في الدخل الفردي وارتفاعا في المستوى المعيشي.

أعاد رفات الأمير عبد القادر الجزائري من دمشق إلى الجزائر، وكان في مقدمة أعضاء مجلس الثورة، الذين حملوا تابوت الأمير عبد القادر الحاضر إلى ضريحه في مقبرة الشهداء، في إشارة رمزية إلى أن الدولة الجزائرية الحديثة، هي استكمال لدولة الأمير عبد القادر، وأن مجلس الثورة هو الذي يتحمل مسؤوليتها، ثم اتجه بكل قواه في المرحلة الأولى من حكمه نحو استكمال بناء الدولة على محاور أساسية ثلاثة:

1. استرجاع الثروات الوطنية، بتأميم المناجم (1966) ثم البترول (1971) بعد أن أممت البنوك وشركات التأمين، وكانت كلها ما زالت تحت السيطرة الفرنسية، بحكم اتفاقيات إيفيان(*)، وهو ما مكن من العمل على إقامة صناعة ثقيلة، تكون أساسا للصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة،وهي سياسة الصناعات المصنعة مع تركيز خاص على احتياجات الزراعة من أسمدة وجرارات ومعدات أخرى.

2. حرص على تطبيق التعليم الوطني المجاني الإجباري، في كل مراحل الدراسة، و التوسع في عمليات التكوين في مختلف المجالات مع التركيز على استعادة اللغة العربية لمكانتها كلغة رسمية، وكان هذا سببا في تناقضات عدة مع الإطارات الإدارية، التي كانت مكونة باللغة الفرنسية.(1)

3. إقامة مؤسسات ديمقراطية بخطوات تدريجية تواكب اكتمال عمليات البناء الاقتصادي و الاجتماعي الثقافي، بما يجعل إقامة المجلس الوطني الشعبي (البرلمان) خطوة نهائية وليس تقليدا محدودا بل يمثل صورة حية وحقيقية للديمقراطية الشعبية في البلاد.

وواصل الرئيس هواري بومدين المسيرة، طبقا لبيان 19 جوان 1965 فبدأ ببناء هياكل الدولة الجزائرية واستكمالها، و التي كانت خطواتها العريضة هي:

(*) من أسباب الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتةن ماورده بفي بعض بنود اتفاقيات إيفيان، التي رأى فيها القائد هواري بومدين نوع من الإجحاف في حق الجزائر.

(1) أنظر تفاصيل أخرى ، محي الدين عميمور، انطباعات (2) مرجع سبق ذكره، ص 550- 557.

- المجالس الشعبية البلدية عام 1967.
- المجالس الشعبية الولائية عام 1969
- تأميم المناجم و البنوك عامي 1967/19/66
- تأميم المحروقات عام 1971

بداية تطبيق الثورة الزراعية عام 1972

- انعقاد مؤتمرات دولية عديدة بالجزائر منها، مؤتمر دول عدم الانحياز ، مؤتمر القمة العربي، مؤتمر العربي البلدان المصدرة للبترول.
- في عام 1974 ثم عقد الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة على دعوة من الرئيس هواري بومدين، وذلك من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.
- الميثاق الوطني 5 جويلية 1976
- الدستور في 14 نوفمبر 1976.
- ثم انتخاب هواري بومدين رئيسا للجمهورية، نسبة 95,23% في 10 ديسمبر 1976.
- في عام 1976 صدر قانون الإصلاح الرياضي ليبعد الرياضة عن كل المشاكل، فهو يريد دائما أن تنتصر الجزائر، ويرفرف علمها خفاقا، خلال ألعاب البحر الأبيض المتوسط، التي جرت في الجزائر، أثناء اللقاء النهائي التاريخي أمام فرنسا، وقبل لحظات من انتهاء اللقاء، انسحب من المنصة على أعصابه، بعد ما ترك الجزائر منهزمة (2-1) في ذلك الحين سمع الجمهور يهتز، إنه هدف بتروني (التعادل) فعاد الرئيس إلى المنصة، وواصل متابعة اللقاء، وفاز الفريق الوطني بعد هدف اللاعب منقلاتي التاريخي، وهو الهدف الثالث، بعدها استدعى الرئيس المنتخب الوطني إلى رئاسة الجمهورية لتكريمهم، وقال للاعب بتروني: (أشكرك على الهدف، لقد

جنبتني وجنبت الجزائريين سماع النشيد الفرنسي "لامارساييز" في ملعب الاستقلال، شكرا يا عمر...)[*]

وقبل انطلاق الألعاب الإفريقية في صيف 1978 تحادث الرئيس مع اللاعب رشيد مخلوفي، الذي كان يودّ أن يحضر علي بن الشيخ، الذي كان في فرنسا، ودون تردد، طلب الرئيس، أن يحضر ابن الشيخ، ولو بالقوة، وقال، قولوا له: أن الجزائريين بحاجة إليك، وجاء ابن الشيخ على جناح السرعة، وفازت الجزائر بالميدالية الذهبية، وقال الرئيس هواري بومدين أمام الندوة التأسيسية للاتحاد الوطني للشبية الجزائرية المنعقدة من 19 - 24 ماي 1975: قال "...وتذكرنا هذه الذكرى بالشباب الجزائري الذين رفعوا العلم الوطني في مثل هذا الشهر من عام 1945 ولأول مرة وبصفة علانية، إنهم الشباب، وأقصد الشباب بكل فئاته الذين ساروا في الصفوف الأولى للمظاهرات التي قامت في 8 ماي 1945 وتحدوا بصدورهم العارية رصاص الاستعمار ، ورفعوا العلم الوطني لأول مرة في التاريخ المعاصر للبلاد، وهم الشباب أيضا، الذين كانوا في مقدمة صفوف ثورة التحرير".[1]

ثانيا– الأبعاد الجديدة:

هذه اللمحة قد تشير ولو جزئيا، لاختلاف جذري بين مرحلتين، مرحلة أولى اجتازها الاقتصاد الجزائري، شهدت استثمارات مكثفة، و بناء سريعا في جو اجتماعي، اقتصادي – سياسي محدد، أفرزت هذه المرحلة أن عمل الجهاز الاقتصادي، تحمل آثار أسعار البترول غير الثابتة، فإذا كانت أشكال عمل المجتمع الاقتصادي لا تتفاعل مع تطور مجتمع في تكوينه يصبح هذا التطور مجردا من كل مقومات التطور الاقتصادي و الاجتماعي المتفاعل، تلك مرحلة أولى و مرحلة ثانية كانت بدايتها وعيا اجتماعيا بضرورة التغيير لا للتغيير فقط، بل ليتفاعل الإنسان، مع

---

[*] حصة خاصة بالتلفزيون الجزائري، سهرة الاثنين (مساء الخير) القناة الثالثة يوم 19 أوت 2002، الساعة العاشرة، استضافت اللاعب الجزائري السيد عمر بتروني، الذي قال: أن الرئيس هواري بومدين استدعانا بعد الفوز و استقبلنا، و استفدنا من توجيهاته و إرشاداته وشجعنا على مواصلة المشوار من أجل أن يبقى العلم الجزائري –و لن يكون غيره– خفاقا و إلى الأبد على أرض الجزائر.

[1] أنظر تفاصيل أخرى حول هذا الموضوع: مجلة الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، العدد 496، من 27 ديسمبر إلى 02 جانفي 1991 (ملف العدد).

الأنظمة و أشكال العمل التي يتخذها أسلوبا لتحقيق أهدافه، البداية كانت منذ أن تم الوقوف على نتائج ما بعد المخططين الرباعيين، فاتضح أن الطموح و الحماس والشعارات مقولات ملموسة، و الفرق بين المجرد و الملموس هو الفرق بين أسعار البترول في السبعينات و أسعاره في الثمانينات.

إن المرحلة الجديدة يصدق عليها القول، أنها مرحلة المبادرة و العمل، فالوجه الجديد للمؤسسات (الحجم و التخصص و الإطار القانوني المدعم لروح المبادرة) ومبادئ الميثاق الوطني المتعلقة بنمط تسيير المؤسسات الاقتصادية، كلها عوامل تفسح المجال واسعا أمام المبادرة و العمل في إطار واضح، كل ذلك لا يعني أن المشاكل قد زالت للأبد، و التغيير يواجه دائما مقاومة من القديم، لأن التغيير والتجديد يزعج المتشددين في تمسكهم بما هو قديم، هذا عن المشاكل الذاتية، و التي نعتبرها ذاتية لأنها ممارسات فردية، لا تجد تفسيرا لها أو جذورا في مواثيق الأمة، لا في تقاليدها و لا في تصوراتها.

أما عن المشاكل الموضوعية، فإن متطلبات الفعالية الاقتصادية، ضرورة لا مفر منها، حتى لا تبدد الموارد، و في نفس الوقت، فإن متطلبات "الضرورة الاجتماعية" تستلزم تفكيرا جادا قصد سنّ أساليب عمل جديدة و أنظمة تتبنى المشاكل الاجتماعية، هناك من يعتقد بأن تبني المعايير المالية فقط (تصور إعادة الهيكلة العضوية و المالية) لتحديد فعاليات المؤسسات الاقتصادية في بلاد سائرة في طريق النمو، يؤدي إلى القضاء على التنمية منذ البداية.

إن هذا الرأي ينفي الطاقات الكامنة في المجتمعات النامية، و ينفي قدرتها على تبني مشاكلها الاجتماعية بصيغ لا تمس مردودية اقتصادياتها، خاصة إذا توفرت الإرادة السياسية، إن مثل هذه المواقف، "مواقف عقائدية" أكثر منها اقتصادية، و لا يعني هذا نفي لجدلية بين الاقتصاد و المجتمع، و لا يعني أيضا، أن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه مواجهة مشكلة التشغيل في ظل تراجع استثمارات، و الفرق بين الإمكانية و القدرة فرق كبير، خاصة إذا تم التركيز على الاستثمارات المنتجة.

غني عن البيان أن نطالب المؤسسات الاقتصادية في هذه المرحلة الجديدة باهتمام كبير بالتخطيط و بأشكال أكثر للتعاون و التعاقد فيما بينها، حتى يسمح هذا التعاون بتنمية شاملة

و استغلال الكفاءات و تطوير إنتاجية العمل الاجتماعي، و أن نطالب بإشراك العمال بالإنتاج و الإنتاجية.

الفصل الخامس عشر

وفاة الرئيس هواري بومدين

كان الاهتمام العملي، الذي أولاه الرئيس هواري بومدين لقضية خصوصية الثورة في الجزائر وربطها بقضية الثورة في الوطن العربي و العالم الثالث، وما صاحب ذلك من صراعات اجتماعية وسياسية على المستويات المحلية و العربية والدولية، وبدأب لا يعرف الكلل، يبحث ويعيد البحث عن صياغة جدلية بين خصوصية الثورة الجزائرية وبين عمومية الثورة الاشتراكية ككل في عالمنا المعاصر.

في بداية عام 1978 كانت جولة الرئيس هواري بومدين مكثفة في الوطن العربي لتشكيل موقف عربي موحد [*] ينطلق من نقطة واضحة، وهي أن الخطأ الإسرائيلي يهدد الجميع، وأن الموقف من السادات، ليس مجرد تعنت، أو رفض بمجرد الرفض، ولكنه دفاع عن الوجود العربي كله، بغض النظر عن الأنظمة والاختيارات الأيديولوجية.[1]

وكانت القيادة الجزائرية تتحرك منذ أن وقف السادات على مطار اللّد تحية لعلم إسرائيل، وعلى أنغام النشيد (الوطني) الإسرائيلي، كانت تتحرك على أساس أن الهدف الاستراتيجي للمخطط الأمريكي – الإسرائيلي، هو إنهاء الوجود الوطني الفعال للشعب الفلسطيني، الذي يقف خلف قيادة تحظى بالاعتراف العالمي، وعزل مصر عن نفسها وعن دورها، وتجميد سوريا، وإغراء الأردن، وإيجاد نظام لبناني يحمل البطاقة الشرعية.

في الفترة من 3 –13 جانفي عام 1978 قام الرئيس هواري بومدين بزيارة لعدد من الدول العربية مرفوقا بوفد هام، وقد بدأ الرئيس جولته التاريخية بزيارة كل من: بغداد ثم الرياض و

---

[*] أصبح الرئيس هواري بومدين منذ مؤتمر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر، عام 1973، يضع على كتفه ما أصبح رمزا له في العالم أجمع وهو برنوس (الملَفْ) أسود، و كاد أن يكون في فترة معينة، لباسا رسميا للمسؤولين الجزائريين، و قد جعل الرئيس هواري بومدين من "البرنوس" رمزا يذكر العالم كله بالجزائر.

[1] محي الدين عميمور، انطباعات، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 219. أنظر أيضا: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، الجزء السادس (الصواعق) ص 463 -491)

البحرين وأبو ظبي وعدن وصنعاء وقطر و الكويت وعمان ودمشق وأخيرا تونس، أجرى رئيس الدولة والوفد المرافق له محادثات سياسية هامة، تناولت الوضع الراهن في الوطن العربي.

وفي 15 أكتوبر 1978 غادر الرئيس هواري بومدين الجزائر، متوجها إلى موسكو للقيام بزيارة صداقة وعمل... وفي يوم 14 نوفمبر 1978 عاد الرئيس هواري بومدين من الاتحاد السوفياتي-سابقا-.

وذكر أحد الأطباء الأخصائيين بمستشفى مصطفى باشا الجامعي، أن المدة الزمنية، التي كان يتردد فيها الرئيس هواري بومدين للعلاج، هي منذ ثاني يوم من رجوعه إلى أرض الوطن، قادما من الاتحاد السوفياتي، و قال طبيب آخر، أن المرض، الذي أصيب به الرئيس، لم يتم معرفته إلا في الجزائر و من قِبل أطباء جزائريين، و قال طبيب ثالث، أن هذا الداء هو مرض (واندينوستروم) (Maladie de Wendenostrom) مرض عادي، قد يصاب به أي إنسان بتقدمه في العمر، لكنه في الوقت نفسه مرض خطير، و قد كانت إصابة الرئيس خطيرة وعميقة، و أن هذا الداء يصيب الجهاز العصبي بالدرجة الأولى، و قد سبب للرئيس نزيفا حادا في المخ، أدخله في غيبوبة عميقة دامت حوالي أربعين يوما، و قد كان إلى جانبه بالمستشفى أخوه عبد الله، و ابن عمه الطاهر، إلى أن وافاه الأجل صبيحة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978 على الساعة الثالثة و خمس و خمسين دقيقة بمستشفى مصطفى باشا الجامعي، حيث كان يعالج منذ 18 نوفمبر 1978 عن عمر لا يتجاوز السادسة و الأربعين سنة، و دفن بمقبرة الشهداء بالعالية، بجوار الأمير عبد القادر الجزائري على الجانب الأيمن. (*)

وقد قدم السيد آيت مسعودان وزير الصحة العمومية، شهادة الوفاة، التي تشهد فيها اللجنة الطبية المتكونة من أساتذة جزائريين: الدكتور عمر بو جلاب، أحمد بوصالح، محمد عبادة، علي عقبي، محمد الظريف، محمد التومي وصالح زرداني، قدموا الشهادة عن وفاة الرئيس هواري يومدين صباح يوم الأربعاء على الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة، عقب مرض.[1]

(*) الكاتب وقف على أضرحة هؤلاء الأبطال الشهداء ،و ترحم على أرواحهم.

[1] أنظر: مجلة الوطن العربي، من القادم بعد بومدين؟ الرئيس الراحل أمسك بكل المفاتيح، ولذلك كان الفراغ الذي تركه خطيرا، تحقيق بالصور، اشترك فيه: ميشال لوتران، يوسف بوغوشة، فارس يزي، أندريه تارو، السنة الثانية، العدد 99، يناير/ جانفي 1979. أيضا:

و قد أجمع الأطباء أن موت الرئيس الراحل هواري بومدين سببه المباشر هو داء (واندينوستروم) و أنه لا يمكن أن يصاب أي إنسان بمثل هذا المرض، لا عن طريق العدوى ولا بواسطة آلة اصطناعية مثلا.

و أعلن عن حالة الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بناء على ما جاء في الميثاق الوطني و الدستور خاصة المادة 117 منه، و بناء على الانتخابات الرئاسية و التشريعية و تقرير اللجنة الطبية و شهادة إثبات الوفاة، كما أعلن عن تطبيق المادة الثانية من الدستور، التي تقضي بتولي رئيس المجلس الشعبي الوطني، مهام و وظائف رئيس الدولة، لمدة أقصاها خمسة وأربعون يوما، تنظم خلالها انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية.

و إثر الإعلان عن وفاة رئيس الجمهورية ، عقد المجلس الشعبي الوطني في منتصف نهار الأربعاء، جلسة طارئة طبقا للمادة 117 من الدستور، بحضور أعضاء مجلس الثورة و الحكومة و سامي ضباط الجيش الوطني الشعبي و رؤساء اللجان الحزبية و الأمناء العامين للمنظمات الجماهيرية، و أعضاء السلك الديبلوماسي المعتمدين بالجزائر و ممثلي حركات التحرر و ممثلين عن الصحافة الوطنية و الأجنبية.

و قد افتتح رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رابح بيطاط، الجلسة بكلمة طلب في مستهلها من الحاضرين الوقوف دقيقة صمت ترحما على روح الفقيد المناضل هواري بومدين رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الثورة، مؤكدا في كلمته:" بأن التاريخ سيشهد على عمل رجل الدولة العظيم، الذي ترك أثرا خالدا في بناء الدولة الجزائرية الفتية، و نهضتها الكبرى، مبرزا بأن أحسن تعبير عن تقديرنا البالغ لهذا المناضل الكبير الذي فقدناه، هو تمسكنا المطلق بالمثل الثورية التي كان يتحلى بها، و التزامنا الراسخ بمواصلة مسيرة التشييد الوطني التي بدأها هذا القائد على رأس شعبنا التوّاق إلى التقدم و الازدهار".

و ألقى السيد عبد العزيز بوتفليقة كلمة تأبين بليغة و مؤثرة، قال فيها على الخصوص: "إن الشعب لم يخرج ليودعك بل ليعاهدك على الاستمرار في النهج الذي رسمته... أيها الرجل

مجلة الوحدة، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ملف خاص في ذكرى وفاة الرئيس المرحوم هواري بومدين– الصقور وعهد الصخور، وحقائق كثيرة أخرى.

العزيز، لا نريد اليوم أن نرثيك، لأن الرثاء للأموات، وأنت ما زلت بيننا و ستبقى بذكراك و آثارك و مآثرك إلى الأبد على قيد الحياة، وأنت حي في قلوب الجماهير، أنت باق في نفوس الملايين، أنت خالد في فصول تاريخنا المجيد... و إننا لنعاهدك عهد الرفاق الأوفياء، و نعدك وعد الاخوة الأصفياء، عهد الذين آلوا البقاء بجانبك في السراء و الضراء، إننا لنعاهدك على أننا سنظل على نهجك سائرين، و لخطاك متبعين، و على الأمانة ساهرين..."

وخصصت معظم الصحافة العربية و العالمية مكانا بارزا لحدث وفاة الرئيس هواري بومدين، فعلى صفحاتها الأولى، أشادت هذه الصحف بأعمال الرئيس هواري بومدين الداخلية، وبمواقفه الخارجية، فقد تناولت أجهزة الإعلام العالمي بالتحليل، الإنجازات و الأعمال التي قام بها ابن الجزائر البار، من أجل القضايا الوطنية و العربية و الإنسانية، ومما كتبت بعضها: "...إن أبعاد هواري بومدين رجل الدولة، الذي عمل خلال 13 سنة على بناء الجزائر العصرية ، هذا الرجل الذي احتل مكانة رئيسية على المسرح الدولي، قد برهن، أنه **القائد الفعلي** للعالم الثالث" كما أضافت: "بأن بومدين كان **قائدا لحركة عدم الانحياز** ، الذي بعث فيها نفسا جديدا ، كما ناضل من أجل أن يمارس العالم الثالث، سياسته الوطنية المستقلة الخاصة به، رغم أنه لم يكن يجهل صعوبة المعركة، التي كان يخوضها، وقد عمل على تحقيق الانسجام في حركة عدم الانحياز، وذلك بتطوير التعاون بين المجموعات الجهوية، واعيا لأهمية العامل الجغرافي و السياسي" و "...وكان بومدين يحتل مكانة محترمة في موسكو، وباقي العواصم الاشتراكية، وكان اسمه يذكر بجانب هوشي منه، وجمال عبد الناصر، وتيتو وكاسترو، في كل مرة، يذكر فيها **القادة الرئيسيون** لحركة عدم الانحياز، و حركات التحرر الوطنية و العالمية "...والكتابة عن الجزائر ودور بومدين فيها لا يمثلها مناسبة غياب **القائد** فقط، بل أبعاد وحياة الرجل قبلها ، وأبعاد مرحلة حاسمة بعدها" و "...و تحت **قيادة** هواري بومدين استطاعت الجزائر، أن تحقق التقدم في تعزيز الاستقلال الوطني، وبناء المجتمع الاشتراكي" و كتبت صحيفة تحت عنوان: **ثوري وقائد**، ما يلي: "إن الرئيس هواري بومدين طبع التاريخ ببصماته، إنهم قلائل، أولئك الرجال في العالم الثالث الذين عملوا بذلك القدر لبلادهم، وأحدثوا أثرا حاسما في العالم، مثل هذا الثوري **الحكيم**

القائد".

وماذا بعد غياب **القائد الراحل**؟ سؤال يأخذ من المستقبل حقه ، وكل ما يمكننا قوله، هو أن هواري بومدين، يمضي، ويترك بعده دولة متينة الجذور وشعبا فتيا، ينظر أبدا إلى الآفاق الواسعة، ومن الباب العريض، يدخل هواري بومدين إلى رحاب التاريخ مطمئنا، وثورة المليون شهيد ونصف المليون شهيد، أصبحت ثورة المليون ونصف المليون شهيد وشهيد، وكفى بالله شهيدا.

الخاتمة:

الاقتراحات:

تحتم المسؤولية العلمية على كل باحث تقديم المقترحات نظرية أو تطبيقية في ختام كل دراسة يقوم بها، بحيث تعتبر جزء من النتائج المهمة التي يتوصل لها الباحث، و غالبا ما يؤخذ بجزء من هذه المقترحات أو كلها.

لكن غالبا، ما تهمل هذه النتائج العلمية، ويتجاهل مخططو السياسة الثقافية المنطق التاريخي ليربطوا هذه السياسة بعوامل أخرى، وتصبح مثل هذه الدراسات مجرد أعمال أو أحلام تائهة، ولكن هذا لا يعف الباحثين من مسؤوليتهم الأكاديمية، باعتبار أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مسؤولية جماعية، يجب أن تتضافر فيها جهود كل الباحثين، وتكاد تكون عملية تقاسم الأدوار المتشابكة تشمل كل المسؤوليات في المجتمع، ولكن بالنسبة للباحث تبدو أكثر وضوحا- كالطبيب الذي يعرف العلاج أكثر من غيره- ويحتاج لنوع من التشجيع من قبل الآخرين، والشجاعة الأدبية الذاتية لإظهارها في الوقت المناسب، وحين يجد الجد.

انطلاقا من هذا الفهم، سوف نحاول تقديم بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها مهمة من أجل تحقيق الهدف كمن البحث، ويمكن إجمالها بما يلي:

أ.الاقتراحات الخاصة بالجانب النظري:

1. تبين من خلال الدراسة السابقة ، أن موضوع الشخصية القيادية، يحتاج لنوع من الدراسات العلمية (الأكاديمية) التي بها يمكن تحقيق الغاية المرجوة، لذا ينبغي إقرار تدريس مقياس علم الاجتماع القيادي في أقسام العلوم الاجتماعية.

2. أثناء الدراسة وجدنا ، أن موضوع الشخصية يحتاج لوضوح وفهم أكثر، لذا من الأحسن الاهتمام بتدريس الموضوع بأنواعه و الأخذ بما يتناسب مع واقعنا ومحيطنا، خاصة إذا أدركنا أننا أصبحنا في مفترق السبل و التيارات التي تتجاذب لتؤثر على الإنسان الجزائري، وعلى مقوماته الحضارية. و كما ورد في الميثاق الوطني: (إن للتربية و الثقافة دورا بالغ الأهمية في تطوير الشخصية الوطنية، و في إقامة مجتمع متوازن، لا يكون فيه المواطن مبتورا عن أصوله، و لا متروكا على هامش التقدم، و الثورة الثقافية إذ تهدف إلى تحقيق ذلك، تساهم في ازدهار كياننا الوطني،

و هذا يعني تأكيد ارتباطنا بتراثنا الثقافي الأصيل). [1]

3. يجب أن ينظر إلى شخصية الإنسان الجزائري، أن الفردية، لم تكن في طبعه، وإنما هي رد فعل دفاعي، تجاه العوامل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي تعاقبت على الشعب الجزائري منذ عصور قديمة، وما نخشاه في هذه المرحلة من تاريخنا، أن تتأصل تلك النزعة الفردية في النفوس، بشكل يصعب اجتثاثها، لهذا ينبغي معالجة هذه المشكلة، وطرح الحلول اللازمة لها.

4. يجب معرفة كيفية تحقيق التغيير، و أول شرط مبدئي هو كيفية قهر الخوف من التغيير و التجديد، لأن التجديد بدون شك في بعض الأحيان، يقطع عادات و يحطم مواقف مكتسبة و قد يعارض قواعد تعارف الناس و اتفقوا عليها، و هذا من الصعب تغييره، لذا، فالتنمية لا بد أن تولي هذه الظاهرة أهمية بالغة، ومن الممكن استبعاد الجوانب السلبية منها، و الاحتفاظ بالجوانب الإيجابية، و هذا –كما أعتقد– هو الطريق السليم لأن إلغاء كل ما هو قديم، خطأ و خطر في نفس الوقت.

5. الاعتماد على النفس، وينبغي تفسيره اجتماعيا، أي الاعتماد على القدرات الوطنية، وذلك بالحفاظ على ملكية الدولة، أي القطاع العام وتفعيل تسييرها وتحجيم اللجوء إلى القروض الأجنبية التي ستصبح ورقة ضغط سياسية.

ب. الاقتراحات الخاصة بالجانب التحليلي:

1. التوجه نحو الفلاحة والتوازن مع الصناعة الإنتاجية ، حيث يجب محاربة التبذير، الذي لحق الكثير من الأراضي الخصبة، كما ينبغي استصلاح مساحات واسعة أخرى، وتشجيع العمل الفلاحي، بحلّ مشاكل الفلاحين ومساعدتهم وتوعيتهم أيضا.

2. أن تكون الثورة الثقافية الجزائرية –متواصلة– مطبوعة بطابعها الخاص، الذي يؤول بها إلى تكوين إنسان جديد، يؤمن بالتراث الوطني، وأن لا يتعرض الشباب إلى الأفكار الأجنبية، التي تؤول به إلى التفكك والابتعاد عن الوطن في شكل هجرات إلى الخارج بطريقة أو بأخرى.

---

[1] ح.ج.ت.و، الميثاق الوطني، صيغة 1976، ص 84.

3. العمل على توحيد أنماط التعبير الثقافي، دون خنقها سواء بالتفريغ أو التقوقع داخل الذات ، أو الانفتاح أو الانبطاح كلية على الثقافات الأجنبية، وإهمال الماضي الثقافي ، الذي طمس لاعتبارات شتى منذ عهد الاستعمار.

4. اعتماد التخطيط والدراسة و البحث من أجل معرفة كافة المعطيات، التي تضمن تحقيق المهمة، سواء تعلق الأمر بالصعيد المادي أو المعنوي، وتلعب وسائل الإعلام الدور الأول في هذا الشأن من قبل الهيئة الثقافية، ويحتل التلفزيون القمة في هرم هذه الوسائل.

5. التعامل مع أنماط الثقافات الإنسانية الأخرى، من منطلق المقومات المعبرة عن الخصوصية الحضارية للشعب الجزائري، والتفتح على تلك الثقافات والفنون، لا يتم إلا بضمان صيانة هذه المقومات وقدرتها على التحاور والتبادل دون الذوبان و التفسخ.

ج. اقتراحات أخرى:

1. العمل على ترشيد الموارد المالية الضخمة، وهي مسؤولية أمام التاريخ عن حسن إدارتها، ومسؤولية من ناحية ثانية أمام الأجيال القادمة، التي تشارك الجيل الحالي في حق ملكية الموارد الطبيعية و المالية.

2. على المسؤولين حيث هم مسؤولون، أن يواصلوا العمل على البرامج التي صودق عليها في حكومات سابقة، أو في عهد سابق، حتى يتحقق نوع من الاستمرارية والتواصل الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية، ويستسيغها المواطن، ويحبذها المجتمع.

3. إن الاهتمام بمآثر الشخصيات القيادية، هو اهتمام بشخصيتنا الوطنية، وهذا يحتاج من المجتمع بحكم الواجب، التوجه إلى العناية به، وتوفير مستلزمات نجاحه، لذا ينبغي من المسؤولين، وأصحاب القرار، توفير الإمكانيات المعنوية والمادية من أجل تحقيق ذلك، وهذا أمر عسير، ويعتبر في حكم المجاهدة، والتي تعني المغالبة على الآخرين، لإبراز من كان يقارع ويجاهد أعداء الوطن، حيث ما كانوا وأينما وجدوا في أي مكان وزمان.

Résumé :

L'intitulé de notre étude est : la personnalité d'un chef modèle, en l'occurrence Houari boumediene et son impact sur le développement social. La première partie théorique traite les facteurs qui influent sur la formation de la personnalité esu

subdivisée en six chapitres.

Le premier chapitre explicite l'intitulé de cette étude. Le deuxième chapitre est consacré à l'étude des constituants de la personnalité dès l'apparition de l'homme sur terre, son évolution et les facteurs de nature naturelle et biologiques qui influent sur la personnalité. Notons que les facteurs socioculturels et politiques ont de l'importance dans la formation de la personnalité d'un dirigeant. C'est après l'analyse détaillée de ces points que nous sommes parvenu à la rédaction de la partie théorique.

L'étude sur terrain repose sur la partie théorique pour faire de Houari Boumediene un chef modèle dont la personnalité est l'objet de l'étude. Le septième chapitre aborde les facteurs socioculturels qui ont grandement contribué à la de sa personnalité, le huitième chapitre aborde le rôle de Boumediene dans la stabilité de l'état algérien et la commémoration de la victoire et de l'indépendance. Ce même chapitre aborde également la crise d'été de 1962 ou Boumediene en étant que chef d'état major avait un rôle important. Le neuvième chapitre traite la situation économique en Algérie pendant la guerre de libération et après l'indépendance. Le dixième chapitre porte sur la stratégie de la croissance globale de Houari Le dixième chapitre porte sur la stratégie de la croissance globale de houari Boumediene. Nous abordons dans ce même chapitre un aspect de la stratégie et la planification socialiste en mettant en relief à quel point l'état avait la prise en main des potentialités de la production.

Le onzième chapitre aborde la révolution agraire et les étapes de son application.

Le douzième chapitre traite de la révolution culturelle en essayant de définir le concept de la culture. Le treizième chapitre est consacré à la révolution industrielle, ses objectifs et les étapes de son application et la nationalisation des hydrocarbures, et aussi aux événements politiques et économique qui ont eu lieu.

L'étude s'achève par des suggestions et recommandations pour ouvrir de nouvelles perspectives.

المراجع

1-المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

1. إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1981.
2. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، العراق، مديرية مطبعة الجامعة، 1984.
3. أحمد بوذراع، أبعاد المشاركة الديمقراطية –رؤية تحليلية– مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 1995.
4. أحمد بوذراع، الاتصال و الثقافة، الخلفية و الواقع، مجلة العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة باتنة، عدد 5، جوان 1996.
5. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978.
6. أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972)، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1972.
7. أحمد فائق، محمود عبد القادر، مدخل في علم النفس العام، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، 1972.
8. أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، نقله إلى العربية نقولا زيادة، الجزء الأول، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981.
9. إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1980.
10. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم، إعداد و تصنيف: نديم مرعشلي و أسامة مرعشلي، الطبعة الأولى، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، 1973.
11. أكرم ديري، آراء في الحرب الاستراتيجية و طريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، ط3، 1984 (سبل القيادة).
12. أكرم ديري، أراء في الحرب، الإستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للداراسات و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1984.
13. ألبير نصري، الفارابي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1949.

14. بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980.
15. بليخانوف، القضايا الأساسية في الماركسية، ترجمة رضا عواد، دار دمشق، سوريا، 1974 (عوامل التطور الاجتماعي) .
16. بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، ترجمه و قدم له إحسان سركيس، دار دمشق، سوريا، (صراع الطبقات).
17. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار و محل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
18. بوب و دوورد، القادة، أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاق، ومحمود العابد، دار الجيل بيروت، لبنان.
19. بوتو مورز، الصفوة و المجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، مصر ، 1978.
20. تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، سلسلة الدراسات الكبرى، الجزائر، 1981.
21. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970.
22. تقرير داج همر شولد 1975، لنبدأ المسيرة، القسم الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر 1980 (من أجل نضال جديد للتنمية و التعاون الدولي للأمم المتحدة).
23. ج. ل . ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت لبنان، 1967
24. ج.ل.ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت (الفصل الرابع، أسس الإستراتيجية).
25. جان بيار كوت، جان بيار مونيي، من أجل علم اجتماع سياسي، ج 1، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
26. جان بياركوت ، جان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة محمد هناد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
27. جان لا بلاش و ج. ب. بونتاليس، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة، مصطفى

حجازي، منشورات المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1985 (قلق إزاء خطر واقعي).
28. جورج حنا، قصة الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1973.
29. جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة نخبة من العلماء، الجزء الرابع، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963.
30. جورج شهلا، عبد السميع حربلي، الوعي التربوي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1978.
31. جورج طرابيشي، الماركسية و الأيديولوجية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971.
32. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1974.
33. حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الفتوحات الإسلامية للمغرب (الأوسط)، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1987.
34. حميد عبد القادر ،كاتب صحافي ، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر 2001
35. حميد عبد القادر، كاتب صحفي، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
36. خضير عباس اللامي، مقالات في التربية الحديثة –آباء و أبناء- الموسوعة الصغيرة (123) دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1983.
37. خليل أحمد خليل، العرب و القيادة، بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد، دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1985.
38. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1999.
39. داج همر شولد، لنبدأ المسيرة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تم إعداد هذا التقرير بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب من الرئيس هواري بومدين عام 1975.
40. دوب موريس، التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ترجمة صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1966.

41. دينكن ميشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980.
42. ر.م.ماكيفر، الجماعة، دراسة في علم الاجتماع، ترجمة محمد علي أبو درة و لويس اسكندر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1968، الفصل الثالث(عناصر الجماعة).
43. رالف لنتون، دراسة الإنسان، ترجمة عبد المالك الناشف مؤسسة فرانلكين للطباعة، بيروت، لبنان، 1964.
44. ريمون أرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1965.
45. زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939) سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974
46. سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القفاش- المؤلفات الأساسية في التحليل النفسي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1970.
47. السيد الحسيني، التنمية و التخلف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982.
48. السيد الحسيني، علم الاجتماع و التنمية، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع الغربي في فهم مشكلات الدول النامية، دار المعارف، القاهرة، مصر 1982.
49. شاكر مصطفى سليم، المدخل إلى الانثربولوجيا، مطبعة العاني،بغداد، العراق، 1975.
50. شاكر مصطفى سليم، المدخل إلى الأنثروبولوجيا، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1975.
51. شريف سيسبان، الطاقة البشرية في الجزائر، كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول، الجزء الثاني، 1968.
52. صالح خرفي، المدخل الى الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983 (الحالة الدينية والفكرية و الأدبية)،
53. الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، ما هي الأسلاك الشائكة، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001.
54. عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967.
55. عباس محمود عوض، القيادة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
56. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة

العالمية، القاهرة، 1970.
57. عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993.
58. عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993.
59. عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، لبنان، ط4، 1981.
60. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الطبعة الرابعة ،دار الفكر ، بيروت، لبنان، 1981.
61. عبد السلام بوشارب، الإفادة في اختيار القادة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
62. عبد العزيز عزت، في علم الاجتماع التربوي ، الطبعة الثالثة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1960.
63. عبد القادر جغلول، الإستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، لبنان، الطبعة الأول.
64. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.
65. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، السلسلة التاريخية، دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، الفصل السادس، الجزائر، 1979.
66. عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
67. عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المحاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين سنة 1830- 1963، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979 (الاستقلال السياسي و الهيمنة الاقتصادية الفرنسية).
68. عبد الله العروي ، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط6، بيروت، لبنان، 1998.
69. عبد الله المليجي، حلمي المليجي، النمو النفسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1971.
70. عبد الله ساقور، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، بحث ميداني في مدينة عنابة،رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، الجزء الثاني، سنة 1998-1999.
71. عبد الله شريط، من واقع الثقافة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2،

1981.
72. عبد المالك مرتاض، أصالة الشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة العدد 8، 1972.
73. عبد المنعم عبد الحي ، علم الاجتماع الصناعي، المكتب الحديث، الإسكندرية، مصر 1984.
74. عبد الوهاب العشماوي، العمالة و التصنيع ودورهما في التنمية الاجتماعية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1967.
75. عثمان فراج، أضواء على الشخصية والصحة العقلية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1970.
76. عدد من العلماء السوفيات، ترجمة د. داوود حيدر، و مصطفى الدياس، التركيب الطبقي للبلدان النامية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1972.
77. علم التاريخ، إعداد المكتب العالمي للبحوث، سلسلة معارف الإنسان، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1984.
78. علي عبد محمد سعيد الراوي، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980.
79. عمار هلال نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 1986.
80. عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 238 .
81. الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر 1992 (مهرجان مكافحة الإستعمار).
82. قيس النوري، الحضارة و الشخصية، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1981.
83. قيس النوري، الحضارة و الشخصية، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، العراق، 1981.
84. كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الثامن، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1975 (القسم الثاني، دوران رأس المال).
85. لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة والنشر، ط 1، 1990 (بومدين من الانقلاب إلى الزعامة).
86. لخضر بورقعة، مذكراته، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، 1990.

87. لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة، وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات، التجمع البومدييني الإسلامي، مطبعة دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر (الصراعات التي فجرت حركة 19 جوان 1965).
88. لويس كامل، سيكولوجية الجماعات والقيادة، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، الجزء الأول، 1964.
89. م. ماكيفر، الجماعة ، دراسة في علم الاجتماع، ترجمة محمد أبو درة و لويس إسكندر، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1968.
90. مالك بن نبي ومشكلات الحضارة ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان، طبعة 1998.
91. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، في مهب المعركة، الفصل الرابع – في حديقة الثقافة – مكتبة المتنبي، القاهرة 1972.
92. محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة 1963.
93. محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليلة، التغير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981.
94. محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.
95. محمد العيد مطمر، التوصيات و المقترحات لمعالجة المشكلات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للدارسين، أثر محو الأمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية بمحافظة بابل، العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، 1984.
96. محمد العيد مطمر، حامي الصحراء، العقيد أحمد بن عبد الرزاق حمودة (سي الحواس) دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 1991.
97. محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع المعاصر، الطبعة ، المطنبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1982.
98. محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، 1982.
99. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
100. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها، الجزء الأول، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
101. محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
102. محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
103. محمد بوضياف، الجزائر إلى أين؟ مؤتمر جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1996.
104. محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، الجزء السادس.
105. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1965.
106. محمد قنانش ، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
107. محمد كامل، البطريق، محمد نجيب توفيق، مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، 1970.
108. محمود حسن، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر 1969، (فصل دراسة الإنسان).
109. محمود حمصي، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية المنقحة، 1969.
110. محمود عودة، أساليب الاتصال و التغيّر الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988.
111. محي الدين عميمور، إنطباعات (1) ، مطبعة البعث ، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، مايو 1971 (انطباعات فنية وثقافية عام 1971).
112. محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2000.
113. منير ويردي، دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول، وزارة الثقافة والفنون، العراق (الفصل الثامن، أثر التكنولوجيا على المجتمعات).
114. نبيل علي، الثقافة العربية و أصل المعلومات، عدد خاص، عالم المعرفة، الكويت،

يناير/جانفي 2001، (الفصل الرابع، منظومة الفكر الثقافي).
115. نقولا تيماشيف، النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرون، القاهرة، 1969.
116. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، عظمة ثورة أول نوفمبر 1954 و أهميتها التاريخية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
117. يسرى الجوهري، السلالات البشرية، الإسكندرية، 1962، الباب 3.

ثانيا– الرسائل العلمية:

1 – أحمد بوذراع، المناطق المتخلفة، بمدن العالم الثالث، دراسة ميدانية للمناطق المتخلفة، بمدينة باتنة، الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، 1989.

2 – عبد الله ساقور، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، بحث ميداني في مدينة عنابة، رسالة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 1999.

3 – عبد الله ساقور، التوجهات الإيديولوجية والمنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 1993.

4 – محمد العيد مطمر، أثر محو الأمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية بمحافظة بابل، العراق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بغداد، 1984.

ثالثا– النصوص القانونية:

1– المواثيق والدساتير:

– بيان أول نوفمبر 1954.
– ميثاق مؤتمر الصومام 1956.
– ميثاق طرابلس 1962.
– ميثاق الجزائر 1964.
– الميثاق الوطني 1976.
– الميثاق الوطني 1986.
– دستور 1963.
– دستور 1976.
– دستور 1989.

رابعا– التقارير والوثائق الأخرى:

– خطب الرئيس هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، وزارة الثقافة والإعلام.
– نصوص أساسية في الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي، وزارة الفلاحة، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، الأمانة العامة.
– ملفات وثائقية (27) ميثاق البلدية، ميثاق الولاية، ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، نشر وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، جانفي 1975.
– وثائق الذكرى العشرين للثورة الجزائرية، نوفمبر 1974، الرئاسة، مديرية الإعلام.
– ح.ج.ت.و. ميثاق الشباب، النصوص الأساسية للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائري، الجزائر، 1975.

خامسا– الجرائد والمجلات.

– جريدة الشعب، الجزائر.
– جريدة النصر، الجزائر.
– مجلة الوحدة، الجزائر.
– مجلة المجاهد، الجزائر.
– مجلة الجيش، الجزائر.
– مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
– مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر.
– مجلة الوطن العربي، العدد 99، يناير/جانفي، 1979، لبنان.
– مجلة الفيصل، العدد 290، أكتوبر– نوفمبر، 2000، المملكة العربية السعودية.
– مجلة عالم المعرفة، العدد، 265، يناير/جانفي، 2001، الكويت.
– مجلة مستقبل التربية، اليونسكو، العدد 3، 1976، فرنسا.

2– المراجع الأجنبية:

1. Abderrehmane, HERSI, Les Mutuations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962.
2. AJERON, Charles Robert, Histoire de l’Algérie Contemporaine, Paris, R.U.F., 1979.
3. ALLAIS, Maurice, Les Accords d’Evian, Paris, 1962.
4. ARBATOV, G.A. Social and Cultural Changes in developing contries, Moscow,

1975, P.P. 39-41

5. ARONRAY Mond, Pouvoir état et société dans sociologie politique, Textes A Collin, Paris, 1978.

6. BECKER, Howard, Antrhropology and Sociology (In) for a Science of Social Man the MacmillanCompany, New York

7. BERCHEAUD, Edmond, Le Premier Quart d'heure en Algérie des Algériens de 1962 à Aujourd'hui, Paris, 1964.

8. BOUDIAF, Mohamed, La Préparation du 1er Novembre, Paris, 1976.

9. BOURGESSE, E. LOCKE and THOMAS, The Family from Tradition to Companionship, New York, 1971.

10. CAZENEUVE, Jean et VICTOROFF David, Dictionnaire de sociologie de Noël, Paris, 1970 (Personalité)

11. CENTERS, R. The psychology of social Classes, New York, 1959.

12. DE BERNIS, G.E., Industries, Industrialisantes et Contenu d'une Politique d'Intégration régionale, Economie Appliquée 1966, tiers-monde, Juillet/Septembre, 1966

13. DE BERNIS, G.E., Industries, Industrialisantes et les options Algériennes, Revue tiers-monde, P.U.F., Paris, N° : 47, Juillet/Septembre, 1971.

14. FERHAT Abbas, Guerre et Révolution d'Algérie, la Nuit coloniale, Julliard, Paris, 1962

15. Georges GURVITCH, Traite de Sociologie, P.U.F., Paris, 1968, P 10.

16. Grand Larousse de la Langue Française, Tome 5, Librairie Larousse, Paris, 1976, Voir (Leaderance)

17. HINKLE, R, The Development of Modern Sociology, Random House, new York, 1963, P39.

18. HINKLE, R. The Devlopment of Modern Sociology, Random House, New York, 1963.

19. J. RANGER, L'évolution du Vote Communiste en France, in le Communisme, Paris.

20. James, A. DUNCAN and BURTON, W.KREITLOW, Selected Culturel Characteristic and the Acceptance of Education Programs and Practices, R.S. Vol 19, Dec. 1954.

21. KARDINER, Abram, The Psycological Frontiers of Society Colombia, New York, 1959, Seventh Printing P101-103

22. LEBJAOUI Mohamed, Vérités de la révolution Algérienne, Paris, GALLIMARD, 1972.

23. Mahfoud, KADDACHE, Histoire du Nationalisme Algérien, S.N.E.D. Alger, 1980.

24. MARX Karl, Selected Writings in sociology and Social Philosophy, A Pelican Book, Middle Sex, England, 1967

25. MEAD, Margareat, Coming of age in SAMOA Amentor Book, New York, Seventh Printing, 1954,

26. Mohamed El Hocine, BEISSAAD, Economie de développement de l'Algérie, O.P.U., 1981.

27. MOORE, W.E, International Encyclopedia of the social Science, New York, 1965.

28. RAYMOND, Firth (Man and Culture) R.Kegan Paul, London, 1959.

29. Redoune ALNAD-TABET, le Mouvement de 8 Mai 1945 en Algérie, O.P.U., Alger, 1987.

30. SAPIR, Edward, Culture, Language and Personality Selected, Essays University of California, Press 1958.

31. WHITE, Leslie, The Science of Culture, New York, Farrar Strauss, 1949.

32. Williams, EMILIO, Dictionnaire de Sociologie, Ipid (we Group, voluntary Group).

33. WINICK, Charles, Dictionary of Anthropology, Litlefield Adams. CO. 1968 (Group, Congregate, Group Primary)

34. ZODROZNY, John, Dictionary of Social Science, Public Affaire, Press Washington, DC, 1959 (Personality, Personalism).

35. ZODROZNY, John, Dictionary of Social Sciene, Ipid. (Leadership, Leadership political)

36. Zouhir FARES, D.E.S. « Sciences Politiques » Les Thèmes, les idées politiques et l'action du syndicalisme Etudiants Algériens de 1955-1962.